موسوعة علوم اللغة العربية
علم النحو

المقاصد الوفية

بشرح المقدمة الأجرومية

للإمام الصنهاجي

تأليف
العلامة المفتي محمد أمان بن عبد الله بن الحاج
خاتمة الشافعية الحبشي الأزهري رحمه الله

أسرار العربية

المقاصد الوفية

جامع الدروس العربية

الأمالي ١/٢

الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية

حاشية أبي النجا على متن الأجرومية

حاشية كشف النقاب على ملحة الإعراب

حاشية لمعة الدرر بشرح متن نخبة الفكر

الخصائص ١/٢

شرح المقدمة الأجرومية

شرح ملحة الإعراب

شرح قطر الندى وبل الصدى

الطرة

الحدائق الطلقة في علم الاشتقاق

الكواكب الدرية

الباكورة الجنية من قطاف إعراب الأجرومية

النحو الواضح إبتدائي

النحو الواضح ثانوي

مؤسسة الكتب الثقافية
طبعة جديدة ملونة مصححة ومنقحة

المقاصد الوفية
بشرح المقدمة الأجرومية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقاصد الوفية
بشرح المقدمة الأجرومية
للإمام الصنهاجي

للعلامة المفتي
محمد أمان بن عبد الله بن الحاج
خاتمة الشافعي الحبشي الأزهري
رحمه الله

طبعة مُصححة ومُنقحة ومُدققة

مؤسسة الكتب الثقافية

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع

مؤسسة الكتب الثقافية

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011م

مؤسسة الكتب الثقافية

بيروت - لبنان

الصنائع - بناية الإتحاد الوطني - الطابق السابع - شقة 78

تليفاكس : 009611739250

جوال : 009613810561

009613822960

أونيسكو - بيروت : 11082010

رقم العلبة البريدية : 114/5115

جوال المملكة العربية السعودية : 00966501840046

جوال المملكة المغربية : 0021261933239

E-MAIL : cultural-books@hotmail.com

WEBSITE : www.cultural-books.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه من إلٰه رفع من انخفض لسلطانه وجلاله وانتصب لشكره جازماً بأنه تعالى المنفرد بإيجاده وإمداده وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ذاته وصفاته وأفعاله وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليله المنتخب من خلاصة معدّ ولباب عدنان الرافع بعلي عزمه قواعد الإيمان المحرز بإذن ربه قصبة السبق في مضمار الإحسان اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه الذين نحت نحوهم جمل المواهب اللدنية واختارهم ربهم واصطفاهم لصحبة خير البرية فأعربوا عن جميل الأفعال فكانوا مصدراً لتلك الأحوال السرية فحسنوا مبتدأً وخبراً في المقامات الاختصاصية.

(أما بعد): فإنه يقول الفقير إلى الله محمد أمان بن عبد الله بن الحاج خاتمة الأشعري الشافعي الحبشي: لما كان علم العربية من أعظم العلوم نفعاً وأخصبها للرائد مرعى إذ به تجول في ميادين الأطراس أفراس الأقلام وبه يفرق بين الصحيح والسقيم من الكلام فهو مفتاح العلوم ومصباح الفهوم كما روي عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه أنه قال: لو صرت من الفهم في غاية ومن العلوم في نهاية فإن ذلك يرجع إلى أصلين: كتاب الله العزيز، وسنة رسوله ﷺ ولا سبيل إليهما ولا إلى الرسوخ فيهما إلا بمعرفة اللسان العربي به أنزل الله كتابه ونهج لعباده أحكامه فهو أصل الدين وأساس لشريعة رب العالمين كان لزاماً لكل عاقل وواجباً على كل مؤمن أن يقدم بين يديْ فعله اللسان العربي.

وقد ورد في فضله والحث على تعلمه أحاديث مرفوعة وغير مرفوعة ومما ورد أن رسول الله ﷺ قال: «**أعربوا**[(١)] **الكلام كي تعربوا القرآن**». وقال أيضاً: «**رحم**[(٢)] **الله امرأ أصلح من لسانه**» وقال عمر رضي الله عنه: تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة. وقال شعبة: إذا كان المحدّث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على رأسه مخلاة ليس فيها شعير. وقال الشافعي رضي الله عنه: ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس. وعلوم العربية كثيرة نظمها بعضهم بقوله:

نحو وصرف عروض بعده لغة ... ثم اشتقاق وقرض الشعر إنشاء
كذا المعاني بيان الخط قافية ... تاريخ هذا لعلم العرب إحصاء

وأكثرها فائدة وأعمها وأعظمها نفعاً وأهمها النحو الذي نحوت نحوه متطفلاً على مائدة أهله كما قال الشاعر:

النحو قنطرة الآداب هل أحد ... تجاوز البحر إلا بالقناطير

ولما رأيت قلوب طلبة العلم من أبناء زمني وأهل وطني مشغوفة بقراءة المقدّمة الموسومة بالآجرومية تأليف الإمام اللغويّ والعلامة النحويّ أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجيّ قبل كل مصنف في علم العربية لعل ذلك لصغر حجمها واشتمالها على أهم أبواب النحو ولمشاهدة بركتها ويظهر أن مرجع ذلك في الحقيقة إلى إخلاص مؤلفها أردت أن أجمع عليها شرحاً يبسط البذل ـ إن شاء الله تعالى ـ من درر بحار معانيها وينجز الوفاء باستقصاء وجوه إعراب مبانيها متجنباً فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل حرصاً على تقريب الفوائد من المسترشدين وتمكيناً من اقتناص الأوابد للطالبين (**وسميته: المقاصد الوفية بشرح المقدّمة الآجرومية**) والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كما نفع بأصله النفع العميم إنه قريب مجيب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

---

(١) كنز العمال ٢٧٨٣.

(٢) كنز العمال ٢٩٤٤، ٦٨٩٥، شهاب ٥٨٠، خفا ١: ٤٠٠ـ ٢٠٥١٣.

مقدّمة

ينبغي لكل شارع في فن أن يتصوّره أولاً بحدّه أو رسمه ليكون على بصيرة في تطلب مسائله إذ لو طلبها قبل تصوّره لم يأمن فوات ما يرجيه وضياع الوقت فيما لا يعنيه وأن يعرف موضوعه وهو ما يبحث عن عوارضه الذاتية في ذلك الفن وأن يعرف غايته وثمرته التي لأجلها الطلب ليصون سعيه عن العبث.

(فحد هذا الفن) قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية بعد تركيبها إعراباً وبناءً وما يتبعهما من بيان شروط لنحو الناسخ وحذف العائد وكسر همزة «إن» وفتحها وغير ذلك **(وموضوعه)** الكلمات العربية من حيث تغير أواخرها بتغيير التراكيب أو ثبوتها على حالة واحدة مع اختلاف تراكيبها وما يتبع ذلك. **(وثمرته)** صون اللسان عن الخطإ في النطق والاستعانة به على فهم كلام الله وسنة رسولهﷺ **(وغايته)** السعادة الأبدية إذا حسنت النية **(وفضله)** فوقانه على سائر العلوم من حيث الاستعانة به على فهم كلام الله وسنة رسول اللهﷺ وصونه عن الخطإ في النطق **(ونسبته)** إنه من العلوم العربية **(وواضعه)** أبو الأسود[1] الدؤلي بأمر الإمام علي[2] **كرّم الله وجهه** وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال القائل:

ولستُ بنحويّ يلوك لسانَه ... ولكن سَليقي أقول فأُعرِب

---

(١) **أبو الأسود الدؤلي** بضم المهملة بعد همزة مفتوحة، أو الديلي بكسرها وسكون التحتانية. البصري، اسمه: ظالم بن عمرو بن سفيان ثقة فاضل مخضرم مات ٦٩هـ ـ ٩٨٩م.

(٢) **علي**: هو علي بن أبي طالب.

ولما طلع فجر الإسلام وحنت إليه النفوس الطاهرة لسابق الألفة ودخل فيه الناس أفواجاً أفواجاً وتآلفت القلوب اختلط العجم بالعرب بالمعاشرة والمعاملة والمناكحة فتولد اللحن من بينهم وتكاثر حتى كادت العربية تتلاشى فرسم الإمام لأبي الأسود منه أبواباً منها باب (**إن**) والإضافة والإمالة ثم قال له أنح هذا النحو يا أبا الأسود ولهذا سمي نحواً، ثم سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] بالجر فوضع باب العطف والنعت ثم إن ابنته قالت له يوماً: ما أَحْسَنُ السماءِ على[١] الاستفهام فقال لها: أي بنية نجومها فقالت: إنما أتعجب من حسنها فقال لها: قولي ما أَحْسَنَ السماءَ[٢] وافتحي فاك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يراجع الإمام في ذلك حتى حصل له ما فيه الكفاية، ثم أخذ عن أبي الأسود نفر منهم ميمون الأقرن وغيره، ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو[٣] بن العلاء، ثم بعدهم الخليل[٤]، ثم سيبويه[٥] والكسائيّ[٦]، ثم صار الناس فريقين بصريين وإمامهم سيبويه، وكوفيين ورئيسهم الكسائي ولا زالوا يتداولونه ويحكمون تدوينه إلى أن وصل إلينا فجزاهم الله بيده الجزاء الأوفى.

(**واسمه**) النحو كما علمت وهو في اللغة يأتي لمعان سبعة كما قال الإمام الداوودي نظماً:

للنحو سبع معان قد أتت لغة	جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد ومثل ومقدار وناحية	نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

---

(١) برفع أحسن على أنه خبر ما الاستفهامية وإضافته إلى السماء.

(٢) بفتح نون أحسن على أنه فعل ماض ونصب السماء على التعجب.

(٣) **أبو عمرو بن العلاء**: هو زبان بن عمار البصري من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة.

(٤) **الخليل**: هو الخليل بن أحمد الفراهيدي أحد أذكياء العرب، إمام في اللغة والنحو والأدب، واضع علم العروض، وصاحب معجم «العين» وشيخ سيبويه.

(٥) **سيبويه**: هو أبو بشر عمرو بن عثمان، أكبر نحاة العربية، وأول من بسط النحو ووضع فيه «الكتاب» العظيم، لزم شيخه الخليل بن أحمد وروى عنه وبمذهبه يأخذ أهل البصرة.

(٦) **الكسائي**: هو أبو الحسن علي بن حمزة أحد القراء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة ومؤدب ولدي الرشيد الأمين والمأمون، وصاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه.

(واستمداده) من استقراء كلام العرب **(وحكم الشارع فيه)** الوجوب الكفائيّ أوْ العينيّ باعتبارين مختلفين **(ومسائله)** قضاياه الباحثة عن أحوال الكلمات العربية من الحيثية المتقدمة.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة: ١] بدأ بالبسملة الشريفة إما لفظاً وكتابة أو لفظاً فقط لأن البداءة لا تقتضي الكتابة اقتداء بالقرآن العظيم وعملاً بقول النبي الكريم: «**كل أمر**[1] **ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أجذم أو أبتر**» روايات. ومعنى بال حال يهتم به شرعاً وأقطع وأجذم وأبتر متقاربة المعنى المراد وهو أنه قليل البركة وناقصها وإن تم حساً لا يتم معنى ولا تعارض بين روايتي البسملة والحمدلة وهي كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجزم لأن الابتداء حقيقي وإضافي فبالبسملة يحصل الحقيقي وبالحمدلة يحصل الإضافي، فالحقيقي هو الذي لم يسبقه لفظ ظاهر والإضافي بخلافه وسمي ابتدائياً بالنسبة لما بعده ومن ثم سمي الإضافيّ عرفاً لامتداده إلى أوان الشروع في المقصود.

(والاسم) عند البصريين مشتق من السموّ وهو العلوّ لأنه يعلي مسماه ويظهر وأصله الإعلاليّ سمو بضم السين أو كسرها لا بفتحها لجمعه على أفعال وفعل كفلس لا يجمع على أفعال فخفف لكثرة الاستعمال بحذف عجزه وحركة صدره ثم أتي بهمزة الوصل عوضاً عن اللام وقيل عن حركة الفاء وقيل عنهما فالأول الراجح وتوصلاً للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به أو تعسره قولان واختار الكافيجي ثالثاً فقال: إن كان السكون لازماً ذاتياً للساكن فمتعذر وإلا فمتعسر قال: لكنه لم يقع في لغة العرب لسلامتها من اللكنة وخصت الهمزة بذلك من بين الحروف لاختصاصها باجتماع أمرين فيها يناسبان الابتداء: قوّتها وكونها من ابتداء المخارج لأنها من أقصى الحلق مما يلي الصدر وقولنا

(١) في كنز العمال: ٢٤٩١ ـ منثور ١: ١٠ ـ أذكار ١٠٣ ـ غليل ١: ٢٩، ٣٠.

لكثرة الاستعمال أي للعلم بكثرة الاستعمال فلا يرد أن الأصل لم يكثر استعماله بل لم يرد وإنما كثر استعمال الاسم، وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم بعلامة لأنه علامة على مسماه وأصله الإعلاليّ وسم بفتح الواو وسكون السين فخفف بحذف صدره لكثرة الاستعمال وأتي بهمزة الوصل لما مر. **(والله)** علم على الذات المعبود بالحق مرتجل غير مشتق وقيل إنه مأخوذ من أصل لا يعلمه إلا الله وقيل من لاه يلوه لوهاً إذا خلق وفي حواشي الشهاب نقلاً عن بعض كتب اللغة لاه يليه ليهاً إذا احتجب ولاه يلوه لوها إذا ارتفع انتهى. وأصله على هذا مصدر على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين كما في الشنواني قلبت الواو والياء ألفاً تخفيفاً وأدخلت عليه أل وأدغمت اللام في اللام وقد قرىء شاذاً «وهو الذي في[1] السماء لاه وفي الأرض لاه» وقيل من أله بفتحات إلاهة بكسر الهمزة وألوهة وألوهية بضمها فيهما مع تشديد ياء الأخير إذا عبد فإله بمعنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب وقيل من أله من باب فرح وكذا في جميع ما يأتي إذا تحير، فإله بمعنى مألوه فيه وقيل من أله إذا فزع فإله بمعنى مألوه إليه وقيل من أله إذا ولع بكسر اللام فإله بمعنى مألوه به وقيل من أله بالمكان إذا أقام به فإله بمعنى آله كضارب أي دائم باق وقيل من أله إذا احتاج فإله بمعنى مألوه إليه وقيل من أله إذا سكن فإله بمعنى مألوه إليه وقيل من أله إذا أجار يقال آلهه إذا أجاره وآمنه كما في القاموس فإله بمعنى آله كضارب وأصله على هذه الأقوال الثمانية إله كفعال حذفت همزته على غير قياس وعوض عنها أل بدليل جواز قطع الهمزة بكثرة في يا الله لأنه بالنظر إلى عوضية أل وجزئيتها لوجوب سقوط همزة غير العوض درجاً وإنما جاز وصلها بقلة فيما ذكر نظراً إلى أصل أل من تمحضها للتعريف وقيل أدخلت أل بلا حذف ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام ثم حذفت وجعلت أل عوضاً عنها لتصير لازمة بعد أن لم تكن لازمة وسكنت اللام لإدغامها في اللام. وتفخم لام اسم الجلالة وتغلظ إذا انفتح ما قبلها أو انضم تعظيماً للاسم وترقق إذا انكسر ما قبلها لأن الكسرة تقتضي التسفل واللام المفخمة تقتضي التصعد وفي الانتقال من التسفل إلى التصعد من الثقل ما لا يخفى وقيل: تفخم مطلقاً. **(الرحمن الرحيم)** صفتان بنيتا للمبالغة من الرحمة وهل هما مترادفان معناهما ذو الرحمة أو متعادلان ومتكافئان مع اختلاف مدلوليهما

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

لاختصاص كل بمزية تعادل مزية الآخر كما قيل إن الرحمن أمدح والرحيم ألطف وكزيادة البناء في الرحمن التي شأنها الدلالة على زيادة المعنى كما في قطع مخففاً وقطع مضعفاً وصيغة فعيل في الرحيم التي للمبالغة في الجملة وكاختصاص أحدهما بإحدى الدارين والآخر بالأخرى على ما قيل أو الرحمن أبلغ نظراً لمزيته فقط لأن صيغة فعيل إنما تفيد المبالغة في العامل نصباً فقط أو الرحيم أبلغ اعتباراً لما اختص به مع قطع النظر عما في الرحمن لأن زيادة المعنى قد تخلفت عن زيادة المبني في نحو حذر وحاذر وزمن وزمان وإن أجيب بأجوبة كاختلاف النوع؟ أقوال؛ قال مجاهد[1]: رحمن الدنيا ورحيم الآخرة. قال القرطبي[2]: بالعكس. والترمذي[3]: الرحمن بالإنقاذ من النيران والرحيم بإدخال الجنان، وقال الورّاق[4]: الرحمن بغفران السيئات وإن كنّ عظيمات والرحيم بقبول الطاعات وإن كنّ غير صافيات؛ والرحمة التي اشتقا منها هل المراد بها فيهما غايتها وهو الإحسان أو مبدؤها وهو إرادته أو يراد بها في الأول الغاية وفي الثاني المبدأ أو بالعكس وكل إما على سبيل المجاز المرسل أو الاستعارة قبل المصير إلى الحقيقة العرفية الشرعية؟ احتمالات؛ وقدّم الرحمن تنزيلاً له منزلة العلم لاختصاصه بالله. ومن هذا تعلم وجه تقديم اسم الجلالة على الرحمن. وأما على القول بأن الرحمن علم أيضاً فلأنه أشرف حتى قيل إنه الاسم الأعظم ولأنه اسم ذات في الأصل والحال والرحمٰن اسم ذات في الحال صفة في الأصل، هذا على القول بأن اسم الجلالة مرتجل غير مشتق وهو الحق. **(والباء)** في بسم الله: حرف جر مبني على الكسر وإنما بني عليه والأصل في المبني أن يسكن لأنه حرف أحادي معرض للابتداء به ولا يبتدأ بساكن وكانت الحركة كسرة للزومه الحرفية والجر معاً وكل منهما يناسبه الكسر، أما الحرفية فلاقتضائها عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته إذ لا يوجد في

---

(١) **مجاهد**: هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم من الثالثة مات سنة ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ١٠٤ وله ٨٣.

(٢) **القرطبي**: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فروخ الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المفسر ت٦٧١هـ.

(٣) **الترمذي**: هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي أحد الأئمة المبرزين المقتدى بهم ت٢٧٩هـ.

(٤) **الوراق**: هو عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع، أبو الحسن الوراق البغدادي ثقة.

الفعل والاسم الغير المنصرف وكذا الحرف إلا نادراً كجير. وأما الجر فلموافقة حركة الباء أثرها. وتأتي لأربعة عشر معنى:

أولها: الإلصاق قيل هو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وأن يكون منعته من التصرف ومجازيّ نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد.

الثاني: التعدية الخاصة وتسمى باء النقل أيضاً وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وشيء آخر فاعلاً وأكثر ما تُعَدِّي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته ومنه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ وقرىء «أذهب الله نورهم».

الثالث: الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم.

الرابع: السببية نحو ﴿إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾[1] ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[2] ومنه لقيت بزيد الأسد أي بسبب لقائي إياه.

الخامس: المصاحبة نحو ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٍ﴾[3] أي معه ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾[4] الآية. وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾[5] فقيل للمصاحبة والحمد مضاف إلى المفعول أي: فسبحه حامداً له أي: نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف إلى الفاعل أي: سبحه بما حمد به نفسه إذ ليس كل تنزيه بمحمود. ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات؟

السادس: الظرفية نحو: ﴿وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٍ﴾[6]، ﴿نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[7].

السابع: البدل كقول الحمامي:

فليت لي بهمو قوماً إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرساناً وركبانا

وانتصاب الإغارة على أنه مفعول لأجله.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٥٤.
(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٠.
(٣) سورة هود، الآية: ٤٨.
(٤) سورة المائدة، الآية: ٦١.
(٥) سورة النصر، الآية: ٣.
(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٢٣.
(٧) سورة القمر، الآية: ٣٤.

الثامن: المقابلة وهي الداخلة على الأعواض نحو اشتريته بألف وكافأت إحسانه بضعف ومنه ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[1] وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطى بعوض قد يعطى مجاناً وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الدليلين.

التاسع: المجاوزة كعن قيل تختص بالسؤال نحو ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[2] بدليل ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡ﴾[3] وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى: ﴿يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾[4]، و ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾[5].

العاشر: الاستعلاء ﴿مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ﴾[6] الآية بدليل ﴿هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾[7]، ونحو ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ ٣٠﴾[8] بدليل ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم﴾[9]. وقوله:

أرب يبول الثعلبان برأسه　　　لقد هان من بالت عليه الثعالب

الحادي عشر: التبعيض أثبته الأصمعي[10] والفارسي[11] وابن مالك[12] قيل والكوفيون وجعلوا منه ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[13]. وقوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت　　　متى لجج خضر لهن نئيج

---

(١) سورة النحل، الآية: ٣٢.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٥٩.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٢٠.

(٤) سورة الحديد، الآية: ١٢.

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٢٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٧٥.

(٧) سورة يوسف، الآية: ٦٤.

(٨) سورة المطففين، الآية: ٣٠.

(٩) سورة الصافات، الآية: ١٣٧.

(١٠) **الأصمعي**: هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب ت٢١٦هـ من أشهر رواة العرب وعلماء اللغة ومن أحفظهم للشعر.

(١١) **الفارسي**: هو أبو علي الحسن بن أحمد ٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ إمام العربية في عصره صاحب كتاب الإيضاح والتذكرة في النحو، والحجة في القراءة.

(١٢) **ابن مالك**: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ الأندلسي إمام في العربية مشهور، صاحب الألفية وتسهيل الفوائد وشواهد التوضيح وغيرها.

(١٣) سورة الإنسان، الآية: ٦.

الثاني عشر: القسم وهي أصل أحرفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله لتفعلن كذا ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد أي: أسألك به مستحلفاً.

الثالث عشر: الغاية نحو ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[1] أي إليّ.

الرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع.

أحدها: الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو أحسن بزيد عند الجمهور والأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحاً للفظ وأما على القول بأنه أمر لفظاً ومعنى وفاعله ضمير المخاطب مستتراً فيه فالباء معدية مثلها في امرر بزيد، والغالبة في فاعل كفى نحو ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[2] ومن مجيء فاعل كفى هذه مجرداً عن الباء قول سحيم بمهملتين مصغراً:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى ولا التي بمعنى وقى والأولى متعدية لواحد كقوله:

قليل منك يكفيني ولكن ... قليلك لا يقال له قليل

والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[3]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[4].

الثاني: مما تزاد فيه الباء المفعولُ نحو ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[5]، و﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[6]، فليمدد بسبب إلى السماء، ومن يرد فيه بإلحاد، فطفق مسحا بالسوق: أي يمسح السوق مسحاً، ويجوز أن تكون الباء للإلصاق متعلقة بمحذوف صفة لمسحاً أي: مسحاً واقعاً بالسوق.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٠.
(٢) سورة الرعد، الآية: ٤٣.
(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٢٥.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٣٧.
(٥) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.
(٦) سورة مريم، الآية: ٢٥.

الثالث: المبتدأ وذلك في نحو قولهم بحسبك درهم وخرجت فإذا بزيد وكيف بك إذا كان كذا وكذا ومنه عند سيبويه ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝﴾[1]. وقال أبو الحسن بأيكم متعلق بمحذوف مخبر به عن المفتون وهو على هذا إما مصدر بمعنى الفتنة أو اسم مفعول أي في أي طائفة منكم المفتون والثاني متعين عند سيبويه أي: أيكم المفتون لأن المصدر عنده لا يأتي على مفعول.

الرابع: الخبر وهو ضربان غير موجب فتنقاس فيه الزيادة نحو وما الله بغافل وليس زيد بقائم وقولهم لا خير بخير بعده النار إذا لم تحمل على الظرفية وموجب فتتوقف على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[2] والأولى تعلق بمثلها بمحذوف هو الخبر.

الخامس: الحال المنفي عاملها كقوله:

فـمـا رجـعـت بـخـائـبـة ركـابٌ   حـكـيـمُ بـنُ الـمـسـيـب مـنـتـهـاهـا

السادس: التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[3]؛ وفيه نظر إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم أو أعينكم ولأن التوكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن بخلاف نحو قولك: زارني الخليفة نفسه وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال فالباء للإلصاق أو التعدية هذا. ومما ينبغي التنبه له أن **حروف الجر** بحسب الأصالة وغيرها **ثلاثة أقسام**: أصلي فقط وزائد فقط وشبيه بهما معاً **فالأصلي** ما أفاد معنى في الكلام واحتاج لمتعلق يتعلق به **والزائد** ما لا يفيد معنى غير التوكيد ولا يحتاج لمتعلق يتعلق به كمن في قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾[4]. **والشبيه بهما** معاً ما يفيد معنى غير التوكيد ولا يحتاج لمتعلق يتعلق به كربّ كريم لقيته فربّ حرف تقليل أو تكثير وجر فهي شبيهة بالأصلي من حيث جرها وإفادتها معنى لم يكن للزائد وشبيهة بالزائد من حيث عدم التعلق إذا تمهد هذا فباء البسملة إما أصلية قيل للاستعانة وباء الاستعانة هي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف وجوده عليها كما في كتبت بالقلم وتسمى بباء الآلة أيضاً. وإن كانت هذه التسمية غير

---

(١) سورة القلم، الآية: ٦.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ١٩.

لائقة في مثل هذا المقام، وقيل للمصاحبة وباء المصاحبة هي التي يصلح موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كما في اهبط بسلام أي مع سلام أو مسلماً **ووجه الأول** بأن فيه دلالة على توقف وجود الأمر على اسم الله تعالى وأنه إذا لم يصدر به لم يوجد لأن ذلك شأن الآلة فيكون فيه تنزيل توقف الكمال منزلة تتوقف الوجود وتنزيل الموجود حساً الذي لم يكمل شرعاً ومعنى منزلة المعدوم وهذا من الحسن بمكان **ووجه الثاني** بأن فيه من التأدب مع اسم الله تعالى والتعظيم له ما ليس في الأول الموهم أن اسم الله تعالى غير مقصود لذاته لأن الآلة لتحصيل المقصود بالذات وإن كان هذا الإيهام غير معتبر لورود ما يدل على جوازه شرعاً نحو ﴿ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصۡبِرُوٓاْۖ﴾[١] ، «**وإذا استعنت فاستعن بالله**»[٢]. نعم ليست الباء في نحو استعن بالله للاستعانة بل لمجرد التعدية ولكن جواز نحو استعن بالله يفيد جواز باء الاستعانة لاشتراكهما في تضمن معنى الاستعانة ولأن للآلة جهتين جهة التوقف عليها وجهة عدم قصدها بالذات والمنظور إليه على الأول الجهة الأولى دون الثانية وقيل للتعدية العامّة من غير اعتبار استعانة أو مصاحبة لا التعدية الخاصة التي يشترك فيها الهمز والتضعيف والباء كما في أخرجه وخرجه وذهب بنورهم وأيده بعضهم أن الابتداء في مقابلة الانتهاء والانتهاء إذا عدى بإلى كان معناه غير معناه قبل تعديته بها فإنك إذا قلت انتهى الأمر فمعناه فرغ وإذا قلت انتهى إلى كذا فمعناه وصل إليه وكذلك الابتداء فمعنى ابتدأ كذا شرع فيه وإذا قلت ابتدأ بكذا كان معناه قدمه وجعله أولاً. نعم هذا التأييد فيما إذا قدر المتعلق من مادة الابتداء لا من مادة نحو التأليف فتأمل.

وقيل للقسم ولا يخفى بعده وإحواجه إلى تقدير مقسم عليه من غير دليل قوي في المقام بل لا يصح في بعض المواضع، و **(اسم)** مجرور بها وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف واسم الله الكريم مضاف إليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما وهو مجرور بالمضاف وقيل بالإضافة وهي نسبة تقييدية بين اثنين تقتضي انجرار ثانيهما أبداً وقيل بالحرف الذي الإضافة بمعناه وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. والإضافة هنا لامية إما استغراقية أي: بكل اسم لله ولا يتوقف صدق ذلك على النطق بكل اسم بشخصه بل يكفي توجيه القصد إلى العموم، أو جنسية ثم يحتمل أن المراد

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٣.

(٢) أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

الجنس من حيث هو نظيرُ الرجل خيرٌ من المرأة ويحتمل في ضمن بعض غير معين، أو عهدية والمعهود لفظ الجلالة أو غيره بحسب ما يقصد المتكلم فعلى الاحتمالات الثلاث فالمراد بالمضاف إليه معناه أو للبيان أي باسم هو الله بناء على أن المراد به اللفظ. الجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقاً لكثرة الاستعمال ولفهم معناه بدون ذكره ولأن المقصود المتعلق بكسر اللام بدليل قول الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز: إنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرّد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض والمقصود من الكلام انتهى. ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن في المقام ثم هو يحتمل أن يكون فعلاً وهو اختيار الكوفيين أو اسماً وهو مختار البصريين وكل منهما إما خاص أو عام مقدم أو مؤخر عن البسملة بتمامها أو عن باسم الله فقط أو عن بسم الله الرحمن فقط لا عن اسم فقط لاستلزامه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما لا يجوز الفصل به بينهما والمختار من ذلك كله كونه فعلاً خاصاً مؤخراً عن البسملة بتمامها، أما كونه فعلاً فلأنه الأصل في العمل ولكثرة التصريح به نحو ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[1] و «**باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه**»[2] ولقلة المحذوف لأنه عليه كلمتان الفعل والفاعل، وعلى مقابله ثلاث كلمات: المبتدأ والمضاف إليه والخبر مثلاً، ولأن الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمراري وهو أنسب بالمقام من الدوام المستفاد من الاسمية وأما كونه خاصاً فلأن كل شارع في شيء يضمر ما كانت البسملة مبدأ له فالشارع في التأليف إذا قال باسم الله ينوي أؤلف والشارع في السفر أسافر وفي القراءة أقرأ وأما كونه مؤخراً فللاهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدماً ذكراً كتقدم مسماه وجوداً ولإفادة الحصر إفراداً أو قلباً أو تعييناً بحسب حال المخاطب ولو تنزيلاً والظاهر كما قال السعد التفتازاني أنه قصر إفراد قصد به الرد على المشركين إذ كانوا يبدأون أفعالهم باسم آلهتهم أيضاً ويحتمل كونه قصر قلب ردّاً على الدهرية المنكرين وجوده تعالى كما يحتمل كونه قصر تعيين ردّاً على المتردد فيمن يبدأ باسمه ولا يصح كون القصر هنا حقيقياً لتعذره في قصر الصفة على الموصوف كما هنا فإن المعنى قصر الابتداء على كونه باسم الله لا يتعداه إلى كونه

---

(١) سورة العلق، الآية: ١.

(٢) رواه مسلم إلى قوله وضعت جنبي برقم ٦٩٩٢.

باسم غيره وإن ثبتت له أوصاف أخر ككونه في ذي بال، وأما تأخيره عن البسملة بتمامها فلأن تأخيره عن باسم الله فقط أو عن باسم الله الرحمن فقط يستلزم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي والراجح منعه بخلاف الوجه الأول نعم يترجح الوجه الثاني على تقدير قطع الرحمن الرحيم والثالث على تقدير قطع الرحيم فقط لخلوهما عن الفصل المذكور. فإن قيل لمَ لم يقدّم الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ لما تقدم؟ أجيب بوجهين:

الأول: أنه لما كان أوّل ما نزل من القرآن على الإطلاق قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ إلى ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، كان الأمر بالقراءة أهم لعارض المقام لا يقال أهمية اسمه تعالى ذاتية فهي أولى بالاعتبار من الأهمية العرضية لأن الأهمية العرضية كثيراً ما ترجح على الأهمية الذاتية في باب البلاغة إذا اقتضت الحال ذلك كما هنا. وأما أول ما نزل بعد فترة الوحي فأول المدثر، وأول سورة نزلت بتمامها الفاتحة وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة في الظاهر.

الثاني: إنه ليس متعلقاً باقرأ الأول كما هو مبنىٰ السؤال بل هو متعلق باقرأ الثاني ولم يعتبر تعلق الأول بالمقروء به، وقدره البصريون اسماً لشرفه. والأولى كونه خاصاً مؤخراً عن البسملة بتمامها كما مر على ما مر وهو إما مبتدأ نحو تأليفي لا يقال يلزم منه إعمال المصدر محذوفاً مؤخراً وهو ممنوع لأن محله في غير الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما على التحقيق نحو ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ﴾[1] على أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف؛ أو حال من فاعل ذلك المصدر كمستعيناً **(أو كون عام)** هو خبر ذلك المبتدأ نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ①﴾ تأليفي حاصل ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خاصاً مخبراً به عن محذوف تقديرهما أنا بادىء مثلاً أو حالاً من فاعله أي مستعيناً مثلاً أو من فاعل فعل أخبر به مع فاعله أي أنا أبدأ متبركاً.

تنبيه: الجار والمجرور كالظرف على وجهين مستقر ولغو. فالمستقر ما كان متعلقه عاماً ولا يكون إلا واجب الحذف. وأما ذكره في قوله:

لك العز إن مولاك عزّ وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

---

(١) سورة الصافات، الآية: ١٠٢.

فشاذ. وسمي مستقرّاً لاستقرار معنى عامله فيه أي فهمه منه ولأن ضمير عامله ينتقل إليه ويستقرّ فيه، واللغو ما كان متعلقه خاصاً ذكر أو حذف لدليل. ولا يجوز حذفه بلا قرينة وأما معها فتارة يجوز كبزيد في جواب بمن مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغواً لخلوه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني لكن قد يقدر المتعلق خاصاً كزيد على الفرس أو من العلماء أو في البلد أي راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه ذلك عن الاستقرار إذ يجوز تقدير العام لتوجيه الإعراب وخصوصه بمعونة المقام لا يقتضي لغويته كما صرح به الدماميني في أوائل شرح التسهيل لكن لما كان العام ضابطاً مطرداً اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الظرف المتعلق بمحذوف خاص لغواً إلا إذا امتنع تقدير العام كمثال الجواب والاشتغال لا مطلقاً هذا. **(وقيل)** الباء: زائدة فلا تفيد معنى في الكلام كما لا تحتاج لمتعلق تتعلق به فاسم مبتدأ مرفوع بالابتداء على الأصح وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد فإعرابه تقديري لا محلي بناء على الراجح من أن المحلي للمبنيات فقط ولا ضرر في اجتماع إعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير، والخبر محذوف اسم أو جملة فعلية والتقدير اسم الله مبدوء به أو أبدأ به بداءة قوية بحسن النية وخلوص الطوية وحضور القلب وتعظيم الرب وأخذنا قوة البداءة بما ذكر من الباء الزائدة فإن الزائد يدل على التوكيد كما قال الرضى وإلا كان ذكره عبثاً لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أي من المعاني المشهورة كالابتداء والانتهاء، ومبدوء خبر المبتدأ مرفوع به على الأصح وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، به الباء حرف جر أصلي مبني على الكسر الهاء ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الكسر في محل الجر بالباء الجار والمجرور في محل الرفع نائب الفاعل والجملة من المبتدأ وخبره اسمية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب وأبدأ فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، به الباء حرف جر أصلي مبني على الكسر والهاء ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الكسر في محل الجر بالباء الجار والمجرور متعلق بأبدأ. وإنما قيل متعلق بالإفراد وهو خبر المثنى حكماً مع وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنية وجمعاً تأنيثاً وتذكيراً لأنهما لما كانا متلازمين نزلا منزلة الشيء الواحد، أو قولنا متعلق خبر لأولهما وخبر الثاني محذوف لدلالة خبر الأول عليه والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع

بالمبتدأ خبره والجملة من المبتدأ والخبر اسمية كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب إن لم تكن محكية بالقول وإلا ففي محل النصب مقول القول كالتي قبلها ـ الرحمن ـ قال ابن مالك وأبو يوسف الأعلم[1]: إنه علم بالغلبة له تعالى واختاره ابن هشام[2] في المغنى لمجيئه غير تابع لموصوف كثيراً نحو ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾[3]. ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[4] كما هو شأن غير الصفة والأصل عدم حذف الموصوف فهو بدل من اسم الجلالة وكون المبدل منه غير مقصود أغلبي والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، أو عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح لعدم الخفاء فهو نظير البيت الحرام من قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[5] وعطف البيان يتبع متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي بواحد من أوجه الإعراب الثلاثة وبواحد من الإفراد والتثنية والجمع وبواحد من التأنيث والتذكير وبواحد من التعريف والتنكير. وقال الزمخشري[6] وابن الحاجب[7] إنه صفة فهو نعت لاسم الجلالة. الرحيم صفة قطعاً فهما إما مجروران معاً على التفصيل السابق في علمية الرحمن ووصفيته أو مرفوعان على أن كلاً خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أو منصوبان على التعظيم بفعل محذوف تقديره امدح أو مدحت أو الأول مجرور على أنه بدل أو بيان أو نعت والثاني مرفوع على أنه خبر لمحذوف أو منصوب على التعظيم أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو بالعكس أو الأول مرفوع أو منصوب والثاني عليهما مجرور بناء على صحة الاتباع بعد القطع مطلقاً لأن مرجعه للفصل بين الصفة والموصوف وذلك جائز كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾[8]. وقوله:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

(١) **أبو يوسف الأعلم**: يوسف بن سليمان الشترى عالم أندلسي برع بالأدب واللغة توفي سنة ٤٧٦هـ.
(٢) **ابن هشام**: هو جمال الدين بن هشام الأنصاري.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.
(٤) سورة الرحمٰن، الآيتان: ١ ـ ٢.
(٥) سورة المائدة، الآية: ٩٧.
(٦) **الزمخشري**: هو جار الله محمود بن عمر إمام في اللغة والنحو والتفسير والأدب والبلاغة له كتب كثيرة منها: تفسير «الكشاف» ومعجم «أساس البلاغة» و «المفصل» في النحو. توفي ٥٣٨هـ.
(٧) **ابن الحاجب**: هو جمال الدين عثمان بن عمر الفقيه المالكي النحوي البارع، له مقدمتان مقدمة في النحو «الكافية» ومقدمة في الصرف «الشافية» وله كتب أخرى في الفقه والعروض. توفي ٦٤٦هـ.
(٨) سورة الواقعة، الآية: ٧٦.

أو إذا لم يفتقر المنعوت في الإيضاح إلى شيء من نعوته كما هنا لأن اتباع المتبع حينئذ غير واجب لجواز قطع الكل فكأنه لا مزية لتابع على مقطوع بخلاف ما إذا احتاج لبعضها فإن اتباعه واجب كتقديمه اهتماماً به لا على منعه مطلقاً لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. وحاصل صور البسملة أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقاً بالفعل أو بحال من فاعله أو بالمبتدأ المصدر أو بحال من فاعله أو بخبره أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فتلك ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال الباء للقسم والزيادة بوجهيها من تقدير الخبر اسماً أو جملة ويضرب الحاصل وهو أحد وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فإن نظر إلى احتمالات الإضافة الأربعة زادت الصور ثم تتكاثر جداً بالنظر لمعاني الباء من الاستعانة والمصاحبة والتعدية فتأمل هذا. ولنمسك عنان القلم عما يتعلق بمفرداتها ففيما ذكرناه كفاية للمبتدي وتذكرة للمنتهي ولنصرفه إلى بعض ما يتعلق بمجموعها فنقول: **(اعلم أن اللفظ)** اصطلاحاً صوت معتمد على مخرج من مخارج الحروف محقق كاللسان أو مقدّر كالجوف **(والقول)** اللفظ الموضوع لمعنى على المختار فيه من خمسة أقوال:

ثانيها: أنه عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفاً للكلام.

ثالثها: أنه عبارة عن المركب مطلقاً فيكون أعم مطلقاً من الكلام والكلم ومبايناً للكلمة.

رابعها: أنه مرادف للكلمة.

خامسها: أنه مرادف للفظ حكاه السيوطي في جمع الجوامع. **(والكلمة)** قول مفرد والمراد بالمفرد ما ينطق به دفعة واحدة عرفاً كما هو اصطلاح أهل هذا الفن وعند المناطقة ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. **(والكلم)** ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر مطلقاً. **(والجملة)** ما تركب من كلمتين فأكثر مشتملاً على إسناد مطلقاً. **(والكلام)** ما تركب من كلمتين فأكثر مشتملاً على إسناد مفيداً. والجملة إن صدرت باسم فاسمية وإن صدرت بفعل ففعلية وإن صدرت بظرف احتملتهما وإن صدرت بشرط فشرطية وإن وقعت خبراً عن غيرها فصغرى وإن وقع الخبر فيها جملة فكبرى وإن جمعت الأمرين فذات وجهين وإن كان لنسبتها خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر وإلا فإنشاء. فمجموع البسملة لفظ وقول وكلم لا كلمة مطلقاً وجملة وكلام إن نظر لمتعلق الباء أو خبر الاسم اسمية على الثاني ومحتملة على الأول صغرى إن لوحظت خبراً والتقدير بسم الله أبدأ به وكبرى

إن لوحظ الخبر فيها جملة نحو بسم الله أؤلف به بتقدير الباء زائدة فيهما وذات وجهين إن اعتبرت فيها الأمرين نحو بسم الله أنا أؤلف به إنشائية المتعلق بكسر اللام إن جعلت الباء للاستعانة أو المصاحبة ولم يجعل الاسم مقحماً ولا بمعنى المسمى لأن الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة له إنما تحصلان بالنطق به خبرية المتعلق بفتح اللام لأن التأليف مثلاً لا يتوقف على النطق به وإنما وصف المتعلق بالكسر بالإنشائية ولم يكن جملة لأنه بواسطة معنى الباء في معنى جملة قائلة أستعين باسم الله أو أصاحب تأليفي مثلاً له إن قلت هذا حكم كل جزء فإن نظرنا للمجموع قلت يوصف بالإخبار والإنشاء باعتبارين مختلفين فبالنظر للمتعلق بالفتح وهو الأصل أتت الخبرية وبالنظر للقيد الذي هو محط القصد أتت الإنشائية وهذا مراد من قال إنها خبرية تتضمن الإنشاء. وذكر العلامة العدوي في حواشي الصغرى صحة الخبرية بالنظر للمتعلق بالكسر أيضاً فيكون إخباراً عن استعانة أو مصاحبة حاصلة في الحال بنفس التلفظ بسم الله كما تقول أتكلم إخباراً عن كلام حاصل في الحال بنفس قولك أتكلم إن قلت كيف يصح ما قال العلامة مع قولهم الخبر يحصل مدلوله بدون النطق به قلت المراد أنه لا يتوقف عليه فلا ينافي أنه قد يحصل به نعم لا يمكن حصوله في المثال بغيره في الحال الحقيقي لعارض اشتغال اللسان به وأما مدلول الإنشاء فلا يحصل إلا به، هذا كله على أن المراد الاستعانة أو المصاحبة اللفظية. أما لو حملت على النفسية بحيث يتوجه له ويربط عزمه به القائل بسم الله وينوي اليمن منه بها فهذا لا يتوقف على لفظ أصلاً فيكون المتعلق بالكسر خبريا وهذا هو الأنسب لأن المعوّل عليه ما في الباطن وليصح قولهم إذا جعلت الباء للاستعانة فلا تنافي بين حديثي البسملة والحمدلة وإلا فالاستعانة اللفظية لا يمكن ثبوتها لشيئين حال البدء الحقيقي إن قلت الحديث يقتضي أن المراد التلفظ عند الابتداء ألا ترى رواية بالحمد لله بالرفع وببسم الله بباءين ويدل لذلك أسلوب القرآن والعمل قلت جرى الشرع الشريف على عادته الحسنة من جعل شيء ظاهر دليلاً على الباطن فالاستعانتان تحصلان معاً في الباطن حال البدء الحقيقي وإن ترتب دالهما في الخارج بحسب الإمكان فليتأمل وإن جعلت الباء للتعدية متعلقة بفضلة نحو مبتدئاً ومتبركاً ومستعيناً ومفتتحاً ومتلبساً فكذلك أي خبرية صدراً وهو أؤلف مثلاً إنشائية عجزاً وهو الفضلة مع ما تعلق بها أي لإنشاء الابتداء بسم الله أي جعله بداية أو الاستعانة به أو التبرك أو الافتتاح أو التلبس به وإن جعلتها متعلقة بعمدة نحو أبتدىء أو ابتدائي وأتبرك أو تبركي وأستعين أو استعانتي وأفتتح وافتتاحي وتلبست أو تلبسي فالمجموع إنشاء أي لإنشاء ما ذكر ويأتي في المجموع على هذا وفي العجز على ما قبله ما جوّزه الشيخ العدوي فيكون إخباراً عن استعانة أو

مصاحبة حاصلة في الحال بنفس التلفظ بسم الله أو أبتدىء أو مبتدإ أو أتبرك أو متبركاً إلى آخر ما تقدّم كما تقول أتكلم إخباراً عن كلام حاصل في الحال بنفس قولك أتكلم إلى آخر ما مر. قال ابن قاسم في المقيس عليه نظر تام فتدبر. قال العلامة **أبو العرفان محمد** بن علي الصبان في رسالته الكبرى على البسملة: لعل وجهه أن الخبر حكاية ولا بد من تغاير الحكاية والمحكى بالذات انتهى. ولك أن تلاحظ الاسم مقحماً أو بمعنى المسمى كما قيل بهما وتعتبر الاستعانة أو المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار بالذات فيصح أن يتمحض الكلام برمّته للخبر لأن الاستعانة بالذات لا تتوقف على النطق كما يصح أن يتمحض للإنشاء وأن يكون خبراً صدرا إنشاء عجزاً لأنه إن قصد بالعجز الإخبار عن وقوع الاستعانة أو المصاحبة بالذات خارجاً كان خبراً وإن قصد إنشاء أحدهما كان إنشاء وهل يتوقف كون الجملة إنشاء على نية الإنشاء لكون الصيغة خبراً أو لا يحتاج إلى نية لكثرة استعمال اللفظ فيه حتى صار كالمنقول عرفاً؟ قولان ذكرهما بعض الفضلاء قال ومثله يقال في الحمد والشكر والصلاة والسلام.

اعلم أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الإعراب والبناء اللذين بهما يعرف صواب الكلام من خطئه وهما لا يكونان إلا في أجزاء المركب الإسناديّ الذي أهمّ فرديه الكلام الذي به التخاطب والتفاهم بدأ المصنف رحمه الله تعالى بتعريفه وإن كان الأولى البداءة بالكلمة لكونها جزأه والشيء إنما يعرف على الوجه الأكمل بعد معرفة أجزائه ولم يبوّب له لأنه مع أقسامه من المقدّمات بخلاف الإعراب وما بعده من الأبواب فقال: **(الكلام)** هو لغة ما يتلفظ به مهملاً كان كديز أم مستعملاً كزيد مفرداً كما مثل أم مركباً كزيد قائم مفيداً كما مثل أم غير مفيد كإن قام زيد وما تحصل به الفائدة وإن لم يكن لفظاً كالخط ومنه قول الصدّيقة بنت الصدّيق رضي الله عنهما ما بين دفتي المصحف كلام الله، والإشارة، ولسان الحال كقوله:

إذا كلمتني بالعيون الفواتر ... رددت عليها بالدّموع البوادر
ولم يعلم الواشون ما أنّ بيننا ... وقد قضيت حاجاتنا بالضمائر

وقول الآخر:

إذا نظرت نحوي تكلم طرفها ... فجاوبها طرفي ونحن سكوت

فواحدة منها تبشر باللقا وأخرى لها نفسي تكاد تموت

وقول الآخر:

إشارتنا للحبّ رمز عيوننا وكل لبيب بالإشارة يفهم

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا فنحن سكوت والهوى يتكلم

واصطلاحاً ما جمع قيوداً أربعة وهي المشار إليها بقوله: **(هو اللفظ)** أي: الصوت المعتمد على مخرج من مخارج الحروف محقق كاللسان أو مقدّر كالجوف وهو في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرّمي مطلقاً ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحلق والشفتان ولو حكماً كالضمير المستتر فصار حقيقة عرفية في ذلك **(المركب)** من كلمتين فأكثر فيشمل الإضافيّ كغلام زيد والتقييديّ كحيوان ناطق والعدديّ كخمسة عشر والمزجيّ كبعلبك وسيبويه والإسنادي المفيد كزيد قائم وغير المفيد كإن قام زيد **(المفيد)** أي: المفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار لشيء آخر يعتدّ به أصالة كما هو المعنى الاصطلاحيّ له وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف، صرح المصنف رحمه الله تعالى بما علم التزاماً إذ المقصود من الحدّ إيضاح الماهية وكشف الحقيقة وذلك يستدعي ذكر جميع أجزائها صريحاً وأما المفيد فائدة ما كغلام زيد فيسمى عند النحاة مفهماً لا مفيداً. **(بالوضع)** العربيّ وهو جعل اللفظ العربي دليلاً على المعنى، وقيل المراد بالوضع القصد بأن يقصد المتكلم بما يتلفظ به إفادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحويّ ومتى انتفت أو انتفى شيء منها انتفى الكلام النحويّ. فأل فيه للعهد والمعهود الكلام النحوي، أو للجنس والحقيقة على أن كونها للحقيقة لا ينافي كونها للعهد لجواز أن يكون المعهود هو الحقيقة، وقيل إنها عوض عن المضاف إليه والأصل كلامنا أو كلام النحاة وهو مبني على رأي الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين من جواز نيابة أل عن الضمير المضاف إليه وخرّجوا على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾[1] والمانعون يقدرون الرابط لهذه الجملة بما سيقت لأجله وهو من خاف ويقولون هي المأوى له. قال الزمخشري

(١) سورة النازعات، الآية: ٤١.

في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[1] وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2] إن الأصل أسماء المسميات ورأسي فجوّز إنابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر هكذا قيل وحمل السعد كلامه على بيان المعنى من أل العهدية من غير أن تنوب عن المضاف إليه وسنده أن الزمخشريّ نفسه صرح بامتناع ذلك في ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ وصاحب الدار أدرى بما فيها؛ إذا علمت ذلك فالقيد الأوّل وهو اللفظ جنس أو كالجنس احترز به عن الخط ونحوه مما ليس بلفظ وهو مفيد وصحّ الإخراج به وإن كان جنساً لما قالوه من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صحّ أن يخرج به ما تناوله عموم فصله واللفظ مع المركب كذلك لصدقهما على غلام زيد مثلاً وانفراد اللفظ في نحو زيد وانفراد المركب فيما ليس بلفظ من المركبات، وبقية القيود فصول أو كالفصل فالمركب يخرج المفرد كزيد والمفيد يخرج غير المفيد من المركبات الناقصة كالمركب الإضافيّ والتقييديّ ويخرج أيضا جملة الصلة والصفة والحال والخبر وإحدى الجملتين من جملتي الشرط والقسم فإن هذه غير مفيدة لنقص إسنادها بتوقفها على ما هي قيد له وخرج بالوضع أي العربيّ كلام الأعاجم إذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم، وأما على القول الثاني من أن المراد به القصد فيخرج به كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض الطيور واختار أبو حيان وغيره من المحققين عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة وهو الظاهر. ومثال ما اجتمع فيه القيود المذكورة قام زيد وزيد قائم فكل منهما كلام عند النحاة لأنه لفظ مركب من كلمتين: الأول من الفعل والفاعل، والثاني من المبتدإ والخبر ومفيد فائدة تامّة لأنه يحسن السكوت عليه بحيث لا ينتظر السامع شيئاً آخر يتوقف عليه تمام المعنى وموضوع لأنه لفظ عربيّ جعل دليلاً على المعنى.

اعلم أن صور تأليف الكلام ستة: اسمان وفعل واسم كالمثالين وفعل واسمان ككنت قائماً، وفعل وثلاثة أسماء كعلمت زيداً قائماً، وفعل وأربعة أسماء كأعلمت زيداً بكراً فاضلاً وجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه نحو: والله لأفعلن كذا، و ﴿مَّنْ عَمِلَ

(١) سورة البقرة، الآية: ٣١.

(٢) سورة مريم، الآية: ٤.

صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾[1] هذا مجمل معنى كلامه رحمه الله تعالى. وإعرابه **(الكلام)** مبتدأ مرفوع بالابتداء على الأصح وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره هو ضمير فصل مبنيّ على الفتح وهل هو حرف فلا محل له من الإعراب وتسميته حينئذ ضميراً على سبيل المجاز نظراً للصورة أو اسم فكذلك نظير أسماء الأفعال عند من يراها غير معمولة لشيء أو له محل بحسب ما قبله أو بحسب ما بعده فمحله بين المبتدإ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع أو نصب وبين معمولي إنَّ بالعكس؟ أقول وفوائده ثلاثة: **أحدها** الدّلالة من أوّل الأمر على أن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلاً أي: لفصله بين الخبر والتابع، وعماداً لاعتماد معنى الكلام عليها **وثانيها وثالثها** التوكيد والاختصاص أي إفادة أن المسند ثابت للمسند إليه دون غيره ذكرها الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[2] ويشترط أن يكون بصورة ضمير الرفع المنفصل وأن يطابق ما قبله كما يشترط فيما قبله أن يكون مبتدءاً في الحال أو في الأصل نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾[3]، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ﴾[4]، وكونه معرفة خلافاً لبعض الكوفيين وفيما بعده أن يكون خبراً في الحال أو في الأصل وأن يكون معرفة أو كالمعرفة في عدم قبول ال كأفعل من والمضاف **(اللفظ)** خبر المبتدأ وهو الكلام مرفوع به وحده على الأصح وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والجملة من المبتدإ والخبر اسمية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب أو في محل النصب مقول القول إن ذكر القول قبلها؛ هذا على أن هو ضمير فصل وهو الراجح ولك جعله واعتباره ضميراً منفصلاً راجعاً إلى الكلام. فعلى هذا تقول الكلام مبتدأ أول مرفوع بالابتداء الخ، هو: ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الفتح في محل الرفع بالابتداء مبتدأ ثان؛ اللفظ خبره مرفوع به وعلامة رفعه إلى آخر ما مر والجملة من المبتدإ الثاني وخبره في محل الرفع خبر المبتدأ الأول ولا بد لها من رابط يربطها به إذ لم تكن عينه في المعنى وذلك الرّابط هو من هو اللفظ والجملة من المبتدأ

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٥.

(٣) سورة الصافات، الآية: ١٦٥.

(٤) سورة المائدة، الآية ١١٧.

الأول وخبره اسمية كبرى في ضمنها صغرى إما مستأنفة أو في محل النصب مقول القول؛ هذا ووجه راجحية الأول اشتمال الكلام على فوائد ضمير الفصل عليه دون الوجه الثاني **(المركب)** صفة للفظ وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها ضمة ظاهرة في آخرها والعامل فيها الرفع هو العامل في متبوعها **(المفيد)** نعت للمركب ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وإنما لم يجعل صفة ثانية للفظ لأنه إذا اجتمعت الفصول في حدّ كان كل فصل منها قيداً لما قبله لكونه أعم منه ولو من وجه. وأصل مفيد كمكرم استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى الساكن قبلها **(بالوضع)** الباء حرف جر أصلي مبنيّ على الكسر لا محل له من الإعراب، الوضع مجرور به وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار والمجرور متعلق بالمفيد.

(وأقسامه) أي: أقسام الكلام التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من انعدام شيء منها انعدام ما هي جزء له ألا ترى أنه يعدّ في عرف اللغة الشعر والظفر واليد والرجل أجزاء لزيد مثلاً ومع ذلك لا ينعدم بانعدام شيء منها بل ولا بانعدامها كلها، وما يقال من أن عدم جزء من أجزاء الشيء يستلزم عدمه في الأجزاء الحقيقية لا العرفية كما هنا **(ثلاثة)** بالإجماع ولا اعتداد بمخالفة أبي جعفر[1] بن صابر حيث زاد رابعاً وسماه خالفة وعنىٰ بذلك اسم الفعل لأنه خلف عنه كصه فإنه خلف عن اسكت لحدوثه بعد انعقاد الإجماع **(اسم وفعل وحرف جاء)** أي: **وضع (لمعنى)** أي: ليدل على المعنى لأنه دل الاستقراء على أن اللفظ العربيّ الموضوع إمّا أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره الثاني الحرف والأوّل إن لم يقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً فاسم وإلا ففعل وقدم الاسم في الذكر لشرفه لأن الكلام لا يستغنى عنه ولصحة الإخبار به وعنه وأتبعه بالفعل لصحة الإخبار به لا عنه ولأنه لا يكون إلا ركناً في الكلام وأخر الحرف لتطرّفه وعدم صلاحيته لشيء مما ذكر، ولما كان الاسم والفعل لا يخلوان عن المعنى، والحرف قد يكون له معنى وقد لا يكون قيده بقوله جاء لمعنى دونهما. فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها ومجموعها وذلك يصدق بتركبه منها كلها نحو: هل زيد قائم ومن اثنين منها نحو: قام

(١) **أحمد بن صابر النحوي**. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ١/ ٣١١.

زيد ومن واحد منها كزيد قائم فتلخص أن تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه العرفية لتحقق ضابطه وهو عدم صحة الإخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام والفعل كلام والحرف كلام وهذا كله بناء على أن الضمير في وأقسامه راجع إلى الكلام وهو الظاهر ويصح رجوعه إلى اللفظ بمعنى الكلمة لا بقيد التركيب فيكون تقسيمه إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي إلى جزئياته لتحقق ضابطه حينئذ وهو صحة الإخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة إذ يصح أن يقال الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة فعلى هذا تكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقي وهو الأنواع والجزئيات؛ هذا مجمل معنى كلامه رحمه الله تعالى.

وإعرابه **(وأقسامه)** الواو: حرف استئناف بيانيّ لا نحويّ مبني على الفتح والفرق بينهما أن الأول ما وقع جواباً لسؤال مقدر والثاني ما لا محل له من الإعراب من الجمل وتقدير السؤال هنا أن تقول إذا كان الكلام مركباً ومن المعلوم أن كل مركب ذو أجزاء فما أجزاء الكلام وأقسامه فأجاب المصنف رحمه الله تعالى بقوله وأقسامه إلى آخره أقسام مبتدأ مرفوع بالابتداء على القول الأصح وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وأقسام مضاف والهاء ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الضمّ في محل الجرّ بالمضاف، مضاف إليه؛ **(ثلاثة)**: خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والجملة من المبتدإ والخبر اسمية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وقوله **(اسم)** يصح رفعه ونصبه ولك في رفعه أربعة أوجه أن يكون بدلاً من ثلاثة وأن يكون خبراً لمبتدإ محذوف تقديره أحدها وأن يكون خبراً لمبتدإ محذوف أيضاً تقديره هي وأن يكون مبتدءاً حذف خبره ولك في نصبه وجه واحد وهو أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعني فتقول في إعرابه على أنه بدل اسم بدل تفصيل من مجمل وهو بدل بعض من كل إن نظرت لكل واحد من الثلاثة على حدته وإلا فبدل شيء من شيء والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره فإن قيل إذا كان بدل بعض من كل فلا بدّ من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه ولا ضمير فكيف صح كونه بدل بعض؟ الجواب أَن محل ذلك إذا لم تستوف الأجزاء أي لم تذكر بتمامها فإن ذكرت بتمامها كما هنا فلا حاجة إليه، أو أن الضمير مقدر تقديره اسم منها وعلى كونه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدها تقول أحد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الخ وأحد مضاف وها ضمير متصل للمؤنثة الغائبة

نظراً للأصل مبنيّ على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتيّ في محل الجرّ بالمضاف مضاف إليه واسم خبر المبتدإ مرفوع به وعلامة رفعه الخ. وتقول على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هي: هي ضمير منفصل للمؤنثة الغائبة نظراً للأصل فيه مبنيّ على الفتح في محل الرفع بالابتداء مبتدأ اسم خبره مرفوع به وعلامة رفعه الخ. لكن مع رعاية العطف قبل الإخبار ليصح الكلام فاندفع ما قيل إن مصدوق المبتدأ جمع لرجوعه إلى ثلاثة والخبر مفرد وشرط صحة الإخبار بالشيء المطابقة بينه وبين المخبر به عنه إفراداً وتثنية وجمعاً تأنيثاً وتذكيراً. وتقول على أنه مبتدأ حذف خبره اسم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وسوّغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التفصيل أو عطف ما يصحّ الابتداء به عليها وهو[1] فعل جاء لمعنى أو تقدم خبرها المختص عليها تقديراً إنْ قدرته مقدّماً عليها وخبره محذوف تقديره منها من حرف جر أصلي مبني على السكون، ها: ضمير متصل للمؤنثة الغائبة مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتيّ في محل الجر بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره كائن وهل الخبر ذلك المتعلق بفتح اللام أو المتعلق بكسرها أو هما معاً أقوال، وتقول على أنه منصوب: اسم مفعول لفعل محذوف تقديره أعني. أعني فعل مضارع مرفوع بتجرده عن الناصب والجازم على الأصح وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا؛ أنا ضمير المتكلم في محل الرفع بأعني فاعله مبني على الفتح والألف زائدة للفرق بين أن الاسمية والحرفية أو لبيان الحركة أو لتحسين الخط أو للإشباع أو للوقف عليها عند الحاجة إليه هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنها أصلية فَعَلَيْهِ أنا مبنيّ على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي، اسم مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره لكن لا يساعده الرسم إلا على لغة ربيعة قبيلة من العرب تجري المنصوب المجرد من أل والإضافة مجرى المرفوع والمجرور والجمل الأربعة[2]،

---

(١) قوله: وهو فعل هكذا جاء في الأصل والظاهر: وهو حرف جاء لمعنى.

(٢) لعله الثلاثة الأُوَل.

الأُوَلُ اسمية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب والخامسة[1] فعلية لا صغرى ولا كبرى أيضاً مستأنفة لا محل لها من الإعراب **(وفعل)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفعل معطوف على اسم والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره أو والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره هذا إن جعل اسم بدلاً أو خبر مبتدإ محذوف تقديره هي أو مفعولاً لفعل محذوف وأمّا إن جعل خبر مبتدإ محذوف تقديره أحدها فلا يكون قول المصنف فعل معطوفاً على قوله اسم عطف مفرد على مفرد كما لا يخفى بل يكون قوله فعل خبر مبتدإ محذوف تقديره ثانيها؛ وإن جعل مبتدأ حذف خبره فلا عطف أيضاً بل يكون التقدير وفعل منها ومثل ذلك يقال في قوله وحرف **(وحرف)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حرف معطوف على اسم والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره أو والمعطوف على المنصوب منصوب الخ. إن قدرت ناصباً للمعطوف عليه **(جاء)** فعل ماضي مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (لمعنى) اللام: حرف جر أصلي مبني على الكسر معنى مجرور به وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف الثابتة خطاً ووقفاً المحذفة وصلاً لدفع التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر. وأصل معنى معني بكسر الياء منوّناً تحركت الياء بحركة أصلية وانفتح ما قبلها وهما في كلمة واحدة ولم يفصل بينهما فاصل فقلبت الياء ألفاً فالتقا ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف لدفع التقاء الساكنين. والجار والمجرور متعلق بجاء. وجملة جاء من الفعل والفاعل فعلية لا صغرى ولا كبرى في محل الرفع أو في محل النصب صفة لحرف. قال العلامة أبو النجافي حاشيته على شرح خالد على هذه المقدمة قوله جاء لمعنى في محل النصب حال من حرف لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط هذا هو الظاهر انتهى.

فائدة: الجملة وشبهها بعد النكرة المحضة صفتان. نحو: رأيت طائراً يصيح أو فوق غصن أو على غصن، وبعد المعرفة المحضة حالان نحو: رأيت الهلال يضيء أو

---

(١) لعله والرابعة...

بين السحاب أو في الأفق، وبعد المعرفة التي كالنكرة أو النكرة التي كالمعرفة محتملتان للوصفية والحالية نحو: هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق غصنه أو على غصنه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو: يعجبني الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن المعرف الجنسيّ كالنكرة. فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه كذا في المغنى. وعن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة.

تنبيه: الفرق بين الضمير المستتر وجوباً والمستتر جوازاً أن الأول هو الذي لا يحل محله الظاهر والثاني بخلافه. ويستتر وجوباً في عشرة مواضع: في فعل أمر الواحد كاستقم وفي فعل المضارع المبدوء بغير الياء إذا أسند لواحد، وفي اسم فعل غير الماضي كوى بمعنى أعجب وصه بمعنى أسكت وفي أفعال الاستثناء كقام القوم ما عدا عمراً أو لا يكون زيداً أو ليس زيداً وفي فعل التعجب كما أحسن زيداً وفي المصدر النائب عن فعله كضربا زيداً وفي نعم وبئس وفي أفعل التفضيل وزاد بعضهم الوصف الجاري على من هو له كقائم من نحو: زيد قائم ونظمت ذلك في ثلاثة أبيات فقلت:

أقوم قم نقوم يا نديم ... ما أحسن القيام إذ تقوم
نعم خليلاً أنت وى لقوم ... أفضل منك صه وضربا قومي
وقام القوم ما عدا العكاسم ... وزادوا قائم من زيد قائم

ولكل من هذه الأقسام الثلاثة علامات، وكذا حدود يعرف بها ويتميز عن قسيميه إلا أن المصنف رحمه الله تعالى آثر التمييز بالعلامة على الحدّ وإن كان أضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها فإنها قد لا تنعكس تسهيلاً على المبتدي فقال: **(فالاسم)** هو لغة ما دل على المسمى فيصدق على الأقسام الثلاثة ومنه بهذا المعنى ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[1] واصطلاحاً كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن ذلك المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً فقولنا كلمة يشمل الأقسام الثلاثة وقولنا دلت على معنى في نفسها

(١) سورة البقرة، الآية: ٣١.

مخرج للحرف إذ دلالته على معنى في غيره لا في نفسه وقولنا غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لإخراج الأفعال التي اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة محقق في الحال كضرب وقولنا وضعاً لإخراج ما انسلخ عن الدلالة على الزمان لعارض كعسى وبعت واشتريت وفعل التعجب وللتنصيص على عدم خروج ما عرضت دلالته على الزمان لزوماً من الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول **(يعرف)** أي: يميز عن قسيميه **(بالخفض)** ويرادفه الجر فالأول عبارة الكوفيين والثاني للبصريين. والخفض لغة ضدّ الرفع وهو جعل الشيء منخفضاً وذليلاً، وقيل الخضوع والتذلل وليس بصحيح لأنّ الخفض مصدر الفعل المتعدي بخلاف الخضوع واصطلاحاً على القول بأن الإعراب معنوي وهو مختار المصنف تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي كسرة مخصوصة وما ناب عنها على وجه مخصوص وسيأتي توضيح ذلك وتحقيقه في باب الإعراب إن شاء الله ولا فرق بين أن يكون عامل الخفض اسماً أو حرفاً نحو: مررت بغلام زيد ولا ثالث لهما على الأصح ومقابله الجر بتوهم دخول حرف الجر. نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعد بجر قاعد على توهم دخول الباء على قائماً والجر بالمجاورة كهذا جحر ضبّ خرب بجرّ خرب لمجاورته لضبّ وهو صفة لجحر وعلى الرفع أكثر العرب والجر بالإضافة والجر بالتبعية والصحيح أن الجارّ للمضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ولا غيرها مما مر وأن العامل في التابع هو العامل في متبوعه من حرف أو مضاف إلا البدل فإن عامله مثل عامل متبوعه مقدراً وإنما اختص الخفض بالاسم لأن كل مخفوض مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم، هذا مجمل معنى كلامه فيما يظهر والله أعلم بمراده. وإعرابه: فالاسم الفاء في هذا ونحوه تسمى فاء الفصيحة بالصاد المهملة لأنها أفصحت عن شرط مقدر أي: دلت على أنه مقدّر في الكلام فكأنه قال: إن أو إذا أردت أن تعرف ما يتميز به كل من الاسم والفعل والحرف، فالاسم الخ. وقيل هي ما أفصح عن مقدر أعم من أن يكون شرطاً أو غيره نحو: فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي: فضرب فانفجرت وتسمى فاء الفضيحة بالضاد المعجمة أيضاً لأنها تفضح أنَّ في الكلام شرطاً مقدّراً أو مقدراً مطلقاً أي: تظهر ذلك إن قلت إذا كانت هذه الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ومن المعلوم أن جواب الشرط كالشرط لا بد وأن يكون مستقبلاً والجملة الاسمية من قوله فالاسم يعرف ليست كذلك قلنا إن الجواب في

الحقيقة إنما هو القول المقدر بعد الفاء لا الجملة الاسمية التي تراها والتقدير إن أردت. أو إذا أردت ما يتميز به كل من الاسم والفعل والحرف فأقول لك الاسم الخ. الاسم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وقوله يعرف فعل مضارع مبني لما لم يسمّ فاعله مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم على الأصح وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الاسم والجملة من الفعل والنائب فعلية صغرى في محل الرفع خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير النائب عن الفاعل والجملة من المبتدأ وخبره اسمية كبرى في محل النصب مفعول به لأقول المقدر والواقع في الحقيقة جواباً للشرط المقدر، وجملة الشرط وجوابه لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وأل في الاسم للعهد الذكرى لتقدم مصحوبها ذكراً بقوله اسم.

فائدة: إذا ذكر الاسم مرتين فإن كانا معرّفين بأل، أو الثاني فقط كان الثاني عين الأول وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول، وإن كان الثاني فقط نكرة فقولان مثال الأول والثالث ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾(١). ومثال الثاني ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾(٢). ومثال الرابع قوله:

صفحنا عن بني دهل ... وقلنا القوم إخوان
عسى الأيام أن يرجعـ ... ـن قوماً كالذي كانوا

وقوله (**بالخفض**) الباء حرف جر أصلي مبني على الكسر لما مرّ والخفض مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار والمجرور متعلق بيعرف: وقوله: (**والتنوين**) الواو: حرف عطف مبني على الفتح والتنوين معطوف على الخفض والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره يعني أن الاسم كما يتميز عن قسيميه بالخفض يتميز أيضاً بالتنوين وهو لغة مصدر نوّنت أي: أدخلت نوناً على الكلمة أو صوّت ومنه نوّن الطائر إذا صوّت واصطلاحاً نون زائدة ساكنة تلحق آخر

(١) سورة الشرح، الآيتان: ٥ ـ ٦.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٥.

الكلمة لغير توكيد لفظاً ووصلاً لا خطا ووقفاً فقولنا نون جنس وزائدة مخرج للأصلية كنون إذاً سواء كتبت ألفاً أو نوناً وساكنة مخرج لنون نحو ضيفن الأولى وهو اسم للطفيلي، ورعشن للمرتعش. وإنما زيدت فيهما لشبهها بفعلهما لأن الطفيلي هو الذي يتبع الضيفان من غير دعوة فهو زائد والآخر حركته غير مقصودة فهي زائدة على فعله؛ وما أحسن قول بعضهم في الطفيلي:

أتانا طفيليّ كأن يمينه ... على الأكل برق للموائد تخطف
تحاكي عصا موسى إذا هي أقبلت ... فما هي إلا حية تتلقف
فلو كان في شرق وفي الغرب زردة ... وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

وتلحق آخر الكلمة مخرج لنون نحو: انكسار ومنكسر ولغير توكيد مخرج لنون نحو: لنسفعن وليكونن وقولنا لفظاً ووصلاً لبيان الواقع كما قال يسّ ولا خطا ووقفاً مخرج لتنوين الترنم والغالي وإنما أطلق عليهما التنوين على سبيل المجاز للمشابهة الصورية فالأول هو اللاحق للقوافي المطلقة بحرف العلة كقوله:

أقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن

والأصل العتابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلاً عن الألف لترك الترنم والثاني هو اللاحق للقوافي المقيدة أي: التي يكون رويها حرفاً صحيحاً ساكناً كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المحترقن، لا يقال يخرج به أيضاً تنوين المنصوب لأنه يثبت في الخط ألفاً لأنا نقول المنفي ثبوت النون بنفسها لا بد لها، وأنواعه المشهورة الكثيرة الوقوع أربعة:

الأول: تنوين التمكين ويقال له تنوين التمكن وتنوين الأمكنية وهو اللاحق لغير جمع المؤنث السالم من الأسماء المعربة المنصرفة. وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو: زيد ورجل، وقيل إن تنوين رجل تنوين تنكير وردّ بأنه معرب وتنوين التنكير كما سيأتي لا يلحق إلا المبنيات.

الثاني: تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها

ويقع سماعاً في باب اسم الفعل كصه ومه وإيه وقياساً في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه، تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيناً اسمه سيبويه وإيه بكسر الهاء بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين، وإذا أردت شخصاً ما اسمه سيبويه أو أردت استزادة من أي حديث كان نوّنتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية الشخصية، وإيه كذلك معرفة بالعلمية الشخصية أو الجنسية قولان.

الثالث: تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين فإنهما في جمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم إضافة أو إفراد فزيد التنوين لذلك.

الرابع: تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن جملة أو جمل وهو اللاحق لإذ عوضاً عما تضاف إليه نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾(١) ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾﴾(٢). والأصل والله أعلم حينئذ بلغت الروح الحلقوم، ويوم(٣) ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا ﴿٣﴾﴾(٤) فحذفت جملة بلغت الروح الحلقوم، وجمل زلزلت الآية فجيء بالتنوين اختصاراً فالتقا ساكنان إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التخلص من التقاء الساكنين. والإضافة في ذلك من إضافة الأعم الذي هو يوم أو حين للأخص الذي هو إذ كان كذا وكذا.

الثاني: عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض كقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾(٥) أي: كل إنسان وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٦) أي: على بعضهم.

الثالث: عوض عن حرف وهو اللاحق رفعاً وجراً لنحو جوار غواش من كل اسم

---

(١) سورة الواقعة، الآية: ٨٤.

(٢) سورة الزلزلة، الآيتان: ٤، ٥.

(٣) ولعله ويوم إذا زلزلت الأرض. . . في غير القرءان.

(٤) سورة الزلزلة، الآيات: ١ ـ ٣.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٨٤.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٥٥.

منقوص غير منصرف جمعاً كان كما مثل أو مفرداً كأعيم تصغير أعمى فإنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل وكون تنوين نحو: غواش عوضاً عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور والراجح بناؤه على تقدم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالأصل جواري وأعيمي بتنوين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجرّ لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لصيغة الجمع في الأول ووزن الفعل مع الوصفية في الثاني تقديراً لأن الياء لحذفها[1] للعلة كالثابتة ولذا يقدر عليها الإعراب لا على ما قبلها، فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنويناً لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا تنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء وكذا فتحة الجرّ لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها التنوين وإنما لم يراع جرّه بالفتحة على الأول كالثاني لأنه لم يمنع من الصرف إلا بعد الإعلال وذهب المبرّد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كأمان وسلام وعلى هذا قراءة «وله الجوار» بضم الراء وبقي من أنواع التنوين أربعة أخر وهي أيضاً من خواص الاسم.

الأول: تنوين الحكاية كعاقلة بالتنوين مسمى به حكاية لما كان عليه قبل العلمية.

الثاني: تنوين الضرورة وهما قسمان: تنوين ما لا ينصرف لضرورة النظم كما في قوله:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره ... هو المسك ما كرّرته يتضوع

وتنوين المنادى المفرد كذلك كما في قوله:

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

الثالث: تنوين الشذوذ سمع من كلامهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشذوذ.

---

(١) قوله: لحذفها للعلة لعله المحذوفة للعلة.

الرابع: تنوين الزيادة ويسمى تنوين التناسب أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا﴾[1] في قراءة من قرأ سلاسلاً بالتنوين لمناسبة أغلالاً وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولإعراب المنادى ويمكن مثله في التناسب ولكن خالفه الدمامينيّ وجعلها أقساماً مستقلة، وأما تنوين الشذوذ فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ. **(ودخول الألف واللام)** عليه: الواو: حرف عطف مبنيّ على الفتح ودخول معطوف على الخفض والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره ودخول مضاف والألف مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف الخ. يعني أن الاسم كما يعرف ويميز عن قسيميه الفعل والحرف بالخفض والتنوين يعرف أيضاً بدخول الألف واللام عليه سواء كانت أل معرّفة كالرجل والغلام أم موصولة كالضارب والمضروب أم زائدة كالآن والذي والفضل والحارث وطبت النفس ولا يرد على إطلاقه رَحِمَهُ ٱللَّهُ دخولها على المضارع في قوله:

مـا أنـت بـالـحـكـم الـتـرضـى حـكـومـتـه

لأنه شاذ عند الجمهور، خلافاً لابن مالك ولم يستثن الاستفهامية نحو: أل فعلت كذا، بمعنى هل فعلت لندرتها والنادر كالعدم وقد صرح غير واحد بأنه لا يرد نقضاً فلا حاجة لاستثنائه ومقتضى تعبيره رحمه الله تعالى بالألف واللام أنه الأصل ويمكن بناؤه على أن المعرّف اللام وحدها والهمزة زائدة للتمكن من الابتداء بالساكن أمّا على كون الهمزة أصلية حذفت في الدّرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بأل لأن ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه بخلاف الأحاديّ وأمّا على كون الهمزة زائدة معتدّاً بها في الوضع فيعبر بأل نظراً للاعتداد وهو الأقيس وبالألف واللام نظراً لزيادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين. ومثل أل التي يعرف بها الاسم أم التي هي بدلها في لغة حمير وقد نطق بهاﷺ فقال: «**ليس**[2] **من امبر امصيام في امسفر**»، ونقلت هذه اللغة أيضاً عن نفر من طيء قال شاعرهم:

ذاك خـلـيـلـي وذو يـواصـلـنـي   يـرمـي ورائـي بـامـسـهـم وامـسـلـمـه

---

(١) سورة الإنسان، الآية: ٤.

(٢) لَيْسَ... رواه الإمام أحمد في مسنده في باب الصوم في السفر في مسند كعب بن عاصم.

(و) دخول **(حروف الخفض)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حروف معطوف على الألف والمعطوف على المجرور الخ. هكذا قالوا ويظهر أنه معطوف على مجموع قوله الألف واللام إذ هما في قوة أل فتأمل وحروف مضاف والخفض مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، والحروف جمع حرف وسيأتي بيان معناه لغة واصطلاحاً إن شاء الله تعالى عند ذكر المصنف له وقد تقدم بيان معنى الخفض كذلك، يعني أن الاسم يتميز أيضاً بدخول حرف من حروف الجر عليه نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1]، سواء كان ما دخل عليه صريحاً كما مثل أو مؤوّلاً به نحو: عجبت من أن قمت أي من قيامك وسواء كان مذكوراً كما مثل أم مقدرا نحو: والله ما ليلي بنام صاحبه وما هي بنعم الولد وعلى بئس العير، إذ التقدير بليل مقول فيه نام صاحبه وبولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير، فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها. وحاصل ما ذكره من علامات الاسم أربع: اثنتان تدخلان عليه من أوّله وهما: الألف واللام وحروف الخفض واثنتان تلحقانه من آخره وهما الخفض والتنوين. واقتصر عليها لشهرتها وسهولتها وإلا فعلامات الاسم كثيرة، منها الإسناد إليه والنداء وإضافته وعود الضمير عليه ووصفه وتثنيته وجمعه وترخيمه وتصغيره؛ قال الجلال[2] السيوطي في الأشباه والنظائر تتبعتها فوجدتها ثلاثين ثم عدّها فمن أراد الوقوف عليها فليراجعه ثم استطرد المصنف رحمه الله تعالى فذكر جملة من حروف الخفض فقال **(وهي)** أي: حروف الخفض **(من)** بكسر الميم قدمها لأنها أم الباب ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها. وتأتي لمعان.

الأول: ابتداء الغاية مكاناً نحو ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[3] وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى كما مثل أو ما يفيد معناها نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معنى أعوذ بالله ألتجىء إليه فأفادت الباء هنا معنى الانتهاء وقد

---

(١) سورة الروم، الآية: ٤.

(٢) **الجلال السيوطي**: هو جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر بن محمد بن سابق الخضيري السيوطي الشافعي المولود ٨٤٩هـ المتوفى ٩١١هـ.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١.

تأتي لبدء الأزمنة خلافاً لأكثر البصريين نحو: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[1]، وقول الشاعر يصف سيوفاً:

تخيرن من أزمان يوم حليمة ... إلى اليوم قد جرّبن كل التجارب

الثاني: التبعيض نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[2] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض، ولهذا قرىء بعض ما تحبون.

الثالث: بيان الجنس نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[3].

الرابع: أن تكون بمعنى بدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾[4].

الخامس: الظرفية نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[5] ونحو: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[6].

السادس: التعليل نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[7].

السابع: موافقة على نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[8].

الثامن: موافقة الباء نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾[9].

التاسع: موافقة عن نحو: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[10].

العاشر: وهو معنى الزائدة التنصيص على العموم نحو: ما جاءنا من رجل أو تأكيد التنصيص نحو: ما جاءنا من أحد أو ديار. ولزيادتها ثلاثة شروط أن يسبقها نفي أو شبهه، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن تكون تلك النكرة فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أو مفعولاً مطلقاً على ما جنح إليه ابن هشام ومثل له بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[11] أي: من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور، وذهب

---

(1) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.
(2) سورة آل عمران، الآية: ٩٢.
(3) سورة الحج، الآية: ٣٠.
(4) سورة التوبة، الآية: ٣٨.
(5) سورة فاطر، الآية: ٤٠.
(6) سورة الجمعة، الآية: ٩.
(7) سورة نوح، الآية: ٢٥.
(8) سورة الأنبياء، الآية: ٧٧.
(9) سورة الشورى، الآية: ٤٥.
(10) سورة الأنبياء، الآية: ٩٧.
(11) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

الكوفيون إلى عدم اشتراط تقدّم النفي أو شبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم: قد كان من مطر، وذهب الأخفش[1] إلى عدم اشتراط الشرطين الأولين معاً فأجاز زيادتها في الإيجاب جارّة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[2]؛ واختاره ابن مالك في التسهيل. وإعراب قوله: (وهي من) الواو: حرف استئناف بياني لا نحوي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، هي ضمير منفصل للمؤنثة الغائبة في الأصل وإن استعمل هنا في غيرها بقرينة المرجع مبني على الفتح في محل الرفع بالابتداء مبتدأ. ومن في محل الرفع بالمبتدأ خبره محكي لأن مرادنا لفظه لا معناه وإن شئت قلت: في محل الرفع خبره مبني على السكون استصحاباً للأصل أو لشبهه بالحرف شبهاً صورياً أو وضعياً بناء على ما ذهب إليه الشاطبيّ[3] من أن الوضع على حرفي هجاء مختص بالحرف سواء كان الثاني منهما حرفاً صحيحاً أو حرف علة وإن شئت قلت: خبر المبتدأ مرفوع به وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية إن أردت الحكاية وإلا خففت أو ضعفت، والتضعيف أولى خروجاً من خلاف من أوجبه بأن نزيد حرفاً من جنس آخره فتدغم الأول في الثاني فتقول: منّ بالتشديد بلا تنوين خبر المبتدأ مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ولم ينوّن لأنه اسم غير منصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع هما العلمية والتأنيث المعنويّ باعتبار الكلمة ولك صرفه والحالة هذه نظراً لكونه ثلاثياً ساكن الوسط والمنع أحق. وإن أوّلته بالقول مثلاً صرفته قطعاً. ثم إن الإخبار به مع مراعاة ما عطف عليه فاندفع ما قيل إن المبتدأ جمع معنى لأنه يعود إلى حروف الخفض والخبر مفرد وشرط الإخبار بالشيء المطابقة بينه وبين المخبر به عنه إفراداً وتثنية وجمعاً وتأنيثاً وتذكيراً إلا فيما استثنى وليس هذا منه، أو الكلام على حذف مضاف تقديره نحو: **(من)** فنحو بمعنى مثل يصدق على ما عدا **(من)** وما عطف عليها من حروف الجرّ بالمطابقة وعليها إمّا بالالتزام أو على سبيل الكناية فحذف هذا

(١) **الأخفش**: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وأحد علماء البصرة في اللغة والأدب توفي ٢١٠هـ.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٣١.

(٣) **الشاطبي**: هو أبو القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشافعي الأندلسي الرعيني الضرير. ولد ٥٣٨هـ، وتوفي ٥٩٠هـ صاحب حرز الأماني والتيسير في القراءات.

المضاف وأقيم المضاف إليه وهو: (من) مقامه فارتفع ارتفاعه فحصلت المطابقة باعتبار المضاف المذكور على أنه مصدر وهو مما استثنى من اشتراط المطابقة بينه وبين المخبر به عنه فيما ذكر. ويبعد أن يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل حذف المضاف من الجر لأن شرط ذلك في الغالب أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك فأبقوا أخيه على جره مع أنه مضاف إليه مثل المحذوف وهو معطوف على مثل المذكور وقوله:

أكل امرىء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

والتقدير وكل نار فحذف **(كل)** وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكر المضاف لتحقق شرطه وهو عطف المحذوف على مماثله وهو كل في قوله أكل امرىء. هذا ولا حاجة إلى تقدير القول لأنه لا يغنيك من إرادة اللفظ. وجملة وهي من: اسمية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ كما هنا وقصد إعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان صحيحاً أو حرف علة لتكون على أقل أوزان المعربات، وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معاً من غير ضرورة، وإن كان الثاني حرف علة زيد حرف من جنسه وأدغم الأول في الثاني إن كان غير ألف وإن لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى للاضطرار إلى الزيادة لأن عدمها يؤدّي إلى سقوط حرف العلة لالتقائه ساكناً مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم فإن كان الحرف الثاني اللين ألفاً قلبت الألف الثانية همزة تخلصاً من التقاء الساكنين. فإذا ضعفت ما النافية مثلاً قلت: ماء حرف نفي بهمزة بعد الألف وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره ولم يقصد إعرابها فيهما فلا زيادة أصلاً إذا علمت ذلك ظهر لك أن قولهم إذا كان ثاني الثنائيّ حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه على الإطلاق فيه نظر. وعن الفارضي في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثاني الثنائي المجعول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة ففي المسألة خلاف. قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وإن نسبت لأداة حكماً فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

وضعفن ثاني في ولو وما	وشبهها وإن نويت الكلما
فأنثن وذكر أنْ لفظ قصد	وصرف أو منع على ذين يرد

وفي القاموس وقول الجوهري[1]: وإن جعلته اسماً يعني قد الحرفية شددته غلط وإنما يشدّد ما كان آخره حرف علة فتقول في: هُوَ هُوٌّ وإنما يشدّد لئلا يبقى الاسم على حرف واحد لسكون حرف العلة مع التنوين، وأما قد إذا سميت بها تقول قَدٌ ومِنْ مِنٌ وعَنْ عَنٌ بالتخفيف لا غيره ونظيره يد ودم وشبهه انتهى. قوله: **(وإلى)** بكسر الهمزة تأتي لثمانية معان:

الأول انتهاء الغاية زماناً أو مكاناً نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[2] و ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[3].

الثاني: المصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[4].

الثالث: تبيين فاعلية مجرورها بعدما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[5]، وظلم الخلق أبغض إليّ.

الرابع: موافقة اللام الاختصاصية نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[6].

الخامس: موافقة في نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[7].

السادس: موافقة مِنْ كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها	أيسقى فلا يرى إلى ابن أحمرا

السابع: موافقة عِنْدَ كقوله:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره	أشهى إليّ من الرحيق السلسل

(١) **الجوهري**: هو إسماعيل بن حماد إمام لغوي صاحب المعجم المشهور «تاج اللغة وصحاح العربية» توفي ٣٩٣هـ.
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ١.
(٤) سورة النساء، الآية: ٢.
(٥) سورة يوسف، الآية: ٣٣.
(٦) سورة النحل، الآية: ٣٣.
(٧) سورة النساء، الآية: ٨٧.

ولا مانع من جعل إلى في البيت للتبيين كهي في رب السجن أحب إلي لوجود ضابطها فتأمل.

الثامن: التوكيد وهو معنى الزائدة أثبته الفراء[١] مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾[٢] بفتح الواو وخرّجت على تضمين تهوىٰ معنى تميل. قوله: **(وإلى)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح. إلى: في محل الرفع معطوف على من محكي لأن مرادنا لفظه لا معناه. وإن شئت قلت في محل الرفع معطوف مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي استصحاباً للأصل أو لشبهه بالحرف شبهاً صورياً لا وضعياً بلا خلاف وإن شئت قلت: معطوف وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر وقصد الحكاية إن أردت الحكاية وإن لم ترد الحكاية قلت: معطوف وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ولم ينوّن لأنه اسم غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي باعتبار الكلمة إن اعتبرتها، ولا يجوز فيه الوجهان: الصرف وعدمه والحالة هذه وإن كان ثلاثياً لتحرك وسطه، وإن أوّلته بالقول مثلاً صرفته قولاً واحداً. **(وعن)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح الخ. وعن: كمن في جميع ما تقدم من أوجه الإعراب والبناء والحكاية والصرف وعدمه والتضعيف وجوباً أو جوازاً وعدمه. **وتأتي لعشرة معان**:

الأول: المجاوزة وهي الأصل فيها ولم يذكر البصريون سواها نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورضي الله عنهم أي: جاوزتهم المؤاخذة بسبب الرضى.

الثاني: البعدية نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[٣]، ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٤]، أي: حالاً بعد حال من الموت والبعث والسؤال وقيل من النطفة إلى ما بعدها، وقيل غير ذلك.

الثالث: الاستعلاء نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[٥].

---

(١) **الفراء**: هو أبو زكريا يحيى بن زياد إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب صاحب «معاني القرءان» توفي ٢٠٧هـ.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٣٧.

(٣) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.

(٤) سورة الانشقاق، الآية: ١٩.

(٥) سورة محمد ﷺ، الآية: ٣٨.

الرابع: التعليل نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[1] ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[2].

الخامس: الظرفية كقوله:

وآس سراة الحيّ حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

وآس من آساه بمد الهمزة أي: واساه، أي: أعط أشرافهم. والرباعة بالكسر قسط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها، فعن بمعنى في بدليل ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[3]. قال ابن هشام في المغني الظاهر: أن معنى ونى عن كذا، جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتر انتهى. فعلى هذا تكون عن في البيت للمجاوزة لتعين المعنى الأول فيه فتأمل.

السادس: موافقة من نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[4].

السابع: موافقة الباء نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾[5].

الثامن: الاستعانة. قاله ابن مالك ومثل له برميت عن القوس قال لأنهم يقولون رميت بالقوس إذا أرادوا جعل القوس آلة للرمي ومستعاناً بها فيه؛ وفيه ردّ على الحريري[6] في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية.

التاسع: البدل نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[7]. وفي الحديث: **«صومي عن أمك»**[8].

---

(١) سورة هود، الآية: ٥٣.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١١٤.

(٣) سورة طه، الآية: ٤٢.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٢٥.

(٥) سورة النجم، الآية: ٣.

(٦) **الحريري**: هو أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري صاحب المقامات وملحة الإعراب المتوفى ٥١٦هـ.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٢٣.

(٨) صحيح مسلم كتاب الصيام.

العاشر: الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

الأصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عن عوضاً عنه. **(وعلى)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعلى كإلى في جميع ما تقدّم من أوجه الإعراب والبناء والحكاية والصرف وعدمه **وتأتي لعشرة معان**:

الأول: الاستعلاء وهو الأصل فيها ويكون حقيقة ومجازاً، فالأول نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾(١) والثاني نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٢).

الثاني: الظرفية نحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾(٣).

الثالث: المجاوزة كقوله:

إذا رضيتْ عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

الرابع: التعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾(٤).

الخامس: المصاحبة نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾(٥)، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾(٦).

السادس: موافقة من نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾(٧).

السابع: موافقة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾(٨) وقد قرأ أبيّ بالباء.

الثامن: الاستدراك والاضراب عما توهمه الجملة قبلها كقوله:

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٢٢.
(٢) سورة الإسراء، الآية: ٢١.
(٣) سورة القصص، الآية: ١٥.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.
(٥) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.
(٦) سورة الرعد، الآية: ٦.
(٧) سورة المطففين، الآية: ٢.
(٨) سورة الأعراف، الآية: ١٠٥.

علـى أن قـرب الـدار لـيـس بـنـافـع إذا كـان مـن تـهـواه لـيـس بـذي ودّ

التاسع: التعويض عن أخرى محذوفة كقوله:

إنّ الـكـريـم وأبـيـك يـعـتـمـل إن لـم يـجـد يـومـاً عـلـى مـن يـتـكـل

أي: من يتكل عليه وقيل: إن مفعول يجد محذوف، أي: إن لم يجد شيئاً ثم استأنف مستفهماً استفهاماً إنكارياً فقال: على من يتكل.

العاشر: مجرد التوكيد أي: من غير تعويض وهو قليل كقوله:

أبـى الله إلا أن سـرحـة مـالـك عـلـى كـل أفـنـان الـعـضـاة تـروق

السرحة الشجرة العظيمة. والأفنان جمع فنن وهو الغصن. والعضاة بكسر المهملة جمع عضة كعنب أو عنبة أو رسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها: وتروق أي: تعجب وهو يتعدى بنفسه، يقال: راقه أي: أعجبه كما في القاموس، قيل: وفيه نظر، وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح أن تكون بمعنى تزيد وتفصل[1] وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما في القاموس، وإيقاع الإعجاب على الأفنان على طريق المجاز وقيل: كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوان وعليه فالإيقاع حقيقي. **(وفي) تأتي لمعان عشرة:**

الأول: الظرفية حقيقة نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[2] أو مجازاً نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[3].

الثاني: السببية نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾[4]. وفي الحديث: «**دخلت امرأة النار في هرة حبستها**»[5]. وتسمى التعليلية أيضاً.

الثالث: المصاحبة نحو: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾[6].

(١) تفصل: لعله تفضل بالضاد المعجمة.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

(٤) سورة النور، الآية: ١٤.

(٥) مسند الإمام أحمد ٢/٥٠٧.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ٣٨.

الرابع: الاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1].

الخامس: المقايسة أي كون ما قبلها ملحوظاً بالقياس إلى ما بعدها وهي الواقعة بينه مفضول سابق وفاضل لاحق قاله في المغني ويظهر صحة العكس أيضاً نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[2].

السادس: موافقة إلى نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[3].

السابع: موافقة من كقوله:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي
وهل يعمن من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

أي: من ثلاثة أحوال.

الثامن: موافقة الباء كقوله:

ويركب يوم الروع منا فوارس ... بصيرون في طعن الأباهر والكلا

والأباهر جمع أبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه. قال الجوهري: هما أبهران يخرجان من القلب، والكلا جمع كلوة أو كلية بضم الكاف فيهما.

التاسع: التعويض من أخرى محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت تريد من رغبت فيه. أجاز ذلك ابن مالك قياساً على قوله:

ولا يواتيك فيما ناب من حدث ... إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق

العاشر: التوكيد لغير تعويض أجاز ذلك الفارسي في الضرورة كقوله:

أنا أبو سعد إذا الليل دجا ... يخال في سواده يرندجا

دجا أظلم ويخال بالبناء للمجهول، يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون جلد

---

(١) سورة طه، الآية: ٧١.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٣٨.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٩.

أسود أو شيء أسود يسوّد به الخف ونحوه، وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ﴾[1]. وإعراب قوله: **(وفي)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح الخ. في: معطوف على من في محل الرفع لأن مرادنا لفظه لا معناه وإن شئت قلت في محل الرفع معطوف مبني على السكون استصحاباً للأصل أو لمشابهته الحرف وضعاً وصورة، وإن شئت قلت: معطوف وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية إن أردت الحكاية وإلا وجب التضعيف بأن تزيد حرفاً من جنس آخره فتدغم الأول في الثاني فتقول: **(فيّ)** بالتشديد من غير تنوين معطوف وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ولم ينوّن لأنه اسم غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي باعتبار الكلمة ولك صرفه لكونه ثلاثياً ساكن الوسط وليس عجمياً ولا منقولاً من مذكر والمنع أحق وإن اعتبرت كونه لفظاً مثلاً صرفته قولاً واحداً. **(ورب)** حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم إنه أخبر عنه في قوله:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عاراً عليك ورب قتل عار

ممنوع بل عار خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور أو خبر له، كذا في المغني: وليس معناها التقليل دائماً ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه[2] وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، فمن الأول ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾[3]. وفي الحديث: **«يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»**[4]، ووجه بأنهما مسوقان للتخويف وهو لا يناسبه التقليل ومن الثاني قوله:

ألا ربّ مولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلده أبوان

وذي شامة سوداء في حرّ وجهه ... مخلدة لا تنقضي لأوان

---

(١) سورة هود، الآية: ٤١.

(٢) **ابن درستويه**: هو عبد الله بن جعفر عالم فارسي الأصل برع في النحو واللغة وألف فيهما توفي ٣٤٧هـ.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٢.

(٤) صحيح البخاري باب التهجد.

ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معاً وثمان

أراد عيسى وآدم عليهما السلام والقَمرَ. ويجب أن تكون مصدرة في الكلام الذي هي فيه وتنكير مجرورها ووصفه إن كان مظهراً لأنها لتكثير نوع من الجنس أو تقليله ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس كما يجب إفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً ويغلب حذف معدّاها ومضيه: ووجوب وصف مجرورها هو ما ذهب إليه ابن الحاجب وابن هشام في المغني، وذهب بعضهم إلى أنه غالب غير واجب. **اعلم** أنها كما تعمل مذكورة تعمل أيضاً محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً وبدونهنّ أقل كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

وقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وقوله:

بل مهمه قطعت بعد مهمه

وقوله:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وقد تقدم في الكلام على البسملة أنها من قبيل الشبيه بالأصلي والزائد معاً باعتبارين فمحل مجرورها في نحو: رب رجل صالح عندي رفع بالابتداء، وفي نحو: رب رجل لقيت نصب على المفعولية، وفي نحو: رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في زيد لقيته. وزعم الزجاج(١) وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب والصواب ما قدّمناه وإذا زيدت ما بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى كقوله:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

---

(١) **الزجاج**: هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري البغدادي، أخذ أول الأمر عن ثعلب وثم لزم المبرد. توفي ٣١١هـ.

ومن إعمالها قوله:

ربما ضربة بسيف صقيل ... بين بصرى وطعنة نجلاء

ومن دخولها على الاسمية قوله:

ربما الجامل المؤبل فيهم ... وأناجيج[1] بينهن المهار

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً وأن ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفاً والجملة صفة لما. ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾[2]. قوله: **(ورب)** الواو: حرف عطف الخ، رب: في محل الرفع معطوف على من محكي لأن مرادنا لفظه لا معناه. أو في محل الرفع معطوف مبني على الفتح استصحاباً للأصل أو لشبهه بالحرف شبهاً صورياً أو وضعياً باعتبار بعض لغاته الثمانية عشرة[3] وحمل ما عداه عليه. وإن شئت قلت معطوف وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية إن أردت الحكاية وإلا أظهرت وقلت رب معطوف وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ولم ينوّن لأنه اسم غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي باعتبار الكلمة وإلا صرفته. **(والباء)** الواو: حرف عطف الخ، الباء: معطوف على من والمعطوف يتبع المعطوف عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وقد تقدم بيان معانيه عند الكلام على البسملة فراجعها. **(والكاف)** الواو: حرف عطف الخ. الكاف: معطوف على من والمعطوف يتبع المعطوف عليه الخ. **وتأتي لأربعة معان:**

الأول: التشبيه وهو الأصل فيها نحو: زيد كالأسد.

الثاني: التعليل نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[4] أي لهدايته إياكم وجعل قوم

---

(١) أناجيج في المغني «عناجيج» بالعين المهملة بدل الهمزة.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٢.

(٣) «الثمانية عشرة» بتأنيث الجزأين ولعل الصواب «الثماني عشرة» بحذف التاء عن الصدر وإثباتها في العجز.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

منه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[١] أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

الثالث: الاستعلاء وهو قليل. قيل لبعضهم كيف أصبحت قال: كخير أي على خير.

الرابع: التوكيد وهو معنى الزائدة وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢] أي: ليس مثله شيء للزوم المحال على عدم زيادتها وهو إثبات المثل له تعالى لأن النفي يعود إلى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا إلى متعلقاته من مثل وشيء وما بينهما ألا ترى أن قولك ليس كابن زيد أحد يدل ظاهراً على أن لزيد ابناً، وإن احتمل أن نفي المشابهة للابن لعدمه وقد يقال نمنع إثبات مثله الذي يدل عليه اللفظ بحسب الظاهر وسند المنع أن نقيض إثبات مثله وهو نفي مثله قطعيّ أخذاً من دليل الوحدانية العقليّ المؤيد بالسمع والنقيضان لا يجتمعان ومنع قوم زيادتها في الآية ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم: المثل بمعنى الصفة وقال بعضهم: هي بمعنى الذات وذهب المحققون منهم إلى أن الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وإنما كان لازماً لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله فلا يصح نفي مثل ذلك المثل ولأن مثل الشيء من يكون على أخص أوصافه فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ونظيره قولهم مثلك لا يبخل فإنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرّحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلاً عن استحالة اللازم. هذا وقال بعض الأفاضل طالما كنت أجد في نفسي من هذا شيئاً وذلك أن محصل هذا أن نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقرّر أولاً أنه تقتضي إثباته ولذا أولوها بالأوجه المذكورة فكيف يعقل أن إثبات الشيء ونفيه يلزمان معاً لشيء واحد مع تصريحهم بأن تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وبفرض صحة أنّ كلاً منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذاك تحكم مع أن القصد إبطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا إنه غير مراد لأنه لا يدفع الإيراد ثم ظهر أن إثبات المثل ليس لازماً لحقيقة الآية قطعاً بل هو محتمل فقط كما تحتمل نفيه وإن

---

(١) سورة القصص، الآية: ٨٢.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

كان الأول أقرب نظير ما مر في ليس كابن زيد أحد لكن عارضه في خصوص هذه المادة أنه لو كان له مثل إلى آخر ما مر فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل في نفي المثل على هذه المقدمة القطعية بخلاف المثال فافهم ذلك انتهى. وزاد في المغني معنى خامساً للكاف وهو المبادرة قال: وذلك إذا اتصلت بما نحو: سلم كما تدخل وصلّ كما يدخل الوقت. ذكره ابن الخباز[1] في النهاية وأبو سعيد[2] السيرافي وغيرهما. وهو غريب جداً انتهى. ويمكن تخريجه على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية فيكون المصدر نائباً عن الزمان أي سلم وقت دخولك وصلّ وقت دخول الوقت. وقد تخرج عن الحرفية إلى الاسمية فتكون فاعلة كقوله:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

الهمزة: للإنكار؛ والشطط: الظلم والجور، وجملة ولن ينهى حال من واو تنتهون وجملة يذهب حال من الطعن ومبتدأ كقوله:

أبداً كالفراء فوق ذراها ... حين يطوى المسامع الصرار

ومجرورة بحرف كقوله:

بيض ثلاث كنعاج جمّ ... يضحكن عن كالبرد المنهمّ

أي المذاب وقوله:

بكا للقوة الشغواء جلت فلم أكن ... لأولع إلا بالكميّ المقنع

اللقوة بفتح اللام وكسرها كما في القاموس العقاب، والشغواء المعوجة المنقار وجلت من الجولات، والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه أي: المتغطي به، والمقنع المغطى رأسه بالبيضة، وهل استعمالها اسماً مخصوص بالشعر أو جائز أيضا في الاختيار؟ قولان: **الأول** لسيبويه والمحققين، **والثاني** للفارسي وابن مالك وكثيرين **(واللام)**: الواو: حرف عطف الخ، واللام معطوف على من والمعطوف يتبع المعطوف

---

(١) **ابن الخباز**: هو أحمد بن الحسين نحوي من أهل الموصل توفي ٦٣٩هـ.

(٢) **أبو سعيد السيرافي**: هو الحسن بن عبد الله نحوي متفقه ورع له أخبار النحويين البصريين وشرح كتاب سيبويه توفي ٣٦٨هـ.

عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وتأتي لمعان:

أحدها: الملك إذا وقعت بين ذاتين ومدخولها يملك نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1].

الثاني: شبه الملك وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو: الجل للدابة أو الواقعة كذلك ومصاحب مدخولها لا يملك بالبناء للمجهول، نحو: أنت لي وأنا لك وقد يعبر عنها بلام الاستحقاق وغاير بينهما ابن مالك بأن لام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2] وقد يعبر عن الثلاثة بلام الاختصاص.

الثالث: انتهاء الغاية نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[3].

الرابع: التعدية المجردة عن إفادة معنى آخر نحو: ما أضرب زيداً لعمرو وما أحبه لبكر وذلك أنّ الفعلين متعديان في الأصل ولبنائهما للتعجب نقلاً إلى فعل بضم العين فصارا لازمين ثم عديا بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وبكر، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما باقيان على ما كانا عليه قبل النقل من التعدي فليست اللام فيهما للتعدية بل للتقوية لضعفهما باستعمالهما في التعجب.

الخامس: التوكيد وهو معنى الزائدة وهي إما لمجرد التوكيد كقوله:

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير[4] نحو: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[5] ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[6] أو بكونه فرعاً عن غيره في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[7] و ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[8].

السادس: التمليك نحو: وهبت لزيد ديناراً كذا قالوا وفيه أن التمليك مستفاد من

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥، النساء: ١٧١، يونس: ٦٨، إبراهيم: ٢، طه: ٦.
(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٢.
(٣) سورة الرعد، الآية: ٢.
(٤) «بالتأخير» عبارة المغني «بالتأخر» والأنسب.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.
(٦) سورة يوسف، الآية: ٤٣.
(٧) سورة البقرة، الآية: ٩١.
(٨) سورة البروج، الآية: ١٦، هود: ١٠٧.

الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيداً ديناراً كان الكلام صحيحاً دالاً على التمليك والأحسن التمثيل بجعلت لزيد ديناراً.

السابع: شبه التمليك نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾[1].

الثامن: القسم والتعجب معاً كقوله:

لله يبقى على الأيام ذو حيد

أي: لا يبقى، والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة بفتح فسكون وهي العقدة في قرن الوعل، ونحو قولهم: لله لا يؤخر الأجل وتختص باسم الله تعالى.

تنبيه: قولهم في باب التعجب إن المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء.

التاسع: التعجب المجرد عن القسم في النداء كقولهم:

يا للماء والعشب

تعجباً من كثرتهما، والعشب بالضم الكلأ الرطب وقوله:

فيا لك من ليل كأنّ نجومه ... بكل مغار الفتل شدّت بيذبل

والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل إذا فتلته فإضافته إلى الفتل للمبالغة، والباء في بيذبل بمعنى في وهو علم جبل غير منصرف وإنما جره لأجل الروي والمعنى كأن نجوم هذا الليل لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة في يذبل فلا تسير. وفي غير النداء كقولهم: للهِ دره فارساً، ولله أنت. وقوله:

شباب وشيب وافتقار وثروة ... فلله هذا الدهر كيف ترددا

العاشر: الصيرورة نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[2] وتسمى لام العاقبة ولام المآل أيضاً وأنكرها البصريون وجعلوا اللام في مثل ذلك للتعليل المجازي.

---

(١) الشورى، الآية: ١١.

(٢) سورة القصص، الآية: ٨.

الحادي عشر: التبليغ وهي الداخلة على اسم دال على السامع نحو: قل لهم وأذنت له وفسرت له ومنه ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾[1].

الثاني عشر: موافقة بعد نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[2].

الثالث عشر: موافقة عند نحو: كتبته لخمس خلون من كذا وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾[3] بكسر اللام وتخفيف الميم.

الرابع عشر: الاستعلاء الحقيقي نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[4]، وقوله:

فخر صريعاً لليدين وللفم

أو المجازي نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[5].

الخامس عشر: التعليل نحو ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[6]، وقوله:

وإني لتعروني لذكراك هزة

السادس عشر: موافقة في نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[7]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[8] أي: في وقتها. إن قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء في نفسه أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد لا يجلي ما فيها. قيل: ومنه ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[9] أي: في حياتي وقيل: للتعليل أي: لأجل حياتي في الآخرة.

السابع عشر: موافقة من كقوله:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ... ونحن لكم يوم القيامة أفضل

راغم أي: بالرغام بالرغم بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار.

---

(1) سورة القصص، الآية: ٥١.
(2) سورة الإسراء، الآية: ٧٨.
(3) سورة قٓ، الآية: ٥.
(4) سورة الإسراء، الآية: ١٠٧.
(5) سورة الإسراء، الآية: ٧.
(6) سورة النساء، الآية: ١٠٥.
(7) سورة الأنبياء، الآية: ٤٧.
(8) سورة الأعراف، الآية: ١٨٧.
(9) سورة الفجر، الآية: ٢٤.

الثامن عشر: موافقة عن نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾[1]، ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾[2]. وقول أبي الأسود الدؤلي في قصيدة طويلة جداً:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميم

من الدمامة وهي القبح أو معناه مطلّي بدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه، وقبل هذا البيت:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم

وهو أول القصيدة.

التاسع عشر: موافقة مع كقوله:

فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

المتمم العشرين: توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو لم يكن ناقصين مسندين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[3]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[4]؛ ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي: النفي. قال النحاس[5]: والصواب تسميتها لام النفي لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار اهـ. ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام لتقوية النفي كما أدخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً ومريداً للفعل ونفي القصد أبلغ من نفيه فهي عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بأن مضمرة وجوباً وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[6] في قراءة غير الكسائي بكسر

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٨.

(٢) سورة هود، الآية: ٣١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.

(٤) سورة النساء، الآيات: ١٣٧، ١٦٨.

(٥) **النحاس**: هو أبو جعفر أحمد بن محمد نحوي مصري رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد والزجاج وبرع وألف في إعراب القرءان ومعانيه توفي سنة ٣٣٨هـ.

(٦) سورة إبراهيم، الآية: ٤٦.

اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود وفيه نظر لأن النافي غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول بل الظاهر أنها لام كي وإن شرطية أي وعند الله جزاء مكرهم وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله:

فما جمع ليغلب جمع قومي   مقاومة ولا فرد لفرد

أي: فما كان جمع.

الحادي والعشرون: التبيين ولام التبيين ثلاثة أقسام: أحدها ما يبين المفعول من الفاعل وهي الواقعة بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً. تقول ما أحبني وما بغضني فإن قلت لفلان فأنت فاعل المحبّ، والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت إلى فلان فالأمر بالعكس وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية نحو: تباً لزيد وويحاً له فإنهما في معنى خسر وهلك كما في المغني الجار والمجرور فيهما متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ حذف وجوباً ليلي المصدر فاعله كما يلي الفعل تقديرهما إرادتي كائنة له أو دعائي كائن له وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية نحو: سقياً لزيد وجدعاً له فاللام الأولى مبينة لمدعوّ له والثانية لمدعوّ عليه إن لم يكونا معلومين من السياق أو غيره ومؤكدتان للبيان إن كانا معلومين فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لأنهما متعديان ولا بمحذوف نعت للمصدر لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدّر أنه المصدر وبالتزام الحذف إن قدّر أنه الفعل لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه غير صالحة له فلا يقال سقيا زيداً ولا جدعا إياه خلافاً لابن الحاجب. كذا في شرح المفصل، لكن قال الدماميني: لم يعتمدوا في الرد على شيخ المحققين، يعني ابن الحاجب على مستند، انتهى. ولا هي متعلقة بأعني محذوفاً كما زعم ابن عصفور(١) لأنه يتعدى بنفسه بل هي متعلقة بمحذوف خبر لمبتدأ حذف وجوباً ليلي المصدر مفعوله كما يلي الفعل تقديرهما إرادتي كائنة لزيد أو دعائي كائن له وإن رفعت المصدر بالابتداء كان ما بعده خبراً له ولا تبين لعدم تمام الكلام ولام التبيين، إنما تكون بعد تمام الكلام لما علمت أنها في التقدير من جملة

(١) **ابن عصفور**: هو أبو الحسن علي بن مؤمن نحوي أندلسي له الممتع في التصريف، والمقرب في النحو وشرح الجمل وغيرها توفي سنة ٦٦٣هـ.

أخرى واختلف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾[1] فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام لتأكيد التبيين لفاعل هيهات وقيل: هيهات مبتدأ بمعنى البعد وما بعده خبره، وأما قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[2] على قراءته بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهيت اسم فعل ثم قيل مسماه فعل ماض أي: تهيأت فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به، وقيل: مسماه فعل أمر أي: أقبل أو تعال فاللام لتأكيد التبيين لأن فاعل الأمر معلوم وهو ضمير المخاطب فهي متعلقة بخبر مبتدأ محذوفين تقديرهما إرادتي كائنة لك وقرىء هئت كجئت بتاء مضمومة على أنه فعل ماض أسند إلى ضمير المتكلم بمعنى تهيأت فاللام متعلقة به وقرىء أيضاً هئت كجئت بفتح التاء على أنه مسند لضمير المخاطب فعليها اللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به لا إنه قصدها بدليل وراودته فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها.

تنبيه: لام الجر مكسورة مع كل ظاهر إلا المستغاث المباشر ليا فتفتح معه نحو: يالله للمسلمين، وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فعارضة للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو: لنا ولكم وله إلا ياء المتكلم فتكسر معها، فإذا قيل: يا لك ويا لي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به وأن يكون مستغاثاً من أجله عند ابن جني[3] وأوجب ابن عصفور في يالي أن يكون مستغاثاً من أجله لأنه لو كان مستغاثاً به لكان التقدير أدعو لي وفيه تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وهو غير جائز إلا في باب ظن وما ألحق به وهذا لا يلزم ابن جني لأنه يرى تعلق اللام بيا وهي لا تتحمل ضميراً كما لا تتحمله ها إذا عملت في الحال في نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[4] وإنما يلزم ابن

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ٣٥، ٣٦.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٣.

(٣) **ابن جني**: هو أبو الفتح عثمان بن جني، عالم بارع في اللغة والصرف له الخصائص، والمنصف، والمحتسب وشرح ديوان المتنبي وسر صناعة الإعراب توفي ٣٩٢هـ.

(٤) سورة هود، الآية: ٧٢.

عصفور لقوله: في يا لزيد لعمرو إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره: أدعوك لعمر كما مر آنفاً.

(وحروف القسم) الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حروف يجوز فيه ثلاثة أوجه من أوجه الإعراب.

أحدها: أن يكون معطوفاً على من في قوله: وهي من فيكون مرفوعاً والعامل فيه الرفع المبتدأ الذي هو هي، فعلى هذا يكون في كلام المصنف تنبيه على أن حروف القسم من جملة حروف الخفض.

ثانيها: أن يكون معطوفاً على الألف من قوله، ودخول الألف واللام فيكون من جملة ما أضيف إليه دخول.

ثالثها: أن يكون معطوفاً على الخفض من قوله بالخفض فيكون من جملة مدخول الباء فعلى هذين الوجهين يكون مجروراً وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره إلا أن العامل فيه الجر على أوّلهما لفظ دخول وعلى ثانيهما الباء فعليهما تكون جملة وهي من معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه ولا يكون في كلامه تنبيه على أن حروف القسم من جملة حروف الخفض وعلى كل حروف مضاف والقسم مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جرّه الخ. **(وهي)** الواو: حرف استئناف بياني مبني على الفتح هي: ضمير منفصل للمؤنثة الغائبة باعتبار الأصل وإن استعمل في الجمع هنا بقرينة المرجع مبني على الفتح في محل الرفع بابتداء مبتدأ. **(الواو)** مع ما عطف عليه خبر المبتدأ فلا يقال أخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع والجملة من المبتدأ والخبر إسمية لا صغرى ولا كبرى لما تقدم مستأنفة لا محل لها من الإعراب وقدّم الواو على غيره من أحرف القسم لكثرة استعماله واشتهاره فيه ويختص بالظاهر نحو ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾[1] ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ﴾[2] ولا يجمع بينه وبين فعل القسم فلا يقال أقسم والله ولا يستعمل في السؤال فلا يقال والله أخبرني. **(والباء)** الواو: حرف عطف الخ، والباء: معطوف على

---

(١) سورة يّس، الآية: ٢.

(٢) سورة الضحى، الآيتان: ١، ٢.

الواو والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو أصل أحرف القسم ولهذا يجرّ الظاهر والمضمر الذي يرد الأشياء إلى أصولها وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منه فيه كما تقدم نحو: بالله أو به لأفعلنّ كذا، ويجمع بينه وبين فعل القسم نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[1]. ويستعمل في السؤال والاستعطاف نحو: بالله أخبرني، وقوله:

بربك هل ضممت إليك ليلى   قبيل الفجر أو قبلت فاها

(والتاء) الواو: حرف عطف الخ. التاء: معطوف على الواو وهي كالواو في أنها لا يجمع بينها وبين فعل القسم ولا تستعمل في السؤال وتختص بالظاهر لكن لا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله وربما مضافاً إلى الكعبة أو إلى ياء المتكلم نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[2] ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3] وترب الكعبة وتربى لأفعلن كذا حكاه الأخفش والغالب دخولها على لفظ الجلالة وندر تالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه. وأصلها الواو وقد تبدل عنها الهاء نحو: هالله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات الألف وحذفها وقد تخلفها اللام نحو: لله لا يؤخر الأجل بكسر اللام، قال ابن هشام في المغني: التاء المحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم ويختص بالتعجب أي أن المقسم عليه به لا بد وأن يكون غريباً وباسم الله وربما قالوا تربى وترب الكعبة وتالرحمن انتهى. قال الزمخشري في ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾، الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتَأَتِّيه مع عُتُوّ نمرود وقهره انتهى. **(والفعل)** الواو: حرف عطف الخ، الفعل: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. **(يعرف)** فعل مضارع مرفوع بتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مبني لما لم يسمّ فاعله ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفعل مبني على الفتح في محل الرفع بيعرف والجملة من الفعل والنائب فعلية صغرى في محل الرفع بالمبتدإ خبر المبتدإ والرابط بينهما الضمير النائب عن الفاعل

---

(١) سورة النحل، الآية: ٣٨، النور: ٥٣، الأنعام: ١٠٩، فاطر: ٤٢.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٥٧.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

والجملة من المبتدإ وخبره إسمية كبرى معطوفة على جملة الاسم يعرف الخ فتكون أيضاً في محل نصب مقولاً للقول الذي قدرناه جواباً للشرط المقدر في كلام المصنف فيما سبق. **(بقد)** الباء: حرف جر أصلي مبنيّ على الكسر، قد: في محل الجر بالباء محكي لأن مرادنا لفظه لا معناه وإن شئت قلت في محل الجر بالباء مبني على السكون استصحاباً للأصل أو لمشابهته الحرف شبهاً صورياً أو وضعياً على خلاف في ذلك، وإن شئت قلت مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية إن أردت الحكاية وإلا خففت أو ضعفت والتضعيف أولى خروجاً من خلاف من أوجبه بأن تزيد حرفاً من جنس آخره وتدغم الأول في الثاني، فتقول قَدَّ مجرور بالباء وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم غير منصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع، هما العلمية والتأنيث المعنوي باعتبار الكلمة ويجوز أيضاً صرفه وجره بالكسرة والحالة هذه نظراً لكونه ثلاثياً ساكن الوسط وقد عدم عجمة وتذكيراً سبق وإن اعتبرته قولاً مثلاً صرف وجر بالكسرة قولا واحداً.

اعلم أنه إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز إعرابه على حسب العوامل وحكايته بلفظه فتقول على الإعراب قد حرف تحقيق مثلاً بالرفع وعلى البناء قد حرف تحقيق بسكون الدال، وكذا نحو: قام، ومن الحكاية قوله ﷺ: «**إياكم ولو**[1] **فإن لو تفتح عمل الشيطان**» قاله ابن مالك في شرح الكافية، ورواه غيره بالإعراب، ولفظه إياكم واللوّ فإن اللوّ تفتح عمل الشيطان، فلما جعلت الأداة اسماً وأعربت دخلت عليها أل والأداة التي تعرب إن أَوَّلتها بالكلمة منعتها الصرف إن استحقت ذلك أو بقول مثلاً صرفتها فنحو قام إذا أعرب فيه وجهان إن أولته بالكلمة كهند، ونحو دحرج إن أولته بالكلمة منع قولاً واحداً لأنه رباعيّ كزينب، ونحو ضرب كذلك إن أولته بالكلمة لأنه كسقر، وإن أوّل كل بقول مثلاً صرف قولاً واحداً وقد تقدم عند الكلام على من مزيد كلام فراجعه. **(والسين)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح والسين معطوف على قد والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. **(وسوف)** الواو: حرف عطف الخ، سوف في محل الجر معطوف على قد محكي

(١) أخرجه النسائي وابن ماجه والطحاوي.

لأن مرادنا لفظه لا معناه أو في محل الجر معطوف مبني على الفتح استصحاباً للأصل أو لشبهه الحرف شبهاً صورياً أو وضعياً باعتبار بعض لغاته وحمل ما عداه عليه إذ يقال سف بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وإن شئت قلت معطوف على قد والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو بسكون الحكاية إن أردت الحكاية وإلا أظهرت وقلت تبعه بالجر وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة إلى آخر ما تقدم غير مرة. **(وتاء التأنيث الساكنة)** الواو: حرف عطف الخ، وتاء: معطوف على قد والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وتاء: مضاف والتأنيث مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وإضافة التاء إلى ما بعده من إضافة الدال للمدلول والساكنة صفة لتاء وصفة المجرور الخ. يعني أن الفعل الذي تقدم ذكره وهو لغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود ونحوهما واصطلاحاً كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن ذلك المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، فقولنا مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة مخرج لنحو الآن وأمس لأن مدلوله نفس الزمان لا أنه مقترن به وللمصدر لأنه وإن دل على حدث لا يكون إلا في زمان، لكن زمانه مطلق لا يعلم أهو ماض أو غيره ومثله اسمه والصبوح والقيل والغبوق، وقولنا وضعاً مخرج لما عرضت دلالته على الزمان لزوماً كاسم الفاعل لأن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث إن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصلاً حقيقة إلا في حال إطلاقه على ما فيه من الخلاف وللتنصيص على عدم خروج ما انسلخت دلالته على أحد الأزمنة الثلاثة عروضاً من الأفعال كعسى وليس وبعت واشتريت، وقد تقدم في تعريف الاسم ما أغنى عن الإعادة فراجعه **(يعرف)** ويتميز عن أخويه الاسم والحرف بعلامات:

أحدها: قد ولم يقيدها بالحرفية لأنها المرادة والمتبادرة عند الإطلاق ولا يصار إلى الاسمية إلا بدليل فهي علامة مختصة بالفعل المتصرف الخبريّ المجرّد من ناصب وجازم ومن أداة نفي غير لا ومن حرف تنفيس فهي منزّلة منه منزلة الجزء فلا يفصل بينهما إلا بالقسم كقوله:

فقد والله بين لي عنائي ... بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع قد لعمري بت ساهراً وقد والله أحست، وقد يحذف الفعل بعدها لدليل كقوله:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

أي وكأن قد زالت ولها ستة معان:

أحدها: التوقع وهو مع المضارع واضح كقولك: قد يقدم الغائب إذا كنت تتوقع قدومه. وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون نحو: قد ركب الأمير إذا كنت متوقعاً ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾[1] لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم إفادتها التوقع معه لأن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع، وأجاب المثبتون بأنها تدل على أن الفعل الماضي كان منتظراً أو متوقعاً قبل الإخبار به لا إنه الآن متوقع.

الثاني: تقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد، فإذا قلت قد قام اختص بالقريب.

الثالث: التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو: قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلق الفعل نحو: قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[2]. أي: ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، والتقليل في المثالين الأولين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً إذ آخر الكلام يناقض أوله فهي فيهما لتحقيق القلة. وأما في الآية فللتحقيق المحض فتأمل.

الرابع: التكثير قاله سيبويه في قوله:

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأنّ أثوابه مجت بفرصاد

القرن بكسر القاف المكافيء لك شجاعة: مجت بفرصاد أي: صبغت بفرصاد

---

(١) سورة المجادلة، الآية: ١.

(٢) سورة النور، الآية: ٦٤.

وهو التوت الأحمر لما فيها من دم الجراح. قال الزمخشري في ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[1] أي: ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية. ثم استشهد بالبيت واستشهد جماعة على ذلك بقوله:

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب

والغارة: دفع الخيل للحرب. والشعواء: المنتشرة، والجرداء: رقيقة القوام ومعروقة اللحيين قليلة لحمهما. والسرحوب: الطويلة على وجه الأرض.

الخامس: التحقيق نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾[2]. وقد تقدم أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾. قال الزمخشري: دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟﴾[3]. قد: في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل أن واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد والأظهر كونها فيه للتحقيق.

السادس: النفي، حكى ابن سيده[4] صاحب المحكم قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف. وقال في التسهيل: وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها انتهى. وأما قد الاسمية فضربان: اسم فعل مضارع بمعنى يكفي يقال قد زيداً درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيداً درهم ويكفيني درهم واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها يقال قد زيد درهم بسكون الدال وقدني بالنون حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يبنون ومعرب وهو قليل لضعف مشابهتها الحرف بملازمتها الإضافة، يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي درهم بغير نون كما يقال حسبي؛ والعلامة الثانية السين

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤٤.
(٢) سورة الشمس، الآية: ٩.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٦٥.
(٤) **ابن سيده**: هو علي بن إسماعيل لغوي أندلسي كفيف له المخصص والمحكم والأنيق في شرح الحماسة وغيرها توفي ٤٥٨هـ.

وهي مختصة بالمضارع وتخلصه للاستقبال بعد أن كان محتملاً له وللحال ومنزّلة منه منزلة الجزء ولهذا لم تعمل فيه مع اختصاصها به وليست مقتطعة من سوف خلافاً للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين، نحو: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾(١) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾(٢)؛ ومعنى قولهم إنها حرف تنفيس، حرف توسيع وذلك إنها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال؛ والعلامة الثالثة سوف وهي مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف وكأنّ القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد كما تقدم؛ وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾(٣) وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله:

ومـــا أدري وســـوف إخـــال أدري ... أقـــوَمٌ آل حـــصـــن أم نـــســـاء

والعلامة الرابعة تاء التأنيث أي الدالة على أن المسند إليه مؤنث فاعلاً كان أو نائبه أو اسم كان وأخواتها فخرجت تاء ربت وثمت بسكونها فيهما لأنها لتأنيث اللفظ. **(الساكنة)** أي: أصالة فلا يضر تحريكها لعارض؛ نحو: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾(٤)، قالت أمة بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فيهما؛ ونحو: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾(٥) بفتح التاء لمناسبة الألف فخرجت المتحركة أصالة فإنها إن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم؛ نحو: فاطمة قائمة وإن كانت حركة غير إعراب لحقت كلاً من الاسم والفعل والحرف؛ نحو: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾(٦)، ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾(٧)؛ وربت وثمت بفتح التاء في الكل؛ فبهذه العلامة رُدَّ على من زعم من البصريين كالفارسيّ ومن تبعه كأبي(٨) بكر بن شقير حرفية ليس قياساً على ما النافية بجامع النفي وعلى من زعم حرفية عسى من الكوفيين قياساً على لعل بجامع الترجي والصحيح أنهما فعلان لقبولهما التاء المذكورة

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٧.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٧١.

(٣) سورة الضحى، الآية: ٥.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٥١.

(٥) سورة فصلت، الآية: ١١.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٣٩.

(٧) سورة القدر، الآية: ٤.

(٨) **أبو بكر بن شقير**: هو أحمد بن الحسن نحوي بغدادي أخذ من المذهبين توفي ٣١٧هـ.

تقول ليست فاطمة عاصية وعست أن تفلح وبها يتبين لك أيضاً أن نعم وبئس فعلان لقبولهما إياها. ففي الحديث: «**من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت**»(١) أي: فالبرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء؛ قاله ابن عصفور وفيه أيضاً أعوذ بك من الخيانة فإنها بئست الباطنة؛ خلافا لمن زعم من الكوفيين كالفراء اسميتهما لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعض العرب وقد بشر ببنت: والله ما هي بنعم الولد؛ وقول الآخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير؛ فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم تقديراً كما تقدم فتنبه. وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من **علامات الفعل ثلاثة أقسام**: **قسم مشترك** بين المضارع والماضي وهو قد **وقسم مختص بالمضارع** وهو السين وسوف؛ **وقسم مختص بالماضي** وهو تاء التأنيث الساكنة ولم يذكر رحمه الله ما يختص بالأمر بل وما يلحقه إمّا لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل قسمان: ماض ومضارع والأمر مقتطع منه أو لعسر علامته على المبتدإ المقصود بهذه المقدمة لأنها مركبة من شيئين هما دلالة الكلمة على الطلب وقبولها ياء المخاطبة أو نون التوكيد، نحو: كلي واشربي واضربن يا زيد؛ فبها يعلم أن هات بكسر التاء وتعالَ بفتح اللام فعلا أمر خلافاً لمن قال كالزمخشري إنهما اسما فعلي أمر فهات بمعنى ناول وتعالَ بمعنى أقبل والصحيح إنهما فعلا أمر لدلالتهما على الطلب مع قبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي وتعالي.

فائدة: التاء من هات مكسورة أبداً ما لم يسند لجماعة المذكر؛ تقول: هات يا زيد وهاتي يا هند وهاتيا يا زيدان أو يا هندان وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التاء وأما إذا أسند لجماعة المذكر فتضم تقول هاتوا يا قوم بضمها قال تعالى: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ**﴾(٢). ولام تعال مفتوحة في جميع أحواله من غير استثناء تقول تعال يا زيد وتعالي يا هند وتعاليا يا زيدان أو يا هندان وتعالوا يا زيدون وتعالين يا هندات كل ذلك

(١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي. (٢) سورة البقرة، الآية: ١١١.

بالفتح. قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾[1]. ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾[2]. **(والحرف)** وهو لغة طرف الشيء وشفيره ومن الجبل أعلاه وهو أيضاً الوجه والطريق ومنه: «نزل القرآن على سبعة أحرف»[3] وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[4] أي: على وجه واحد وهو أن يعبده على السراء لا على الضراء أو على شك وغير طمأنينة على أمره وإصطلاحاً كلمة دلت على معنى في غيرها فقط وتقدم ما يعلم منه معنى الدلالة على معنى في الغير فلا حاجة للتطويل بإعادته وقولنا فقط لإخراج الفعل لأنه يدل على معنى في غيره أيضاً وهو النسبة دلالة تضمنية لأن تمام معناه عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين ولإخراج ما دل من الأسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره كأسماء الشرط والاستفهام؛ فَمَنْ الشرطية مثلاً تدل على شيئين:

أحدهما: الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي صارت به اسماً وهو معناها الوضعيّ.

والثاني: معنى الشرطية أعني عقد السببية والمسببة بين الجملتين بعدها وهذا المعنى عارض لها بتضمنها معنى إنْ الشرطية وليقس ما لم يقل. **(ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل)** أي: يعرف ويتميز عن قسيميه الاسم والفعل بعلامة عدمية وهي أنه كلمة لا يصلح معها شيء من علامات الاسم ولا شيء من علامات الفعل صلاحاً لا عقلياً ولا شرعياً بل لغوياً بأن يشهد أهل اللغة أنّ دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول سوف مثلاً على رب أو غيرها من الحروف ولا يرد أنّ العدم لا يصح علامة للوجودي لأن العدم الذي لا يصلح علامة للوجوديّ هو المطلق وهذا مقيد كما ترى.

فائدة: الحروف قليلة لا تكاد تبلغ مائة ولا يلتبس غيرها بها لمن أمعن فيها وهي من الأحادية إلى الخماسية. فالأحادية يجمعها قولك: بكف سألتمونيها ودونك سردها

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.
(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٢٨.
(٣) مسند الإمام أحمد ٢/ ٣٠٠.
(٤) سورة الحج، الآية: ١١.

الهمزة والألف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والواو والهاء والياء؛ والثنائية سبعة وعشرون: آ، إذ، أل، أم. أن بفتح الهمزة إن بكسرها. أو أي: بفتح الهمزة. أي: بكسرها بل، عن، في، قد، كي، لا، لم، لن، لو، ما، مذ، مع على رأي، من، ها، هل، وا، يا، والنون الثقيلة، والثلاثية ثلاثة وعشرون. آي: أجل، إذا الفجائية على قول: ألا، إلى، أما: إن بكسرها الهمزة؛ أن: بفتحها، أياً، بلى، ثم جير، خلا، رب، سوف، عدا، علّ، على، لات، ليت، منذ، نعم، هيا. والرباعية أربعة عشر: إلا، بكسر الهمزة، كلا، هلا، لولا، لوما. أما بفتح الهمزة إما: بكسرها لكلن، لعل، كأن، لما، إذ ما، حتى، حاشا، والخماسيّ لكنّ، فقط. فهذه الحروف تنقسم إجمالاً إلى ثلاثة أقسام: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال كهل، نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[1]؛ ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ﴾[2]. وقسم مختص بالاسم كفى نحو: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾[3]، وقسم مختص بالفعل كلم، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾[4]. وتفصيلاً إلى ثمانية أقسام لأن المشترك إمّا مهمل لا عمل له كهل وبل أو عامل كما ولا وإن المشبهات بليس، والمختص بالاسم إمّا أن يعمل العمل الخاص به كفى أو غير الخاص كإن وأخواتها أو مهمل كأل وها التنبيه، والمختص بالفعل كذلك كلم ولن وقد، ثم الأصل في كل حرف مشترك أن لا يعمل وفي المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وإنما عملت ما ولا وإنْ النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الأصل وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل مع اختصاصها بالأسماء، ولا وقد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهنّ بالأفعال لتنزلهنّ منزلة الجزء من مدخولهنّ وجزء الشيء لا يعمل فيه وإنما لم تعمل إنّ وأخواتها وأحرف النداء الجرّ لمشابهتها الفعل في المعنى، فإن إنّ وأنّ يشبهان أؤكد وليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ولكن استدرك وأحرف النداء أدعو وإنما عملت لن النصب دون الجزم حملاً على لا النافية للجنس لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها وسكتوا عن نكتة عدول أن وكي وإذن

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٨٠.
(٢) سورة ص، الآية: ٢١.
(٣) سورة الذاريات، الآية: ٢٢.
(٤) سورة الإخلاص، الآيتان: ٣ ـ ٤.

الناصبات للمضارع أيضاً عن الأصل وهو الجزم، قال العلامة الأنبابيّ: ظاهر السكوت يدل على أنه لا يقطع عرق النزاع في ذلك إلا التعويل على السماع انتهى. وإعراب قوله: «والحرف» الخ الواو: حرف عطف الخ. الحرف: مبتدأ الخ، ما: اسم موصول بمعنى التي أو الذي أو نكرة موصوفة بمعنى كلمة أو لفظ والأول أولى لأن الكلمة جنس قريب بخلاف اللفظ مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي في محل الرفع بالمبتدأ خبر المبتدأ. **(لا)** حرف نفي مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي. **(يصلح)** فعل مضارع مرفوع بتجرده عن الناصب والجازم على الأصح وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. مع من معه ظرف مكان منصوب الخ وهو مضاف والهاء ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الضم في محل الجر بالمضاف مضاف إليه الظرف متعلق بيصلح. **(دليل)** فاعل يصلح مرفوع به وعلامة رفعه الخ دليل مضاف الاسم مضاف إليه الخ والجملة من الفعل والفاعل فعلية لا صغرى ولا كبرى صلة الموصول لا محل لها من الإعراب على الأصح إن كانت ما موصولة وفي محل الرفع بالمبتدإ صفة لها إن كانت نكرة موصوفة والرابط بينها وبين موصولها أو موصوفها الضمير من معه وتذكيره وإن كانت ما وهي مرجعه بمعنى التي أو الكلمة لمراعاة لفظها كما هو الكثير الفصيح، والجملة من المبتدإ والخبر اسمية لا صغرى ولا كبرى أيضاً معطوفة على جملة الاسم يعرف فتكون في محل النصب مقولاً للقول المقدر جواباً للشرط المقدر فيما مر **(ولا دليل الفعل)** الواو: حرف عطف الخ، ولا: زائدة لتأكيد النفي مبنية على سكون مقدر الخ، دليل: معطوف على دليل والمعطوف على المرفوع مرفوع الخ، ودليل مضاف والفعل مضاف إليه وهو مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، وإضافة دليل في الموضعين إلى ما بعده إمّا عهدية والمعهود علامات الاسم والفعل المتقدمة في كلامه أو استغراقية فيتناول بقية دلائل الاسم والفعل أيضاً فيكون في كلامه إحالة على الموقف.

باب
شرح الإعراب وأقسامه

باب يحتمل الرفع والنصب والجر، فالرفع على أنه خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هذا. ها: حرف تنبيه مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي لا محل له من الإعراب، ذا: اسم إشارة للمفرد المذكر مبني على سكون مقدر الخ في محل الرفع بالابتداء مبتدأ باب خبر الخ أو على أنه مبتدأ حذف خبره تقديره: هذا محله، إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً. ففي الأولى منهما خلاف قيل كونه مبتدأ لأن الخبر محط الفائدة وقيل: كونه الخبر لأن المبتدأ مقصود لذاته، والخبر مقصود لأجله ولأن الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل أو على أنه مبتدأ والألفاظ الآتية خبره بتأويلها بالمذكور أو بالعكس، وأما رفعه على أنه فاعل أو نائب فاعل لفعل محذوف فلا يصح وإن ذكره كثيرون لأن هذا ليس من المواضع الأربعة التي يحذف فيها الفعل دون مرفوعه جوازاً أو وجوباً، وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم أو بنزع الخافض وهو غير مطرد إلا مع أنَّ وأَنْ وكي بشرط أمن اللبس لكنه كثير فلكثرته أجراه العلماء مجرى القياسي ولا يجوز نصبه باسم فعل محذوف تقديره: هاك مثلاً لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً مطلقاً عند الجمهور وأجازه ابن مالك بشرط تأخر ما يدل عليه وخرّج على ذلك قوله:

يا أيها المائح دلوي دونكا ... إني رأيت الناس يقصدونكا

فجعل دلوي منصوباً بدون مضمراً لدلالة ما بعده عليه. قال في شرح الكافية إن إضمار اسم الفعل مقدّماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه انتهى. فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو: باب الإعراب بهاك مقدراً لأن من يجيز عمل اسم الفعل محذوفاً يشترط تأخر دال عليه كما في البيت، وأما جره فبحرف جر محذوف هو ومتعلقه

تقديرهما، انظر أو تفكر في باب الإعراب وأولاها الرفع لأن فيه إبقاء أحد ركني الإسناد ويليه النصب وأضعفها الجر بل منعه الجمهور لأن الجار غير رب لا يعمل محذوفاً إلا في ثلاثة عشر موضعاً ليس هذا منها. وأصل باب بوب بفتح الأول والثاني تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وهو واوي العين لقولهم في جمعه أبواب وفي تصغيره بويب ويجمع أيضاً على بيبان وأبوبة والأول القياس: وهو لغة فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها على معان مخصوصة على ما اختاره **السيد**[1] **الجرجاني** من احتمالات سبعة أبداها. قال الشنوانيّ سمي بدء كل كلام مفصول باباً لأنه يدخل منه إلى المقصود؛ ثم سمي به نفس ذلك الكلام للوصول منه إلى المعاني أو لكونه بمعنى المبوب انتهى. وإنما بوبت المصنفات لتسهيل الرجوع إلى مسائلها وتنشيط طالبها. وألغز فيه بعضهم بقوله:

وما شيء حقيقته مجاز ... وأوّله وآخره سواء
وفيه صحة وبه اعتلال ... له الإعراب حقاً والبناء

باب مضاف والإعراب مضاف إليه مجرور بالمضاف الخ. وهو في اللغة مصدر أعرب أي: أبان وأظهر؛ وهذا المعنى أنسب للمعنى الاصطلاحي على القول بأن الإعراب لفظي أو أجال أو حسن أو غير أو أزال عرب الشيء بفتحتين أو بضم فسكون أو ولد له ولد عربيّ اللون أو تكلم بالفحش أو لم يلحن في الكلام أو صار له خيل عراب أو تحبب إلى غيره. وأما اصطلاحاً ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظيّ. واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين ويعرّف بأنه ما جيء به لفظاً أو تقديراً لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حرف أو حذف وإن شئت قلت أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر ويقابله البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت والدوام واصطلاحاً ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حرف أو حذف وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ولا مناسبة ولا وقفاً ولا تخفيفاً ولا إدغاماً ولا تخلصاً من السكونين فالحكاية

(١) **السيد الجرجاني**: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن إمام البلاغيين عالم في النحو واللغة له دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. توفي ٤٧١هـ.

كما في من زيدا حكاية لمقول من قال رأيت زيداً والنقل كما في فمن أوتي بنقل ضمة الهمزة إلى النون والاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام والمناسبة كجاء غلامي والتخفيف كتوبوا إلى بارئكم بسكون الهمزة والإدغام نحو: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾[1] بإسكان سين الناس مدغمة في سين سكارى، والوقف كجاء زيد بإسكان الدال والتخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل، فهذه الحركات والسكنات ليست إعراباً ولا بناء، بل الإعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات والسكنات (وأقسامه) أربعة:

أحدها: السكون وهو الأصل بالنسبة إلى الحركة فلا يعدل عنه إليها إلا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو: أمس، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وأن تكون لها حالة إعراب كقبل وبعد.

ثانيها: الفتح.

ثالثها: الكسر.

رابعها: الضم، فللأفعال من ذلك السكون والفتح، نحو: الوالدات يرضعن ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾[2]. وللحروف والأسماء الأربعة، نحو: هل ولم وكم وإذا وسوف وأين ولام الجر مع الظاهر، وأمس ومنذ في لغة من جرّ بها وقبل وبعد عند قطعهما عن الإضافة ونية معناها وينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل للواحد أو في أمر غير الواحد مطلقاً كارم واخش واغز واضربا واضربوا واضربي وارميا وارموا وارمي، وعن الفتح الكسر والياء في نحو: لا مسلمات ولا مسلمين بفتح الميم ولا مسلمين بكسرها لا الألف، وأمّا نحو: «**لا وتران في ليلة**»[3] ففتحه مقدر لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه، وأما نحو لا أبا لك فهو على قول سيبويه إنه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لا مبنيّ وعلى كونه غير مضاف فالظاهر أن فتحه مقدر على الألف لأنه إنما يبنى على ما ينصب به وشرط نصبه بالألف كونه مضافاً والغرض أنه ليس بمضاف، وعن الضم الألف والواو في نحو: يا زيدان

(١) سورة الحج، الآية: ٢.
(٢) سورة الشمس، الآيتان: ٩، ١٠.
(٣) رواه أبو داود والنسائي والترمذي.

ويا زيدون. **اعلم** أن حرف البناء لا يكون إلا ظاهراً كما مثل وأمّا حركاته فتكون ظاهرة كما مرّ ومقدّرة كلا فتى وهؤلاء حال الوقف ويا سيبويه فإن ضمة بنائه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصليّ.

قال العلامة الأمير وكذا السكون كمن وإذا فإن إذا مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره السكون الأصليّ في الألف كما تمنع الحركة الحركة لأن ذات الألف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتياً لا من تأثير البناء بخلاف نحو: هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء مغنية عن حركة البنية لأنه يقبلها وغيرها، فتخصيص الكسرة من تأثير البناء انتهى. ومثله للفاضل الأنبابيّ، والمذهب الثاني في الإعراب أنه معنوي، والحركات والحروف وجوداً وعدماً دلائل عليه وهو مذهب سيبويه واختاره الأعلم وكثيرون ومنهم المصنف وقال: **(الإعراب هو تغيير)** مصدر المبني لما لم يسم فاعله أو بمعنى تغير لأن استعمال المصدر في الحاصل به كثير شائع فحينئذ لا إشكال في أنه وصف للكلمات العربية التي هي موضوع هذا الفن وقيل ينبغي إبقاؤه على ظاهره وعدم التأويل فيه لأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها، فالإعراب مصدر أعرب أي غير لغة، واصطلاحاً فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على ذلك قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وعلى كل فهو جنس يشمل الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع أو غيره. **(أواخر الكلم)** حقيقة كآخر زيد أو حكماً كآخر يد ودم فإن أصلهما يدي ودمي حذفت الياء منهما اعتباطاً وجعلت الدال والميم في حكم الآخر وكالأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الآخر حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو بعد الفعل، لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الفعل كانت النون بمنزلة الآخر ثم المراد بتغيير الأواخر ما يعم تغييرها ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الستة مطلقاً والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكماً كما في المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وكجمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما في جمعه المنصوب والمجرور وخرج به التغيير في غير الآخر كالتغيير للإعلال والتصغير والتكسير في نحو: عدة ودريهم ودراهم وإن أمكن خروجه بما بعده لأنه لم يكن لعامل لكن قيد لاختلاف العوامل لم يأت بعد، وإضافة أواخر للكلم جنسية كأل الكلم فيبطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر أقل الجمع لثلاث كلم أقل اسم الجنس الجمعيّ

فخرج تغيير أواخر غير الكلم مما ليس بلفظ أو هو لفظ غير مستعمل، والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد بنوعيها إذ لا يعرب من الكلمات سواهما وتغيير أواخرهما تصييرها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك مما يقتضيه العامل **(لاختلاف العوامل)** أي لأجل تعاقبها واحداً بعد واحد والمراد باختلافها ما يشمل وجودها وإن لم تختلف لأن الاختلاف يستلزم الوجود فشمل التعريف إعراب المعرب ابتداء وإنما عبر بالاختلاف لمشاكلة تغيير مشاكلة لغوية، وأل في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمع وهو جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم وخرج تغيير أواخر الكلم لغير عامل كتغير نون فمن أوتي كتابه بنقل حركة همزة أوتي إليها وحذف الهمزة في قراءة ورش وتغيير دال قد أفلح كذلك في قراءته أيضاً وتغيير دال الحمد لله بكسرها في قراءة من أتبع الدال اللام وتغيير آخر نحو: غلامي بكسر ما قبل الياء وتغيير نون لم يكن الذين لأنه ناشىء عن غير عامل. **(الداخلة عليها)** أي: الحاصلة والمتحققة معها فشمل العامل المتقدم والمتأخر واللفظيّ والمعنوي أو المسلطة عليها والطالبة لها فكذلك فخرج العامل الداخل غير المسلط كالمؤكد بكسر الكاف في نحو: أتاك أتاك اللاحقون، فسقط ما قيل إن قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز، اللهم إلا أن يقال إن أتاك المؤكد لا يسمى عاملاً حال تأكيده إلا مجازاً باعتبار ما كان والضمير في عليها راجع إلى الكلم وهو اسم جنس جمعيّ يجوز في ضميره التذكير والتأنيث والغالب التذكير قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[1]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[2]، ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[3]. قال الأنبابي الظاهر أنه راجع إلى أواخر لأن الغالب عود الضمير على المضاف ودخول العامل عليها بمعنى طلبه العمل فيها انتهى. **(لفظاً أو تقديراً)** يعني أن التغيير المذكور قد يكون لفظاً وقد يكون تقديراً ومثله العامل ففي التعريف حذف من الثاني لدلالة الأول عليه أو العكس والأصل تغيير أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً وكون التغيير لفظياً أو تقديرياً باعتبار داله من الحركة وغيرها، فالتغيير اللفظي نحو: زيد يقوم وإن عمراً لن

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١٣.

(٢) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٣) سورة القمر، الآية: ٢٠.

يقوم ولم يمرر بخالد والتقديري في نحو: المقصور وهو كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة فخرج نحو يخشى وعلى وذا وزيد وقاض ورأيت أخاك وأقبل عبداك وذلك نحو: الفتى عندي ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فالضمة في الأول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ولا فرق في تقدير الحركات الثلاث على الألف بين أن تكون مذكورة كما مثل أو محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى، فالضمة في الأولى والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث مقدرة على الألف المحذوفة لدفع التقاء الساكنين، وإنما تقدر الحركات الثلاث في آخره إذا كان منصرفاً وأما إذا كان غير منصرف كعيسى وموسى فإنك تقدر فيه الضمة رفعاً والفتحة نصباً وجرًّا، وذهب بعضهم إلى تقدير الحركات الثلاث مطلقاً مستنداً إلى أن الكسرة إنما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير وأجيب بأنه إنما منع الصرف لمشابهته الفعل والفعل لا يدخله الكسر مطلقاً فكذا ما يشبهه. أو في نحو: المنقوص وهو كل اسم معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة فخرج، نحو: يرمي، وفي، والذي، وكرسيّ، وظبي، ومررت بالزيدين وأخيك وذلك نحو القاضي، تقول: جاء القاضي، ومررت بالقاضي؛ فالضمة في الأول والكسرة في الثاني مقدّرتان على الياء منع من ظهورهما الثقل ولا فرق أيضاً في تقدير الضمة والكسرة على ياء المنقوص بين أن تكون مذكورة كما مثل أو محذوفة نحو: جاء قاض ومررت بقاض فالضمة في الأول والكسرة في الثاني مقدّرتان على الياء المحذوفة لدفع التقاء الساكنين منع من ظهورهما الثقل، وأما نصب المنقوص فيظهر لخفة الفتحة وهي علامته. قال تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾﴾[1] ﴿أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾[2]، هذا: وليس في العربية اسم مرتجل معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة. وفي الاسم المضاف إلى ياء المتكلم والحال أنه ليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصوراً ولا منقوصاً وذلك كجاء غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي فالضمة في الأول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وتقدير الحركات الثلاث على آخره هو مذهب الجمهور. وذهب ابن مالك إلى أن المقدّر فيه الضمة والفتحة فقط، وأما الكسرة فتظهر في حالة الجر، قال ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزيد

(١) سورة العلق، الآية: ١٧.
(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٣١.

عليه ولا حاجة إليه. واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر وله أن يدعي أن كسرة المناسبة زالت وخلفتها كسرة الإعراب كما قالوا في شرب إذا بنى للمفعول وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي إلى أنه مبني وهو ظاهر كلام الزمخشري ومذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني وفي الفعل المضارع المعتل وهو هنا ما في آخره ألف كيخشى، أو ياء، كيرمي، أو واو كيدعو تقول يخشى عمرو ولن يخشى زيد فالضمة في الأول والفتحة في الثاني مقدرتان منع من ظهورهما التعذر كما تقول يرمي بكر ويدعو فالضمة مقدرة على الياء والواو منع من ظهورها الثقل، وأما النصب فيظهر عليهما لخفة الفتحة كما مر، وأما جزم الثلاثة فبحذف آخرها على الأصح والعامل اللفظي كما مثل والتقديري، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝﴾[1] أي: انشقت السماء، ونحو: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ۝﴾[2] أي: ذروا ناقة الله، وقولك زيد بالجرّ جواباً لمن قال لك بمن مررت أي بزيد مررت، وقولك الله لأفعلن كذا أي والله فحذف الخافض وبقي عمله وإعراب قوله **(الإعراب هو تغيير)** كإعراب قوله: **(الكلام هو اللفظ)** وقد تقدم فلا حاجة لإعادته وتغيير مضاف وأواخر مضاف إليه وهو مضاف أيضاً والكلم مضاف إليه **(لاختلاف العوامل)** اللام: حرف تعليل وجر مبني على الكسر واختلاف: مجرور باللام وعلامة جرّه الخ، والجار والمجرور متعلق بتغيير واختلاف مضاف والعوامل مضاف إليه مجرور بالمضاف الخ **(الداخلة)** وأل من الداخلة: اسم موصول بمعنى التي مبني على السكون في محل الجر صفة للعوامل ونقل إعرابه المحلي إلى ما بعده على سبيل العارية والوصف الصريح بعده مع ضميره المستتر فيه في حكم الجملة صلة له لا محل له من الإعراب **(عليها)** على: حرف جر مبني على السكون وياؤه: منقلبة عن الألف لاتصاله بالضمير والجار والمجرور متعلق بالداخلة، وإنما وصف رحمه الله تعالى العوامل وهو جمع بالداخلة وهو مفرد لأن العوامل جمع لما لا يعقل فالأفصح معاملته معاملة مفرد المؤنث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ﴾[3] في قراءة الجمهور، وقوله سبحانه: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾[4] **(لفظاً أو تقديراً)** منصوبان إما على أنهما تمييزان محولان:

(١) سورة الانشقاق، الآية: ١.
(٢) سورة الشمس، الآية: ١٣.
(٣) سورة النساء، الآية: ٥.
(٤) سورة البينة، الآيتان: ٢ ـ ٣.

الأول: عن المضاف إليه.

والثاني: عن المضاف والأصل تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقدير تغييرها فحذف لفظ وتقدير وأقيم ما أضيفا إليه مقامهما ثم جيء بهما تمييزين وفائدة التمييز التفصيل بعد الإجمال والبيان بعد الإبهام أو على أنهما حالان سببيان من تغيير وعليه يكونان بمعنى اسم المفعول أي: حال كون التغيير ملفوظاً ما يدل عليه أو مقدراً وفيه وقوع المصدر المنكر حالاً وهو مع كثرته مقصور على السماع اللهم إلا أن يدعي أنه نوع من صاحبه على حد هذا مالُكَ ذهباً فيكون قياسياً أو على أنهما نائبان عن موصوف وقع مفعولاً مطلقاً أو عن مضاف كذلك والأصل تغيير أواخر الكلم تغييراً لفظاً أو تقديراً أو تغيير لفظ أو تقدير، فحذف الموصوف أو المضاف اعتماداً على ظهور المراد فانتصَبَا انتصابه أو على أنهما مفعولان لفعل محذوف تقديره أعني أو على أنهما خبران لكان المحذوفة مع اسمها التقدير سواء كان أي التغيير لفظاً أو تقديراً: سواء خبر مقدم وجملة كان من اسمها وخبرها في تأويل المصدر أي كون التغيير لفظياً أو تقديرياً سواء أو على أنهما باقيان على المصدرية نائبان عن ظرف الزمان بعد حذفه والأصل تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وقت لفظ أي تلفظ أو تقدير فحذف المضاف وأقيما مقامه فانتصبا انتصابه والظرف متعلق بتغيير أو منصوبان بنزع الخافض والأصل في لفظ أو تقدير ثم حذف الخافض وتعدى المتعلق بفتح اللام وهو تغيير إلى لفظ بنفسه وإلى تقديم بواسطة أو وهي للتقسيم فليس دخولها في الحدّ مما يفسده وقد علمت أنهما تفصيل لكل من تغيير واختلاف العوامل ويجوز كونهما تفصيلاً للأواخر أيضاً ومعنى المقدر على هذا ما هو في حكم الآخر كآخر فتى في الأحوال الثلاثة وقاض وجوار في حالتي الرفع والجر هذا. وعلى هذا المذهب الذي اختاره المصنف ككثيرين من أن الإعراب معنوي يقابله البناء ويعرف بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً لغير عامل بمعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العوامل فشمل ما لم يختلف أصلاً كلزوم كم للسكون وأين للفتح وهؤلاء للكسر أو اختلف لا بسبب العامل كاختلاف آخر حيث باختلاف لغاتها التسع فخرج نحو الفتى فإن اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدّر ولزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً كما مثل وتقديراً كاضرب الرجل ويا موسى ويا سيبويه فإن ضمة البناء مقدرة على آخرهما منع من ظهورها التعذر في الأوّل واشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في الثاني ولغير عامل أخرج لزوم آخر

الكلمة حالة واحدة لعامل كسبحان الله ومعاذ الله والظرف المعرب غير المتصرف ـ وللبناء بهذا المعنى علامات أصول وعلامات فروع هي عين أقسامه وما ناب عنها على القول بأنه لفظي وقد تقدم بيانها.

تنبيه: يعرف من تعريف الإعراب والبناء على كلا المذهبين تعريف المعرب والمبني فلا حاجة لذكره. ولما كان الإعراب جنساً تحته أنواع بينها إجمالاً فتفصيلاً فقال: **(وأقسامه)** أي: أنواع الإعراب من حيث هو من غير نظر إلى كونه إعراب اسم أو إعراب فعل **(أربعة)** بالاستقراء **(رفع)** هو لغة جعل الشيء عالياً ومرتفعاً وقيل العلوّ والارتفاع وليس بصحيح لأن الرفع مصدر الفعل المتعدي والعلوّ والارتفاع بخلافه فلا يصح تفسيره بهما أو بأحدهما، واصطلاحاً على القول بأن الإعراب معنوي: تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى القول بأنه لفظي: ضمة مخصوصة وما ناب عنها وسمي ذلك رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند النطق به، هذا ظاهر في الضمة والواو دون الألف والنون وقيل لارتفاعه على أخواته بكونه إعراب العمد وعدم استغناء الكلام عنه لفظاً أو تقديراً أو محلاً. **(ونصب)** هو لغة جعل الشيء منتصباً ومستقيماً وقيل الاستواء والاستقامة وفيه ما تقدم واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص بأن يكون في أواخر الكلم لاختلاف العوامل علامته الفتحة وما ناب عنها، وعلى أنه لفظي: فتحة مخصوصة وما ناب عنها سمي ذلك نصباً لانتصاب الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر في الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون **(وخفض)** هو لغة جعل الشيء منخفضاً وذليلاً واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه لفظيّ كسرة مخصوصة وما ناب عنها على وجه مخصوص سمي ذلك خفضاً لانخفاض الشفة السفلى وانجرارها عند التلفظ به وهو ظاهر في الكسرة والياء دون الفتحة **(وجزم)** وهو لغة القطع واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى أنه لفظي سكون مخصوص وما ناب عنه على وجه مخصوص سمي ذلك جزماً لأنه لا يتحقق إلا بانجزام الحركة وانقطاعها أو الحرف المشبه لها وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب وحجته كما قيل أن الجزم عدم الإعراب أي عدم الحركة وشبهها والعدم لا يكون مجلواً بالشيء، والإعراب ما يجلبه العامل فلا يصح كونه إعراباً وأجيب عن ذلك بأجوبة منها أن العامل حذف الحركة وجلب بدلها السكون كدخول عامل النصب على المرفوع فإنه

حذف الضمة مثلاً وجلب بدلها الفتحة أو ما ناب عنها ومنها أن السكون لما كان لازماً لحذف الحركة بسبب العامل كان السكون أثراً للعامل. وبدء المصنف رحمه الله تعالى بالرفع لشرفه إذ هو إعراب العمد ولأن الكلام لا يستغنى عنه ولا يخلو منه لفظاً أو تقديراً أو محلاً بحسب الأصل وعلى المشهور الكثير فلا يرد نحو: إن حراسنا أسداً والآماء. قال أبو حيان[1]: ولو بدأوا بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصل لاتجه أيضاً انتهى، وثنى بالنصب لأن عامله قد يكون فعلاً والعمل له بالأصالة فيكون معموله أصلاً بالنسبة للخفض ولاشتراك الاسم والفعل فيه فهو أعم، والأعم أقدم وأسبق إلى البال فناسب أن يقدم في الذكر لكن فيه أن المشترك كالمركب والمختص كالبسيط والمركب من شيئين يؤخر عنهما فكذا ما أشبهه ويمكن أن يجاب بأن النكات لا تتزاحم، وثلث بالجر لاختصاصه بالأشرف وتسمى هذه الأربعة ألقاب الإعراب والمراد ألقاب أنواعه وأقسامه بمعنى أن الألقاب موزعة على الأقسام فكل قسم له لقب لا أنها جميعها ألقاب للإعراب إذ الألقاب المتعددة لشيء واحد مدلولها شيء واحد ومدلول الرفع غير مدلول النصب والخفض والجزم ومدلول كل واحد من هذه الثلاثة غير مدلول ما عداه أفاده الصبان.

اعلم أن هذه الأقسام أقسام للإعراب على كلا المذهبين فيه وأن تقسيمه إليها من تقسيم الكلي إلى جزئياته لأنه يصح حمله على كل واحد منها بأن يقال الرفع إعراب والنصب إعراب الخ. وأن أنواع البناء وأنواع الإعراب وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة لعامل، واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً أو خفضاً وجزماً، وفي البناء ضماً وفتحاً وكسراً وسكوناً أو وقفاً، فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر ـ وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الإعراب لدلالتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغيرها إنما هو لمعان أو كلٌ أصل؟ أقوال ـ وإعراب قوله: **(وأقسامه)** الواو:

(١) **أبو حيان**: هو أثير الدين محمد بن يوسف عالم أندلسي من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير له «البحر المحيط» في التفسير و «التذييل والتكميل» و «ارتشاف الضرب» وغيرهما في النحو. مات سنة ٧٤٥هـ.

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَلاَ جَزْمَ فيها، وِلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ وَلاَ خَفْضَ فِيْهَا.

حرف استئناف بياني مبني على الفتح الخ. أقسام مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الضم في محل الجر بالمضاف مضاف إليه وأربعة خبر المبتدإ مرفوع به وعلامة رفعه الخ. والجملة من المبتدإ والخبر اسمية لا صغرى ولا كبرى واقعة جواباً لسؤال مقدر كأنّ سائلاً قال له أنت ذكرت حقيقة الإعراب فهل لهذه الحقيقة من أفراد وأقسام، فأجاب بقوله وأقسامه الخ. وإعراب قوله رفع ونصب وخفض وجزم كإعراب قوله: اسم، وفعل، وحرف، وقد تقدم فارجع إليه إن شئت. **(فللأسماء)** المتمكنة وهي التي لم تشبه الحرف شبهاً قوياً يدنيها منه لا في الوضع بأن لا تكون موضوعة على حرف واحد أو حرفين كاسمي جئتنا ولا في المعنى بأن لا تتضمن معنى من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف كمتى، وهنا، ولا في الاستعمال بأن لا تنوب عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليها عامل من العوامل كهيهات وصه وأوّه أو لا تفتقر إلى الجملة افتقاراً متأصلاً كحيث، وإذ، والذي، والتي **(من ذلك)** المذكور وهو الأقسام الأربعة: **(الرفع)** بحركة أو حرف نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان والزيدون قائمون **(والنصب)** بحركة أو حرف نحو: رأيت زيداً ورجلين، ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[1]، ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾[2] **(والخفض)** بحركة أو حرف، نحو: مررت بزيد وإبراهيم ورجلين و ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾. **(ولا جزم فيها)** أي: في الأسماء. **(وللأفعال)** المعربة **(من ذلك)** المذكور **(الرفع)** بحركة أو حرف، نحو: أقوم وتقومون. **(والنصب)** بحركة أو حذف، نحو: أن تقوم ولن تقوموا[3] **(ولا خفض فيها)** أي: في الأفعال المعربة وإنما اختص الخفض بالأسماء والجزم بالأفعال لأن الاسم خفيف لبساطة مدلوله وهو الذات والخفض ثقيل فأعطي الخفيف الثقيل، والفعل ثقيل لأن مدلوله مركب من الحدث والزمان والنسبة وكل ما كان كذلك ثقيل فأعطي الثقيل الخفيف طلباً للتعادل ولأن المجرور مخبر عنه في المعنى والفعل لا يخبر عنه فجعل الجزم للفعل كالعوض من

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٥.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٦٥.

(٣) لعله حذف من هنا قوله: «والجزم» بسكون أو حذف نحو لم يقم ولم يقوموا ولم يرم.

الخفض الذي اختص به الاسم ولأن الخفض يكون بالإضافة وهي قد تكون بمعنى اللام وهي للملك والاستحقاق والفعل معنى من المعاني فلا يملك ولا يستحق، والجزم قد يكون بلم وهي للنفي والاسم قد يكون ذاتاً والذات لا تنفى وإنما ينفى المعنى القائم بها فتعين أن لا جزم في الاسم ولا خفض في الفعل. وقد أفهم كلامه رحمه الله تعالى أن هذه الأقسام الأربعة تنقسم باعتبار محالها إلى ثلاثة أقسام: قسم مختص بالأسماء وهو الخفض، وقسم مختص بالأفعال وهو الجزم، وقسم مشترك بينهما وهو نوعان: الرفع والنصب فتحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة من أنواع الإعراب ـ وإعراب قوله: **(فللأسماء)** الخ. الفاء: فاء الفصيحة إلى آخر ما تقدم واللام حرف جر مبني على الكسر والأسماء مجرور باللام وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره كائن أو كائنة أو كائنات ـ وهل هو الخبر المقدم وحده أو الجار والمجرور كذلك أو مجموعهما؟ أقوال ولكن لا بد منهما عند الجميع إلا أن:

الأول: نظر إلى أن العامل أولى بالاعتبار وإن كان معموله قيداً لا بد منه.

الثاني: إلى الملفوظ به وهو معمول العامل.

الثالث: إلى توقف الفائدة على كل منهما وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة.

(من ذلك) من: حرف تبعيض وجر مبني على السكون ذا اسم إشارة للمفرد المذكر مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي في محل الجر بمن، واللام حرف دال على بعد المشار إليه مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب لا محل له من الإعراب والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله أو بمحذوف حال من الضمير في الخبر تقديره كائناً أو كائنة أو كائنات ـ وكون المتعلق بفتح اللام حالاً هو أحد الأقوال الثلاثة كما علمت **(الرفع)** مبتدأ مؤخر جوازاً مرفوع بالابتداء الخ. **(والنصب)** الواو: حرف عطف الخ. والنصب معطوف على الرفع والمعطوف على المرفوع الخ. **(والخفض)** الواو: حرف عطف، الخفض معطوف على الرفع أيضاً والمعطوف على المرفوع الخ. والجملة من المبتدإ والخبر اسمية لا صغرى ولا كبرى في محل النصب مقولٌ لأقولُ الواقع جواباً للشرط المقدر المدلول عليه بفاء الفصيحة. وجملة القول ومقوله فعلية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وجملة الشرط

المقدر وجوابه فعلية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب **(ولا جزم)** الواو: إما عاطفة أو استئنافية أو حالية مبنية على الفتح الخ. ولا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم اتفاقاً وترفع الخبر على الأصح مبنية على سكون مقدر على آخرها منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي، وجزم في محل النصب اسمها مبني على الفتح لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركبه معها تركيب خمسة عشر وردّ بأن التركيب إنما يقتضي التخفيف لا البناء لأن علة بناء الاسم منحصرة عند المحققين في مشابهة الحرف، وقيل منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وسقط تنوينه للتخفيف **(فيها)** في: حرف جر مبني على السكون وها ضمير المؤنثة الغائبة مبني على سكون مقدر الخ. في محل الجر بفي الجار والمجرور متعلق بمحذوف هو خبر لا وعن سيبويه أنها إذا كانت مركبة مع اسمها كما هنا لا تعمل في الخبر بل النكرة معها في محل رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدإ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، وجملة لا من اسمها وخبرها أو الجملة من المبتدإ والخبر معطوفة على جملة للأسماء من ذلك الرفع الخ. فتكون أيضاً في محل النصب مقولاً للقول المقدر جواباً للشرط المقدر أو مستأنفة استئنافاً بيانياً أو في محل النصب حال من الضمير المستتر في خبر الجملة التي قبلها فتكون مرادفة للحال الأولى إن جعل من ذلك متعلقاً بمحذوف حال منه أيضاً أو من الضمير في من ذلك فتكون الحالتان متداخلتين. ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف الحالين لزعمهم أن العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياساً على الظرف إلا أفعل التفضيل فإنه لتضمنه معنى المفاضلة في قوّة عاملين ورد بأن القياس على الظرف مع الفارق إذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصف. وإعراب قوله: **(للأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها)** كإعراب قوله للأسماء من ذلك الخ فلا حاجة لإعادته.

تنبيه: اسم الإشارة في قوله من ذلك في الموضعين عائد على الرفع والنصب والخفض والجزم كما لا يخفى وحق العبارة من أولئك أو من تلك لكن لما كانت الأربعة في تأويل المذكور أشار إليها بذا، قال السعد التفتازاني كغيره: يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل واحد لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر أفعالاً كثيرة انتهى.

خاتمة: قسم الشيء ما كان مندرجاً تحته وأخص منه، وقسيم الشيء ما كان مبايناً له ومندرجاً معه تحت شيء آخر أي: تحت أصل كلّي مثلاً إذا قسمت الحيوان إلى الناطق وغير الناطق كان كل واحد منهما قسماً للحيوان وقسيماً للآخر، والقسمة تمييز الأشياء كالأنصباء بعضها من بعض، والقسام هو الذي يميز بين الأشياء، والتقسيم ضم قيود إلى مشترك لتحصيل أمور متباينة هي أقسام لذلك المشترك مثلاً إذا أردت تقسيم الكلمة إلى أقسامها الثلاثة ضممت إليها لفظاً فإن أردت الاسم قلت الكلمة لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة إلى آخر ما تقدم. قال الفيشي: هو يعني التقسيم عبارة عن ضم الخاص إلى العام على قياس ضم الفصل إلى الجنس في المعرفات انتهى. والمقسم هو المحل الذي تورد عليه القسمة، هذا. ولما فرغ من ذكر أقسام الإعراب وكانت محتاجة لخفائها إلى علامة تميزها عقد لبيانها باباً لتتم فائدة معرفة مشتركها بمعرفة مختصها لأن ذكر الأقسام من غير ذكر علامات لها مع احتياجها إليها يضيع التقسيم فقال:

باب
معرفة علامات (أقسام) الإعراب

باب معرفة الإعراب

تقدم بيان معنى الباب لغة واصطلاحاً وأنه يجوز فيه الرفع والنصب والخفض وبيان أوجه ذلك في الترجمة التي قبل هذه الترجمة وباب مضاف ومعرفة مضاف إليه ومعرفة مضاف وعلامات مضاف إليه وعلامات مضاف والإعراب مضاف إليه، والمضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جرّه الخ. ففيه تتابع الإضافات وهو لا يخل بفصاحة الكلام لوروده في الكتاب العزيز قال تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾(١)، ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾(٢)، (كدأب قوم نوح)(٣). وفي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسين بن بابك:

حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي ... فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا، وجرعا إلى حومة وحومة إلى الجندل والجرعا تأنيث الأجرع وقصرها للضرورة وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً والحومة معظم الشيء، والجندل أرض ذات حجارة، والسجع في الأصل هديل الحمام ونحوه، والمراد بالمعرفة إمّا الإدراك فإضافة الباب إليها(٤) وإن لم تكن بمعناه لأن من طالع المسائل التي يدل عليها حصلت له معرفة علامات الإعراب والإضافة تصح لأدنى ملابسة وهي هنا أنها تنشىء عنه، أو المراد بها التعريف لأنه رحمه الله قسم العلامات إلى أربعة أقسام: فجعل قسماً منها للرفع، وقسماً منها للنصب، وقسماً للخفض، وقسماً للجزم. وقسم علامات

---

(١) سورة مريم، الآية: ٢.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١١، والأنفال، الآيتان: ٥٢، ٥٤.
(٣) لعله مثل دأب. سورة غافر، الآية: ٣١.
(٤) إليها: لعل سقطا بعد هذه الكلمة وهو (من إضافة السبب للمسبب).

الرفع إلى الضمة والواو والألف والنون، وعلامات النصب والخفض والجزم إلى ما ترى وقسم ما تكون فيه تلك العلامات إلى أقسام وما ذلك إلا تعريف بالخاصة لأن انقسام الشيء إلى أقسامه خاصية من خواصه فإضافة الباب إليها من إضافة السبب إلى المسبب إذا علمت ذلك علمت بطلان قولهم أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئاً وهو العلامات ولم يترجم له انتهى. وعبر بالمعرفة مع أن العلامات التي تتعلق بها أمور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال المعرفة في البسائط والجزئيات والعلم في المركبات والكليات إما لأنهما بمعنى واحد كما عليه الأكثرون أو لأنه نزل العلامات لقلتها منزلة الجزئيات تسهيلاً على الطالب حتى كأنّ إدراكها وإن كانت كلية كإدراك الجزئي في السهولة وقرب التناول، وإما لأن المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي المناسبة للمبتدىء المقصود بهذه المقدمة، والعلامات جمع علامة وهي لغة الإمارة واصطلاحاً الحركات الثلاث والسكون. والأحرف الأربعة: الواو والألف والياء والنون وحذفها على وجه مخصوص وإضافة المعرفة إليها من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله أي: معرفة الطالب علامات الإعراب وإضافة علامات إلى ما بعده على معنى اللام بناء على ما عليه المصنف ككثيرين من أن الإعراب معنوي وإمّا على أنه لفظي، فالإضافة بيانية أي: علامات هي الإعراب ويصح على هذا أيضاً أن تكون بمعنى اللام لأن كونها إعراباً من حيث كونها أثراً جلبه العامل لا ينافي أن خصوص إحداها علامة على وجود مطلق الإعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه وقدم علامات الرفع لما تقدم في تقديم الرفع فقال: **(للرفع)** من حيث هو **(أربع علامات)** اللام: حرف جر أصلي مبني على الكسر، والرفع مجرور باللام وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره الجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً خبر مقدم جوازاً تقديره كائنة أو كائنات أربع مبتدأ مؤخر جوازاً مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الخ. أربع مضاف وعلامات مضاف إليه، والمضاف إليه مجرور بالمضاف الخ. وإضافة أربع إلى علامات من إضافة الصفة إلى الموصوف والجملة من المبتدإ والخبر اسمية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب **(الضمة)** إمّا بدل من أربع أو مبتدأ حذف خبره تقديره كائنة منها أو خبر لمبتدإ محذوف تقديره أحدها أو هي ويجب على هذا الأخير مراعاة العطف قبل الإخبار أو مفعول لفعل محذوف تقديره أعني **(والواو والألف والنون)** معطوفة على الضمة إمّا على البدلية أو الخبرية إن قدرت الضمة خبراً لمبتدإ محذوف تقديره هي أو المفعولية وأمّا إن قدرت الضمة خبراً لمبتدإ محذوف

تقديره أحدها أو مبتدأ حذف خبره تقديره كائنة منها فلا يصح عطف الثلاثة عليه عطف المفردات على مفرد كما لا يخفى بل يجب أن تقدر لكل واحد منها مبتدأ أو خبراً مناسبين كما مر نظيره. وقدم الضمة لأنها الأصل في الرفع وثنى بالواو لأنها تنشأ عنها إذا أشبعت فهي بنتها وثلث بالألف لأنها أخت الواو في المدّ واللين ولأنها تبدل عنها في نحو قال أصله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وأخر النون لأنها من علامات إعراب الفعل المختصة به والأفعال متأخرة عن الأسماء وإنما جعلت علامة للرفع لشبهها بحرف العلة في الغنة إذ سكنت ولأنها تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فأقيمت أيضاً مقام الضمة. ولما فرغ من ذكر علامات الرفع إجمالاً أخذ يتكلم عليها تفصيلاً ببيان محالها فقال: **(فأمّا الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع)** لا زائد عليها **(في الاسم المفرد)** وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الستة سواء كان منصرفاً نحو: قام زيد والفتى، وأتى أمر الله أو غير منصرف نحو: إذ قال إبراهيم، دعا زكريا، وجاءت حبلى **(وجمع التكسير)** وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقاً أو تقديراً لغير إعلال ولا إلحاق علامة جمع تغيراً لا يعرب معه بالحرف ودل على أكثر من اثنين سواء كان لمذكر نحو جاء الرجال والأسارى أم لمؤنث نحو: جاء الهنود والعذارى فخرج بقولنا لغير إعلال نحو: جاء قاضون ومصطفون فإن أصل **الأول**: قاضيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أتى بضمة المناسبة أو نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته فالتقى ساكنان الخ، **والثاني**: مصطفوون بواوين أولاهما مضمومة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وحذفت الألف لدفع التقاء الساكنين وبقولنا ولا إلحاق علامة جمعِ جمعُ المذكر والمؤنث السالمين وبقولنا تغيراً لا يعرب معه بالحرف نحو سنون وأرضون فإنه وإن كان من جموع التكسير إلا أنه معرب بالحرف وبقولنا ودل على أكثر من اثنين: المفرد والمثنى وهو ستة أقسام:

الأول: المغير بالزيادة على المفرد فقط نحو: صنو وصنوان.

الثاني: المغير بالنقص منه فقط نحو: تخمة وتخم.

الثالث: المغير بتبديل الشكل فقط نحو: أسد وأسد.

الرابع: المغير بالزيادة مع تغيير الشكل نحو: رجل ورجال.

الخامس: المغير بالنقص مع تغيير الشكل نحو: كتاب وكتب.

السادس: المغير بالزيادة والنقص وتبديل الشكل نحو: شهيد وشهداء، وعالم وعلماء والمغير تحقيقاً كما مثل وتقديراً فلك ودلاص أي براق يقال للواحد والجمع من الدروع وهجان يقال للواحد والجمع من الإبل وشمال للخلقة والطبع وعفتان يقال للواحد والجمع من القويّ الجافي، وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز أي مكتنزة اللحم. وزاد ابن هشام إماماً تقول هذا إمام وهذان إمام وهؤلاء إمام فهذه الألفاظ السبعة على صيغة واحدة في المفرد والجمع، ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات مفردها وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع؛ ففلك إذا كان مفرداً كقفل، وإذا كان جمعاً كبدن وما عداه إذا كان مفرداً كلجام وإذا كان جمعاً ككرام ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو النعت أو غيرهما هذا. ومما يعرب إعراب جمع التكسير اسم الجمع وهو ما لا واحد له من لفظه ودل على أكثر من اثنين نحو أقبل القوم وجاء الرهط وقال نسوة واحتجب النساء واسم الجنس الجمعي وهو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً تقول هذا الشجر كثر ثمره كما تقول هذه الشجرة كثرت ثمرتها وقد يفرق بينهما بالياء المشددة كزنج وزنجي وروم ورومي وإعراب قوله: **(فأما الضمة الخ)** الفاء: فاء الفصيحة إلى آخر ما مرّ أمّا حرف شرط وتوكيد وفصل دائماً وتفصيل غالباً مبني على سكون مقدر على الألف الثابتة خطا ووقفاً المحذوفة وصلاً ولفظاً لدفع التقاء الساكنين، أما كونها لفصل الخطاب ولتفصيل المجمل فظاهر وقد تأتي لغير تفصيل عند الجمهور نحو: أما زيد فمنطلق وذهب بعضهم إلى أنها للتفصيل دائماً أيضاً وقدر في المثال قسماً آخر ومجملاً يشملهما فقال قام القوم أما زيد فمنطلق وأما غيره فلا أعرف حاله. وأما كونها للشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[1] الآية. ولو كانت للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف على المبتدإ ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء، فإن قلت قد استغنى عنها في قوله:

فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكنّ سيراً في عراض المواكب

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

أجيب بأنه ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها | الشر بالشر عند الناس مثلان

فإن قلت قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[1] أجيب بأن الأصل فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً وهل يجب حذفها مع القول أو يكثر قولان. وأما قولهﷺ «**أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله**». وقولهﷺ: «**أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينهدر في الوادي**». وقول عائشةرضي الله عنها: «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً»[2] فنادر على أنه يصح أن يكون مما حذف فيه القول فتبعته الفاء والتقدير فأقول ما بال رجال الخ. فأقول كأني أنظر الخ فأقول طافوا الخ. وحكى في الهمع قولاً بمنع حذفها ولو مع القول إلا للضرورة وأنّ الجواب في الآية فذوقوا والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال. انظر ماذا يفعل صاحب هذا القول في الحديثين وقول عائشة رضوان الله عليها. فإن قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط إلا إذا لم يصلح لمباشرة الأداة فلم لزمت في جواب أما مطلقاً أجيب بأنه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها، قال الرضي: لأنها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمتها الفاء وامتنع جزمه ولو مضارعاً انتهى. فإن قيل لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما عِلْماً فعالم ولا شك أنه عالم ذكرت العلم أم لا أجيب بأنه من إقامة السبب مقام المسبب أي: مهما نذكر العلم فأنت صادق لأنه عالم ومثله كثير في الكلام، وأما وجه كونها للتوكيد فقلّ من ذكره وقد أحكم الزمخشري شرحه بما حاصله أن جوابها لما كان معلقاً على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل تقديره بمهما يكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لا محالة إذ ما دامت الدنيا لا تخلو من وجود شيء فلا تذكر إلا عند قصد التحقيق (**الضمة**) مبتدأ والمبتدأ مرفوع

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم بزيادة الفاء مع طافوا.

بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. **(فتكون)** الفاء: فاء الجزاء مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب تكون فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو فعل من أفعال ناقصة يرفع الاسم على الأصح وينصب الخبر باتفاق واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الضمة **(علامة)** خبره منصوب به وعلامة نصبه الخ. **(للرفع)** جار ومجرور متعلق بتكون بناء على جواز تعلقه بفعل ناقص وهو الصحيح أو بعلامة أو بمحذوف وجوباً نعت لعلامة أي: علامة كائنة للرفع. **(في أربعة مواضع)** في: حرف جر مبني على السكون أربعة: مجرور بفي وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره الجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله أو بمحذوف حال من علامة وأربعة مضاف مواضع مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم غير منصرف والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام العلتين وهي صيغة منتهى الجموع فدلالتها على الجمع بمنزلة علة معنوية وخروجها عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة لفظية وجملة تكون من اسمها وخبرها فعلية صغرى في محل الرفع خبر المبتدإ والجملة من المبتدإ والخبر اسمية كبرى جواب أمّا لا محل لها من الإعراب وجملة أمّا من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مفعول به لأقول المقدر الواقع في الحقيقة جواباً للشرط المقدر. وجملة الشرط المقدر فعلية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب **(في الاسم المفرد)** في حرف جر أصلي مبني على السكون والاسم مجرور به وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره المفرد صفة للاسم وصفة المجرور الخ. الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله. وعن الخرشي ما نصه: ويصح أن يكون خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ تقديره أحدها أي: المواضع الأربعة في الاسم أي: كائن في الاسم ومتحقق به انتهى. يعني أن في بمعنى الباء. وأصل **(وأما الضمة)** مهما يكن من شيء فالضمة حذفت أداة الشرط وفعل الشرط مع مرفوعه اختصاراً وأقيمت أمّا مقام ذلك فصار أمَّا فالضمة فكرهوا وجود صورة عاطف بلا معطوف عليه وتلو الفاء للأداة فزحلقوا الفاء عن موضعها وفصلوا بينها وبين أمّا بجزء من الجواب، وما يفصل به بينهما بالاستقراء أحد أمور ستة:

أحدها: المبتدأ كهذا المثال والآيات السابقة.

الثاني: الخبر كأمّا في الدار فزيد.

الثالث: اسم منصوب بمذكور بعد الفاء لفظاً نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝﴾[1] الآيات، أو محلاً نحو: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾.

الرابع: اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2] بنصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينهما وبين أما.

الخامس: الظرف نحو: أما اليوم فاضرب عمراً والمختار عند ابن مالك إنه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لأما النائبة عنه ليكون المعلق عليه مطلقاً فيكون أبلغ في تحقق الجواب.

السادس: جملة الشرط دون جوابه نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ﴾[3] أي: فجزاؤه روح فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أمّا لا العكس لئلا يجحف بجملتها ولأن قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لأسبقهما.

تنبيه: لا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها إلا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مرّ **(وجمع المؤنث السالم)** وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[4]، ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ﴾[5] وجاءت زوجاتي وهؤلاء بناتي فزوجاتي وبناتي مرفوعان بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فخرج نحو: قضاة فإنّ ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء لأن أصله قضية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ونحو أبيات لأن تاءه أصلية بدليل وجودها في المفرد وهو بيت، وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب وإلا فقد يكون لمذكر نحو: اصطبلات وحمامات جمع اصطبل وحمام وقد يكون مكسراً نحو: حبليات وصحراوات جمع حبلى وصحراء.

اعلم أن هذا الجمع ينقاس في خمسة أمور:

---

(١) سورة الضحى، الآيات: ٩ ـ ١١.

(٢) سورة فصلت، الآية: ١٧ ـ بنصب ثمود في قراءة غير الجمهور.

(٣) سورة الواقعة، الآيتان: ٨٨، ٨٩.

(٤) سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

(٥) سورة النساء، الآية: ٣٤.

الأول: ذو التاء مطلقاً إلا امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان وأمة بضم الهمزة وتشديد الميم وملة فلا تجمع هذا الجمع لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات.

الثاني: علم المؤنث إلا حذام ووبار ونحوهما عند من بناها، أما على القول بإعرابها فإنها تجمع فيقال حذامات وقطامات ووبارات.

الثالث: صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات.

الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل كدريهمات ودنينيرات.

الخامس: ما فيه ألف التأنيث مقصورة كانت كحبلى أو ممدودة كصحراء لا فعلى فعلان وفعلاء أفعل كسكرى وحمراء فلا يجمعان بالألف والتاء كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون أو بالياء والنون واختلف في فعلاء الذي لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك: يجمع بألف وتاء لأن المنع في نحو حمراء تابع لمنع جمع المذكر وهو مفقود هنا ومنعه غيره ونظم الشاطبي الأمور الخمسة فقال:

وقسه في ذي التاو نحو ذكرى ... ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير عاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

(والفعل المضارع الذي) وفي بعض النسخ إذا **(لم يتصل بآخره شيء)** كقوله تعالى: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾[1] وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[2]، ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾. فيدعو ويقضي ويخشى كل منها فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل في الأول والثاني والتعذر في الثالث وخرج بقوله لم يتصل بآخره شيء ما اتصل به ما يوجب بناءه وهو نون النسوة ولا تكون إلا مباشرة نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[3]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[4]، ونون التوكيد المباشرة نحو: ليسجنن وليكونن، أو ينقل إعرابه من الرفع بالضمة إلى

(١) سورة يوسف، الآية: ٦٥.
(٢) سورة يونس، الآية: ٢٥.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

الرفع بالنون وهو ألف الاثنين وواو الجماعة وضمير المؤنثة المخاطبة وسيأتي ذلك إن شاء الله. وإعراب قوله: **(وجمع المؤنث الخ)** الواو: حرف عطف الخ جمع معطوف على الاسم والمعطوف على المجرور مجرور الخ. جمع مضاف والمؤنث مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جرّه الخ. السالم صفة لجمع وصفة المجرور الخ. قال المدابغي أو للمؤنث لأن المؤنث هو المفرد وهو لفظ فيصح وصفه بالسالم خلافاً لمن اقتصر على الأول انتهى. قلت هذا الثاني هو الأولى لأن المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير بل صحة جعله صفة للجمع متوقفة على اعتبار واحده فتأمل **(والفعل المضارع الخ)** الواو: حرف عطف الخ، والفعل معطوف على الاسم أيضاً والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الخ، والمضارع صفة للفعل، وصفة المجرور مجرورة الخ. الذي نعت ثان له مبني على السكون في محل الجر وهو اسم موصول مفتقر إلى صلة وعائد **(لم يتصل بآخره شيء)** لم حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب يتصل فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وبآخره الباء حرف جر الخ. آخر مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وآخر مضاف والهاء: ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الكسر في محل الجر مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيتصل، شيء فاعل يتصل مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والجملة من الفعل والفاعل فعلية لا صغرى ولا كبرى صلة الموصول لا محل لها من الإعراب على الأصح والعائد إلى الموصول الهاء من آخره وأصل يتصل يوتصل لأنه من الوصل أبدلت الواو تاء لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج وأدغمت في تاء الافتعال **(وأما الواو)** المضموم ما قبلها لفظاً كجاء الزيدون أو تقديراً كأقبل المصطفون **(فتكون علامة للرفع)** نيابة عن الضمة **(في موضعين في جمع المذكر السالم)** وهو لفظ دل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء ونون في آخره نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝﴾[1]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾[2]، ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾[3] فالمؤمنون والمعذرون والمخلفون مرفوعة وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة لأنها جمع مذكر سالم وسمي

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٩٠.

(٣) سورة الفتح، الآية: ١٥.

سالماً لسلامة بناء مفرده غالباً مع قطع النظر عن زيادة الواو والياء مع النون وما ذكره من أن الواو تكون علامة لرفع هذا الجمع هو المشهور وقيل رفعه بضمة مقدرة على الواو ونصبه بفتحة مقدرة على الياء وجره بكسرة مقدرة عليها أيضاً وقيل يرفع بضمة مقدرة على ما قبل الواو وينصب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء ويجر بكسرة مقدرة على ما قبلها أيضاً منع من ظهور الثلاثة اشتغال المحل بحركة المناسبة وقيل غير ذلك. ويشترط فيما يجمع هذا الجمع أن يكون إما علماً أو صفة فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً منهما كرجل فلا يقال فيه رجلون، نعم إن صغر جاز فيه ذلك لأنه يصير به كالوصف لدلالته على ذات مًا اتّصفت بمعنى كالحقارة ومثله نحو: كوفيّ ومكيّ لتأوله بالمنسوب إلى كذا، ويشترط فيهما شروط عامة لهما وشروط خاصة بأحدهما فالعامة ثلاثة:

الأول: أن يكون كل منهما لمذكر فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو: زينب؛ ولا صفة المؤنث نحو: حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث.

الثاني: الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة وعلامة لاستلزامه اجتماع علامة التذكير والتأنيث ولو حذفت التاء لالتبس بالمجرّد عنها.

الثالث: أن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علماً لكلب وسابق صفة لفرس مثلاً، والشرط الخاص بالعلم أن يكون غير مركب تركيباً إسنادياً إجماعاً نحو: برق نحره لأنه محكى لا يغير ولا مزجياً على الأصح نحو: معد يكرب وسيبويه تشبيهاً له بالمحكى في التركيب وقيل يجوز جمعه مطلقاً وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف الجزء الأخير ويقول سيبون، وأما الإضافيّ فيجمع جزءه الأول مضافاً للثاني كغلامو زيد وعبدو الله وجوّز الكوفيون جمع الجزءين. قال الروداني لا أظن أحداً يجترىء على ذلك في نحو: عبد الله، إنما الله إله واحد اهـ. والخاص بالصفة أن لا تكون من باب أفعل فعلاء كأحمر وأسود ولا من باب فعلان فعلى كسكران، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح وصبور وعانس وهو من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى، وشذ خلافاً للكوفيين قوله:

فما وجدت نساء بني تميم ... حلائل أسودين وأحمرين

وقوله:

منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

فائدة: حملوا على هذا الجمع في إعرابه أربعة أنواع:

أحدها: أسماء جموع كعشرين وأولى.

الثاني: جموع لم تستوف الشروط كأهلين ووابلين لأنّ أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين، ولأن وابلاً لغير عاقل.

الثالث: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به كعليين وزيدين مسمى به ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى غسلين في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة والإعراب بالحركات ظاهرة على النون منوناً إن لم يكن مانع من الصرف كالعجمة مع العلمية وأن يجري مجرى هرون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منوّن للعلمية وشبه العجمة وأن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منوّناً كقوله:

طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون

بكسر النون وأن تلزمه الواو مع فتح النون في الأحوال الثلاثة وتقدير إعرابه على الواو كقوله:

ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا

الرواية بفتح النون في الماطرون وبعض العرب يجري بنين وباب سنين وإن لم يكونا علمين مجرى غسلين منونين عند بني عامر وغير منونين عند بني تميم حكاه عنهم الفراء. قال أحد أولاد علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه:

وكان لنا أبو حسن عليّ أباً براً ونحن له بنين

بالياء والإعراب على النون، وقال آخر:

دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا

وقال بعض النحاة بالطراد هذه اللغة في مطلق جمع المذكر السالم وما حمل عليه لأن باب الياء أوسع من باب الواو وخرج عليها بعضهم قوله:

رب حـــيّ عـــرنـــدس ذي طـــلال لا يـــزالـــون ضـــاربـــيـــن الـــقـــبـــاب

بإثبات نون ضاربين مع إضافته إلى القباب فدل ذلك على أنه معرب بالفتحة على النون كمساكين لا بالياء وإلا لسقطت النون للإضافة والعرندس بفتح العين والراء وسكون النون الشديد القويّ، والطلال بفتح الطاء الحالة الحسنة والهيئة الجميلة.

الرابع: جموع تكسير كبنين، وأرضين، وسنين، وبابه، وباب سنين هو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر تكسيراً يعرب معه بالحركات نحو: عضة وعضين، وعزة وعزين، وثبة وثبين. قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[1]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾[2]، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾[3]. فلا يجوز ذلك في نحو: تمرة لعدم الحذف، ولا في نحو: عدة وزنة غير علمين لأن المحذوف الفاء ولا في نحو: يد ودم لعدم التعويض من اللام المحذوفة وشذ أبون وأخون وهنون جمع أب وأخ وهن، وأصلها أبو وأخو وهنو حذفت لاماتها ولم يعوض عنها شيء، ولا في نحو: اسم وأخت وبنت لأن العوض غير الهاء وشذ بنون ولا في نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه وقولنا تكسيراً يعرب معه بالحركات جواب عما يقال إن هذا الحد الذي حدّ به باب سنين يخرج باب سنين لأنه ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث لكنه مكسر.

اعلم أن مفرد هذا الباب إن كان مكسور الفاء كمائة لم تغير في الجمع أو مفتوحها كسنة كسرت في الجمع على الأفصح فيهما، وحكى مئون وعزون وسنون بالضم أو مضمومها كثبة ضمت في الجمع أو كسرت. **(وفي الأسماء الخمسة)** المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم، وفي بعض النسخ الستة بزيادة الهن **(وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال)** كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾[4]، ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[5]، ﴿أَنَا۠ أَخُوكَ﴾[6]، ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾[7]، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[8]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١١٢.
(٢) سورة الحجر، الآية: ٩١.
(٣) سورة المعارج، الآية: ٣٧.
(٤) سورة يوسف، الآية: ٩٤.
(٥) سورة القصص، الآية: ٢٣.
(٦) سورة يوسف، الآية: ٦٩.
(٧) سورة يوسف، الآية: ٨.
(٨) سورة الطلاق، الآية: ٧.

﴿ٱلنَّاسِ﴾[1] وكقولك: جاء حموها ولا فضّ فوك. وشرط إعرابها بما ذكر أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم وتستفاد هذه الشروط من ذكر المصنف لها كذلك فإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى أو مجموعة أعربت إعراب ذلك الجمع أو مصغرة أو غير مضافة أعربت بحركات ظاهرة أو مضافة لياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء وأشار بقوله: وفوك وذو مال إلى أن شرط إعراب الأول بما ذكر أن تفارقه الميم وإلا أعرب بحركات ظاهرة عليها، **والثاني**: أن يكون بمعنى صاحب واحتز بذلك عن ذو الموصولة التي بمعنى الذي وفروعه في لغة طيء فإنها تلزمها الواو والبناء على السكون في الأحوال الثلاثة غالباً وقد تعرب إعراب هذه الأسماء إما في حالة الجر فقط وهو رأي ابن الضائع لأنه محل السماع كقوله:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

أو في الأحوال الثلاثة وهو رأي الجمهور قياساً على ما سمع فتكون هذه الأسماء بها ستة أو سبعة وأسقط الهن على التعبير بالخمسة تبعاً للفراء والزجاج لأن إعرابه بالأحرف لغة قليلة والكثير الفصيح فيه النقص أي حذف الآخر منه وإعرابه بحركات ظاهرة على النون نحو: هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ومنه قولهﷺ: «**من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا**»[2].

اعلم أن هذه الأسماء تستعمل مضافة وغير مضافة إلا فوك بلا ميم وذو مال فإنهما لا يستعملان إلا مضافين وتزيد ذو بأنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر غير صفة نحوية كما يستفاد من قوله ذو مال والمراد باسم الجنس هنا ما وضع لمعنى كلي ولو معرّفاً بأل كذي الحجة وذي القعدة قال في النكت: وإضافتها للعلم قليلة نحو: أنا الله ذو بكة بالموحدة لغة في مكة وإلى الجملة شاذة كقولهم: اذهب بذي تسلم أي بطريق ذي سلامة اهـ، وأما الصفة المعنوية كالعلم والكرم فتضاف إليها وإنما اختصت بذلك لأنها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بأنفسهما للوصف فلم يبق إلا اسم الجنس وأن في إعراب هذه الأسماء مذاهب أشهرها مذهبان:

---

(١) سورة النمل، الآية: ٧٣.

(٢) حم ٥/١٣٦، السنة ١٣/١٢٠.

أحدهما: ما جرى عليه المصنف ككثيرين من أنها ترفع بالواو كما تنصب بالألف وتجرّ بالياء.

ثانيهما: أنها تعرب بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك في التسهيل لأن الحركات أصل علامات الإعراب فلا يعدل عنها إلى غيرها مع إمكانها لكن قال في شرحه إعرابها بالحروف أسهل وأبعد من تكلف التقدير لحصول فائدة الإعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وإن كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك اهـ. وهذان المذهبان أقوى اثني عشر مذهباً ساقها السيوطي في همع الهوامع ويجوز النقص في الأب والأخ والحم ومنه قوله:

بأبه اقتدى عديّ في الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم

وقصرهنّ أولى من نقصهنّ كقوله:

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

وقول بعضهم:

مُكْرَهٌ أخاك لا بطل

فأخاك: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره: خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مبتدأ وأخاك نائب فاعل سدّ مسد الخبر عند جمهور البصريين لعدم اعتماده على النفي أو شبهه وأجازه الأخفش والكوفيون وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفي أخ التشديد وأخوا بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حموا وحَمْؤاً. كدلو فيهما ويحرّك فيكون فيه ست لغات وترك أكثر النحاة ذكر هذه اللغات هنا لأن غرضهم بيان اللغات اللاتي يختلف بهنّ الإعراب وهذه ليست كذلك. وإعراب قوله: **(وأما الواو فتكون علامة للرفع الخ)** أما: حرف شرط وتوكيد، وفصل للخطاب أبداً إجماعاً وتفصيل غالباً على الأصح مبني على سكون مقدر على الألف الثابتة خطاً ووقفاً المحذوفة وصلاً ولفظاً لدفع التقاء الساكنين منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي والواو: مبتدأ مرفوع بالابتداء على الأصح وعلامة رفعه الخ. الفاء: رابطة لجواب أما مبنية على الفتح الخ،

تكون: فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه الخ، وهي فعل من الأفعال الناقصة ترفع الاسم على الأصح وتنصب الخبر اتفاقاً واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره: هي يعود على الواو وعلامة خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الخ للرفع جار ومجرور متعلق بعلامة أو بنعته المحذوف وجوباً تقديره كائنة أو بتكون بناء على جواز تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص وهو الصحيح وفي موضعين في حرف جر مبني على السكون الخ موضعين مجرور بفي وعلامة جرّه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجرّه بالياء والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله أو بمحذوف حال من علامة وقوله: في جمع المذكر السالم، في: حرف جر مبني على السكون، وجمع: مجرور بفي وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، وجمع: مضاف، والمذكر: مضاف إليه، والمضاف إليه مجرور بالمضاف على الأصح وعلامة جره الخ، والسالم: صفة لجمع أو للمذكر وصفة المجرور مجرور[1] الخ، الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله. **(وفي الأسماء الخمسة)** الواو: حرف عطف الخ، وفي: حرف جر مبني على سكون على الياء الثابتة خطاً ووقفاً المحذوفة وصلاً ولفظاً لدفع التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب والأسماء مجرور به وعلامة جره الخ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور قبله فيكون أيضاً بدلاً من قوله: في موضعين كالمعطوف عليه والخمسة صفة للأسماء وصفة المجرور مجرور الخ، وجملة تكون من اسمها وخبرها فعلية صغرى في محل الرفع بالمبتدإ وحده على الأصح لأنها خبره والرابط بينهما الضمير المستتر في تكون والجملة من المبتدإ والخبر اسمية كبرى معطوفة على جملة أما الضمة فمحلها نصب بأقول المقدر قبل أمّا وجملة القول ومقوله مستأنفة لا محل لها من الإعراب. **(وهي أخوك الخ)** الواو: حرف استئناف بياني ونحوي مبني على الفتح وهي ضمير منفصل للمؤنثة الغائبة في الأصل وقد يستعمل في غيرها كما هنا في محل الرفع بالابتداء مبتدأ مبني على الفتح وأبو مع ملاحظة ما عطف عليه خبر المبتدأ محكي لأن مرادنا لفظه لا معناه وإن شئت قلت: خبر المبتدأ مرفوع به وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة أو الستة أو السبعة المعتلة المضافة

(١) قوله: وصفة المجرور مجرور بدون تاء الظاهر بتاء التأنيث.

التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء على المشهور وأبو مضاف والكاف ضمير متصل للمفرد المذكر المخاطب مبني على الفتح في محل الجر بالمضاف مضاف إليه. **(وأخوك وحموك وفوك وذو مال)** معطوفات على أبوك وكلها مضافة وما بعدها ضمائر متصلة مبنية على الفتح في محل الجر بالمضاف إلا ضمير حموك فإنه مبني على الكسر لأن الحم اسم لأقارب الزوج وقيل اسم لأقارب الزوجة أيضاً وعليه فأنت بالخيار بين أن تبنيه على الفتح وعلى الكسر قال في القاموس: والحم أبو زوج المرأة أو الواحد من أقارب الزوج والزوجة اهـ. وإلا مال من ذو مال فإنه مجرور بالكسرة الظاهرة. **(وأما الألف فتكون علامة للرفع)** نيابة عن الضمة. **(في تثنية الأسماء خاصة)** أي: فقط فلا تكون علامة للرفع في غير تثنية الأسماء وإنما جعلت علامة للرفع في تثنية الأسماء دون الواو لدلالتها على اثنين وللفرق بين المثنى والجمع الذي على حده، والتثنية في الأصل مصدر ثنيت العود إذا عطفته والمراد بها هنا المثنى وهو اصطلاحاً الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة ألف أو ياء مع النون على مفرده نحو عينان تجريان وقال رجلان: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[1] فخرج نحو ذان وتان واللذين واللتين وما دل على واحد كزيد وزيدان علماً وخرج بقيد فقط الجمع وما في معناه لأن ذلك وإن دل على اثنين لكن مع دلالته على أكثر منهما وبقولنا بزيادة ألف أو ياء نحو: شفع وزوج وزكي كفتى وكلا وكلتا لأن دلالتها على اثنين من نفس الصيغة وأصل الوضع لا من الألف لأن ألف كلاً منقلبة عن لام الكلمة وهي الواو أو الياء وألف كلتا للتأنيث كألف حبلى والتاء عوض عن لام الكلمة وهي إما واو وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي وبقولنا على مفرده ما لا مفرد له كاثنين واثنتين. ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط عند الأكثرين:

أحدها: الإفراد فلا يُثنى المثنى ولا الجمع على حدّه ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد وهو الموازن لمفاعل أو مفاعيل ولا جمع المؤنث السالم، وما عدا ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس فلا مانع من تثنيته.

الثاني: الإعراب فلا يثنى المبني وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة

(١) سورة المسد، الآية: ١.

للاثنين فليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلاً.

الثالث: عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادي باتفاق ولا المزجي على الأصح فإن أريدت الدلالة على اثنين أو اثنتين منهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا واختلف المجوّزون تثنية المزجي في كيفيتها فقال بعضهم تلحق العلامة بجزئه الأخير فيقال: معديكربان وسيبويهان، وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان، وأما الإضافي فيثنى الجزء الأول منه ويضاف للثاني نحو: جاء أبوا بكر وأجاز الكوفيون تثنيتهما معاً نحو: جاء أبوا بكرين قال الصبان ويظهر أن المركب التقييدي العلم كالمزجي اهـ. وقال الأنبابي: يظهر لي جواز تثنية الجزءين كصفة وموصوفها تدبر اهـ. وهو موافق لما في حاشية يس على التصريح نقلاً عن الدنوشري. وبعد فمثل هذا لا يكتفى فيه بمجرد ما يظهر بل لا بد فيه من السماع عمن يوثق بعربيته فتدبر.

الرابع: التنكير فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينوى تنكيره ثم يثنى مقروناً بأل أو ما يفيد معناها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلاً ولهذا لا يثنى ما لا يقبل التنكير منه ككنايات الأعلام كفلان وفلانة.

الخامس: اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأمّ فمن باب التغليب فهو ملحق بالمثنى، وذهب بعضهم إلى أنه مثنى حقيقة وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازاً وهو مبني على جواز تثنية اللفظ مراداً به معناه الحقيقي والمجازي.

السادس: اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز عند الجمهور ومن ثمّ لحنوا الحريريّ في قوله:

جاد بالعين حين أعمى هواه ... عينه فانثنى بلا عينين

يعني الذهب والباصرة وأجازه بعضهم بشرط أمن اللبس.

السابع: أن لا يستغني عن تثنيته بتثنية غيره كبعض وسواء وأجمع وجمعاء وثلاثة وأربعة لأنه استغنى عن تثنيتها بتثنية جزء وسيّ وكلا وكلتا وستة وثمانية، وأما قوله:

فيا رب إن لم تجعل الحبّ بيننا ... سوائين فاجعلني على حبها جلدا

فشاذ.

الثامن: أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى نحو: الشمس والقمر وأما قولهم قمران فمن باب التغليب.

تنبيه: حملوا على المثنى في إعرابه اثنين واثنتين في لغة أهل الحجاز وثنتين في لغة تميم سواء أفردت أو ركبت مع العشرة أو أضيفت إلى ظاهر أو مضمر قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[1]، ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[2] وكلا وكلتا بشرط إضافتهما إلى مضمر تقول جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما فإن أضيفا إلى مظهر كانا بالألف مطلقاً ويقدر عليها الإعراب كالمقصور وذلك لأن لهما حظاً من الإفراد والتثنية لأنهما مفردا اللفظ مثنى[3] المعنى فأعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى، ولما كان إعراب المثنى فرع إعراب المفرد والمضمر فرع المظهر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقاً وهو لغة بني الحارث ومنه قوله:

نعم الفتى عمدت إليه مطيتي حين جدّ بنا المسير كلانا

ويلحق بالمثنى أيضاً ما سمي به منه وما ألحق به كزيدَين علماً فيرفع بالألف كما ينصب ويجر بالياء ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى سلمان فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وإذا دخلت عليه أل جرّ بالكسرة كقوله:

ألا يا ديار الحي بالسبعان

وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع ثم إن جواز جريانه مجرى سلمان ما لم يتجاوز سبعة أحرف وإلا تعين إعرابه بالحرف كما في التسهيل كاشهيبابين مثنى اشهيباب مصدر أشهابّ من الشهبة وهي البياض الغالب على السواد، وما تقدم من أن رفع المثنى وما ألحق به بالألف كما أن نصبه وجرّه بالياء هو مذهب الجمهور، ومذهب سيبويه أنهما يعربان بحركة مقدرة على الألف رفعاً وعلى الياء نصباً وجراً هذا، ومن العرب من يلزم المثنى وما ألحق به الألف مطلقاً وإعرابهما على هذا كالمقصور مع

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦٠.

(٣) لعله مثنيا المعنى.

كسر النون أبداً وبعض هؤلاء يعربهما كسلمان والظاهر على هذا أن نحو: صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية.

تنبيه: نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الألف والياء على أصل التخلص من التقاء الساكنين وضمها بعد الألف لغة كقوله:

يـــا أبـــتـــا ارّقـــنـــي الـــقـــذانُ فـــالـــنـــوم لا تـــألـــفـــه الـــعـــيـــنـــانُ

وفتحها بعد الياء لغة لبني أسد كقوله:

عـلـى أحـوذيـيـنَ استـقـلـت عـشـيـة فـمـا هـي إلا لـمـحـة وتـغـيـب

قيل لا يختص فتح النون بالياء بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله:

أعـرف مـنـهـا الـجـيـد والـعـيـنـانـا ومـنـخـريـن أشـبـهـا ظـبـيـانـا

ونون جمع المذكر السالم وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لأن الجمع أثقل من المثنى وكسرها بعد الياء جائز في الشعر كقوله:

عـرفـنـا جـعـفـراً وبـنـي أخـيـه وأنـكـرنـا زعـانـف آخـريـنِ

الرواية بكسر نون آخرين. ولحقت النون المثنى والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن التنوين الظاهر في المنصرف والمقدر في غير المنصرف وحذفت مع الإضافة نظراً لعوضيتها عن التنوين ولم تحذف مع أل، وإن كان التنوين لا يجتمع معها نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً وقيل إنما لحقتهما لدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ودفع توهم الأفراد في نحو: جاءني هذان على رأي ومررت بالمهتدين وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم.

الأول: مذهب سيبويه.

الثاني: مختار ابن مالك والصحيح الذي اختاره المحقق الرضى وغيره أنّ النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الراجح ولأن سيبويه يقول: إنّ إعراب المثنى والمجموع على حده بحركات مقدرة والمقدر

كالثابت فلا يصح التعويض عنها إلا أن يقال المراد إنها عوض عن ظهور الحركات فإن قلت إذا كانت النون عوضاً عن التنوين فقط فلم ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت معها قلت قال الرضى: إنما سقط التنوين مع لام التعريف لئلا يلزم اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى، والنون لا تكون للتنكير أصلاً فلذلك ثبتت معها اهـ. وإعراب قوله: **(وأما الألف الخ)** أما حرف شرط وتوكيد وفصل للخطاب أبداً إجماعاً وتفصيل غالباً على الأصح مبني على سكون مقدر على الألف الثابتة خطاً ووقفاً المحذوفة لفظاً ووصلاً لدفع التقاء الساكنين منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي، والألف: مبتدأ مرفوع بالابتداء على الأصح وعلامة رفعه الخ. **(فتكون)** الفاء: رابطة لجواب أمّا مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب تكون: فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الخ. وهو فعل من الأفعال الناقصة يرفع الاسم على الأصح وينصب الخبر اتفاقاً واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، **(علامة)** خبره منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره و**(للرفع)** جار ومجرور متعلق بعلامة أو بنعته المحذوف وجوباً تقديره كائنة أو بتكون و**(في تثنية الأسماء)** جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه الجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله أو بمحذوف وجوباً حال من علامة تقديره كائنة. وتثنية مصدر بمعنى اسم المفعول كما تقدم، كالخلق بمعنى مخلوق، وإضافته إلى الأسماء من إضافة البعض إلى الكل أي في المثنى من الأسماء أو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي في الأسماء المثناة، و**(خاصة)** بمعنى خصوصاً من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية، والعاقبة، منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خاصة أي خصوصاً بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافاً لابن مالك وهو أولى من جعله حالاً من تثنية لأن وقوع المصدر المنكر حالاً مع كثرته سماعي لا يقاس عليه عند سيبويه والجمهور سواء كان نوعاً من عامله أم لا وقاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل نحو: جاء سرعة دون جاء ضحكاً، وابن مالك وابنه بعد أمّا بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو: أمّا علماً فعالم وجملة أخص من الفعل والفاعل فعلية لا صغرى ولا كبرى إما مستأنفة لا محل لها من الإعراب أو في محل النصب حال من تثنية بتقدير الرابط أي أخصها، أي تثنية الأسماء وجملة تكون من اسمها وخبرها فعلية صغرى في محل الرفع بالمبتدإ لأنها

وَأَمَّا النُّوْنُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيْرُ تَثْنِيَةٍ أَو ضَمِيرُ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيْرُ المؤنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ. . . . .

خبره، والجملة من المبتدإ والخبر اسمية كبرى معطوفة على جملة أما الضمة الخ، فمحلها نصب بأقول المقدر قبل أمّا وجملة القول ومقوله فعلية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب **(وأما النون فتكون علامة للرفع)** نيابة عن الضمة **(في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية)** أي: مثنى وهو الألف سواء كان للمخاطبين أو المخاطبتين أو الغائبتين نحو: أنتما تقومان يا زيدان، أو يا هندان. والهندان تقومان، أو الغائبين نحو: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦﴾[1]. **(أو ضمير جمع)** لمذكر وهو الواو سواء كان للمخاطبين نحو: ﴿أَتَبۡنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعۡبَثُونَ ۝١٢٨ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ﴾[2] أو الغائبين نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣﴾[3] **(أو ضمير المؤنثة المخاطبة)** وهو الياء، نحو: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾[4] فهذه الأفعال وأمثالها تسمى الأمثلة الخمسة وهي كما يفهم من كلامه كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة وسميت بذلك لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فيفعلان كناية عن يذهبان، ويستخرجان ونحوهما، وكذا الباقي وعدها خمسة بإدراج المخاطبتين تحت المخاطبين والأحسن عدها سبعة لأن تفعلان صالح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين وتقدمت أمثلتها.

الرابع والخامس والسادس: يفعلان، وتفعلون، ويفعلون.

السابع: تفعلين ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الألف أو الواو ضميرين وحرفين على لغة أكلوني البراغيث، ففي يفعلان بالتحتية صورتان، وفي، يفعلون كذلك. وفي، تفعلان بالفوقية أربعة: تفعلان يا زيدان أو يا هندان، والهندان تفعلان وتفعلان الهندان.

التاسع والعاشر: تفعلون وتفعلين بالتاء فيهما ولا تكون الواو في الأول والياء في الثاني إلا ضميرين، وإنما أعربت هذه الأمثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين منها مثنى

---

(١) سورة الرحمٰن، الآية: ٦.
(٢) سورة الشّعراء، الآيتان: ١٢٨، ١٢٩.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٣.
(٤) سورة هود، الآية: ٧٣.

الاسم، وفعل الجماعة مجموع الاسم فأجريا مجراهما في الإعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة وإنما كانت النون علامة إعرابها وجوداً وعدماً لأنها شبيهة بالواو في الغنة ولذا تدغم فيها نحو: من وال من واق، والواو فرع الضمة التي هي أصل علامات الرفع فكانت أولى بذلك من غيرها من الحروف. وحكمها أنها تكسر بعد الألف وتفتح بعد الواو والياء قال الرضى: تكسر بعد الألف غالباً لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى به، وقرىء في الشواذ اتعدانني بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حملاً على نوع الجمع في الاسم انتهى. وقال أبو حيان إنما حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة بعد الواو والياء فتحة تشبيهاً بنون الجمع، وكسرت بعد الألف تشبيهاً بنون التثنية اهـ. وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوباً فتقدّر وذلك عند ملاقاتها نون التوكيد نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[1]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[2] وجوازاً بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو: تأمروني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرىء ﴿تَأْمُرُوٓنِّي﴾[3] وقد تحذف بقلة في غير ذلك كقوله:

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي ... شعرك بالعنبر والمسك الذكي

وفي الحديث: «**والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا**». الأصل لا تدخلون ولا تؤمنون، وقرىء **(قالوا ساحران يظاهرا)**[4] أي يتظاهران فأدغمت التاء في الظاء وحذفت النون.

اعلم أن ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أن النون علامة للرفع في هذه الأمثلة هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن إعرابها بحركات مقدرة على لام الفعل في حالتي الرفع والنصب وسكون كذلك في حالة الجزم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر. وإعراب قوله: **(وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع)** ظاهر مما مر غير مرة وقوله: **(إذا**

---

(١) سورة القصص، الآية: ٨٧.
(٢) سورة مريم، الآية: ٢٦.
(٣) سورة الزمر، الآية: ٦٤.
(٤) أصلها ساحران تظاهرا: سورة القصص، الآية: ٤٨.

اتصل به الخ) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرّد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية مبني على سكون مقدر على الألف الثابتة خطاً ووقفاً المحذوفة وصلاً ولفظاً لدفع التقاء الساكنين منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي واتصل فعل ماض مبني على الفتح وبه جار ومجرور متعلق به وضمير فاعل اتصل مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف وتثنية مضاف إليه مجرور بالمضاف على الأصح وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وأو حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير معطوف على ضمير والمعطوف على المرفوع مرفوع الخ ضمير مضاف وجمع مضاف إليه الخ **(أو ضمير المؤنثة الخ)** أو حرف عطف الخ، ضمير: معطوف على ضمير الأول والمعطوف على المرفوع الخ، ضمير: مضاف والمؤنثة مضاف إليه الخ، والمخاطبة صفة للمؤنثة وصفة المجرور الخ الظرف وهو إذا متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله أي فأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع وقت اتصال ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة به ويجوز أن تكون إذا شرطية فعليه تقول إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وفيها معنى الشرط في محل النصب مبنية على سكون إلى آخر ما مر، وجوابها محذوف دل عليه ما قبلها تقديره فيرفع بالنون أو فتكون النون علامة للرفع فيه وهذا الجواب هو الذي عمل في محلها النصب وهو معنى قولهم منصوبة بجوابها؛ وليس ما قبلها جواباً لها خلافاً لبعضهم وعلى كلا الوجهين إذا مضاف واتصل به ضمير تثنية الخ جملة فعلية لا صغرى ولا كبرى في محل الجر مضاف إليها وهذا معنى قولهم خافضة لشرطها؛ وجملة إذا من فعل شرطها وجوابها وفاعليهما فعلية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب. ولما أنهى الكلام على علامات القسم الأول من أقسام الإعراب وهو الرفع أصالة ونيابة أخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب أصالة ونيابة فقال: **(وللنصب)** من حيث هو **(خمس علامات: الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون)** قدم الفتحة لأنها الأصل وأعقبها بالألف لأنها تنشأ عنها فهي فرعها وثلث بالكسرة لأنها أخت الفتحة في التحريك وأعقبها بالياء لأنها تنشأ عنها فقامت مقام الفتحة كأصلها وختم بحذف النون لبعد المشابهة فيه ولأنه من علامات إعراب الفعل المختصة به وهو بعد الأسماء؛ ولأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب. وأما مواضعها فقد ذكرها مبتدئاً بالأصل بقوله:

. فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُوْنُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيْرِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُوْنُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ....

(فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها **(في الاسم المفرد)** المتقدم ذكره وبيانه منصرفاً كان نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾[1]، واتقوا: فعل وفاعل، والاسم الكريم منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، أو غير منصرف نحو: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[2] وسواء كان ظاهر الإعراب كما مثل أو مقدراً إعرابه للتعذر نحو: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾[3]؛ أو للمناسبة نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾[4]، ولا يخفى إعراب هذه الأمثلة فلا حاجة لذكره. **(وجمع التكسير)** المتقدم بيانه منصرفاً كان نحو: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾[5] أو غير منصرف نحو: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾[6]. وسواء كان ظاهر الإعراب كما مثل أو مقدّره نحو: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾[7] جمع تكسير لأيم وهي من ليس له زوج بكراً كانت أو ثيباً. **(والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب)** من نواصب الفعل **(ولم يتصل)** مع ذلك **(بآخره شيء)** يوجب بناءه أو ينقل إعرابه مما تقدم بيانه في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة نحو: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾[8]، ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾[9]، أو مقدرة نحو: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾[10]، لن تراني، وإعراب قوله: **(للنصب خمس علامات الخ)** كإعراب قوله: **(للرفع أربع علامات الخ)** وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية. ولما فرغ من مواضع الفتحة شرع يتكلم على مواضع ما ناب عنها بقوله: **(وأما الألف فتكون علامة للنصب)** نيابة عن الفتحة **(في الأسماء الخمسة)** المتقدمة في علامات الرفع وفي بعض النسخ الستة **(نحو رأيت أباك وأخاك)** من كل

---

(١) أول موضع وقع فيه هذا المثال. سورة البقرة، الآية: ١٩٦.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٨٤، وسورة الأنبياء، الآية: ٧٢ وغيرهما.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٥١.
(٤) سورة النمل، الآية: ٤٤.
(٥) سورة النمل، الآية: ٨٨.
(٦) سورة الفتح، الآية: ٢٠.
(٧) سورة النور، الآية: ٣٢.
(٨) سورة الحج، الآية: ٣٧.
(٩) سورة يوسف، الآية: ٨٠.
(١٠) سورة طه، الآيتان: ١، ٢.

تركيب فيه ناصب للأب والأخ نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾(١)، ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا﴾(٢)، ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾(٣) **(وما أشبه ذلك)** من نحو: رأيت حماك وهناك وذا مال، فاسم الإشارة راجع إلى المذكور وهو أباك وأخاك والذي أشبههما هو ما عداهما مما يعرب إعرابهما وقد تقدم في علامات الرفع، وقولي من نحو: رأيت حماك وهناك وذا مال أي من كل تركيب فيه ناصب للثلاثة كزرت حماك وقبلت فاك وكنت ذا مال، وإعراب قوله: **(وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة)** ظاهر مما مرّ و **(نحو)** من نحو: رأيت أباك الخ. يحتمل أن يكون خبر مبتدإ محذوف تقديره وذلك وأن يكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره أنح وأن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعني فالجملة الأولى اسمية، والثانية والثالثة فعليتان، والثلاثة لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ونحو مضاف، و**(رأيت أباك وأخاك)** في محل الجر مضاف إليه محكى لأن مرادنا لفظه لا معناه، وإن شئت قلت رأيت فعل وفاعل حد الفعل رأى فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرّك أو للفرق بين ضميري الرفع والنصب أو مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء ضمير متصل للمتكلم الواحد مذكراً أو مؤنثاً في محل الرفع فاعل مبني على الضم، وأبا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف على المشهور نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة أو الستة أو السبعة المعتلة المضافة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء و**(أبا)** مضاف والكاف ضمير المخاطب في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح **(وأخاك)** الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وأخاك معطوف على أباك والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة أو الستة أو السبعة المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرّها بالياء على المشهور، وجملة رأيت من الفعل والفاعل في محل الجر مضاف إليها **(وما أشبه**

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٤٠.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٠.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٦٥.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وأَمَّا الكَسْرةُ فَتَكونُ عَلامَةٌ للنَّصْبِ في جَمْعِ المُؤَنَّثِ السّالِمِ..

ذلك) الواو: حرف عطف مبني على الفتح الخ وما: اسم موصول بمعنى الذي أو نكرة موصوفة بمعنى شيء مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي في محل النصب معطوف على أباك، أو في محل الرفع مبتدأ حذف خبره تقديره مثل ذلك مثلاً أو بالعكس وأشبه فعل ماضي مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، وذا، من ذلك اسم إشارة للمفرد المذكر مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي في محل النصب مفعول به لأشبه واللام لبعد المشار إليه، والكاف حرف دال على الخطاب فلا محل لهما من الإعراب، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب على الأصح أو في محل النصب أو الرفع صفة لها إن كانت نكرة موصوفة.
(وأما الكسرة فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة **(في جمع المؤنث السالم)** الذي تقدم شرحه في علامات الرفع نحو: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[1]، و﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[2]، ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[3]، وإنما كانت الكسرة علامة لنصب هذا الجمع لأنه فرع لجمع المذكر السالم وهو قد حمل نصبه على جره فلو كانت الفتحة علامة لنصب هذا الجمع للزم أن يكون للفرع مزية على أصله ولأدّى ذلك إلى التباس هذا الجمع بالمفرد الذي على صورته نحو مرضات في نحو قوله تعالى: ﴿تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾[4]، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب، وزعم الأخفش أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وجوّز جمهور الكوفيين نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام[5] فيما حذفت لامه ولم ترد إليه في الجمع ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بفتح التاء فيهما وقوله:

---

(١) سورة هود، الآية: ١٤.
(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩.
(٣) سورة الجاثية، الآية: ٢٢.
(٤) سورة التحريم، الآية: ١.
(٥) **هشام**: هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي من أصحاب الكسائي توفي ٢٠٩هـ.

فلما جلاها بالإيام تحيرت ثُباتاً عليها ذلها واكتئابها

الإيام الدخان، وفي القاموس والإيام كغراب وكتاب داء في الإبل ودخان اهـ. وثباتاً بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوب على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾[1]، والضمائر المؤنثة للنحل، والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها. وحمل على هذا الجمع ثلاثة أشياء.

أحدها: أولات نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[2] وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد لها من لفظه، وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة.

ثانيها: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به نحو: رأيت عرفات علم على موضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركاً فيها بنصب مباركاً على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه أل، ولم يسمع دخولها عليه. وسكنت أذرعات وهي علم على قرية من قرى الشام، وافترق العرب في النطق بهذا النوع المسمى به ثلاث فرق، فبعضهم ينطق به على ما كان عليه قبل التسمية وبعضهم يمنعه التنوين ويجرّه وينصبه بالكسرة وبعضهم يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة، فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير راعى التسمية فقط، والمتوسط توسط بين الأمرين، فراعي الجمعية فجعل نصبه بالكسرة: وراعي اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه، وروى بالأوجه الثلاثة قوله:

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي

ثالثها: اللات في لغة ذكروها في باب الموصولات نحو: رأيت اللات فعلن كذا، وليست من جمع المؤنث السالم حقيقة لأنّ الحق في الذين واللات ونحوهما أنها أسماء جموع **(وأما الياء فتكون علامة للنصب)** نيابة عن الفتحة في موضعين **(في التثنية)** بمعنى المثنى المتقدم شرحه في علامات الرفع وما حمل عليه.

الأول: نحو: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[3]، ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾[4].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٧١.
(٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٢٨.
(٤) سورة البلد، الآية: ١٠.

والجَمْعِ، وَأَمَّا حَذْفُ النوّن، فيكونُ علامةً للنَّصب في الأفعالِ الخَمْسَةِ التي رَفْعُها بِثَباتِ النّونِ ....

الثاني: نحو: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾[1]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[2]؛ وذهب الزجاج إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف العطف على الألف في محل الرفع وعلى الياء في محلي النصب والجرّ واختلاف الصيغة لا يقتضي الإعراب نظير ذان، وتان، وذين، وتين، ومذهبه في الجمع على حد المثنى كمذهبه في المثنى ويدل على بطلان مذهبه الإجماع على إعراب جمع التكسير مطلقاً وجمع المؤنث السالم في حالتي الرفع والجر مع تضمنهما معنى حرف العطف. **(والجمع)** للمذكر السالم المتقدم ذكره وما حمل عليه.

الأول: نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾﴾[3]، ﴿نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[4].

الثاني: نحو: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً﴾[5]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[6]، ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[7]، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً﴾[8]، وإنما كانت الياء علامة للنصب نيابة عن الفتحة تشبيهاً لها بالألف لأنها أختها ونظيرتها في المد واللين ولأنها تبدل عنها كما في قوله:

سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهم

الأصل هواي فأبدل الألف ياء وأدغمها في الياء هذا. ولما اشترك المثنى وجمع المذكر السالم في علامة النصب احتاجوا إلى التفرقة بينهما وجعلوا ما قبل ياء المثنى مفتوحاً وما بعدها مكسوراً وجعلوا الجمع على العكس إزالة للبس، وأطلق المصنف رحمه الله تعالى الجمع لأنه إذا ذكر مع المثنى انصرف إلى المذكر السالم لكونه أخاه في الإعراب بحرفي هجاء، وسلامة الواحد والاختتام بنون زائدة تسقط بالإضافة. **(وأما حذف النون فيكون علامة للنصب)** نيابة عن الفتحة **(في الأفعال)** الخمسة أو السبعة أو العشرة على ما تقدم **(التي رفعها بثبات النون)** وقد تقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين نحو ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَـٰلِدِينَ﴾[9]، أو واو الجمع نحو: ﴿وَأَن

---

(١) سورة يسٓ، الآية: ١٤.
(٢) سورة غافر، الآية: ١١.
(٣) سورة القمر، الآية: ٥٥.
(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٨٨.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٤٢.
(٦) سورة العنكبوت، الآية: ١٤.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٥٥.
(٨) سورة النور، الآية: ٤.
(٩) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

وَلِلْخفضِ ثَلاَثُ عَلاَمَاتٍ: الْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ، فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ فِيْ ثَلاَثَةِ مواضِعَ: فِيْ الأسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ ....

تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1]، ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا أَن يَقُولُوٓا﴾[2]؛ أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لن تقومي. وفي الحديث: «**تريدين أن ترجعي إلى رفاعة**»[3]؛ وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾[4] فواوه لام الكلمة لا ضمير الجماعة؛ ونونه ضمير النسوة عائد على المطلقات فهو مبني على السكون كيضربن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة والنون علامة الرفع فتحذف للناصب نحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[5] ووزنه تفعوا وأصله تعفووا بواوين الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى لدفع التقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة وعدم دلالتها على المعنى. ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب أخذ يتكلم على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الإعراب أصالة ونيابة فقال: (**وللخفض**) المتقدم بيانه في باب الإعراب (**ثلاث علامات**) لا زائد عليها إحداها (**الكسرة**) وهي الأصل ولهذا قدمها والعلامتان الباقيتان هما: (**الياء والفتحة**) نائبتان عنها؛ أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقام أمها ولهذا ثنى بها؛ وأما الفتحة فلأنها أخت الكسرة في التحرك ولأن الكسرة نابت عنها فيما جمع بألف وتاء فتقارضتا وقدم علامات الخفض على علامتي الجزم لأنها من خصائص الأسماء وما اختص بها ينبغي أن يقدم على ما اختص بالأفعال، ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها (**فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد**) المتقدم بيانه (**المنصرف**) حقيقة وهو الذي لم يشبه الحرف ولا الفعل سمي منصرفاً للحوق الصرف له وهو عند المحققين التنوين الدال على عدم مشابهة الاسم للحرف والفعل كزيد أو حكماً وهو غير المنصرف إذا كان مضافاً أو دخلت عليه أل بناء على أنه باق على منع الصرف نحو: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[6]، واعتكفت في المساجد، سواء كان ظاهر الإعراب كما مثل أو مقدره للثقل

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.
(٢) سورة العنكبوت، الآيتان: ١ ـ ٢.
(٣) الحديث متفق عليه.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.
(٦) سورة التين، الآية: ٤.

وَجَمْعِ التَّكْسِيْرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ. وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُوْنُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ فِيْ ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ: فِيْ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ........

أو التعذر أو المناسبة كمررت بالقاضي والفتى وغلامي **(وجمع التكسير)** المتقدم شرحه **(المنصرف)** حقيقة أو حكماً سواء كان لمذكر أو لمؤنث ظاهر الإعراب أو مقدره نحو: مررت بالرجال والأسارى والهنود والعذارى، واعتكفت في مساجدكم، **(وَأَنْتُمْ عَاكِفُوْنَ فِي الْمَسَاجِدِ)**. ولم يقل رحمه الله تعالى في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر لزيادة الإيضاح للمبتدي وقيدهما بكونهما منصرفين لإخراج غير المنصرف منهما فإن خفضه بالفتحة كما سيأتي **(وجمع المؤنث السالم)** المتقدم بيانه وما حمل عليه نحو ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[1]؛ ومررت بأولات الأحمال، وباللات أقمن الصلاة ـ على لغة ـ هذا إذا بقي فيه معنى الجمعية فإن انسلخ منه بأن جعل علماً كأزرعات جاز جرّه بالكسرة مع التنوين وبدونه وبالفتحة بلا تنوين كما تقدم في علامات النصب **(وأما الياء فتكون علامة للخفض)** نيابة عن الكسرة **(في ثلاثة مواضع في الأسماء الخمسة)** أو الستة أو السبعة المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم التي رفعها بالواو ونصبها بالألف على المشهور نحو: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾[2]، ﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾[3]، ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ﴾[4]، ومررت بحميك، ونظرت إلى فيك وهنيك، وقوله:

فإمّا كرام موسرون لقيتهم ... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

(والتثنية) بمعنى المثنى المتقدم شرحه وما حمل عليه نحو ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[5]، ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾[6]، ومررت باثنين واثنتين **(والجمع)** للمذكر السالم وما حمل عليه نحو: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾[7]؛ ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[8]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾[9]؛ ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾. وأطلق

---

(١) سورة النور، الآية: ٣١.
(٢) سورة يوسف، الآية: ٨١.
(٣) سورة يوسف، الآية: ٦٤.
(٤) سورة التكوير، الآية: ٢٠.
(٥) سورة الكهف، الآية: ٦٠.
(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٣.
(٧) سورة الصافات، الآية: ١٨١.
(٨) سورة الفتح، الآية: ١٨.
(٩) وقعت في عدة مواضع أولها الفاتحة، الآية: ١.

الجمع هنا أيضاً لما تقدم؛ ولأن أل في الموضعين للعهد الذكرى والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية.

اعلم أن ما لم أتعرّض لإعرابه من كلام المصنف إمّا لظهوره أو لتقدّم إعراب نظيره، فلا تغفل (**وأما الفتحة فتكون علامة للخفض**) نيابة عن الكسرة (**في الاسم الذي لا ينصرف**) مفرداً كان نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾[١]، ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾[٢]؛ أو جمع تكسير نحو: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾[٣]؛ ظاهر الإعراب كما مثل، أو مقدّره؛ نحو: مررت بحبلى. إلا إذا أضيف نحو: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[٤] أو دخلت عليه أل نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[٥] فإنه حينئذ يجرّ بالكسرة على الأصل كما تقدم، وهل هو والحالة هذه باق على منع الصرف مطلقاً أو منصرف مطلقاً؟ أقوال.

(**ثالثها**) أنه إن زالت إحدى علتيه بأل أو الإضافة فمنصرف كمررت بأحمدكم لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل وإلا فلا، كالمثالين.

اعلم أن الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً في الوضع أو المعنى أو الاستعمال بني كما مرّ وسمي غير متكمن لعدم تمكنه في باب الاسمية وإلا أعرب ثم المعرب إن أشبه الفعل في علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى أو في واحدة تقوم مقامهما منع الصرف وسمي غير أمكن وإلا صرف وسمي أمكن لتمكنه في الاسمية؛ وأمكن اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن وذلك أن في الفعل علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه؛ وأما عند الكوفيين فعلته اللفظية شبه التركيب لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة كما مرّ والاسم يدل على الذات فقط ويمكن ردّه بأن التركيب جاء للفعل من جهة المعنى، اللهم إلا أن يراد بشبه التركيب تركيب لفظه من مادته وهيئته لأنه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بهيئته. والأخرى إلى المعنى

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٣.
(٢) سورة النساء، الآية: ٨٦.
(٣) سورة سبأ، الآية: ١٣.
(٤) سورة التين، الآية: ٤.
(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

وهي احتياجه إلى الفاعل أو نائبه في الإفادة وما يحتاج فرع ما يحتاج إليه فإذا أشبهه الاسم في اشتماله على مطلق علتين ترجع إحداهما إلى اللفظ الخ ثقل ثقله وتجرد عن شيئين منعهما الفعل لثقله، هما التنوين والكسرة التي يحدثها العامل. والعلل المانعة من الصرف تسع عند الجمهور يجمعها قول العلامة ابن النحاس:

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وقول الآخر:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

وقيل عشرة والعاشر الألف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للإلحاق كعلقى بوزن سكرى علماً أو لتكثير اللفظ كقبعثرى، وقيل إحدى عشرة: هذه العشرة، والحادية عشرة مراعاة الأصل، نحو: أحمد إذا نكر. وهي قسمان: قسم يستقل بمنع الاسم من الصرف منفرداً وهو شيئان:

أحدهما: ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة فتمنع مصحوبها من الصرف نكرة كان كذكرى وصحراء، أو معرفة كرضوى بفتح الراء علم فرس أو جبل في المدينة وزكرياء جامداً كما مثل أو صفة كحبلى وحمراء مفرداً كما مثل أو جمعاً كجرحى وأصدقاء وإنما استقلت بالمنع لقيامها مقام علتين فدلالتها على التأنيث بمنزلة علة معنوية ولزومها لما هي فيه حتى كأنها من بنية الكلمة بمنزلة علة لفظية.

ثانيهما: الجمع الموازن لمفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم مما أوله مفتوح وثالثه ألف غير عوض بعده حرفان أولهما مكسور كسراً أصلياً ولو تقديراً كدواب، أو لمفاعيل كمصابيح ومحاريب ودنانير مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعده ثلاثة أحرف، أولها مكسور وثانيها ساكن لم ينو به وبما بعده الانفصال وإنما استقل هذا الجمع بالمنع لقيامه مقام علتين، فدلالته على الجمعية بمنزلة علة معنوية وخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة لفظية إذ لا يوجد مفرد ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن إلا وأوّله مضموم كعذافر للجمل الشديد، أو الألف عوض عن إحدى ياءي النسب تحقيقاً كيمان، وشآم؛ أو تقديراً كتهام، فإن ألفه موجودة قبل النسب فهي كالعوض

فكأنه نسب إلى فعل بسكون العين كشأم، أو فعل بفتحها كيمن أو ما يلي الألف ساكن، كعبال بفتح العين وتشديد اللام وهو الثقل، أو مفتوح كبراكا، وهو الثبات في الحرب؛ أو مضموم كتدارك مصدر تدارك، أو عارض الكسر لأجل إعلال كتوان وتدان، أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة، وأعلاّ إعلال قاضي أو ثاني الثلاثة بعد الألف متحرك كطواعية وكراهية، أو الثاني والثالث منها عارضان للنسب منوي بهما الانفصال، كظفاريّ، ووباريّ، نسبة إلى ظفار ووبار قبيلتان من العرب.

تنبيه: إذا كان هذا الجمع منقوصاً فالغالب أن تبقى كسرته والياء بعدها فإذا خلا حينئذ من أل والإضافة أجرى في حالتي الرفع والجر مجرى قاض نحو: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٍۚ﴾[1]، ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ﴾[2]، وفي حالة النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾[3]، وقد تبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كعذارى جمع عذراء، فلا ينوّن حينئذ بحال اتفاقاً ويحمل على هذا الجمع فيما ذكر ما سمي به منه أو بما وازنه من لفظ أعجمي كسراويل وشراحيل؛ وذكر ابن الحاجب أن من العرب من يصرف سراويل وأنكر ابن مالك ذلك عليه وردّ إنكاره بأنه ناقل، ومن نقل حجة على من لم ينقل، وقد يردّ الردّ بأن ابن الحاجب انفرد بما نقله ولم يحفظ عن غيره فلم يعوّل عليه، تدبر. والقسم الآخر من قسمي العلل لا يستقل بمنع الاسم من الصرف منفرداً بل العلة التامة الموجبة للمنع مجموع اثنين منه وهو نوعان معنويّ وهو شيئان: الوصفية والمعرفة وهما لا يجتمعان لتنافي مدلوليهما؛ فإن مدلول المعرفة الذات، ومدلول الوصفية حال من أحوالها، والمراد بالمعرفة هنا خصوص العلمية دون غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلية المضمر والمبهم والنكرة المقصودة لكونها مبنيات والكلام في المعربات؛ ولجعل ذي الإضافة وأل من غير المنصرف في حكم المنصرف كما تقدم. والنوع الثاني لفظيّ وهو ما عداهما وهو أيضاً قسمان ما يمنع مع الوصفية وما يمنع مع العلمية، فالأول ثلاثة أشياء: العدل؛ ووزن

(١) سورة الأعراف، الآية: ٤١.

(٢) سورة الفجر، الآيتان: ١ ـ ٢.

(٣) سورة سبأ، الآية: ١٨.

الفعل، وزيادة الألف والنون؛ والثاني سبعة أشياء هذه الثلاثة وأربع أخر وهي: العجمة والتأنيث والتركيب المزجي والألف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للإلحاق كعلقى أو لتكثير اللفظ كقبعثرى وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

عدل ووزن ونون قبلها ألف ... كل مع الوصف صرف الاسم قد منعا
وزد عليها مع التعريف عجمة أو ... تركيب مزج أو التأنيث فاستمعا
وامنع بجمع تناهى حسب أو ألف التـ ... ـأنيث مدّاً وقصراً كيفما وقعا

إلا أنه أهمل الألف الزائدة في آخر العلم بقسميها. ثم الاسم الذي يمتنع صرفه بعلتين نوعان:

أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو إمّا مزيد في آخره ألف ونون أو على وزن الفعل أولى به من الاسم أو معدول وهو المحول عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى لغير إعلال ولا إلحاق مع اتحاد معنى الصيغتين، فخرج نحو: قاض إذ أصله قاضي بالياء، ونحو: كوثر فإنه وإن عدل به عن صيغته الأصلية لكن لغرض الإلحاق بجعفر ونحو: ضارب إذ لم يتحد مع أصله الذي هو المصدر في المعنى؛ ثم العدل نوعان: تحقيقيّ، وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف، وتقديريّ وهو بخلافه؛ فالأول هو الذي يمنع مع الوصفية، وأما الثاني فإنما يمنع مع العلمية فسيأتي إن شاء الله تعالى، فأما الوصف ذو الزيادتين فهو الموازن لفعلان بفتح الفاء بشرط أن لا يقبل تاء التأنيث إمّا لأن مؤنثه فعلى كسكران، وغضبان، وعطشان، فإن مؤنثاتها سكرى، وغضبى، وعطشى، أو لكونه لا مؤنث له أصلاً كلحيان لكبير اللحية **الأول**: متفق على منعه، **الثاني**: مختلف فيه والصحيح منعه لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديراً والمقدر في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع أكمر مع أنه لا مؤنث له لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب سكرى أوسع من باب ندمانة؛ بل لم يرد من ذلك إلا أربعة عشر لفظاً نظمها بعضهم مع تفسيرها بقوله:

كل فعلان فهو أنثاه فعلى ... غير وصف النديم بالندمان
ولذي البطن جاء حبلان أيضاً ... ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا ... ن لذي قوّة على الحملان

ثم صحيان إن حوى اليوم صحوا | ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤاداً | ثم علاّن وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذي قل لحماً | ثم نصران جاء في النصران
ولذي ألية كبيرة أليا | ن وخمصان جاء في الخمصان
ثم مصان للئيم وفي لحـ | ـيان رحمان يفقد النوعان

والصوجان بالمهملة والجيم: الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس، والخمصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتاء، وخرج بندمان بمعنى النديم أي: المنادم ندمان من الندم فلا يصرف إجماعاً لأن مؤنثة فعلى. وأما ذو الوزن فهو الموازن لأفعل مكبراً ولأفيعل مصغراً بشرط ألا يقبل التاء إمّا لأن مؤنثه فعلاء كأحمر وأحيمر، أو فعلى بضم الفاء كأفضل وأفيضل أو لكونه لا مؤنث له أصلاً كأكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر لكبير الأنثيين، فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصفية الأصلية وهي فرع من جهة المعنى ولوزن الفعل وهو فرع من جهة اللفظ لأن هذا الوزن أصل في الفعل وهو به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لمعنًى أصلٌ لغيره، وإنما صرف أربع في نحو مررت بنسوة أربع مع كونه صفة موازنة لأفعل لكونه موضوعاً في الأصل للعدد فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية على أنه يقبل التاء أيضاً في نحو: مررت برجال أربعة وإنما منع نحو: أبطح للمكان المنبطح من الوادي، وأجرع للمكان المستوي، وأبرق للمكان الذي فيه لونان ونحو: أدهم للقيد وأسود للحية السوداء وأرقم للحية التي فيها نقط سود وبيض مع أنها أسماء لكونها وضعت في الأصل صفات فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها وأما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن، وأفعى للحية فإنها أسماء في الأصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الأكثر وبعضهم يمنعها للمح معنى الصفة فيها وهي القوة في أجدل والتلوّن في أخيل والإيذاء في أفعى قال القطامي:

كأنّ العقيليين يوم لقيتهم | فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي | فما طائري يوماً عليك بأخيلا

وأما الوصف ذو العدل فشيئان:

أحدهما: موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح أوله وثالثه وسكون ما بينهما من الواحد إلى الأربعة باتفاق وإلى العشرة بإدخال الغاية على الأصح كأحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصفية؛ فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرها، وأما الوصفية فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إمّا نعوتاً نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[1]، وإمّا أحوالاً نحو: قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾[2]، وإمّا أخباراً نحو: «**صلاة الليل مثنى مثنى**»[3]، وإنما كرر للتأكيد لا لإفادة معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأنها تغيرت عن مفهومها الأصلي إلى إفادة معنى التضعيف، وردّ بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلاً عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين: إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدّد معنى فيه كأبنية المبالغة والجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم باطل إجماعاً والملزوم مثله، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل كما تقدم ولا يتأتى ذلك في أحاد إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار أو واحد واحد وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته.

ثانيهما: أخر بضم الهمزة وفتح الخاء: كقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾[4] فإنه صفة معدولة عن آخر بمعنى مغاير وهو إما أفعل تفضيل فقياسه إذا كان مجرداً من أل والإضافة إلى المعرفة: أن يلزم الإفراد والتذكير وإن كان موصوفه مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً كقوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[5]، ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ

(١) سورة فاطر، الآية: ١.
(٢) سورة النساء، الآية: ٣.
(٣) الحديث رواه الترمذي وابن ماجه.
(٤) سورة البقرة، الآيتان: ٨٤، ٨٥.
(٥) سورة يوسف، الآية: ٨.

﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾[1] إلى قوله ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وتقول هند أحب إليّ من دعد؛ وإما مشابه له من جهات ثلاثة:

أحدها: الوصفية.

الثانية: الزيادة.

الثالثة: أنه لا يتقوّم معناه إلا بأمرين: مغاير بكسر الياء، ومغاير بفتحها كما أن أفعل التفضيل لا يتقوّم معناه إلا بمفضل ومفضل عليه.

فلما أشبهه فيما ذكر استحق حكمه فكان ينبغي أن يلزم الإفراد والتذكير عند تجرده من أل والإضافة إلى المعرفة، فلما خولف به عن ذلك كان ذلك عدلاً عما استحق بمقتضى المشابهة، وقيل إنه معدول عن أخريات. قال الشنواني وهو الصحيح لأنه جمع أخرى، وأخرى مؤنث آخر، وهو قد جمع بالواو والنون، فحق أخرى أن تجمع بالألف والتاء لأن ما جمع مذكره بالواو والنون جمع مؤنثه بالألف والتاء فعدل عن أخريات إلى أخر؛ وقيل عن الآخر، ولا يخفى رده، وإذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة بقي على منع الصرف عند الجمهور لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وكل من الزيادة والوزن والعدل باق؛ وقال الأخفش وأبو العباس إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسماً فليس فيه معنى التكرار، والعلمية لا تستقل بالمنع، وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور، وردّ بأنه مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس، وقال في التصريح: وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة، فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اهـ.

النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة:

أحدها: العلم المركب تركيب مزج كبعلبك وحضرموت وسيبويه في لغة من أعربه وإنما منع لاجتماع فرعية المعنى العلمية وفرعية اللفظ بالتركيب فيه، وقد يضاف أول جزئيه إلى ثانيهما تشبيهاً بنحو: عبد الله، ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٤.

كالعجمة مع العلمية في رامهرمز منع من الصرف وإلا صرف، وقد يبنيان على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر، وعلى اللغات الثلاث، فإن كان آخر الأول معتلاً بالياء كمعد يكرب وقالي قلا، وجب سكونه مطلقاً عند ابن مالك لزيادة ثقله بالتركيب. وقال غيره تظهر الفتحة حالة النصب في لغة الإضافة كقاضي القوم.

الثاني: العلم ذو الزيادتين الألف والنون سواء كان أوله مفتوحاً كمروان وغَطفان، أو مكسوراً كعمران وإصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة أو مضموماً كعثمان وخُراسان فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف إجماعاً لزيادة الألف والنون فيها قطعاً مع العلمية وما كان من الأعلام في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الإصالة والزيادة ففيه وجهان: الصرف وعدمه اعتباراً بإصالتها وزيادتها، فمن ذلك رمان، وحسان، ودهقان، وشيطان ـ أعلاماً؛ فإن قدرت أنها من الرمّ والحس والدهق والشيط، منعتها: وإن قدرتها من الرمن والحسن والدهقنة والشيطنة أو الشطن: صرفتها. قال الدنوشري: الرم الإصلاح والحس العقل، والدهق الإعطاء اهـ.

الثالث: العلم المؤنث ويتحتم منعه إذا كان بالتاء كطلحة وفاطمة مطلقا؛ وإن خلا عنها فشرط تحتم منعه إما أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كزينب؛ أو محرك الوسط كسقر ولظى، إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع، أو أعجمياً كماء وجور بضم الجيم ـ علمي بلدين ـ أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة عند سيبويه والجمهور؛ ويجوز في نحو: هند من الثلاثيّ الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من المذكر إلى المؤنث الصرف نظراً لخفة اللفظ وأنها قد قاومت أحد السببين وعدمه نظراً لوجود العلتين في الجملة؛ وأوجبه الزجاج معللاً بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع العلتين؛ وقال عيسى الثقفي والجرمي وأبو العباس المبرد في نحو زيد اسم امرأة: أنه كهند في جواز الوجهين. وعلم أنه لو كان علم المؤنث ثنائيّ اللفظ كيد جاز فيه الوجهان، ذكره سيبويه.

الرابع: العلم العجميّ بشرطين:

أحدهما: أن يكون عجميّ العلمية كإبراهيم وإسماعيل فإن لم يكن عجميّ العلمية بأن استعملته العرب أولاً في معناه الأصليّ ثم نقلته إلى العلمية كلجام إذا سمي به رجل

أو جعلته علماً من أوّل الأمر كبندار بضم الباء وهو في لغة العجم اسم جنس لمن يخزن البضائع للغلاء، وذهب قوم منهم الشلوبين[1] وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من أول الأمر إلى العلمية.

ثانيهما: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف؛ فإن كان ثلاثياً ضعفت فيه فرعية اللفظ بمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية فصرف نحو: نوح ولوط وهود، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط ومتحركه، وزعم بعضهم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين ومتحركه متحتم المنع وهو رأي لا يعوّل عليه لأن استعمال العرب بخلافه ولأن العجمة أضعف من التأنيث لأنها متوهمة والتأنيث ملفوظ به غالباً فلا يلزمها حكمه، وقيل إن الثلاثيّ الساكن الوسط متحتم صرفه ومتحركه متحتم منعه؛ فتحصل أن في الثلاثي ثلاثة أقوال:

أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً وهو الصحيح.

الثاني: أن ما حرك وسطه لا ينصرف، وفيما سكن وسطه وجهان.

الثالث: أن ما تحرك وسطه واجب منعه، وما سكن وسطه واجب صرفه، وبه جزم ابن الحاجب. وإذا كان الأعجميّ رباعياً وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء.

فائدة: تعرف عجمة اللفظ بوجوه:

أحدها: نقل الأئمة.

ثانيها: خروجه عن أوزان الكلمات العربية نحو: إبراهيم.

ثالثها: عروّه من حروف الزلاقة وهو خماسيّ أو رباعيّ عار من السين فإن كان في الرباعيّ السين فقد يكون عربياً نحو: عسجد، وحروف الزلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل.

رابعها: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في لفظ عربيّ بغير فاصل كالجيم

(١) **الشلوبين**: هو عمر بن محمد من أئمة اللغة والنحو في الأندلس توفي ٦٠٩هـ.

والقاف في قج وجق، فالأول بقاف مفتوحة وجيم ساكنة مشوبة بالشين لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية، وأمّا بكسر القاف فبمعنى الرجل، والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج، وكاجتماع الصاد والجيم في صولجان، والكاف والجيم في سكرّجة، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو: نرجس، والزاي للدال نحو: مهندز، قال يٰسّ: وقد تبدل زايه سيناً اهـ.

الخامس: العلم الموازن للفعل، والمعتبر من وزنه أنواع ثلاثة:

أحدها: الوزن الذي يخص الفعل بأن لا يوجد في غيره ما لم يكن علماً أو عجمياً أو نادراً، فالنادر نحو: دئل لدويبة وقبيلة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر، والعلم نحو: خضم لرجل والمكان كقوله:

لـــولا الإلـــه مـــا ســـكـــنـــا خـــضـــمـــا

قال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة اهـ. وشمر لفرس، والأعجمي كاستبرق للديباج الغليظ وبقم بفتح الباء وتشديد القاف لخشب شجره عظام وورقه كورق اللوز وساقه أحمر يصبغ بطبيخه ويلحم الجراحات ويقطع الدم المنبعث من أيّ عضو كان ويجفف القروح قاله في القاموس. فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة من اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق.

ثانيها: الوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالباً فيه كإثمد وأصبع وأبلم أعلاماً فإن وجود موازنها في الفعل أكثر منه في الاسم كالأمر من ضرب وذهب وكتب.

ثالثها: الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدوءاً بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل عليه في الاسم كأفكل بفتح أوله وثالثه وسكون ما بينهما وأكلب فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال إلا أن الهمزة تدل على المتكلم في الفعل كأذهب، وأكتب، ولا تدل على معنى في الاسم، فما هي فيه دالة على معنى أصل لما لم تدل فيه على المعنى؛ ثم لا بدّ من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل؛ فخرج بالأوّل نحو: امرىء علماً فإنه في حالة الرفع نظير اكتب، وفي النصب نظير اذهب، وفي الجر نظير اضرب، فلم يبق على حالة واحدة في الأحوال الثلاثة، ففارق الفعل بكون حركة

عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وبالثاني نحو ردّ، وقيل وبيع مبنيات للمفعول فإنها لم تبق على حالتها الأصلية فإن أصلها فعل بضم فكسر ثم دخلها الإعلال فصارت بمنزلة قفل وديك، فإذا سمي بها وجب صرفها لذلك وبالثالث نحو: ألبب بضم الباء جمع لبّ علماً لأنه قد باين الفعل بالفك؛ قاله أبو الحسن الأخفش وعن سيبويه أنه يمنع من الصرف لوجود الموازنة لنحو: اكتب، ولأن الفك قد يدخل الفعل لزوماً كاشدد به في التعجب، وجوازاً كاردد ولم يردد.

السادس: العلم المختوم بألف مقصورة زائدة إمّا للإلحاق كعلقى وأرطى، أو لتكثير اللفظ كقبعثرى. وإنما منعت ألف الإلحاق مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين: الأول: أنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء؛ والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو: أرطى وعزهى فإن الأول على مثال سكرى والثاني على مثال ذكرى بخلاف الممدودة كعلباء، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يحلقه به كحمّ اسم رجل فإنه ممنوع من الصرف عند سيبويه لشبهه بهابيل في الوزن وعدم دخول الألف واللام.

السابع: المعرفة المعدولة وهي خمسة أشياء:

أحدها: موازن فعل بضم ففتح في التوكيد وهي جمع وكتع وبصع وبتع، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فأشبهت بذلك العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك، وقيل إنها معارف بالعلمية لمعنى الإحاطة فهي أعلام جنسية لمعنى كسبحان، وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات، وأما عدلها فعن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء، وقياس جمع فعلاء إذا كان اسماً فعلاوات كصحراء وصحراوات. واختار ابن مالك وابنه غير هذا التعليل فقالا لأن جمعاء مؤنث أجمع، فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء فلما جاؤوا به على فعل علم أنه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات. وقال الفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم فسكون من جهة أن مفردها فعلاء أفعل كحمراء أحمر فهما يجمعان على فعل فيقال حمر وقيل غير ذلك والصحيح الأول.

ثانيها: سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفاً مجرّداً من أل والإضافة: كجئت يوم الجمعة سحر فإنه ممنوع من الصرف عند الجمهور للتعريف والعدل، أمّا التعريف فبالعلمية لأنه جعل علماً على هذا الوقت صرح به ابن مالك في التسهيل وقيل بشبه العلمية لأنه معرّف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور. وأما العدل فلأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرّفاً بأل فعدل عن التلفظ بها وقصد به معين فمنع الصرف واحترز بالقيد الأول وهو أن يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فإنه منصرف اتفاقاً نحو: ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[1] أي: من الأسحار، **وبالثاني**: وهو أن يستعمل ظرفاً من المعين المستعمل غير ظرف فإنه يجب تعريفه بأل أو الإضافة نحو: طاب السحر سحر ليلتنا، **وبالثالث**: من نحو: جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره.

وقال السهيليّ والشلوبين الصغير: إن سحر المشتمل على القيود الثلاثة معرب منصرف ثم اختلفا في سبب منعه من التنوين. فقال السهيليّ[2] لنية الإضافة؛ وقال الشلوبين لنية أل؛ وذهب صدر الأفاضل ناصر بن أبي المكارم إلى أنه مبنيّ على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف؛ وردّ بأمور منها أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتح فيه لئلا يوهم الإعراب كما اجتنب في قبل وبعد، ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء لأنه أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل وإذا ثبت أنه غير مبني ثبت أنه غير مضمن معنى حرف التعريف وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه.

ثالثها: فعل بضم ففتح علماً للمذكر إذا سمع ممنوعاً من الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية نحو: عمر وزفر وزحل وقثم؛ فإنهم قدروه معدولاً عن فاعل ضرورة

(١) سورة القمر، الآية: ٣٤.

(٢) **السهيلي**: هو عبد الرحمٰن بن عبد الله من سهيل قرب مالقة حافظ عالم في اللغة والأخبار له الروض الأنف في شرح السيرة النبوية وأمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه توفي سنة ٥٨١هـ.

أن العلمية لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدل دون غيره والغالب في الأعلام النقل. فعمر معدول عن عامر، وزفر عن زافر وهكذا، أمّا إذا ورد فعل العلم ممنوعاً من الصرف وفيه مع العلمية علة أخرى نحو: طوى، فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف تقدير العدل لإمكان غيره، وذكر بعضهم لعدل فعل عن فاعل فائدتين إحداهما لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية، إذ لو قيل عامر مثلاً لتوهم أنه صفة ولو سمع فعل مصروفاً وهو علم نحو: أدد علمنا أنه غير معدول واختلف فيما لم يسمع فيه لا صرف ولا عدمه، فقال سيبويه يصرف حملاً على الأصل في الأسماء وقال غيره يمنع صرفه حملاً على الغالب في فعل علماً.

رابعها: فعَال بفتح الفاء علماً للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم فإنهم يمنعون صرفه، واختلف النحويون في علته، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه أن الغالب في الأعلام أن تكون منقولة. وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوي كزيب ويرجحه أنهم لا يدّعون العدل في نحو: طوى كما تقدم هذا إذا لم يختم بالراء فإن ختم بها كوبار لقبيلة، وحضار وسفار، بنوه على الكسر كالحجازيين إلا قليلاً منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

ألم تروا إرماً وعاداً ... أودى بها الليل والنهار
ومرّ دهر على وبار ... فهلكت جهرة وبار

وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيهاً له بنزال في التعريف والوزن والعدل، قيل والتأنيث كقوله:

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

قيل إنما بنى باب حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الالتقاء الساكنين، وعلى هذا لو سمي به مذكر زال موجب البناء لأنه حينئذ ليس مؤنثاً ولا معدولاً فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث بحسب الأصل، قال سيبويه: ومن العرب من يصرفه حينئذ اهـ. لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله.

الخامس: أمس إذا أريد به اليوم الذي يليه يومك وكان مجرداً من أل والإضافة

والتصغير والتكسير ولم يقع ظرفاً فإنّ بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقاً لأنه علم على اليوم المعين ومعدول من الأمس فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين وشاهدت أمس وما رأيت زيداً منذ أمس بالفتحة فيهما وجمهورهم يخص ذلك بحالة الرفع لشرفه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقاً لتضمنه معنى أداة التعريف كقوله:

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس

فإن أمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى. فإن أردت به يوماً من الأيام الماضية مبهماً أو عرفته بالإضافة والأداة أو صغرته أو كسرته كان معرباً إجماعاً وإن استعملت المجرد من أل والإضافة المراد به معين ظرفاً كان مبنياً إجماعاً لتضمنه معنى الحرف.

فائدة: يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أسباب أربعة:

الأول: أن تكون إحدى علتيه العلمية ثم ينكر فتبقى الأخرى وهي إمّا التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب المزجيّ أو ألف الإلحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمر وعثمان وإبراهيم ويزيد ومعد يكرب وأرطى لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الأسماء السبعة لزوال إحدى علتي منع صرفها بتنكيرها وهي العلمية ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية كأحمر وسكران إذا نكرا فإنه يبقى غير منصرف للوزن أو الزيادة وعود الصفة الأصلية بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يزل وهذا مذهب سيبويه وخالفه الأخفش في حواشيه على الكتاب ثم وافقه في كتابه الأوسط.

الثاني: التصغير المزيل لإحدى العلتين كحميد وعمير مصغراً أحمد وعمر فإنهما ينصرفان لانتفاء الوزن من الأوّل والعدل من الثاني بالتصغير، أمّا زوال الوزن به فواضح، وأما العدل فقال الموضح إن نحو عمر قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئاً مما ثبت إذا لم يكن معتاداً كهمزة أحمد وغيرها مما هو مبين في بابه اهـ. وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي، أما التقديري فلا لأنهم إنما ارتكبوه حفظاً لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فإذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك نحو: تحلىء بكسر فسكون فكسر علماً فإنه ينصرف مكبراً ولا ينصرف مصغراً لاستكماله العلتين بالتصغير.

الثالث: إرادة التناسب كقراءة نافع[1] والكسائيّ سلاسلاً لمناسبة أغلالاً وقواريراً قواريرا بصرفهما، أما الأول فليناسب سائر آخر الآي، وأما الثاني فلمصاحبته الأول.

الرابع: الضرورة كقوله:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

وقول الآخر:

إذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب

وأجاز قوم صرف جمع المتناهي اختياراً، وزعم آخرون أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة؛ قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لاضطرارهم إليه في الشعر فجرت ألسنتهم[2] على ذلك في الكلام ـ وأما منع المستحق للصرف من الصرف للضرورة فأجازه الكوفيون والأخفش والفارسي من البصريين ومنعه سائر البصريين، والصحيح الجواز لكثرة ما ورد منه من العرب ومن ذلك قول الأخطل:

طَلَبَ الأَرَازِقَ بالكَتَائِبِ إذ هوَتْ بِشَبِيْبَ غَائِلَةُ النُّفُوْسِ غَدُوْرُ

وقول ذي الإصبع:

وممن ولدوا عامـ ـر ذو الطول وذو العرض

وقول الآخر:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

وقال آخر:

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه من آل ليلى وعن هند

وعن ثعلب[3] أنه أجاز ذلك في الكلام مطلقاً، وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه

---

(١) **نافع**: هو ابن عبد الرحمٰن بن أبي نعيم أبو رويم المدني توفي سنة ١٦٩هـ.

(٢) عبارة الخضري: فجرى على ألسنتهم.

(٣) **ثعلب**: هو أبو الفضل العباس بن فرج راوية لغوي بصري قتل في فتنة الزنج سنة ٢٩١هـ.

وَلِلْجَزْمِ عَلاَمَتَانِ: السُّكُوْنُ وَالْحَذْفُ، فَأَمَّا السُّكُوْنُ فَيَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيْحِ الْآخِرِ.

العلمية وغيره فأجازه مع العلمية لوجود إحدى العلتين ومنعه مع غيرها ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم؛ وحكى الفخر[1] الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها، ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام غير منصرفة، ومعلوم أن الأمر ليس كذلك فتنبه. ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الإعراب وهو الخفض، شرع يتكلم على علامات الجزم الذي هو القسم الرابع من أقسام الإعراب على الصحيح أصالة ونيابة فقال: **(وللجزم علامتان)** لا ثالث لهما إحداهما **(السكون)** وهو حذف الحركة للجازم وهو الأصل في بابه ولهذا قدمه، **(و)** الثانية **(الحذف)** وهو إسقاط حرف العلة أو نون الرفع للجازم، واحترزت بقولي للجازم في الموضعين، من نحو زيد يجلس بسكون السين حال الوقف، ومن نحو: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾[2] بحذف واو سندعو في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون بحذف نون الرفع لتوالي الزوائد. ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئاً بالأصل فقال: **(فأما السكون فيكون علامة للجزم)** أصالة لفظاً أو تقديراً **(في الفعل المضارع الصحيح الآخر)** وهو ما ليس آخره حرف علة إذا دخل عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء مما تقدم بيانه غير مرة نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[3] ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[4]، فهذه الأفعال الأربعة مجزومة بلم، وعلامة جزم الثلاثة الأول سكون آخرها، وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ومن الثالث لالتقاء الساكنين، وأما الرابع فعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين؛ وإعراب قوله: «وللجزم علامتان: السكون والحذف، فأما السكون فيكون

---

(١) **الفخر الرازي**: هو محمد بن عمر إمام في التفسير والأصول منها تفسير «مفاتيح الغيب» توفي ٦٠٦هـ.

(٢) سورة العلق، الآية: ١٨.

(٣) سورة الإخلاص، الآيتان: ٣، ٤.

(٤) سورة البينة، الآية: ١.

علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر» ظاهر مما مرّ، والصحيح صفة مشبهة وإضافته إلى ما بعده تسمى لفظية ككل صفة أضيفت إلى معمولها لإفادتها أمراً لفظياً وهو حذف التنوين أو ما يقوم مقامه من نون المثنى والجمع الذي على حده ورفع القبح ومرجعهما اللفظ وتسمى أيضاً مجازية لأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة وهو التعريف أو التخصيص، وغير محضة لأنها في تقدير الانفصال لأن نحو ضارب زيد مثلاً في تقدير ضارب هو زيد[1]، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديراً، والدليل على أن هذا الوصف في تقدير الانفصال وأن إضافته لا تفيد فائدة الإضافة الحقيقية: دخول رب عليه كقوله:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

ونعت النكرة به كقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[2] ونصبه على الحال كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾[3]. ويختص المضاف إضافة لفظية بجواز دخول أل عليه بشرط كونه إما مضافاً إلى ما فيه أل كقول المصنف الصحيح الآخر، وقول الفرزدق:

أبأنا بها قتلي وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائِم

بجر الحوائم بإضافة الشافيات. وأبأنا ـ بفتح الهمزة الأولى وسكون الثانية ـ قتلنا؛ والضمير في بها وهنّ للسيوف، وفي دمائها للقتلى، أو إلى مضاف إلى ما فيه أل كقوله:

لقد ظفر الزوّار أقفيةِ العدا بما جاوز الآمال مِلْأَسْرِ والقتلِ

فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بأل مضافة إلى أقفية جمع قفا وأقفية مضاف إلى العدا المقرون بأل، وملأسر أصله من الأسر، فحذفت نون من على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن، أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه أل خلافاً للمبرد كقوله:

---

(١) لعله زيداً بالألف.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٣) سورة الحج، الآيتان: ٨، ٩.

الود أنت المستحقة صفوِه   مني وإن لم أرج منك نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بأل مضافة إلى صفو وهو مضاف إلى ضمير ما فيه أل وهو الود، أو مثنى أو مجموعاً على حده فالأول كقوله:

إن يغنيا عني المستوطنا عدن   فإنني لست يوماً عنهما بغني

فالمستوطنا صفة مثناة مضافة إلى عدن بدليل حذف النون، ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والألف فيه علامة التثنية على لغة أكلوني البراغيث، والمستوطنا فاعله، والثاني كقوله:

ليس الأخلاء بالمصغى مسامعهم   إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

فالمصغى صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم، ولذا حذفت النون منها، والأصل في ذلك الصفة المشبهة لأن التخفيف فيها بحذف الضمير أو الجار والمجرور، فأصل الصحيح الآخر مثلاً الصحيح آخره أو آخر منه برفع آخر فيهما بالوصف، فلما أضيف حذف الضمير المجرور بالإضافة على الأول وبالحرف على الثاني فحصل التخفيف بذلك وقرن المضاف إليه بأل عوضاً عما فاته من الضمير أو التنوين وحمل عليها اسم الفاعل واسم المفعول.

فائدة: لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات.

إحداها: الرفع على الفاعلية لها وقيل أو على الإبدال من الضمير المستتر فيها بدل بعض من كل ويردّه حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه، وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف بتنوين الوصفين ورفع ما بعدهما، ووجه الرد فيهما أنه لو كان المرفوع بدلاً وكانت الصفة متحملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها وأن يقال حسنة الوجه وقويمة الأنف.

ثانيتها: الخفض بإضافة الصفة إليه.

ثالثتها: النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة كالآخر وعليه أو على التمييز إن كان نكرة (**وأما الحذف فيكون علامة للجزم**) نيابة عن السكون في موضعين

(في الفعل المضارع المعتل الآخر) والمعتل في عرف النحاة ما آخره ألف كيخشى، أو ياء كيرمي، أو واو كيدعو، وسميت هذه الثلاثة أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض، وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله، وذلك نحو: لم يخش ولم يرم ولم يدع فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة بلم، وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها، ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها، ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها، هذا هو المشهور؛ وذهب سيبويه إلى أن الجازم إنما حذف الحركة المقدرة واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به، ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيحذف الضمة المقدرة للجازم دون حرف العلة، فيقول لم يخشى ولم يرمي ولم يغزو بإثبات الألف والياء والواو وعلى ذلك جاء قوله:

إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضّاها ولا تملق

وقوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدعي

وقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زيادي

وعلى اللغة المشهورة يحمل مثل ذلك على الضرورة.

تنبيه: محل حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصلياً، وأما العارض كيَقْرا، ويُقْرِي، ويَوْضُوْ فلا يحذف عند الأكثر، وأجازه ابن عصفور فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم على أن الإبدال حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة تتعاصى بحركتها عن الإبدال بخلافه بعد دخول الجازم فقياسي لكون الهمزة ساكنة بحذف حركتها للجازم إلا أنه يمتنع الحذف حينئذ لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت قبل الإبدال ودخول الجازم. وإضافة المعتل إلى ما بعده كإضافة الصحيح إلى ما بعده. **(وفي الأفعال)** الخمسة أو السبعة أو العشرة لما تقدم في علامات الرفع **(التي رفعها بثبات النون)** إذا دخل عليها جازم وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو

فَصْلٌ: أَلْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوْفِ.

واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة نحو لم تفعلا ولم يفعلا، ولم تفعلوا ولم يفعلوا، ولم تفعلي فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم، وعلامة جزمها حذف النون من آخرها هذا، وقد تقدم القول بأن رفعها ونصبها بحركة مقدرة على لاماتها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعليه الجازم إنما حذف الحركة المقدرة مكتفياً بها وحذفت النون عند الجازم لا به. ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من ذكر علامات أقسام الإعراب على التفصيل بأتم بيان أخذ في ذكرها إجمالاً تمريناً للطالب وترسيخاً لذلك في ذهنه ولينفتح له النظر في النحو لما قيل: إن هذا الباب أسّ العربية فقال:

(فصل) هو في الأصل مصدر بمعنى الحجز بين الشيئين وفي الاصطلاح كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة باعتبار دلالتها على معانيها الخاصة. قال الشبراملسي هو من قبيل علم الجنس ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيه معناه الأصلي فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول اهـ. ويريد بذلك الرد على من قال يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل كرجل عدل وأن يكون بمعنى المفعول فالمعنى هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنهما أو مفصولة عنهما هذا. وقد تقدم إعراب نظيره فلا حاجة للتطويل بذكره. **(المعربات)** كلها جمع معرب وهو كما مر الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه، ولكونه وصفاً لما لا يعقل جمعه بالألف والتاء وهو مبتدأ وقوله: **(قسمان)** خبره وأخبر بالمثنى عن الجمع مع أن الخبر عين المبتدأ إما لأن المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنين فأل للجنس والقاعدة أن أل الجنسية إذا دخلت على الجمع أبطلت معنى الجمعية، أو لأن المثنى في معنى الجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم كما سيأتي بيانه، أو أن قسمان نائب في الإعراب فقط عن مضاف محذوف تقديره ذوات قسمين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه فيكون الخبر في الحقيقة المضاف المحذوف **(قسم يعرب بالحركات)** الثلاث وجوداً وعدماً فدخل فيه المعرب بالسكون لأنه عدم الحركة؛ وقدمه لأن الإعراب بالحركات وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف **(وقسم يعرب بالحروف)** الأربعة: الألف والياء والواو والنون، وجوداً وعدماً فدخل فيه المعرب بحذف أحرف العلة الثلاثة للجازم وبحذف النون له وللناصب.

فَالَّذِيْ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاسْمُ الْمُفْرَدُ وَجَمْعُ التَّكْسِيْرِ وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِيْ لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَةِ وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونُ وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ . . . .

فائدة: الأصل في كل ما كان إعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الإعراب، والأصل في الإعراب مطلقاً أن يكون ملفوظاً به، فإن كان مقدراً فلعلة **(فالذي يعرب بالحركات)** إجمالاً **(أربعة أنواع)** نوع من الأفعال وثلاثة من الأسماء؛ فأنواع الأسماء الثلاثة **(الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم)** فالأولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث إن كان منصرفاً وإلا فبحركتين إلا ما ألحق منهما بالمثنى، وجمع المذكر السالم ككلا فإنه مفرد اللفظ ملحق بالمثنى في إعرابه إذا أضيف إلى مضمر أو مطلقاً على لغة، وكسنين فإنه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه وقد يجري هو وبابه كحين وهو مطرد عند قوم، وقال بعض النحاة بإطراد هذه اللغة في مطلق جمع المذكر السالم وما حمل عليه كما تقدم وأما الثالث فيعرب بحركتين ليس غير على المشهور **(و)**نوع الأفعال هو **(الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء)** مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون إن كان صحيح الآخر **(وكلها)** أي مجموع الأربعة لا جميعها لتخلف بعض الأحكام عن بعضها. قال العلامة الشنوانيّ: بل يصح أن يراد بالكل، الكل الجميعي لأن المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل بقوله الآتي وخرج الخ **(ترفع بالضمة)** نحو[1]: جاء أحمد، ورجال ومسلمات **(وتنصب بالفتحة)** نحو: إن زيداً لن يهاب الكفار **(وتخفض بالكسرة)** كمررت بزيد، ورجال ومسلمات **(وتجزم بالسكون)** كلم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد. ولما كان كلامه موهماً أن ما لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير يعربان باستيفاء الحركات الثلاث، والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقاً: رفع ذلك الإيهام بقوله: **(وخرج عن ذلك)** أي: عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الخفض بالكسرة، وفي حالة الجزم بالسكون **(ثلاثة أشياء)** أحدها **(جمع المؤنث السالم)** فإنه **(ينصب بالكسرة)** نحو: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ

---

(١) نحو: جاء أحمد الخ لو عبر بيجيء لكان أشمل للأنواع الأربعة فتنبه.

وَالاسْمُ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ. وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ وَالأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ وَالْأَفْعَال الْخَمْسَةُ:

وَهِيَ يَفْعَلاَنِ وَتَفْعَلاَنِ وَيَفْعَلُوْنَ وَتَفْعَلُوْنَ وَتَفْعَلِيْنَ..............

ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[1]، وكان حقه أن ينصب بالفتحة **(و)** ثانيها **(الاسم الذي لا ينصرف)** مفرداً كان أو جمع تكسير فإنه **(يخفض بالفتحة)** ما لم يضف، أو تدخل عليه أل أو بدلها نحو: مررت بأحمد ومساجد، وكان حقه أن يخفض بالكسرة **(و)**ثالثها **(الفعل المضارع المعتل الآخر)** أصالة فإنه **(يجزم بحذف آخره)** لا بالسكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يغز، وكان حقه أن يجزم به ومن العرب من يجريه مجرى الصحيح فيحذف الضمة المقدرة دون حرف العلة، فيقول لم يخشى ولم يرمي، ولم يغزو، فإن كان حرف العلة غير أصلي بأن كان بدلاً من همزة، كيقرا مضارع قرأ، ويقرى بضم الياء مضارع أقرأ، ويوضو بفتح الياء وضم الضاد مضارع وَضُؤ، بمعنى نظف وحسن، فقد تقدم أنه لا يحذف عند الأكثر مطلقاً، وأجازه ابن عصفور إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم على أن الإبدال حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة تتعاصى بحركتها عن الإبدال. والقسم الثاني من قسمي المعربات **(و)**هو **(الذي يعرب بالحروف أربعة أنواع)** أيضاً ثلاثة من الأسماء ونوع من الأفعال، فأنواع الأسماء الثلاثة **(التثنية)** بمعنى المثنى كما مر نحو: الزيدان قائمان، وما حمل عليه نحو: جاء اثنان، واثنتان **(وجمع المذكر السالم)** نحو: جاء الزيدون وما حمل عليه نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾[2] **(والأسماء الخمسة)** أو الستة أو السبعة على القول بإعرابها بالأحرف بشروطها السابقة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهنوك، وذو جاء، أي: الذي جاء **(و)** نوع الأفعال **(الأفعال الخمسة)** وتسمى الأمثلة الخمسة أيضاً لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كالأسماء الستة بل أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وكونها خمسة باعتبار صيغها، وأما باعتبار معانيها فتزيد على ذلك كما سبق **(وهي يفعلان)** بالياء[3] المثناة **(وتفعلان)** بالمثناة الفوقية **(ويفعلون)** بالمثناة التحتية **(وتفعلون)** بالمثناة الفوقية **(وتفعلين)** بالمثناة من

---

(١) سورة هود، الآية: ١١٤.

(٢) سورة النور، الآية: ٢٤.

(٣) بالياء المثناة لو عبر بالمثناة التحتية لكان أسلم.

فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، ....

فوق لا غير. ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه فقال: **(فأما التثنية فترفع بالألف)** نيابة عن الضمة كجاء الزيدان **(وتنصب وتخفض بالياء)** المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها على اللغة المشهورة ومثلها ما حمل عليها نحو: جاء الاثنان كلاهما والاثنتان كلتاهما، ورأيت الاثنين كليهما، والاثنتين كلتيهما، ومررت بالاثنين كليهما وبالاثنتين كلتيهما **(وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو)** نيابة عن الضمة، كجاء الزيدون **(وينصب ويخفض بالياء)** المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة، كرأيت الزيدين، ومررت بالقانتين، هذا هو المشهور، وقيل يعرب بحركات مقدرة على الحرفين فيرفع بضمة مقدرة على الواو، وينصب بفتحة مقدرة على الياء ويخفض بكسرة مقدرة عليها، وردّ بأنه لو كان الإعراب على الحرفين لظهرت الفتحة على الياء لخفتها، وقيل يرفع بضمة مقدرة على ما قبل الياء ويخفض بكسرة مقدرة على ما قبلها أيضاً وقيل غير ذلك ومثله ما حمل عليه وقد تقدم أنه أربعة أنواع **(أحدها)** أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها ألو وعشرون إلى تسعين بإدخال الغاية **(الثاني)** جموع تكسير منها: أرضون وسنون وبابه، كعضين وعزين **(الثالث)** جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها: أهلون، ووابلون فالأول جمع أهل، والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علماً ولا صفة. **(الرابع)** ما سمي به من هذا الجمع وما حمل عليه كزيدين علماً وعليين وهو في الأصل جمع عليّ بكسر العين واللام مشددة؛ ونقل وسمي به أعلى الجنة. قال الزمخشري: هو ديوان الخير الذي دوّن فيه كل ما عمله الملائكة وصلحاء الثقلين اهـ. وقد تقدم أنه يجوز في هذا النوع غير ذلك فتنبه. وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لأن الأول أكثر دوراناً من الثاني فخص بالفتحة لخفتها، وتقدم مزيد كلام يناسب المقام في باب علامات الرفع فارجع إليه إن شئت **(وأما الأسماء الخمسة)** أو الستة أو السبعة **(فترفع بالواو)** نيابة عن الضمة نحو: هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهنوك في لغة قليلة وذو جاء على قول **(وتنصب بالألف)** نيابة عن الفتحة نحو: رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال، وهناك، على قلة، وذا جاء، أي الذي جاء على قول **(وتخفض بالياء)** نيابة عن الكسرة نحو: نظرت إلى أبيك وأخيك الخ وفيها مذاهب أخر ولغات ذكرت شيئاً منها في باب

علامات الرفع فراجعه **(وأما الأفعال الخمسة)** باعتبار صيغتها؛ والسبعة أو العشرة باعتبار المعنى **(فترفع بالنون)**[١] نيابة عن الضمة نحو الزيدان يفعلان؛ ويفعلان الزيدان، وأنتما تفعلان يا زيدان أو يا هندان؛ والهندان تفعلان وتفعلان الهندان؛ والزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون وأنتم تفعلون وأنت بكسر التاء تفعلين **(وتنصب وتجزم بحذفها)** نيابة عن الفتحة والسكون نحو: لن يفعلا ولم تفعلا، ولن يفعلوا ولم تفعلوا، ولن تفعلي ولم تفعلي؛ وذهب الأخفش وأبو زيد[٢] السهيلي إلى أنها ترفع بضمة مقدرة على لام الفعل؛ وتنصب بفتحة مقدرة وتجزم بسكون مقدر عليها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

تنبيه: علم مما تقدّم أن علامات الإعراب أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم، وعشرة فروع نائبة عن هذه الأصول ثلاثة منها تنوب عن الضمة: وهي الواو والألف والنون؛ وأربعة عن الفتحة وهي: الألف والكسرة والياء وحذف النون؛ واثنتان عن الكسرة وهما: الياء والفتحة، وواحدة عن السكون وهي: الحذف وكونها عشرة بحسب مواضع نيابتها، وأما باعتبار ذواتها فهي سبعة: الواو، والألف، والياء، والنون، والفتحة، والكسرة، والحذف؛ وقد علم أيضاً أن النيابة عن تلك الأصول تقع في سبعة أبواب تسمى أبواب النيابة.

الأول: ما لا ينصرف.

الثاني: جمع المؤنث السالم.

الثالث: الفعل المضارع المعتل الآخر.

الرابع: الأسماء الستة.

(١) قوله فترفع بالنون نيابة الخ أي سواء كانت الألف والواو ضميرين كما عند الجمهور أو كانتا حرفين كما في لغة أكلوني البراغيث، ولا تكون الياء إلا ضميراً.

(٢) **أبو زيد السهيلي**: هو عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد أبو زيد وأبو القاسم ويقال أبو الحسن من سهيل قرب مالقة واد بالأندلس حافظ عالم في اللغة والأخبار له «الروض الأنف» في شرح السيرة النبوية و«أمالي السهيلي» في النحو واللغة والحديث والفقه توفي ٥٨١هـ.

الخامس: المثنى.

السادس: جمع المذكر السالم.

السابع: الأمثلة الخمسة.

خاتمة: في إعراب قوله: وخرج عن ذلك الخ؛ الواو: حرف استئناف بياني الخ؛ وخرج: فعل ماض مبني على الفتح، وعن: حرف جر أصلي مبني على السكون، وذا: اسم إشارة مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي في محل الجر بعن، واللام لبعد المشار إليه، والكاف: حرف دال على الخطاب فلا محل لهما من الإعراب والجار والمجرور متعلق بخرج، ثلاثة: فاعل خرج مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، ثلاثة: مضاف، وأشياء: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم غير منصرف وفيه من حيث وزنه وما يتعلق به ثلاثة مذاهب: مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ومذهب الكسائي ومذهب الفراء.

فالأول: أنه اسم جمع وأصله شَيْئَاءَ، بهمزتين بينهما ألف فاستثقلوا اجتماع همزتين بينهما ألف وهو حاجز غير حصين وقد كثر دوران هذا اللفظ على ألسنتهم فخففوه بقلبه قلباً مكانياً بأن قدموا لامه وهي الهمزة الأولى على فائه وهي الشين ونقلوا حركة الفاء وهي الفتحة المناسبة للألف إلى الساكن بعدها لدفع التقاء الساكنين فصار أشياء بوزن لفعاء ومنع من الصرف لألف التأنيث الممدودة وهي ألف قبلها ألف فقلبت هي همزة.

الثاني: وهو مذهب أبي الحسن علي بن حمزة المعروف بالكسائي أنه جمع شيء كشيخ أشياخ ووزنه أفعاء[1] ويلزمه أنه منع من الصرف من غير موجب وتخلص بأن منعه لكثرة استعمالهم له وردّ بأنه لا نظير له.

الثالث: وهو مذهب يحيى بن زياد المعروف بالفراء أنه جمع وأصله أشيئاء كأنبياء ومفرده شيء وهو في الأصل شيء بوزن فيعل كبين ولين فخفف بحذف إحدى ياءيه كما

---

(١) أفعاء: بالهمز لعله أفعال باللام بدل الهمز.

خفف هذان ثم جمع على أفعلاء كما جمعوا لينا وبينا بالتخفيف فيهما على أليناء وأبيناء فقيل أشيئاء فحذفت الهمزة الأولى منه وهي لام الكلمة كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف وهي حاجز غير حصين وفتحت الياء لمناسبة الألف فصار أشياء بوزن أفعاء ومنع من الصرف لألف التأنيث الممدودة كالمذهب الأول وردّ مذهبه بأمور منها أن حذف الهمزة في مثل ذلك لا نظير له ومنها أنه لو كان أصل شيء شيئاً كبين بالتشديد لكان ذلك الأصل شائعاً، ألا ترى أن لينا وبيناً بالتشديد أكثر من بين ولين بالتخفيف؟ وقد نظم بعضهم هذه المذاهب الثلاث[1] بقوله:

في وزن أشياء بين القوم أقوال	قال الكسائي إن الوزن أفعال
وقال يحيى بحذف اللام فهي إذاً	أفعاء وزناً وفي القولين إشكال
وسيبويه يقول القلب صيرها	لفعاء فافهم فذا تحصيل ما قالوا

وجملة خرج من الفعل والفاعل فعلية لا صغرى ولا كبرى مستأنفة لا محل لها من الإعراب **(جمع المؤنث)** جمع يصح رفعه ونصبه ولك في رفعه أربعة أوجه أن يكون بدلاً من ثلاثة، وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره أحدها أو هي، وأن يكون مبتدأ حذف خبره تقديره منها، ولك في نصبه واحد وهو أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعني؛ وجمع مضاف والمؤنث مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الخ **(السالم)** نعت لجمع فيكون إما مرفوعاً أو منصوباً وإما للمؤنث فيكون مجروراً **(ينصب)** فعل مضارع مبني لما لم يسمّ فاعله، مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه الخ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جمع المؤنث **(بالكسرة)** جار ومجرور متعلق بينصب والجملة من الفعل والنائب في محل النصب حال من جمع المؤنث **(والاسم)** الواو: حرف عطف الخ، الاسم: معطوف على جمع فيكون إمّا مرفوعاً أو منصوباً وقد تقدم مزيد كلام يتعلق بالمقام عند قول المصنف اسم، وفعل، وحرف فراجعه إن شئت **(الذي لا ينصرف)** الذي اسم موصول مبني على السكون في محل الرفع أو النصب صفة للاسم؛ وجملة لا ينصرف من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب على الأصح **(يخفض)** فعل مضارع مبني لما لم يسم

(١) الثلاث ولو قال الثلاثة بالتأنيث لكان أولى وإن لم يجب لتقدم المعدود.

فاعله، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الاسم الذي لا ينصرف **(بالفتحة)** جار ومجرور متعلق بيخفض، وجملة يخفض من الفعل والنائب فعلية لا صغرى ولا كبرى في محل النصب حال من الاسم الذي لا ينصرف. **(والفعل المضارع)** الواو: عاطفة الخ، الفعل: معطوف على جمع الخ، المضارع: نعت للفعل الخ، المعتل: نعت ثان له الخ، وهو مضاف والآخر مضاف إليه الخ **(يجزم)** فعل مضارع مبني للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفعل **(بحذف آخره)** الباء حرف جر أصلي مبني على الكسر؛ وحذف مجرور به، وعلامة جره كسرة الخ، وهو مضاف وآخر مضاف إليه الخ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الضم في محل الجر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيجزم، والجملة من الفعل والنائب في محل النصب حال من الفعل **(والذي يعرب بالحروب)** الواو: حرف استئناف أو عاطفة جملة على جملة الخ، الذي: اسم موصول مبني على السكون في محل الرفع مبتدأ، يعرب فعل مضارع مبني للمجهول الخ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذي؛ وبالحروف: جار ومجرور متعلق بيعرب، والجملة من الفعل والنائب صلة الموصول لا محل لها من الإعراب على الأصح **(أربعة أنواع)** أربعة: خبر المبتدأ مرفوع به وعلامة رفعه الخ، وهو مضاف وأنواع: مضاف إليه مجرور بالمضاف الخ؛ والجملة من المبتدإ والخبر إما مستأنفة أو معطوفة على جملة فالذي يعرب بالحركات الخ. **(التثنية)** بمعنى المثنى بدل من أربعة وبدل المرفوع الخ **(وجمع المذكر السالم)** الواو: عاطفة الخ، جمع: معطوف على التثنية الخ؛ وهو مضاف والمذكر مضاف إليه الخ؛ السالم: نعت إما للمضاف أو للمضاف إليه **(والأسماء الخمسة)** الواو: عاطفة الخ؛ الأسماء: معطوف على التثنية الخ؛ الخمسة: صفة له الخ؛ وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف بالشروط السابقة لأن الحروف وإن كانت فرعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها فكرهوا استبداد المثنى والجمع الفرعين على المفرد بالإعراب الأقوى فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفرد الإعراب بالأصل وهو الحركة وبالأقوى وهو الحرف وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب وفي استلزام كل منها ذاتاً كالأخ للأخ، والأب للابن **(والأفعال الخمسة)** الواو: حرف عطف الخ، الأفعال: معطوف على التثنية أيضاً الخ، الخمسة: صفة له

وصفة المرفوع مرفوع الخ، وإعراب قوله: (**وهي: يفعلان وتفعلان، ويفعلون وتفعلون، وتفعلين. فأما التثنية فترفع بالألف وتنصب وتخفض**) يعلم مما مر (**بالياء**) جار ومجرور متعلق إمّا بتنصب وهو مختار الكوفيين لتقدّمه ويقدر نظيره لتخفض أو بتخفض، وهو اختيار البصريين لقربه ويقدر نظيره لتنصب ولا يخفى عليك بعد ذلك إعراب قوله: (**وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء، وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء، وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها**) والباء في بحذفها حرف جر أصلي مبني على الكسر، حذف مجرور بها وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره، وهو مضاف وها: ضمير متصل للمؤنثة الغائبة مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي في محل الجر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق إمّا بتنصب لتقدمه وهو اختيار الكوفيين، أو بتجزم لقربه وهو ما اختاره البصريون ويسميه النحاة التنازع في العمل وهو لغة التجاذب[1] واصطلاحاً أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر، ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر، مثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[2]. وذلك أن آتوني فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان، وأفرغ فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول وتأخر عنهما قطراً وكل منهما طالب له، ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضرب وأدّب زيد عمراً، ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً أرجو وأخشى وأدعو الله؛ فالاسم الكريم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة، ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول: قولهﷺ: «**تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين**»[3] فدبر منصوب على الظرفية، وثلاثاً وثلاثين منصوب على أنه مفعول مطلق وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما. إذا تقرّر ذلك فنقول لا خلاف في جواز إعمال أيّ العاملين أو العوامل شئت، وإنما الخلاف في المختار فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه من المعمول ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وإذا

(١) التجازب هكذا وقع بالزاي أخت الراء والصواب بالذال المعجمة أخت الدال المهملة.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٩٦.

(٣) رواه مسلم في صحيحه برقم: ١٢٨٦.

تنازع أكثر من عاملين فالحكم كذلك بالنسبة للأول والأخير ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على ما بعده أو بالأخير لقربه من المعمول بالنسبة لما قبله أو يستوي فيه الأمران؟ فليحرر، فإن أعملت الأول في المتنازع فيه أعملت الأخير في ضميره مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً نحو: قام وقعدا أو وضربتهما، أو ومررت بهما أخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع لكونه فضلة كقوله:

بعكاظ يُعْشِيْ الناظريـ ... ن إذا هم لمحوا شعاعه

وللجمهور أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة، وإن أعملت الثاني فإن احتاج الأول لمرفوع أوجب البصريون إضماره لامتناع حذف العمدة، وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر لوروده في كلام العرب نثراً ونظماً نحو: ضربوني وضربت قومك بالنصب؛ حكاه سيبويه وقوله:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني ... لغير جميل من خليلي مهمل

وأوجب الكسائي وهشام والسهيلي، الحذف تمسكاً بظاهر قوله:

تَعَفَّقَ بالأرطى لها وأرادها ... رجالٌ فبذَّتْ نبلَهم وكليب

إذ لم يقل تعفقوا ولا أرادوا. تعفق ـ كتعلم ـ استتر. والأرطى: شجر، وبذت ـ كردّت ـ غلبت، ونبلهم: سهامهم فاعل بذت، وكليب ـ كخبير ـ جمع كلب كعبيد، جمع عبد؛ وإن احتاج الأول لمنصوب لفظاً أو محلاً فإن أوقع حذفه في لبس أو كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب إضمار المعمول مؤخراً.

الأول: نحو: استعنت واستعان عَلَيَّ زيدٌ به.

الثاني: نحو: كنت وكان زيد صديقاً إياه.

الثالث: نحو: ظنني وظننت زيداً قائماً إياه وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدماً، وقيل يظهر، وقيل يحذف وهو الصحيح لأنه حذف لدليل قال أبو حيان: ويشترط للحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفراداً وتذكيراً وفروعهما فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو: علمني، وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن تقول إياه مقدماً أو مؤخراً اهـ. وإن كان العامل من غير بابي كان وظن؛ وجب حذف المنصوب حيث لا

لبس نحو ضربت؛ وضربني زيد ومررت ومرّ بي عمرو. وأما قوله:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب أحفظ للعهد

وألغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير هجران ذي ودّ

فضرورة عند الجمهور وقيل يجوز إضماره.

بَابُ الْأَفعال

الأَفْعَال ثَلاَثَةٌ: مَاضٍ ....

باب
الأفعال الاصطلاحية

(الأفعال) جمع فعل وقد تقدم أنه كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن ذلك المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً **(ثلاثة)** أقسام عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين؛ والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدرة؛ وانتصر لهم ابن هشام في المغني وقوّاه بأمور منها أن الأمر معنى نسبيّ فحقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي وهو لم يدل عليه إلا بالحرف؛ ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان؛ وكونه أمراً أو خبراً خارج عن المقصود منه ولأنهم نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فلتقض حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[١]؛ وفي الحديث **«لتأخذوا مصافكم»**[٢]، وإنما كانت الأفعال ثلاثة؛ لأن الزمن الذي هو جزء مدلولها كذلك لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم على زمن الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه، فالأول الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال؛ قال ابن الخباز: الدليل على أن الأزمنة ثلاثة قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٣] وقول زهير:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ... ولكنني عن عِلم ما في غد عمي

(ماض): وهو ما دل على حدث مقترن بزمن مضى وانقضى دلالة وضعية وإن

---

(١) سورة يونس، الآية: ٥٨.

(٢) القرطبي ٨/ ٣٥٤.

(٣) سورة مريم، الآية: ٦٤.

شئت قلت ما دل وضعاً على حدث وزمن انقضى، وعلامته المختصة به تاء التأنيث الساكنة وضعاً، وتاء الفاعل، كقامت، وقمت، وسمي ماضياً باعتبار زمانه المستفاد منه وأصله ماضي استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وقدمه على قسيميه لمجيئه على الأصل إذ هو متفق على بنائه ولتقدم مدلوله على مدلولهما. **(ومضارع)** وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زمني الحال والاستقبال، وإن شئت قلت ما دل وضعاً على حدث وزمان غير منقض حاضراً كان ذلك الزمان أو مستقبلاً فمقتضى ذلك أنه من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وأيدوه بأن إطلاقه على كل منهما لا يحتاج إلى مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ، واختار بعض المحققين أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأنه إذا تجرّد عن القرائن لم يحمل إلا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه، واختار بعضهم عكس ذلك لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال، وردّ بأنه لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال، وقيل إنه لا يكون إلا للحال لأن المستقبل غير محقق في الوجود، فإذا قلت زيد يقوم غداً، فمعناه ينوي أن يقوم غداً وقيل لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة وردّ بأنّ المراد بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل؛ فجملة الأقوال فيه خمسة، ومن علاماته المختصة به أن يقبل لم كلم يشم، وسمي مضارعاً من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في أن كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة ومقتضى ذلك أن يشتركا في أصالة الإعراب في كل منهما لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب بخلاف المتعاقبة على المضارع فيميزها غيره أيضاً: كان الاسم أشد احتياجاً إلى الإعراب من المضارع فجعل الإعراب فيه أصلاً وفرعاً في المضارع، هذا ما قاله البصريون وقال الكوفيون إنه أصل فيهما، وقال بعض المتأخرين أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته وقيل سمي بذلك لمشابهته له في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على مطلق حركات اسم الفاعل وسكناته **(وأمر)** وهو ما دل على طلب حدث في زمن مستقبل دلالة وضعية بصيغته وقبل ياء المخاطبة، وكونه حالياً من حيث هو إنشاء بناء على أن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود لا

ينافي كونه مستقبلاً من حيث الحدث المطلوب به وهو إما حصول ما لم يحصل، كأن تقول للغافل عن شيء افعل كذا، أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾(١)، أي: أدم ذلك؛ فإن دلت كلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة فهي إما اسم فعل كنزال أو مصدر، كضربا زيداً، أو قبلتها ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع، نحو: أتعجبين، وإن دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كأوّه، وأف، أي: أتوجع وأتضجر وإن دلت على معنى الماضي ولم تقبل التاء لذاتها فهي اسم فعل ماضٍ كهيهات، وشتان أي بعد وافترق فإن لم تقبلها لعارض فلا يضر كفعل التعجب والاستثناء وحبذا في المدح لعروض ذلك من استعمالها كالأمثال التي لا تغير. ثم مثل رحمه الله تعالى للأنواع الثلاثة معرّفاً لها بذلك التمثيل بناء على أنه من المعرّف الرسمي فقال: **(نحو ضرب، ويضرب، واضرب)** ثم هي ضربان مبني وهو الأصل فيها لأنها لا تعتورها معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة تفتقر في تمييزها إلى الإعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها، فإنْ حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن أمكن إزالته بغير الإعراب كإظهار الناصب والجازم، ومعرب وهو الفرع فيها لجريانه على خلاف الأصل فيها وسيأتي. والمبني نوعان: **أحدهما** الفعل الماضي اتفاقاً **والثاني** فعل الأمر عند جمهور البصريين **(فالماضي مفتوح الآخر أبداً)** أي مبني على فتح آخره في جميع أحواله ثلاثيا كان كضرب؛ أو رباعياً كدحرج أو خماسياً كانطلق، أو سداسياً كاستخرج، ولا يزيد على ذلك ظاهرَ الفتح كما مثل ومنه ضربا بناء على أن فتحة الباء هي الأصلية المغنية عن فتحة المناسبة وهو الصحيح أو مقدرة كأتى ودعا، وبنى على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء، والمضارع معرب والأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر إطلاقه رحمه الله أنه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كقمت، وانطلقنا، والنسوة قمن، وهو الصحيح ففتح الأول مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأما نحو رموا وعفوا، فأصلهما رميوا بياء مضمومة، وعفووا بواوين أولاهما مضمومة تحركت الياء والواو

(١) سورة الأحزاب، الآية: ١.

وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً، ثم حذفت الألف لدفع التقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفتح الثاني أيضاً مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة تولي أربع حركات في الثلاثيّ وبعض الخماسي كضربت، وانطلقت، وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي عليهما وإنما حمل الكثير على القليل لدفع المحذور، واعترض بأن نحو شجرة وتمرة[1] فيه ذلك التوالي ولم يكرهوه ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم إذ كل منهما لا غنى عنه ولوجب في نحو قلنسوة قلب الواو ياء، والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء والنون على نا لأن كلاً منها ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل إليه وعدم غناه عنه وكثرة دورانه معه فخفف بالسكون وذهب بعضهم إلى أن محل بنائه على الفتح ما لم يتصل به ضمير الرفع المتحرك وإلا بني على السكون كضربت وضربن كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وفيما عدا ذلك يبنى على الفتح ظاهراً أو مقدراً حتى مع واو الجماعة، هذا هو المعروف، وذكر العلامة أبو النجا في حاشيته على شرح خالد على هذه المقدمة نقلاً عن بعضهم أنه حينئذ يبنى على الضم **(والأمر مجزوم أبداً)** عند الكوفيين والأخفش بلام الأمر مقدرة، فأصل اضرب مثلاً عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفاً لكثرة الاستعمال، والتاء: خوف الالتباس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف، وحمل عليه المعتل العين واللام كقم، وارم، والصحيح في الوصل، ثم إن كان ثاني مضارعه ساكناً لفظاً كالمثال اجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وإلا فلا، كقم، وبع، ودحرج؛ وذهب جمهور البصريين إلى أنه مبني وبناؤه على ما يجزم به مضارعه إن كان معرباً وعلى ما يبنى عليه إن كان مبنياً فإذا أسند إلى نون النسوة بني على السكون صحيحاً كان: كقمن واضربن، أو معتلاً كاغزون، وارمين، واخشين، وإذا أسند إلى الواحد فإن كان صحيح الآخر ولم يتصل به نون التوكيد بني أيضاً على السكون لفظاً أو تقديراً كقم، واضرب الرجل، ورد وغض، وهلمّ، وإن كان معتل الآخر بني على حذف حرف العلة من آخره كاخش، وارم،

(١) لعله بالثاء المثلثة.

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَىٰ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ أَنَيْتُ وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَداً. . . . .

واغز؛ وإن اتصل به نون التوكيد بني على الفتح سواء كان صحيح الآخر كاضربن، أو معتله كارمين واغزون، وإذا اتصل به ألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة بني على حذف النون من آخره مطلقاً، نحو: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾(١)، ﴿فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ﴾(٢)، ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾(٣)، **(والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع)** المسماة بأحرف المضارعة وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء **(يجمعها)** أحرف **(قولك أنيت)** بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم، والنون للجمع أو للمعظم نفسه، والياء للغائب والتاء للحاضر. فخرج نحو أكرم، ونرجس، ويرنأ، وتعلم؛ فإنها أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على ما ذكر؛ ويجمعها أيضاً قولك أتين، ونأيت، ونأتي، وأنيت أولى من غيرها لأن معناها أدركت؛ وفي القاموس أنى الشيءُ أنياً، وأناء، وإنىٰ بالكسر وهو أَنِيٌّ كغني حان وأدرك اهـ. ولا يخفى ما في ذلك من التفاؤل ولأن كل حرف منها الحرف الذي بعده ضعفه ولا يخفى ما في ذلك من حسن الترتيب؛ فالهمزة للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً، والنون لاثنين للمتكلم ومعه غيره نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾(٤)، وللمعظم نفسه نحو: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ﴾(٥)، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ﴾(٦)، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟﴾(٧). والياء لأربع: للمذكر الغائب ولمثناه ولجمعه ولجمع المؤنث الغائبات، والتاء لثمان: للمذكر المخاطب ولمثناه ولجمعه، وللمؤنثة المخاطبة ولمثناها ولجمعها وللغائبة، ولمثناها. وحكمها أنها تضم إن كان ماضي المضارع الذي هي في أوله رباعياً كدحرج يدحرج، وأكرم يكرم، وقَطَّعَ يُقَطِّعُ، وقاتل يقاتل، وتفتح فيما عدا ذلك نحو: نصر ينصر، وانطلق ينطلق، واستخرج يستخرج **(وهو)** في حال تجرده من الناصب والجازم **(مرفوع أبداً)** لفظاً نحو أقوم، أو تقديراً كالمسكن للتخفيف

---

(١) سورة طه، الآيتان: ٤٣ ـ ٤٤.
(٢) سورة الملك، الآية: ١٥.
(٣) سورة مريم، الآية: ٢٦.
(٤) سورة طه، الآية: ٤٥.
(٥) سورة مريم، الآية: ٤٠.
(٦) سورة قٓ، الآية: ٤٣.
(٧) سورة يسٓ، الآية: ١٢.

نحو: يأمركم ويشعركم، قيل أو محلاً لأنه مع نون الإناث ومباشرة نون التوكيد مرفوع محلاً كما قال يسّ تبعاً لابن قاسم. ولعل قول المصنف أبداً إشارة إلى ذلك لكن صرح القليوبيّ وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم وإنما لم يقيده المصنف هنا على هذا اكتفاء بقوله في باب الإعراب: الذي لم يتصل بآخره شيء فإن مفهومه أنه مع النونين غير معرب، وقد يقال: المنفي عنه مع النونين الإعراب اللفظي والتقديري لا المحليّ وإلا لما ثبت له محل النصب والجزم أيضاً وهو خلاف المنصوص عليه. ألا ترى أن الإعراب المحلي ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها أنها غير معربة قطعاً فتدبر، وهذا كله بناء على المشهور من أنه إذا باشرته نون التوكيد أو اتصلت به نون الإناث كان مبنياً لمعارضة شبه الاسم ما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله وهو البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر، ومع الثانية على السكون كالماضي المتصل بها، وما ذكرته من التفرقة بين نون التوكيد المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور، وذهب الأخفش وطائفة إلى أنه مبني معها مطلقاً، وطائفة إلى أنه معرب معها مطلقاً. قال ابن مالك في شرح التسهيل: المتصل بنون الإناث مبني بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض له من الشبه بالماضي هذا. وأجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً، وإنما اختلفوا في تحقيق رافعه ما هو على أقوال والصحيح أنه تجرده من الناصب والجازم لأن الرفع يدور معه وجوداً وعدماً، والدوران من مسالك العلة، هذا مذهب حذاق الكوفيين منهم الفراء ولا يرد أن التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي، لأن معنى التجرد الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع كونه علة للوجودي هو المطلق، لا حلوله محل الاسم خلافاً لجمهور البصريين لعدم اطراده لانتقاضه بنحو: هلا تفعل، وسوف تفعل فإنه مرفوع وليس حالاً محل الاسم لأنه لا يقع بعد حرف التنفيس والتحضيض، ولا أحرف المضارعة، خلافاً للكسائي لأنها جزؤه وجزء الشيء لا يعمل فيه، ولا مضارعته للاسم خلافاً لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين لأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، وأيًّا كان رافعه فهو يستمر مرفوعاً **(حتى يدخل عليه ناصب)** فينصبه **(أو)** يدخل عليه

(جازم) فيجزمه أو يعطف على ما ذكر. ولما ذكر الناصب والجازم إجمالاً أخذ في بيان تفصيلهما مقدماً الأول لكون أثره وجودياً بالأصالة فقال **(فالنواصب)** للمضارع بنفسها **(عشرة)** عند الكوفيين وأربعة عند جمهور البصريين وهي: أن ـ اتفاقاً ـ ولن، وإذا، وكي على الأصح، وذهب الزجاج والفارسي إلى أن النصب بعد إذا بأن مضمرة، وذهب الأخفش إلى أن كي في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة وقال أبو حيان: الخلاف جار فيما عدا أن. فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام: قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقاً وهو أن فقط، وقسم ينصبه بنفسه على الأصح وهو لن، وإذا، وكي؛ وقسم لا ينصبه بنفسه عند جمهور البصريين بل الناصب أن المضمرة بعده وجوباً أو جوازاً على ما سيأتي تفصيله ـ إن شاء الله تعالى ـ وهو الباقي من العشرة بالنسبة لما في هذه المقدمة، ويمكن حمل كلام المصنف رحمه الله على مذهب جمهور البصريين بجعله إما من باب التغليب أو المجاز المرسل فيكون غلب النواصب بنفسها لشرفها على غيرها أو أطلق النواصب على الجميع بعلاقة المجاورة أو غيرها **(وهي)** أي: النواصب العشرة **(أن)** المصدرية ولم يقيدها بذلك لأنها المتبادرة عند الإطلاق وهي أم الباب ولهذا لا يضمر غيرها كما سيأتي وتقع في موضعين.

أحدها: الإبتداء فيكون ما بعدها في تأويل المصدر مبتدأ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]، ﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾[3]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[4].

الثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون ما بعدها في موضع رفع على الفاعلية نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[5]، أو في موضع نصب على المفعولية نحو: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[6]، أو في موضع جر نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾[7]؛ أو محتملاً للنصب والجر نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾[8]، وقد

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.
(٢) سورة النساء، الآية: ٢٥.
(٣) سورة النور، الآية: ٦٠.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.
(٥) سورة الحديد، الآية: ١٦.
(٦) سورة الكهف، الآية: ٧٩.
(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.
(٨) سورة الشعراء، الآية: ٨٢.

تهمل حملاً لها على ما المصدرية بجامع أن كلا حرف مصدري ثنائيّ كقراءة ابن محيصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[1] برفع يتم وقيل أصله يتمون فحذفت النون للناصب، والواو لدفع التقاء الساكنين لفظاً واستصحب ذلك خطأً والجمع باعتبار معنى مَنْ وهو تكلف لا داعي إليه، وقد اجتمع إهمالها وإعمالها في قوله:

أن تقرءان على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومن العرب من يجزم بها كقوله:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ... تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وبعضهم نصب بما المصدرية حملاً على أَنْ المصدرية؛ وفي الحديث: «**كما تكونوا يولى عليكم**» رواه البيهقيّ في شعب الإيمان.

تنبيه: تستعمل أن مفسرة كأي، وزائدة، ومخففة من الثقيلة فلا تنصب المضارع، فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ولم تقترن أن بجارّ لا لفظاً ولا تقديراً وتأخرت عنها جملة نحو: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾[2]، ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[3]؛ فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالأسماء ولو تأويلاً كما تقدم أي أوحينا إليه بصنع الفلك؛ فخرج نحو ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4] لعدم تقدم الجملة، وقلت له أن افعل كذا لأن الجملة السابقة فيها حروف القول؛ ولا يجوز أرسلت إليه ما يليق أن مدحاً لعدم تأخر الجملة بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير: وإذا قلت كتبت إليه بأن افعل: امتنع كونها مفسرة لدخول الجار عليها، والزائدة لها أربعة مواضع:

أحدها: وهو الأكثر بعد لما الحينية نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾[5]، ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[6].

الثاني: بين لو وفعل القسم مذكوراً كان كقوله:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.
(٢) سورة صٓ، الآية: ٦.
(٣) سورة المؤمنون، الآية: ٢٧.
(٤) سورة يونس، الآية: ١٠.
(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٣٣.
(٦) سورة يوسف، الآية: ٩٦.

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو مقدراً كقوله:

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق

هذا قول سيبويه وغيره. وقال ابن عصفور إنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك.

الثالث: بعد إذا كقوله:

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر

والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهي حالة الغريق.

الرابع: وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

في رواية من جر الظبية، وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع مع زيادتها كما تجر الباء ومن الزائدتان الاسم وجعل منه ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[1]؛ ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2]؛ وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة والصواب قول بعضهم إن الأصل ومَا لنا في أن لا نفعل كذا، وإنّ أن الزائدة لا يجوز أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكأن في البيتين، وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرف الجر الزائد فإنه كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فقياسها عليه قياس مع الفارق. والمخففة من أن المشددة هي الواقعة بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[3]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ

(١) سورة إبراهيم، الآية: ١٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٣) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

قَوۡلٗا﴾[1] واسمها ضمير الشأن محذوفاً وجوباً والفعل بعدها مرفوع بالتجرد وهو وفاعله في محل الرفع خبرها، وإنما وجب كونها في ذلك مخففة لأن المصدرية للرجاء والطمع فلا تدخل إلا على ما ليس مستقراً غير ثابت والعلم إنما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد من المخففة، وإن وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جاز في المضارع بعدها وجهان:

أحدهما: النصب لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجي بأن المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بلا، ولهذا أجمع عليه القراء في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[2]، أما مع الفصلا بلا، فالأرجح الرفع كظننت أن لا يقوم زيد لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين ولن كظننت أن سيقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك.

ثانيهما: الرفع بجعل أن مخففة من الثقيلة لقرب المظنون من المعلوم لكونه الطرف الراجح فكأنه معلوم نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[3] قرأ السبعة بالرفع والنصب. **(ولن)** وهو حرف بسيط مختص بالمضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال محدوداً كان النفي نحو: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[4]، أو غير محدود نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾[5]، ولا يقتضي هو لذاته تأبيد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه ولا تأكيده خلافاً له في كشافه؛ لكن قال الناصر الطبلاوي وقد وافقه على التأكيد جماعة بل قال بعضهم إن منعه مكابرة اهـ. وليس أصله لا فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء ولا لاءن فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي، ويجوز تقديم معمول معمولها عليها عند الجمهور خلافاً للأخفش الصغير ومنه قوله:

مه عاذلي فهائماً لن أبرحا ... بمثل أو أحسن من شمس الضحى

وبه استدل سيبويه على بساطته لأنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها والفصل

---

(1) سورة طه، الآية: ٨٩.

(2) سورة العنكبوت، الآية: ٢.

(3) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(4) سورة طه، الآية: ٩١.

(5) سورة الحج، الآية: ٧٣.

بينها وبين فعلها بغير لا إلا في الضرورة كقوله:

لـــمـــا رأيـــت أبـــا يـــزيـــد مـــقـــاتـــلاً أدع الـــقـــتـــال وأشـــهـــد الـــهـــيـــجـــاء

بنصب أشهد عطفاً على القتالا فهو منصوب بأن مضمرة لعطفه على اسم خالص أي: لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً وشهود الهيجاء، ويأتي للدعاء كلا، وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله:

لـــن تـــزالـــوا كـــذلـــكـــم ثـــم لا زلـــــت لـــكـــم خـــالـــداً خـــلـــود الـــجـــبـــال

وأما قوله تعالى قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[1]، فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب نحو: يا رب لا عذبت فلاناً ونحو: لا عذب الله زيداً اهـ. ويرده قوله:

ثـــــم لا زلـــــت لـــــكـــــم خـــــالـــــداً

قيل والجزم به لغة كقوله:

فـــلـــن يـــحـــل لـــلـــعـــيـــنـــيـــن بـــعـــدك مـــنـــظـــر

بفتح لام يحل من حليت المرأة في عيني من باب علم ومن باب غزا في الطعم ومصدرهما الحلاوة، وقول الآخر:

لـــن يـــخـــب الآن مـــن رجـــائـــك مـــن حـــرك مـــن دون بـــابـــك الـــحـــلـــقـــة

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة. **(وإذًا)** وهي حرف عند الجمهور؛ وقيل اسم فأصل إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك؛ حذفت الجملة التي بعدها وعوض التنوين عنها وأضمرت أن الناصبة للمضارع بعدها. وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة ليست مركبة من إذ وأن، أو إذا وأن، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها، قال سيبويه معناها الجواب والجزاء قال الشلوبين في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال لك أحبك فتقول إذن أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا ضرورة؛ قال الرضي: لأن الشرط والجزاء إمّا في

(١) سورة القصص، الآية: ١٧.

الاستقبال أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال. والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام وقع جواباً لكلام سابق تحقيقاً أو تقديراً سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره، والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر. وكان القياس إلغاءها وعدم إعمالها لعدم اختصاصها بقبيل، ومن ثم اشترط لعملها ثلاثة أمور:

أحدها: أن تتصدر.

ثانيها: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.

ثالثها: أن لا يفصل بينهما فاصل غير القسم ولا النافية يقال آتيك فتقول إذاً أكرمك بالنصب ولو قلت أنا إذاً؛ أو إن تأتني إذاً أو والله إذاً: قلت أكرمك بالرفع لفوات التصدير، فأما قوله:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذاً أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك بإذاً فضرورة أو الخبر محذوف أي: إني لا أقدر على ذلك مثلاً ثم استأنف ما بعده، ولو قلت إذاً يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا؛ وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء؛ والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع؛ ولو قيل لك أحبك، فقلت إذاً أظنك صادقاً رفعت الفعل بعدها لأنه حال.

تنبيه: قال جماعة من النحويين إذا وقعت إذاً بعد الواو أو الفاء جاز في الفعل بعدها الوجهان نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[2]؛ وقرىء شاذاً بالنصب فيهما، فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة والفعل فيها غير معتمد على ما قبلها، وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدير، وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاءها مع استيفائها شروط العمل وهو القياس كما تقدم. والصحيح أن نونها تبدل ألفاً حال الوقف تشبيهاً لها بتنوين المنصوب. وروي عن المازني والمبرد

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٦.
(٢) سورة النساء، الآية: ٥٣.

أن الوقف بالنون لأنها كنون لن وأن، وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها؛ فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف؛ والمازني والمبرد بالنون؛ وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون؛ وتبعه ابن خروف.

(وكي) المصدرية وهي الداخل عليها اللام لفظاً نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[1]، أو تقديراً نحو: كي لا يكون دولة إذا قدرت أن الأصل لكيلا، وحذفت اللام استغناء عن ذكرها بنيتها فإن لم تقدر اللام كانت تعليلية فالمصدرية ناصبة بنفسها كأن المصدرية والتعليلية جارة والناصب أن المضمرة بعدها وجوباً في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ونقل السيوطي في الهمع عن الكوفيين جواز إظهارها اختياراً. وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام وليس بعدها أن، إذ لا يجمع في الفصيح بين حرفي جر نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾، وتتعين التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن، **فالأول** كقوله:

كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس

والثاني كقوله:

كيما أن تغر وتخدعا

فكي في الموضعين كلام التعليل معنى وعملاً، واللام بعدها في الأول مؤكدة لها والنصب فيهما بأن، وتحتملهما إذا انفردت عن اللام وأن، أو توسطت بينهما:

الأول: نحو: كيلا يكون دولة فإن قدرت اللام قبلها فهي مصدرية، أو أن بعدها فتعليلية جارة.

الثاني: كقوله:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع

فلك جعلها تعليلية مؤكِّدة للام ومصدرية مؤكَّدة بأن، والأول أولى لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها له لكونها أمّ الباب فلا يليق أن تكون تابعة لفرعها فيما هي الأصل

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٣.

فيه حيث لا مانع، واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره. وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية أو ما الزائدة كما مر في الأمثلة وبهما معاً نحو: كيما لا يكون كذا وفيما عدا ذلك خلاف وقد تكون اسماً مختصراً من كيف فيرتفع الفعل بعدها كقوله:

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت ... قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

والقسم الثالث وهو ما ينصب المضارع بأن مضمرة بعده على الأصح نوعان ما تضمر أن بعده جوازاً وما تضمر بعده وجوباً فالأول خمسة أحرف (و)هي **(لام كي)** وعليها اقتصر المصنف من هذا القسم وهي الموضوعة للتعليل ككي سواء استعملت فيه نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[1]، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[2]، أم كانت للعاقبة وهي المسماة بلام المآل ولام الصيرورة أيضاً وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[3]، التقطه آل فرعون ليكون لهم حبيباً وابناً فصار لهم عدوّاً وحزناً، أو كانت مؤكدة نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4]، وقيل إنها للتعليل والمفعول محذوف، أي: أمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين، وإنما تضمر أن بعدها جوازاً إذا لم يقترن الفعل بعدها بلا، وإلا وجب إظهارها كراهة توالي مثلين من غير إدغام وهو ركيك في الكلام سواء كانت لا نافية نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[5]، أم مؤكدة نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[6]، أي: ليعلم وأدغمت نون أن في لام لا لتقارب مخرجيهما، والأحرف الأربعة الباقية من الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازاً، أو، والواو، والفاء، وثم إذا عطف بها على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو نوعان، مصدر وغير مصدر فالثاني كقوله:

ولولا رجال من رزام أعزة ... وآل سبيع أو أسوءك علقما

فالمصدر المؤول من أن والفعل الذي هو أسوءك معطوف على رجال وهو ليس

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.
(٢) سورة الفتح، الآيتان ١ ـ ٢.
(٣) سورة القصص، الآية: ٨.
(٤) سورة الأنعام، الآية: ٧١.
(٥) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.
(٦) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

في تأويل الفعل، ورزام حيّ من نمير؛ وعلقما: منادى مرخم علقمة والأول وهو المصدر نحو: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[1] بنصب يرسل في قراءة غير نافع بأن مضمرة بعد أو والتقدير أو أن يرسل وهو في تأويل مصدر منصوب عطفاً على وحياً، أي إلا وحياً أو إرسالاً، ووحياً مصدر ليس في تأويل الفعل؛ وقول ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان رضوان الله تعالى على الجميع.

ولبس عباءة وتقرّ عيني أحب إليّ من لبس الشفوف

فتقر منصوب بأن مضمرة جوازاً وهو والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس وقوله:

لولا توقع معترّ فأرضيه ما كنت أوثر أتراباً على تربي

فأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء، وأن والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فإرضائي إياه وقوله:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

فأعقله مضارع، عقلت القتيل أي: أعطيت ديته منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم وأن وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير، وقتلي سليكاً ثم عقلي إياه، وسليكاً بالتصغير اسم رجل، واحترزت بقولي على اسم صريح ليس في تأويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للألف واللام فإنه في تأويل الفعل تقول الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوباً لأن الاسم المعطوف عليه وهو طائر في تأويل الفعل، وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء ونقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج إلى رابط، والذباب خبر المبتدأ أي الذي يطير فيغضب زيد الذباب. والنوع الثاني وهو ما تضمر أن المصدرية الناصبة بعده وجوباً ثمانية:

---

(١) سورة الشورى، الآية: ٥١.

أحدها: كي التعليلية وقد تقدمت أثناء الكلام على المصدرية (و) **ثانيها**: **(لام الجحود)** أي: النفي وهي الداخلة على الفعل صورة مسبوقة بما كان أو لم يكن ناقصين مسندين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[1]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[2]، وقد تقدم مزيد كلام على هذه اللام عند الكلام على علامات الأسماء فراجعه إن شئت فإن كان الكون السابق عليها تاماً كانت تعليلية ككي وجاز إظهار أن بعدها كما تقدم (و) **ثالثها**: **(حتى)** الجارة، وللمضارع بعدها من حيث هي حالتان الرفع والنصب فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أولاً.

الأول: كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[3]؛ فإن رجوع موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً.

الثاني: كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[4]، لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم. ولحتى التي ينصب الفعل بعدها معنيان، فتارة تكون بمعنى كي وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو: أسير حتى أدخل البلد، ونحو: أسلم حتى تدخل الجنة لأن الأمر بالإسلام سبب له والإسلام سبب لدخول الجنة، والمراد بالسبب هنا ما يكون مفضياً إلى المسبب المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزماً له، وتارة تكون بمعنى إلىٰ وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وكقولك لأسيرن حتى تطلع الشمس، وقد تصلح للمعنيين معاً كقوله تعالى: ﴿فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[5] يحتمل أن يكون المعنى كي تفيء أو إلى أن تفيء، والنصب في هذه المواضع وشبهها بأن مضمرة وجوباً بعد حتى لا بها نفسها خلافاً للكوفيين كما علم مما مر لأنها قد عملت في الأسماء الجرَّ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[6]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[7] فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون عامل واحد يعمل في

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٣٧.
(٣) سورة طه، الآية: ٩١.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢١٤.
(٥) سورة الحجرات، الآية: ٩.
(٦) سورة القدر، الآية: ٥.
(٧) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

الأسماء تارة وفي الأفعال تارة أخرى، فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال من جهة واحدة لأن ذلك ينافي الاختصاص وإنما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها، قال أبو حيان: لأن النصب بكي أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الأسماء بها، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ما قدمنا من الإضمار، ولا يقال الأصل عدم الإضمار وهلا كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الأسماء والأفعال، لأن الاشتراك أيضاً خلاف الأصل ولأنها بمعنى واحد مع الاسم والفعل بخلاف كي فإنها تسبك الفعل وتخلصه للاستقبال. وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مسبباً عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو: ما سرت حتى أدخل البلد، لأن انتفاء السير لا يكون سبباً للدخول، وفي سرت حتى تطلع الشمس لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها.

الثاني: أن يكون زمنه حالاً لا مستقبلاً على عكس شرط نصبه إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً فالأول كقولك سرت حتى أدخل البلد إذا قلت ذلك حالة دخولك، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال بأن تفرض الفعل الواقع في الماضي واقعاً زمن الإخبار فتعبر عنه بما للحال نظراً إلى أنك لو عبرت عنه وقت حصوله لكان بهذه العبارة، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[1] لأن الزلزال والقول قد مضيا. قال ابن الحاجب: من رفع لفظ يقول في الآية فعلى أن الإخبار بوقوع شيئين أحدهما الزلزال والثاني القول والخبر الأول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بشيء واحد وهو الزلزال بأن شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه ليكون مستقبلاً وإلا لو قدره واقعاً لكان حالاً على وحد الحكاية اهـ.

الثالث: أن يكون قبلها تاماً فيمتنع الرفع في نحو: سيري حتى أدخلها، وفي نحو: كان سيري حتى أدخلها إذا حملت كان على النقصان دون التمام وإنما وجب رفع

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

الفعل بعدها عند إرادة الحال حقيقة أو مجازاً لأن نصبه يؤدّي إلى إضمار أن وهي للاستقبال والحال ينافيه؛ وتقييدي حتى بالجارة مخرج للعاطفة فستأتي إن شاء الله تعالى وللابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله:

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

(و) رابعها وخامسها (**الجواب بالفاء**) العاطفة السببية (**والواو**) العاطفة المعية والعبارة مقلوبة والباء الموحدة بمعنى في، فالأصل والفاء والواو في الجواب أي: الواقعتان في الجواب إذا سبقتا بنفي محض سواء كان بحرف نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[2] أو بفعل كليس زيد حاضراً فيكلمك أو ويكلمك، أو باسم كأنت غير آت فتحدثنا أو وتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلما وقد مراداً بها كلها النفي نحو: كأنك وال علينا فتشتمنا أو وتشتمنا وقلما تأتينا فتحدثنا أو وتحدثنا، وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي: ما كنت ولا تأتينا ولا أنت وال، أو سبقتا بطلب محض فالطلب يشمل الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة، مع النفي المتقدم تصير ثمانية تسمى الأجوبة الثمانية؛ وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوته سماعاً فتصير على هذا تسعة يجمعها قول بعضهم:

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم ... تمنّ وارج كذاك النفي قد كملا

مثال الفاء بعد الأمر قوله:

يا ناق سيري عنقاً فسيحاً ... إلى سليمان فنستريحا

العنق بفتحتين ضرب من السير، والفسيح الواسع. ومثال الواو بعده قوله:

فقلت ادعي وأدعو إنّ أندى ... لصوت أن ينادي داعيان

أي: قلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معاً وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٣٦. (٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

﴿ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥٢﴾[1]؛ لأن تطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب النهي وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب، ومثال الفاء بعد النهي نحو: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾[2] ومثال الواو بعده؛ قوله:

لا تنه عن خلف وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

ومثال الفاء بعد الدعاء، قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾[3]؛ وقوله:

رب وفقني فلا أعدل عن   سنن الساعين في خير سنن

وبعد الاستفهام، قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾[4]، وقوله: هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضي فيرتد بعض الروح للجسد، لباناتي جمع لبانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة وإنما قال بعض الروح لأنه رتب ارتدادها على الرجاء والراجي قد لا يجزم بحصول مرجوه فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه ومثال الواو بعده قوله:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُوْنَ بَينِيْ وَبَينَكُمُ   الْمَوَدَّةُ والْإِخَاءُ

وقوله:

أتبيت ريان الجفون من الكرى   وأبيت منك بليلة الملسوع

ومثال الفاء بعد العرض قوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما   قد حدّثوك فيما راء كمن سمعا

وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك؛ وقوله:

لولا تعوجين يا سلمى على دنف   فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

---

(1) سورة الأنعام، الآية: ٥٢.
(2) سورة طه، الآية: ٨١.
(3) سورة يونس، الآية: ٨٨.
(4) سورة الأعراف، الآية: ٥٣.

وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض ليناً ورفقاً؛ ومثال الفاء بعد التمني قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾[1]، ومثال الواو بعده قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾[2] بالنصب في قراءة حمزة وحفص. ومثال: الفاء بعد الترجي قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴿٤﴾﴾[4]، هذا مذهب الكوفيون وذهب البصريون إلى أن الرجاء ليس له جواب منصوب وأوّلوا ما ذكر بما فيه بعد هذا. ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من خمسة وهي النفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني ولهذا اقتصرت في التمثيل عليها. قال أبو حيان: ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع اهـ. وتقييد الفاء بالعطف والسببية والواو بالعطف والمعية للاحتراز عن الاستئنافيتين وعن اللتين لمجرد العطف على صريح الفعل كقوله:

ألم تسأل الربع القواء فينطق ... وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾[5] فإن الفاء في الأول استئنافية أي فهو ينطق وفي الثاني عاطفة فعلاً صريحاً على مثله؛ والقواء بفتح القاف ومده أكثر من قصره هو الخالي الذي لا أنيس فيه، والبيداء القفر الذي يبيد من سلكه. والسملق بفتح السين القاع الأملس الصفصف؛ وكقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف إذا نهيته عن الأول فقط وأبحت له الثاني كأنك قلت: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن وإن أردت النهي عن الجمع بينهما نصبت كأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن أو أردت النهي عن كل منهما على حدته جزمت كأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن فتكون الواو على هذا لمجرد عطف صريح الفعل على مثله. وتقييد النفي والطلب بالمحض لإخراج النفي المنتقض بإلا قبل الفعل نحو: ما تأتينا إلا فتحدثنا أو وتحدثنا

---

(١) سورة النساء، الآية: ٧٣.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.
(٣) سورة غافر، الآيتان: ٣٦، ٣٧.
(٤) سورة عبس، الآيتان: ٣، ٤.
(٥) سورة المرسلات، الآية: ٣٦.

والتالي للاستفهام التقريري على قول نحو: ألم تأتني فأحسن إليك أو وأحسن إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي بأن أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه والمتلو بنفي نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا أو وتحدثنا فيمتنع النصب فيها لانتفاء شرطه، وأما النفي المنتقض بإلا بعد الفعل نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ففيه الوجهان الرفع والنصب نص على ذلك سيبويه وروى بهما قوله:

وما قام منا قائم في ندينا ... فينطق إلا بالتي هي أعرف

خلافاً لابن مالك وابنه حيث مثلا به لوجوب الرفع. والنهي كالنفي في النقض وعدمه، وللاحتراز عن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل كنزال فنكرمك وصه فنحدثك خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه أو بما لفظه الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس ورزقني الله مالاً فأنفقه في الخير خلافاً للكسائي في إجازة ذلك أيضاً أو بالمصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله نحو سكوتاً فينام الناس لكن قال ابن هشام: الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب المضارع بعده اهـ. وقال ابن قاسم: التقييد بالمحض لا يأتي في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة، ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح اهـ هذا. وذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء والواو منصوب بالمخالفة قال الفارضي: لأن الثاني خبر والأول ليس بخبر لأنه إما نفي أو طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الإعراب ونقض بنحو: ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثاني الأول في المعنى ولم يخالف في الإعراب اهـ. ومراده بالخبر ما ليس نفياً ولا طلباً، وبعضهم إلى أنهما الناصبان كما تقدم، والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن النصب بأن مضمرة بعدهما وجوباً وهما عاطفتان مصدراً مقدراً على مصدر متوهم والتقدير في ما تأتينا فتحدثنا: ما يكون منك إتيان إلينا فتحديث لنا، وعلى هذا فقس. ثم إن تقدم على الفاء ما يتصيد منه المصدر من فعل متصرف أو شبهه فالأمر ظاهر وإن كان المتقدم عليها جملة اسمية خبرها جامد نحو: ما أنت زيد فنكرمك وهل أخوك زيد فنزوره: كان التقدير هكذا ما ثبت كونك زيداً فإكرامنا إياك وهل يثبت كون أخيك زيداً فزيارتنا إياه.

فائدة: إذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر أو باسم الفعل وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه فإنه يكون مجزوماً إجماعاً والمراد بقصد الجزاء أن يقدر مسبباً عن الطلب المتقدم عليه كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾[1] وقولك: حسبك الحديث ينم الناس وقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بأداة شرط مقدرة هي وفعل شرطها أي: إن تأتوا أتل مثلاً أو بجملة الطلب قبله إما لنيابتها عن أداة الشرط كما ناب ضرباً عن أضرب في العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط أو بلام الأمر مقدرة؟ أقوال أصحها أولها وهو مذهب الجمهور وأضعفها آخرها لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف ولأن النائب عن الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأن الأرجح في نحو: ضربا زيداً أنه منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري، وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة حلول إن لا محله مع صحة المعنى المراد نحو: لا تدن من الأسد تسلم بجزم تسلم لصحة قولك: إن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو بخلاف لا تدن من الأسد يأكلك فإنه يجب رفعه لعدم صحة قولك: إن لا تدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنوّ وإنما يتسبب عن الدنوّ نفسه، وخالف الكسائي في ذلك الشرط فجوز الجزم في المثال محتجاً بنحو قولهﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**»[2] وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «**من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا**»[3]. وقول أبي طلحةرضي الله عنه له ﷺ: «**لا تشرف يصبك سهم**»[4] ويروىٰ لا تتطاول يصبك، وهذا ونحوه محمول عند غيره على إبدال الفعل من الفعل على أن الرواية المشهورة في الثاني

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.
(٢) البخاري ٩/٦٣، مسلم.
(٣) الحديث متفق عليه.
(٤) البخاري كـ٦٣ مناقب الأنصار ٣٨١١.

يؤذينا بإثبات الياء، فإن لم يقصد الجزاء بالمضارع الخالي من الفاء للطلب السابق عليه امتنع جزمه ووجب رفعه إما مقصوداً به الوصف نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ في قراءة الرفع فإنه مقدر مع فاعله صفة لولياً لا جواباً لهب كما قدره من جزمه، أو الحال أو الاستئناف ويحتملهما قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا﴾[1] (و)سادسها (أو) التي بمعنى إلى أو إلا.

الأول: كقولك لألزمنك أو تقضيني حقي أي إلى أن تقضيني حقي وقوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

الثاني: كقولك لأقتلن الكافر أو يسلم أي إلا أن يسلم وقوله:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

فلا أكسر. ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت من الغمز وهو الجس باليد والقناة الرمح إذا ركب فيه السنان وكعوب الرمح النواشز أي: المرتفعات بين كل أنبوبتين والمعنى المراد من لم يصلح ويستقم بالملاينة والملاطفة توليته بالشدة والمخاشنة إلا أن يستقيم، قال الدماميني: فيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اهـ هذا. وذهب الكسائي إلى أن أو المذكورة هي الناصبة للفعل بعدها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنه منصوب بالمخالفة والصحيح أن النصب بأن مضمرة وجوباً بعدها وهي عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متصيد مما قبله أي ليكونن لزومي لك أو قضاؤك لحقي وليكونن استسهالي للصعب أو إدراكي المنى فليقس ما لم يقل.

سابعها وثامنها: الفاء والواو بعد الجزاء أو الشرط.

الأول: نحو: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن

---

(١) سورة طه، الآية: ٧٧.

يَشَآءُ﴾[1]، قرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع إمّا على الاستئناف أو على العطف على مجموع الشرط والجزاء وباقي القرّاء السبعة بالجزم وابن عباس بالنصب وهو بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء كما ينصب المضارع بعد الاستفهام لمشابهة الجزاء له في عدم التحقق؛ وقرىء بهنّ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ﴾[2] ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ﴾[3]، وقد روى بهنّ نأخذ من قوله:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ... ربيع القوم والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش ... أجبّ الظهر ليس له سنام

الثاني: نحو: إن تأتني فتحدثني أو وتحدثني أكرمك بنصب تحدثني بأن مضمرة وجوباً؛ قال سيبويه: سألت الخليل عن قولك إن تأتني فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب؟ فقال هذا يجوز والجزم الوجه اهـ. وجاء النصب مصرحاً به في قوله:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... فلا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما

والنصب حال التوسط بين الشرط والجزاء أمثل منه حال التأخر عنهما لأن العطف في الأول على فعل الشرط أي على المصدر المتصيد منه وهو غير واجب وجوب الجزاء فكان قريباً من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها قاله الشاطبي. وألحق الكوفيون «ثم» بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة قتادة والجراح والحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[4] - بنصب يدركه - ولم يثبت البصريون بها حكماً لندرتها.

خاتمة: لا ينصب المضارع بأن مضمرة في غير هذه المواضع المتقدم ذكرها إلا شذوذاً كقول بعضهم تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه، بنصب تسمع بإضمار أن والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه وقوله:

ألا أيها الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب احضر بأن مضمرة وقولهم خذ اللص قبل يأخذك، مره يحفرها بنصب

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.
(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.
(٤) سورة النساء، الآية: ١٠٠.

يأخذ ويحفر بأن مضمرة، وقراءة بعضهم ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾[1] بنصب يدمغه؛ وقراءة الحسن ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾[2] بالنصب وقوله:

ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

بنصب أفعله قال سيبويه: أراد أن أفعله اهـ.

ولما أنهى الكلام على ما ينصب المضارع شرع في بيان ما يجزمه فقال: **(الجوازم)** في النثر والنظم **(ثمانية عشر)** جازماً وهي قسمان: ما يجزم فعلاً واحداً وما يجزم فعلين غالباً بالأصالة، فالذي يجزم فعلاً واحداً ستة أحرف وترجع إلى أربعة كما ستعرف إن شاء الله تعالى. **(وهي لم ولما)** كل منهما حرف مختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه إلى الماضي ويجوز دخول همزة الاستفهام عليه؛ وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ وبجواز انقطاع نفي منفيها وقد يتصل بالحال نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[3]؛ وقد يستمر نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[4]، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع في لما وبجواز رفع المضارع بعدها بإهمالها كقوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو لغة أو ضرورة؟ قولان واختار ابن مالك الأول، وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها، وهذا أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ وإنّ كلا لما ليوفينهم بتشديد نون إنّ وميم لما والتقدير لما يهملوا أو لما يوفوا أعمالهم. وأما قوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة، وبتوقع ثبوت منفيها غالباً نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[5] أي: إنهم إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه. قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي

(١) سورة الأنبياء، الآية: ١٨.
(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٤.
(٣) سورة مريم، الآية: ٤.
(٤) سورة الإخلاص، الآية: ٣.
(٥) سورة صٓ، الآية: ٨.

قُلُوبِكُمْۖ﴾[1] ما في لما من معنى التوقع دال على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد اهـ. أي: لأن التوقع في كلامه تعالى يحمل على المتحقق. ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم. قال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ۝﴾[2] بفتح الحاء وقوله:

في أي يومـيّ من الموت أفر | أيوم لم يقدر أم يوم قدر

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونونت اهـ. وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف نون التوكيد لغير وقف ولا التقاء ساكنين. **(وألم وألما)** هما لم ولما دخلت عليهما الهمزة لمعنى ولا دخل لها في عمل الجزم وذلك المعنى الاستفهام والأكثر كونه للتقرير أي: حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بالحكم الذي يعرفه نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝﴾، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾[3] وقولك: ألما أحسن إليك، وقوله:

إليكم يا بني بكر إليكم | ألما تعرفوا منا اليقينا
ألما تعرفوا منا ومنكم | كتائب يطعنّ وترتمينا

(ولام الأمر) نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[4] **(و)**لام **(الدعاء)** وهي في الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك تأدباً نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ﴾[5]. وتأتي أيضاً للالتماس كقولك: لمن يساويك لتفعل كذا إذا لم ترد الاستعلاء عليه. ولا فرق في اقتضائها الجزم بين أن تكون للطلب كما مر وأن تكون لغيره كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ﴾[6]، ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[7] أي: فيمدّ ونحمل. ودخولها على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفرداً كقولهﷺ: **«قوموا لأصل لكم»**[8] أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٤.
(٢) سورة الشرح، الآية: ١.
(٣) سورة الضحى، الآية: ٦.
(٤) سورة الطلاق، الآية: ٧.
(٥) سورة الزخرف، الآية ٧٧.
(٦) سورة مريم، الآية: ٧٥.
(٧) سورة العنكبوت، الآية: ١٢.
(٨) رواه مسلم من حديث أنس رضي الله عنه.

﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾[1] وأقل منه دخولها على فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[2]. وفي الحديث: «**لتأخذوا مصافكم**»[3] والأكثر الاستغناء عن مثل ذلك بصيغة افعل وافعلوا نحو: افرحوا وخذوا. وقم؛ وقد تحذف في الشعر فيبقى عملها كقوله:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب

وقوله:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

أي ليكن ولتفد. والتبال الوبال أبدلت الواو المفتوحة تاء كتقوى، وأجاز الكسائي حذفها مع بقاء عملها في الكلام أيضاً لكن بشرط تقدم قل عليها وجعل منها ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[4]؛ أي: ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري كقوله:

قلت لبوّاب لديه دارها تئذن فإني حموها وجارها

أي: لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة. قال: وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول ائذن، وقال السيوطي الأصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقاً وذهب أكثر المتأخرين إلى أن جزم يقيموا من قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾[5] في جواب الأمر وهو قل وكان حقها أن تبنى على السكون لكن منع منه أنها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت، وقد تفتح عند سليم، قيل إنما تفتح عندهم إن فتح تاليها نحو: فليذهب بخلاف ما إذا كسر نحو: لتيذن أو ضم نحو: لتكرم، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[6]. وقد تسكن بعد ثم نحو (ثم ليقضوا) في قراءة الكوفيين، وقالون والبذيّ. وفي ذلك ردّ على من قال إنه خاص بالشعر. وقال الأشموني: وتسكينها بعد الواو والفاء

---

(1) سورة العنكبوت، الآية: ١٢.
(2) سورة يونس، الآية: ٥٨.
(3) القرطبي ٨/ ٣٥٤.
(4) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.
(5) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.
(6) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافاً لمن زعم ذلك اهـ. **(ولا)** المستعملة **(في النهي)** أي: طلب الترك وتختص بالمضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطباً نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾(١)، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾(٢)، ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾(٣)، و﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾(٤)؛ أو غائباً نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾(٥) أو متكلماً نحو: لا أرينك ههنا ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(٦)؛ وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب والأصل لا تكن ههنا فأراك ونظيره من الأمر وليجدوا فيكم غلظة أي وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود بالذات، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل ليجدوه وعكس ذلك ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾(٧) أي لا تفتتنوا بفتنة الشيطان، وجزمها فعل المتكلم المبني للفاعل نادر سواء كان المتكلم مفرداً أو ومعه غيره.

الأول: كقوله:

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها ... مردفات على أعقاب أكوار

فلا ناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند إلى ضمير المتكلم وهذا أيضاً مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أي: لا تكن ربرب فأعرفها؛ والربرب براءين مهملتين وباءين موحدتين القطيع من البقر الوحشية، والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها، ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع من إطلاق الحال وإرادة المحل ومردفات حال من ربربا لوصفه بما بعده والأعقاب جمع عقب، وعقب كل شيء آخره؛ والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته.

(١) سورة لقمان، الآية: ١٣.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٧١.
(٣) سورة هود، الآية: ١١٣.
(٤) سورة الممتحنة، الآية: ١.
(٥) سورة آل عمران، الآية: ٢٨.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ٢٧.

الثاني: كقوله:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد   لها أبداً ما دام فيها الجراضم

فلا ناهية أو دعائية، ونعد مجزوم بها وهو مسند إلى المتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره ودمشقَ بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس؛ والجراضم بضم الجيم وكسر الضاد الأكول الواسع البطن، ويكثر جزمها فعل المتكلم المبني للمفعول نحو: لا أخرج ولا نخرج لأن المنهي غير المتكلم بل هو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والأصل لا يخرجني أحد ولا يخرجنا أحد فعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة إلى التكلم **(و)** لا المستعملة **(في الدعاء)** نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[1]، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾[1]، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾[1]؛ ولا المستعملة في الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا، وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك لا تطعني. وليس أصل لا التي ينصب[2] المضارع بعدها لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت خلافاً لبعضهم، ولا هي لا النافية والجزم بلام الأمر محذوفة كراهية اجتماع لامين خلافاً للسهيلي كما في المغني وللكسائي كما في التصريح. وقيد المصنف رحمه الله تعالى اللام بالأمر والدعاء ولا بالنهي والدعاء للاحتراز عن اللام التي ينصب المضارع بعدها ولا النافية والزائدة. هذا والأمر والنهي من الأعلى للأدنى، وعكس ذلك الدعاء، والالتماس من المساوي.

القسم الثاني: وهو ما يجزم فعلين غالباً بالأصالة اثنا عشر جازماً وهي أربعة أقسام حرف باتفاق وهو إن بكسر الهمزة وسكون النون وهي أمّ الباب وحرف على الأصح وهو إذ ما قال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذ ما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم؛ وقال المبرد وابن السراج والفارسيّ إنها ظرف زمان وإن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما عليها كانت اسماً والأصل عدم التغير وأجيب بأن التغير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل ذلك على

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٢) هكذا وقع في الأصل والصواب: يُجزم الخ.

انتزاع ذلك المعنى منها البتة، واسم باتفاق وهو من بفتح فسكون، وما، ومتى، وأيّ، وأين، وأيان، وأنى، وحيثما، وكيفما. واسم ولا يخرج عن الاسمية على الأصح وهو مهما بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[1]؛ قال الزمخشري: عاد عليها ضمير به وضمير بها حملاً على اللفظ وعلى المعنى اهـ. والأولى أن يعود ضمير بها لآية، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً بدليل قول زهير:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم

قال فهي هنا حرف بمنزلة إن بدليل أنها لا محل لها إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر اهـ. والجواب أنها مبتدأ واسم تكن ضمير راجع إليها والظرف متعلق بمحذوف خبر تكن وأنث ضميرها لأنها الخليقة في المعنى ومن خليقة تفسير للضمير ثم إن هذه الأقسام الأربعة تنقسم إلى سبعة:

أحدها: ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو اثنان أحدهما إذما وستأتي (**و**)ثانيهما (**إن**) وهو حرف مختص بالفعل يجزم المضارع لفظاً إن كان معرباً ويخلصه للاستقبال والماضي محلاً ويقلب معناه إلى المستقبل نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[2]، ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[3].

الثاني: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو اثنان أيضاً أحدهما مهما وستأتي (**و**) ثانيهما (**ما**) الشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[4].

والثالث: ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط (**و**) هو (**من**) الشرطية نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[5] (**ومهما**) كما في الدلالة على ما لا يعقل وفي تضمن معنى الشرط كما تقدم قريباً نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ فمهما اسم شرط جازم يجزم فعلين بالأصالة يسمى الأول شرطاً لتعليق الحكم عليه والثاني جواباً وجزاء لترتبه على الشرط ترتب الجواب على السؤال ولأن

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٣٢.
(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٣٤، وسورة النحل، الآية: ١٨.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ٨.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.
(٥) سورة النساء، الآية: ١٢٣.

مضمونه جزاء لمضمون الشرط وهو إما في محل الرفع مبتدأ، وفي خبره أربعة أقوال جملة الشرط وهو الأرجح أو جملة الجزاء أو هما معاً أو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه بحصول الفائدة بدونه، وإما في محل النصب مفعول به لمحذوف يفسره فعل الشرط وهو تأتِ على حد زيداً مررت به والأول الأرجح كما هو مقرر في محله ومن آية بيان لمهما فهو حال منها أو من هاء به العائد إليها والضمير في بها عائد على آية على ما اختاره ابن هشام في المغني وفما نحن لك الخ الفاء رابطة للجواب وما نافية والأرجح كونها حجازية عاملة لا تميمية مهملة لأن الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجرداً من الباء إلا وهو منصوب فالأولى الحمل عليه ونحن ضمير منفصل للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره مبنيّ على الضم في محل الرفع إما اسم ما أو مبتدأ ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين وبمؤمنين إما خبر ما منصوب بها وعلامة نصبه ياء أخرى مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء المجلوبة بحرف الجر الزائد وإما خبر المبتدأ مرفوع به وعلامة رفعه واو مقدرة منع من ظهورها الخ، وعلى كل الجملة اسمية في محل الجزم جواب الشرط **(وإذما)** كإن في أنها لمجرد تعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط كما مرّ نحو: إذما تقم أقم وقوله:

وإنـــك إذمـــا تـــأت مـــا أنـــت آمـــر بـــه تـــلـــف مـــن إيـــاه تـــأمـــر آتـــيـــا

والرابع: ما وضع للدلالة على شيء هو من جنس ما يضاف إليه ثم ضمن معنى الشرط **(و)** هو **(أيّ)** الشرطية فإن أضيفت إلى من يعقل فهي لمن يعقل نحو: أيهم يقم أقم معه، وإن أضيفت إلى ما لا يعقل كانت لما لا يعقل نحو أيّ الدواب تركب أركب، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان نحو: أي يوم تصم أصم، أو إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان نحو: أي مكان تجلس أجلس فيه قال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]. فأيا اسم شرط جازم ومفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لأنه بمعنى تسموا، ومفعوله الأول محذوف وتنوين أيّ عوض عن المضاف إليه أي أي اسم تسمونه؟ وما صلة لتأكيد الإبهام في أيّ، وأصل الكلام أيا مّا تدعوا فهو حسن فأوقع فله الأسماء الحسنى موقع الجواب للمبالغة.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

الخامس: ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (و) هو **(متى وأيان)** كقوله:

أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني

وقول الآخر:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

وقوله:

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

وقوله:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى ... لم تجد الأمن منا لم تزل حذرا

والمشهور في أيان فتح الهمزة والنون، وكسر همزتها لغة سليم وقرىء بها شاذاً.

والسادس: ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (و) هو **(أين وأنى وحيثما)** كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِكككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[1]، وقوله:

صعدة نابتة في حائر ... أينما الريح تميلها تمل

يعني أن تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أي الرمح المستوي، والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لأن النابت فيه أنضر من غيره وقوله:

خليليّ أنى تأتياني تأتيا ... أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وقوله:

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ... ـه نجاحاً في غابر الأزمان

السابع: ما وضع للدلالة على عموم الأحوال ثم ضمن معنى الشرط (و) هو

(١) سورة النساء، الآية: ٧٨.

(كيفما) نحو: كيفما تصنع أصنع معك. وتبع المصنف رحمه الله تعالى الكوفيين في عدها من الجوازم؛ قال بعضهم لم أجد لها من كلام العرب شاهداً بعد الفحص اهـ. وفي بعض النسخ زيادة على ما مر. **(وإذا في الشعر خاصة)** كقوله:

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتحمل

ويروى أيضا فتجمل؛ وجوّز بعضهم جزمها في النثر بقلة وجعل منه قوله ﷺ لعليّ وعائشة[1] رضي الله عنهما **«إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين»** الحديث. ويمكن تأويله، قيل إنما عملت الجزم حملاً لها على متى كما أهملت متى حملاً لها عليها كقول[2] عائشة رضوان الله عليها: (إن أبا بكر رجل أسيف إنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس) رواه ابن الجوزي في المسانيد ويحتمل أن متى فيه لمجرد الظرفية، وعد بعضهم من الجوازم لو الشرطية في الشعر خاصة وجعل منه قوله:

لو يشاطر بها ذو ميعة

وأفهم كلام المصنف أن إذ، وحيث، وكيف، لا يجزمن إلا مع ما وهو كذلك وأما غيرهن من الأدوات التي تجزم فعلين قسمان: قسم يمتنع أن تلحقه ما وهو أنى خلافاً للكوفيين ومن وما ومهما، وقسم يجوز فيه الأمران وهو إن، وأيّ ومتى، وأين، وأيان؛ ومنع بعضهم في أيان، والصحيح الجواز؛ وأجاز بعض الكوفيين الجزم بكيف مطلقاً.

اعلم أن كلاً من أدوات الشرط المذكورة يقتضي جملتين تسمى الأولى منهما شرطية والثانية جزاء وجواباً أيضاً، والأصل في الجملتين أن تكونا فعليتين ويجب ذلك في الشرط دون الجزاء فقد يكون جملة فعلية تارة واسمية أخرى كما مر وكما سيأتي إن شاء الله تعالى وإذا كان الشرط والجزاء فعليين جاز أن يكون فعلاهما مضارعين وهو الأصل وأن يكونا ماضيين لفظاً وأن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، وأن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.

---

(١) والصواب وفاطمة الحديث مخرج في الصحيحين.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة.

الأول: كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾[1].

الثاني: كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَاۚ﴾[2].

الثالث: كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾[3].

الرابع: قليل حتى خصه الجمهور بالضرورة ومذهب الفراء وابن مالك جوازه في الاختيار وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله ﷺ: «**من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له**»[4] ومن قول عائشة رضي الله عنها: «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق»[5]، ومنه: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾[6]؛ لأن تابع الجواب جواب وقوله:

من يكدني بسيء كنت منه ... كالشجا بين حلقه والوريد

وقوله:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ... ملأتم أنفس الأعداء إرهابا

وقوله:

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً ... مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

وأورد له ابن مالك في توضيحه ـ وهو كتاب له في إعراب مشكلات البخاري ـ عشرة شواهد شعرية هذا. وما كان ماضياً لفظاً من الشرط والجزاء فهو مجزوم محلاً، وأمّا المضارع فإن كان شرطاً وجب جزمه لفظاً وكذا إن كان جواباً والشرط مضارع، وإن كان الجواب مضارعاً والشرط ماض، فالجزم مختار والرفع كثير حسن كقوله:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه على الأداة دالاً على جواب محذوف لا أنه

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.
(٢) سورة الإسراء، الآية: ٨.
(٣) سورة هود، الآية: ١٥.
(٤) مسلم ١٧٦.
(٥) البخاري.
(٦) سورة الشعراء، الآية: ٤.

هو الجواب، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب بتقدير الفاء والتحقيق على هذا أن الجملة المضارعية خبر لمبتدإ محذوف والجملة الاسمية في محل الجزم جواب الشرط وقيل المضارع المرفوع نفسه هو الجواب وإنما لم يجزم لضعف الأداة عن العمل بعدم ظهور أثرها في الشرط الماضي مع قربه منها فلم يستحسنوا جزمها للمضارع الجواب مع بعده عنها. وقد يجيء الجواب مرفوعاً والشرط مضارع وهو ضعيف وليس خاصاً بالضرورة من ذلك قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[1]، برفع يدرككم.

وقوله:

فقلت تحمل فوق طوقك أنها مطبعة من يأتها لا يضيرها

برفع بضير واختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفا- مطلقاً، وقال سيبويه على نية التقديم والتأخير أو إضمار الفاء والراجح الأول إن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

وإلا فالأولى العكس اهـ. انظر لم فصل هنا وأطلق حذف الجواب فيما مر؟ وقيل إن كانت الأدا- اسم شرط فعلى إضمار الفاء وإلا فعلى التقديم والتأخير ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية عليها بتضمنها معنى إن الشرطية.

فائدة: شترط في الشرط ستة أمور:

أحدها: أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى فلا يجوز إن قام زيد أمس قمت، وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[2] فالمعنى والله أعلم إن ثبت أني كنت قلته.

الثاني: أن لا يكون طلبياً فلا يجوز إن قم ولا إن لا تقم.

الثالث: أن لا يكون جامداً فلا يجوز إن عسى ولا إن ليس.

الرابع: أن لا يكون مقروناً بحرف تنفيس فلا يجوز إن سوف يقم.

(١) سورة النساء، الآية: ٧٨.
(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٦.

الخامس: أن لا يكون مقروناً بقد فلا يجوز إن قد قام ولا إن قد يقم.

السادس: أن لا يكون مقروناً بحرف نفي غير لم ولا، فلا يجوز إن لما يقم ولا إن لن يقم. إذا تمهد هذا نقول: كل جواب صح جعله شرطاً فالأكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها إن كان مضارعاً ويجب رفعه بعدها على أنه مع فاعله خبر مبتدإ محذوف على التحقيق ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم المضارع بعدها لكونها في نية السقوط حينئذ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدإ مقدر كما تدخل على مبتدإ مصرح به، فالجملة الاسمية في محل الجزم جواب الشرط نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾[1]، أي فهو لا يخاف وإن لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدّر ضمير القصة والشأن كقراءة: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾[2] بكسر همزة إن ورفع تذكر مشدداً، أي فهي أي القصة تذكر إحداهما الأخرى ونحو: إن قام زيد فيقوم عمرو أي فهو أي الشأن يقوم عمرو وإن كان ماضياً مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع اقترانه بالفاء نحو: إن قام زيد قام عمرو لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة وإن قصد به ذلك جاز اقترانه بها على تقدير قد إجراءاً له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[3]، وجاز عدمه باعتبار استقباله؛ وأما الماضي لفظاً ومعنى فيجب اقترانه بها لعدم صلاحيته لأن يجعل شرطاً كما علم مما مر وسيأتي إن شاء الله، ولأن أداة الشرط لم تؤثر فيه لا لفظاً ولا معنى فاحتيج إلى رابط يربطه بما قبله نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[4]، وكل جواب لا يصلح لأن يكون شرطاً وجب اقترانه بها وخصت بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يترتب على الشرط ويعقبه كذلك وذلك الجملة الطلبية نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾[5]، وقس على ذلك بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بأمثلتها فالذكي يدرك بالمثال الواحد

---

(١) سورة الجن، الآية: ١٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٣) سورة النمل، الآية: ٩٠.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٢٦.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

ما لا يدركه الغبيّ بألف شاهد؛ والجملة الاسمية نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، وقد اجتمعت الطلبية والاسمية في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾[2] والتي فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[3]. قال الشاطبي: هو على تقدير قد والتي فعلها جامد نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[4]؛ والمقرونة بقد نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾[5] وبالتنفيس نحو ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾[6]. وبلن نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[7]، وبما نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾[8] وبإن نحو: إن تقم فإن أقوم؛ وزاد في المغني الجواب المقرون بحرف له الصدر كقوله:

فإن أهلك فذي لهب لظاه ... عليّ تكاد تلتهب التهابا

أي فرب ذي لهب، فرب لها الصدر، ومثلها كأنّ نحو: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[9]. وكذا المصدرة بالقسم نحو: إن قام زيد فوالله لأقومن، وبنداء التفجع نحو: إن لم يتب زيد فيا خسره رجلاً وبأداة الشرط نحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ﴾[10] الآية، فالفاء في هذه الأجوبة ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطاً؛ واجبة الذكر ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة أو الندرة.

الأول: كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها.

الثاني: كقولهﷺ لأبيّ بن كعب لما سأله عن اللقطة «**فإن جاء صاحبها وإلا**

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٧.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٦٠.
(٣) سورة يوسف، الآية: ٢٦.
(٤) سورة الكهف، الآيتان: ٣٩، ٤٠.
(٥) سورة يوسف، الآية: ٧٧.
(٦) سورة التوبة، الآية: ٢٨.
(٧) سورة آل عمران، الآية: ١١٥.
(٨) سورة يونس، الآية: ٧٢.
(٩) سورة المائدة، الآية: ٣٢.
(١٠) سورة الأنعام، الآية: ٣٥.

استمتع بها»[1]، أخرجه البخاري؛ وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقاً وزعم أن الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

ويردّ بالحديث وبقوله:

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلفى على طول السلامة نادما

أي: فسيلفى.

فائدة: تقوم إذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب إن كانت الأداة الجازمة إن ومثلها إذا الشرطية وإن لم تكن جازمة وكان الجواب فيهما جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2]، ونحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[3] فتتعين الفاء في نحو: إن أطاع الله زيد فسلام عليه، وإن عصاه فويل له؛ وفي نحو: إن قام زيد فما عمرو بقائم أو فإن عمراً قائم.

اعلم أن ما مر من نسبة جزم الشرط والجزاء معاً إلى الأداة هو مذهب جمهور البصريين، وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجواب بالشرط ونسب هذا إلى الأخفش واختاره ابن مالك في التسهيل، وقيل الشرط والجواب تجازما قاله ابن جني عن الأخفش وقيل الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالأداة والشرط ونسب هذا إلى سيبويه والخليل وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون؛ ونقل الفارضي عن المازني[4] أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقاً حتى في نحو إن تقم أقم لأن المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب إذ لا يقع الاسم هنا أيضاً مع أن الفعل معرب.

خاتمة: في تفصيل إعراب أسماء الشرط على ما في الهمع وغيره إذا وقعت على زمان أو مكان فهي في محل النصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاماً نحو: متى

---

(١) البخاري ٤٥٥ برقم ٢٤٣٧.

(٢) سورة الروم، الآية: ٣٦.

(٣) سورة الروم، الآية: ٢٥.

(٤) **المازني**: هو أبو عثمان بكر بن عثمان نحوي متقدم أخذ عنه المبرد توفي ٢٤٩هـ.

تأته تعشو وأيان نؤمنك وحيثما تستقم الخ وظرف لخبره إن كان ناقصاً كأينما تكونوا يدرككم الموت؛ فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط، ويدرككم جوابه وإن وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كأيّ ضرب تضرب أضرب، أو على ذات فإن كان فعل الشرط لازماً نحو: من يقم أكرمه فهي مبتدأ. وكذا إن كان متعدياً واقعاً على أجنبيّ منها نحو: من يعمل سوءاً يجز به، وخبره إما جملة الشرط أو الجزاء أو هما معاً؟ أقوال والأرجح الأول إن لم يكن متعيناً لاشتمال فعلها على ضمير المبتدأ دائماً وتوقف تمام الفائدة على الجزاء من حيث التعليق لا الخبرية، فإن كان فعل الشرط متعدياً وسلط على الأداة فهي مفعوله نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾[1]، ومن يضرب زيد فاضربه وإن سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو: من يضربه زيد أو من يضرب أخاه عمرو نضربه فيجوز في من أن تكون مفعولاً لفعل محذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ، وفي خبره ما مر وإن دخل عليها حرف الجر أو المضاف فهي في محل الجر نحو: عما تسأل أسأل، وغلام من تضرب أضرب هذا. وإنما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس إذا لأن رتبة الجواب مع ما يتعلق به التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولأنه قد يقترن بالفاء، أو إذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما، واغتفر ذلك في إذا لأنها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها. ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من بيان أقسام الفعل وأحكامها ونواصب المنصوب منه وجوازم المجزوم شرع في الأسماء وقدم مرفوعاتها لأنها العمدة فقال:

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

«بَابُ مَرْفُوْعَاتِ الأَسْمَاءِ»

الْمَرْفُوْعَاتُ سَبْعَةٌ: وَهِيَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُوْلُ الَّذِيْ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَخَبَرُ إِنَّ ....

باب
بيان مرفوعات الأسماء

تقدم ما يتعلق بلفظ باب من المعنى والإعراب وهو مضاف لما بعده إضافة الدال للمدلول ومرفوعات مضاف لما بعده إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من التي للبيان المشوب بالتبعيض أو الخالص وعلى كل تخرج المرفوعات من الأفعال وقد تقدمت لأنها عوامل في الأسماء ورتبة العامل متقدمة على رتبة المعمول، وتخرج أيضاً المنصوبات والمخفوضات من الأسماء وستأتي إن شاء الله تعالى **(المرفوعات)** من الأسماء قالوا جمع مرفوع على حد جبال راسيات لا جمع مرفوعة أي كلمة مرفوعة لقوله بعد: سبعة، وعدد المؤنث يجب حذف التاء منه وأقول بل يصح أن يكون جمع مرفوعة ومحل حذف التاء من عدد المؤنث، وإثباتها في المذكر وجوباً فيهما إذا كان المعدود مذكوراً تمييزاً للعدد، وأما إذا لم يذكر أصلاً أو ذكر لا تمييزاً كما هنا جاز التذكير والتأنيث؛ نعم الأولى حينئذ مراعاة القاعدة **(سبعة وهي)** على سبيل الإجمال والتعداد **(الفاعل)** كجاء زيد **(والمفعول الذي لم يسم فاعله)** الاصطلاحيّ معه كأهين عمرو من زيد ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[(١)] **(والمبتدأ وخبره)** كزيد قائم **(واسم كان و)** اسم **(أخواتها)** نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[(٢)]، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[(٣)] **(وخبر إن و)** خبر

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٠، وسورة هود، الآية: ٤٤.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٥٤.

(٣) سورة هود، الآية: ١١٨.

وَأَخَوَاتِهَا وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوْعِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيْدُ وَالْبَدَلُ. . . . .

(أخواتها) نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2] **(والتابع للمرفوع)** وهو كل ثان أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد **(وهو أربعة أشياء)** أولها **(النعت)** نحو: جاء زيد العاقل **(والعطف)** نحو: جاء زيد وعمرو **(والتوكيد)** نحو: جاء زيد نفسه **(والبدل)** نحو: جاء زيد أخوك قدم الفاعل بناء على أنه أصل المرفوعات، ولأن عامله لفظي وهو أقوى من العامل المعنوي بدليل أن الثاني يزول بالأول كالنواسخ مع الابتداء ثم المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه يخلفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره، لأن المبتدأ فاعل في المعنى لكونه مسنداً إليه والخبر مسند، ثم اسم كان وأخواتها لأنه مبتدأ في الأصل؛ ثم خبر إن وأخواتها لأنه خبر في الأصل ثم التابع لتأخره عن المتبوع. ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في المرفوعات اسم أفعال المقاربة ولا اسم ما، ولا، ولات؛ وإن المشبهات بليس ولا خبر لا التي لنفي الجنس؛ وقيل المراد بأخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر فدخل في كلامه اسم أفعال المقاربة واسم الأحرف المشبهات بليس؛ والمراد بأخوات إن الكلمات التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فدخل خبر لا التي لنفي الجنس لكن يرد عليه أن المصنف فيما سيأتي لم يدخل في الأخوات ما ذكر حيث قال وهي كان وأمسى الخ؛ وهي إن وأن الخ، وأنه ذكر خبر لا مع اسمها في المنصوبات هذا. وجعل التابع أربعة كما علمت وجعله غيره خمسة بزيادة عطف البيان ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضي من أن كل ما كان بدل كل من كل جاز أن يكون عطف بيان وأنه لا فرق بينهما، ونص عبارته في شرح الكافية وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان بل قال إما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله كأنه قيل بمن مررت أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ثم قال قالوا الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان، والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول، والجواب أنا لا نسلم

---

(١) سورة النور، الآية: ٦٢.
(٢) سورة محمدﷺ، الآية: ١٩.

أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر انتهى، ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت لأنه كالجزء من متبوعه ثم بعطف البيان لأنه جار مجرى النعت ثم بالتوكيد لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت ثم بالبدل لأنه تابع كلا تابع لكونه كالمستقل ثم يؤتي بالنسق لأنه تابع بواسطة.

فائدة: اختلف في عامل التوابع، فأما النعت والتوكيد والبيان؛ فقال الجمهور: العامل فيها هو العامل في متبوعها؛ ونسب إلى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والأخفش، وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو رأي الجمهور ويدل لهم ظهوره جاراً مع الظاهر جوازاً ومع المضمر وجوباً، نحو: مررت بزيد به؛ وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف[(١)]، وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة، وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف نفسه وقيل محذوف، ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في تفصيل ما أجمله مقدماً الأول فقال:

---

(١) **ابن خروف**: هو علي بن محمد نحوي أندلسي له شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل توفي ٦٠٩هـ.

«بَابُ الْفَاعِلِ»

الْفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ............................

باب الفاعل

(الفاعل) لغة من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر واصطلاحاً **(هو الاسم)** الصريح أو المؤول به، فالاسم الصريح نحو: تبارك الله وتباركت يا ألله، وأقوم وقم، والمؤول به ما اقترن به سابك لفظاً أو تقديراً والسابك هنا أنّ الناصبة للاسم، وأن الناصبة للفعل وما دون كي، ولو، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[1]، أي: إنزالنا، ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[2]، أي: خشوع قلوبهم وقوله:

يسر المرء ما ذهب الليالي

أي: ذهابها ولا يقدر من هذه الأحرف إلا أن خاصة نحو: وما راعني إلا يسير أي: أن يسير ولا يقدر غيرها لعدم السماع، ولا يوجد فاعل مؤول بلا سابك من هذه الثلاثة عند البصريين؛ قال الدماميني إلا في باب التسوية نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[3] بناء على أن سواء بمعنى مستو خبر إن، والجملة التي بعده في تأويل الاسم من غير سابك فاعله؛ ومقتضى كلام المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن الفاعل لا يكون جملة وهو مذهب البصريين؛ وقيل تقع فاعلاً مطلقاً نحو: يعجبني يقوم زيد بدليل ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْآيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[4]، ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف، ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك الضمير، أي البداء الذي بدا لهم سجنه عليه السلام، وقيل تقع إن علق عنها فعل قلبيّ بأيّ معلق نحو: ظهر لي أقام زيد،

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٥١.

(٢) سورة الحديد، الآية: ١٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[1]، وقيل تقع إن كان التعليق بالاستفهام كهذين المثالين لأن الإسناد حينئذ في الحقيقة والأصالة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد، وتبين لكم جواب كيف فعلنا بهم؛ وصرح بعضهم بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزه إنما هو باعتبار مضمونها كأنه قيل في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا﴾، تبين لكم كيفية فعلنا بهم، وفي ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[2]؛ أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا. **(المرفوع)** بما أسند إليه لا بالإسناد كما قيل لفظاً أو تقديراً أو محلاً نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾[3] وسمع الفتى وأطاع هذا وخرج به المنصوب والمجرور وقد ينصب شذوذاً إذا فهم المعنى، سمع من كلامهم (خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر) برفع أولهما ونصب ثانيهما، وزعم ابن طراوة[4] أنه مطرد؛ واستأنس له بعضهم بقراءة ابن كثير ﴿فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[5]، بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لإمكان حمله على الأصل لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه الآخر هذا. ومن المرفوع تقديراً المجرور بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[6] أو اسمه كقول عائشة رضي الله تعالى عنها «من قبلة الرجل امرأته الوضوء»، أو بمن أو الباء أو اللام الزائدة.

الأول: نحو: ﴿أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ﴾[7].

الثاني: نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[8].

الثالث: نحو: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾[9]. **(المذكور قبله فعله)** لفظاً كما مثل أو تقديراً نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[10]، وخرج به المبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لأن

---

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٤٥.
(٢) سورة السجدة، الآية: ٢٦.
(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٥.
(٤) **ابن طراوة**: هو الحسين بن سليمان بن محمد عالم أندلسي من مالقة كان بصيراً بالنحو والأدب توفي ٥٢٨هـ.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٣٧.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٥١.
(٧) سورة المائدة، الآية: ١٩.
(٨) سورة النساء، الآية: ٧٩.
(٩) سورة المؤمنون، الآية: ٣٦.
(١٠) سورة التوبة، الآية: ٦.

المتبادر من الإضافة في فعله الفعل القائم به أو الواقع منه، والمبتدإ والخبر، وخبر إن وأخواتها لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل واسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها قائماً بها الفعل قبلها ولا واقعاً منها، ومثل الفعل ما في تأويله، وإنما اقتصر على الفعل لأنه الأصل أو المراد به الحدث فيشمل المؤول بالفعل الاصطلاحي وهو اسم الفاعل نحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[1] أي صنف مختلف الخ وأمثلة المبالغة نحو: أضراب زيد والصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد غلاماً له واسمه نحو: عجبت من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو: هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور إذا اعتمدا على استفهام أو شبهه نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[2]، أعندك ريب؛ هذا. وقال بعض شراح هذه المقدمة إن هذا التعريف رسم بخواص الفاعل ولعله مبني على ما قاله بعضهم من أن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جزماً فجميع تعاريفها رسوم لجواز أن لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساو لا أعم ولا أخص، قال الفخر الرازي في نظير هذا المقال: هو عن التحقيق بمعزل إذ هي أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع الألفاظ بإزائها ولا ماهية لها عند الواضع إلا هذه الأمور فالتعريف بها حدّ على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف بها رسم كما هو ظاهر اهـ.

اعلم أنه قد اشتهر أن الرفع حكم وهو لا يؤخذ في التعريف؛ وأقول الظاهر أن هذا خلاف التحقيق وأن قولهم لا يدخل الحكم في الحد معناه لا يدخل الحكم المنسوب للمحدود لا لأحد أجزاء الحد وذلك أنهم وجهوا المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف فهو متوقف على التعريف، فلو أخذ في التعريف لتوقف التعريف عليه فيلزم الدور؛ وظاهر أنه لا يتوقف على التعريف إلا الحكم على المعرف وهنا الحكم لم ينسب للمبتدإ[3] الذي هو المعرف إنما نسب للاسم وهو معلوم قبل التعريف وإلا لما دخل فيه لبيان الماهية فلا دور على أننا لا نسلم كون الرفع المذكور حكماً بل هو

(١) سورة فاطر، الآية: ٨.
(٢) سورة إبراهيم، الآية: ١٠.
(٣) لعله للفاعل وليس للمبتدأ ذكر هنا.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ ....

صفة وقيد للاسم الواقع خبراً عن الفاعل وهل يصح أن يقال في مثل قولنا جاء الرجل الفاضل: إن الفاضل محكوم به على الرجل؟ كيف وهذا التركيب توصيفي، وهل يعقل في التركيب التوصيفي حكم؟ نعم لو حول التركيب للإسناد الخبري ساغ الحكم، لكن ذاك تركيب آخر غير ما الكلام فيه هذا. وقد حدوا الفاعل بحدود منها أنه ما أسند إليه فعل تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول ونحوه، ومنها أنه ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، ومنها أنه اسم أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة وواقع منه أو قائم به؛ ومنها أنه الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل بفتح العين أو شبهه **(وهو)** أي: الفاعل مشتمل **(على قسمين)** اشتمال الكلي على جزئياته قسم **(ظاهر)** والمراد به ما عدا المضمر بقرينة المقابلة فيشمل المبهم كقام هذا ويقوم الذي عندك **(و)**قسم **(مضمر فالظاهر)** ستة عشر قسماً: لأنه إمَّا مفرد أو مثنى أو جمع سلامة أو جمع تكسير وكل منها إما لمذكر أو لمؤنث، فتلك ثمانية فكل منها إما مضاف أو غير مضاف وتزيد الأقسام بزيادة الاعتبار ككون الرافع له فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو غيرهما وكونه معرفة أو نكرة وككون إضافته إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها، هذا بالنظر للواقع، أما بالنظر لصنيع المصنف فتكون الأقسام عشرة: المفرد والمثنى وجمع السلامة وجمع التكسير وكل منها إما لمذكر أو لمؤنث والمفرد منها إما مضاف إلى غير ياء المتكلم أو إليها، تلك عشرة كاملة، ويرفع الظاهر كل من الماضي والمضارع[1] ما عدا أفعل في التعجب وخلا، وعدا، وحاشا في الاستثناء فإنها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر وإنما ترفع الضمير المستتر فيها وجوباً وما عدا «لا يكون» في الاستثناء فإنه مضارع لا يرفع الظاهر أيضاً، وإنما يرفع الضمير المستتر، وأما فعل الأمر فلا يرفع إلا الضمير المستتر أو البارز دائماً.

الأول: المفرد المذكر المرفوع بالماضي أو المضارع نحو قولك: **(قام زيد ويقوم زيد)**.

الثاني: مثنى المذكر كذلك نحو قولك: **(قام الزيدان ويقوم الزيدان)**.

---

(١) المضارع ليس هذا على إطلاقه وإنما يرفع الظاهر إذا كان مبدوءاً بالياء أو بتاء الغيبة.

وَقَامَ الزَّيْدُونَ وَيَقُوْمُ الزَّيدُوْنَ وقَامَ الرِّجَالُ وَيَقُوْمُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ وَتَقُوْمُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الهِنْدانِ وَتَقُوْمُ الهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْداتُ وَتَقُوْمُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُوْدُ وَتَقُوْمُ الهُنُوْدُ، وَقَامَ أَخُوْكَ وَيَقُوْمُ أَخُوْكَ وَقَامَ غُلاَمِيْ وَيَقُوْمُ غُلاَمِيْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَالْمُضْمَرُ.........................

الثالث: جمع المذكر السالم كذلك نحو قولك: **(قام الزيدون ويقوم الزيدون)**.

الرابع: جمع التكسير كذلك نحو قولك: **(قام الرجال ويقوم الرجال)**.

الخامس: المفرد المؤنث كذلك نحو قولك: **(قامت هند وتقوم هند)**.

السادس: مثنى المؤنث كذلك نحو: **(قامت الهندان وتقوم الهندان)**.

السابع: جمع المؤنث السالم كذلك نحو: **(قامت الهندات وتقوم الهندات)**.

الثامن: جمع المؤنث المكسر كذلك نحو: **(قامت الهنود وتقوم الهنود)**.

التاسع: المفرد المضاف إلى غير ياء المتكلم كذلك نحو: **(قام أخوك ويقوم أخوك)**.

العاشر: المضاف لياء المتكلم كذلك نحو: **(قام غلامي ويقوم غلامي وما أشبه ذلك)** نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[(١)]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾[(٢)]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾[(٣)]، و ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[(٤)]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾[(٥)]، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[(٦)] ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[(٧)] **(و)**الفاعل **(المضمر)** وهو من حيث هو ما وضع ليدل على متكلم أو مخاطب أو غائب قسمان متصل بعامله، وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلا أو ما في معناها اختياراً ومنفصل عن عامله وهو بخلافه وكل منهما إما للمتكلم وحده أو ومعه غيره أو للمخاطب أو للمخاطبة أو لمثناهما مطلقاً أو لجمع الذكور المخاطبين أو لجمع الإناث المخاطبات أو للمفرد الغائب أو للمفردة الغائبة أو لمثنى الغائب مطلقاً أو لجمع الذكور

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٥.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٢٠.
(٣) سورة المطففين، الآية: ٦.
(٤) سورة المائدة، الآية: ٢٣.
(٥) سورة التوبة، الآية: ٩٠.
(٦) سورة الطلاق، الآية: ٧.
(٧) سورة الروم، الآية: ٤.

اثْنَا عَشَرَ: نحو قَوْلِكَ ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ وَضَرَبْتُمَا وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْتُنَّ وَضَرَبَ وَضَرَبَتْ ....

الغائبين أو لجمع الإناث الغائبات فأقسام الفاعل المضمر المتصل **(اثنا عشر)** قسماً وعليها اقتصر المصنف يرفعها الماضي والمضارع والأمر، فالفاعل المضمر المتصل للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً **(نحو: قولك ضربت)** بضم التاء فهي ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مطلقاً في محل الرفع بالفعل قبله فاعل مبني على الضم **(و)** للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه **(ضربنا)** بسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه في محل الرفع بالفعل قبله فاعل مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي فهي مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكراً كان أو مؤنثاً، وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه إلحاقاً له بالجماعة ومرجع التمييز في كل ذلك القرائن **(و)** للمفرد المخاطب **(ضربت)** بفتح التاء فهي ضمير متصل بارز للمفرد المخاطب في محل الرفع، فاعل مبني على الفتح **(و)** للمخاطبة **(ضربت)** بكسر التاء فهي ضمير متصل بارز للمفردة المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على الكسر **(و)** لمثنى المخاطب مطلقاً **(ضربتما)** بضم التاء فهي ضمير متصل بارز للمثنى المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً في محل الرفع فاعل مبني على الضم والميم حرف العماد، والألف حرف دال على التثنية بمعنى أنها قرينة دالة على دلالة التاء على الاثنين **(و)** لجمع الذكور المخاطبين **(ضربتم)** فالتاء ضمير متصل بارز لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على الضم والميم علامة جمع الذكور **(و)** لجمع الإناث المخاطبات **(ضربتن)** بضم التاء وتشديد النون، فالتاء ضمير متصل بارز لجماعة الإناث المخاطبات في محل الرفع فاعل مبني على الضم والنون المشددة علامة جمع الإناث أو النون الأولى علامة جمع الإناث، والثانية عوض عن حرف الإشباع، فهذه أمثلة الحاضر من المتكلم والمخاطب **(و)** للمفرد الغائب نحو: قولك زيد **(ضرب)** ففي ضرب ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على زيد المقدر، ومحله رفع على أنه فاعل ضرب **(و)** للمفردة الغائبة هند **(ضربت)** بسكون الموحدة وفتح المثناة، ففي ضرب ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يعود على هند وهو مرفوع المحل على الفاعلية، والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل ولكون الفاعل المضمر المتصل الذي مبناه على الاختصار كالجزء من عامله جوّزوا تخفيفه باستتاره في عامله، واكتفوا

به بخلاف المنصوب والمجرور فإنهما فضلة يتم الكلام بدونهما فإن ظهرا في اللفظ وإلا فلا يجوز استتارهما في العامل.

تنبيه: الضمير المستتر لم يوضع له لفظ يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليماً للمبتدىء وتقريباً لذهنه وليس هو إياه على الحقيقة **(و)** لمثنى المذكر الغائب الزيدان **(ضربا)** فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي، ولمثنى المؤنث الغائب: الهندان ضربتا، فالألف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان في محل الرفع فاعل مبني على سكون مقدر على آخره الخ؛ والتاء علامة تأنيث الفاعل أصلها البناء على السكون ولكنها حركة لدفع التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف، وهذا المثال ساقط من أصل المصنف **(و)** لجمع الذكور الغائبين الزيدون **(ضربوا)** فالواو: ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدون في محل الرفع بضرب فاعله، والألف المتطرفة بعد واو الجماعة زائدة في الخط للفرق بينها وبين الحرفية في نحو: جادوا، وسادوا، والزيدون لم يدعوا، وزيد يدعو، وطردا للباب فيما عدا ذلك **(و)** لجماعة الإناث الغائبات: الهندات **(ضربن)** فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات في محل الرفع فاعل مبني على الفتح وما تقدم من أن الألف في نحو: ضربا، والواو في نحو: ضربوا، والنون في نحو: ضربن ضمائر هو مذهب الجمهور؛ وذهب المازني إلى أن الفاعل في نحو: ذلك ضمير مستتر؛ وأن الألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث ووافقه الأخفش في الواو دون الألف والنون. وأقسام الفاعل المضمر المنفصل اثنا عشر أيضاً، فالمضمر المنفصل للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً نحو: قولك ما ضرب إلا أنا وللمعظم نفسه أو ومعه غيره ما ضرب إلا نحن وللمفرد المخاطب ما ضرب إلا أنت بفتح التاء وللمفردة المخاطبة ما ضرب إلا أنت بكسر التاء ولمثنى المخاطب مطلقاً ما ضرب إلا أنتما، ولجماعة الذكور المخاطبين ما ضرب إلا أنتم، ولجماعة الإناث المخاطبات، ما ضرب إلا أنتنّ، وللمفرد الغائب زيد ما ضرب إلا هو، وللمفردة الغائبة هند ما ضرب إلا هي، ولمثنى الغائب مطلقاً ما ضرب إلا هما، ولجماعة الذكور الغائبين ما ضرب إلا هم، ولجماعة الإناث الغائبات ما ضرب إلا هنّ، ومثل الماضي المضارع، ومثل إلا ما في معناها نحو: إنما يضرب أنا، وإنما الضارب نحن فمجموع أقسام الفاعل

المضمر المتصل والمنفصل خمسة وعشرون لفظاً وثمانية وعشرون معنى؛ لأن صيغة المثنى مشتركة في ثلاثة مواضع كما تقدم:

اعلم أن للفاعل أحكاماً تسعة.

أحدها: الرفع لأنه عمدة لا تستغني عنه الجملة الفعلية والرفع من إعراب العمد غالباً.

الثاني: وقوعه بعد المسند أي: بعدما أسند إليه؛ فهذان الحكمان مستفادان من قول المصنف المرفوع المذكور قبله فعله فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً فيه وجعل المتقدم إما مبتدأ وذلك في نحو: زيد قام، وإما فاعلاً لمحذوف وذلك في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1] لأن أداة الشرط موضوعة لتعليق حدث بحدث فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ، والجملة بعده خبراً، وجوّز الكوفيون أيضاً تقدم الفاعل على المسند إليه تمسكاً بنحو قول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيداً　　　أجندلا يحملن أم حديدا

ويحمل ذلك عند البصريين على الضرورة، أو على أن مشيها مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده؛ أي: يظهر وئيداً كقولهم: (حكمك مسمطاً)؛ أي: حكمك لك مثبتاً، أو على أنه بدل من الضمير المستتر في الجار والمجرور قبله المنتقل إليه بعد حذف المتعلق.

الثالث: أنه لا بد منه لأن المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فإن ظهر في اللفظ فذاك نحو: قام زيد، والزيدان قاما وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما إلى المذكور كزيد في قولك: زيد قام أو إلى ما دل عليه المسند كقوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»[2] ففي يشرب ضمير مستتر راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام أو إلى ما دل عليه سياق الكلام أو الحال المشاهدة.

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.　　(٢) صحيح مسلم كتاب الإيمان.

الأول: نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ۝٢٦﴾[1]، ففي بلغت ضمير مستتر راجع إلى الروح ولم يتقدم لها ذكر ولكن ذكر التراقي وهو أعالي الصدر؛ والراقي والفراق قرينة على أن فاعل بلغت ضمير الروح.

الثاني: كقولهم: (إذا كان غداً فأتني) بنصب غداً؛ أي: إذا كان هو أي: ما نحن عليه من السلامة في غد؛ وحكى سيبويه إذا كان غد بالرفع وعليه فلا شاهد فيه وقيل إن النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقوله:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ... إلى قطريّ لا أخا لك راضيا

ففي كان ضمير مستتر مرفوع المحل بها مدلول عليه بالحال المشاهدة كالمثال أي فإن كان هو أي: ما تشاهده مني. وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل تمسكاً بظاهر نحو: ما تقدم تأويله من الحديث وما بعده وتبعه السهيلي.

الرابع: أنه يصح حذف فعله جوازاً إن أجيب به عن نفي كقولك: بلى زيد. جواباً لمن قال ما قام أحد، فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول أداة النفي أي: بل قام زيد ومنه قوله:

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه ... من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد

فأعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول أداة النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد قال اللقاني: إن قلت: ما الداعي إلى تقدير فعل بعد بل مع أنها تعطف مفرداً على مثله؟ قلت: الداعي أن بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفي أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد المنفي لما بعدها ومحال نفي كل وجد وثبوت أعظمه فتعين أنه بين جملتين لغرض إبطال الأولى السالبة سلباً كلياً وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لأعظم الوجد فليتأمل اهـ. أو أجيب به عن استفهام محقق بأن يكون ملفوظاً به نحو: نعم زيد جواباً لمن قال هل جاءك أحد؟ فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول أداة الاستفهام وإنما لم يجعل مبتدأ حذف خبره لمراعاة مطابقة الجواب

(١) سورة القيامة، الآية ٢٧.

للسؤال، ومنه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾(١). فالله فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول من الاستفهامية والتقدير خلقنا الله، أو أجيب به عن استفهام مقدر كقراءة الشاميّ وأبي بكر ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾(٢) فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل، ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر؛ وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدوّ والآصال قيل من يسبحه؟ فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لإشعار يسبح المبني للمفعول به وقوله:

لـيـبـك يـزيـد ضـارع لـخـصـومـة ... ومـخـتـبـط مـمـا تـطـيـح الـطـوائـح

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل إلى آخر ما تقدم في رجالٌ: والضارع الفقير الذليل. والمختبط الذي يأتي إليك ابتغاء معروفك من غير وسيلة وتطيح من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك: والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح: ومن تعليلية وما مصدرية، أو استلزمه ما ذكر قبله كقوله:

غـداة أحـلـت لابـن أصـرم طـعـنـة ... حصين عبيطات السدايف والخمر

فالخمر مرفوع بفعل محذوف استلزمه أحلت أي وحلت له الخمر: وغداة منصوب على الظرفية: وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن أصرم وعطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت؛ وهو جمع عبيط بالعين المهملة وهو الطريّ من اللحم والسديف كأمير شحم السنام كما في القاموس وكان حصين بن أصرم هذا قتل له قريب فحرم على نفسه أكل اللحم الطري وشرب الخمر حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة ما ذكر، أو فسره ما بعده نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٣)، فأحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك، والتقدير وإن استجارك أحد استجارك والحذف في هذا واجب لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا

---

(١) سورة الزخرف، الآية ٨٧.

(٢) سورة النور، الآيتان: ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦.

يجمع بين العوض والمعوض عنه. وتقدم أن الكوفيين أجازوا كون أحد مبتدأ والجملة بعده خبر.

الخامس: من أحكام الفاعل أن فعله أو ما كان بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه وهذا الحكم أيضاً مستفاد من أمثلة المصنف فكما تقول قام أخوك، أو قائم أخوك. تقول قام أخواك وأقائم أخواك، وقام إخوتك، وأقائم إخوتك، وقام نسوتك وأقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع. لأنه لو قيل قاما أخواك وقاموا إخوتك، وقمن نسوتك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم فالتزم توحيد المسند دفعاً لهذا الإيهام: وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع. قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[1]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[2]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[3]، وحكى البصريون عن طيء وبعضهم عن أزد شنوءة إلحاق فعله أو ما كان بمنزلته علامة التثنية إذا كان مثنى وعلامة الجمع إذا كان جمعاً نحو: ضربوني قومك، وضربنني نسوتك، وضرباني أخواك. وفي الحديث «**أو مخرجيّ هم**»[4] قالهﷺ لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك، والأصل أو مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ومن ذلك قوله:

يلومونني في اشتراء النخـ ... ـيل أهلي فكلهم ألوم

وقوله:

نتج الربيع محاسنا ... ألقحنها غر السحائب

وقوله:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي ... فأعرضن عني بالخدود النواضر

وقوله:

تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعد وحميم

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٨.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٣٠.

(٤) البخاري بدأ الوحي.

ويسمي النحاة هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث لأن هذا اللفظ سمع عن بعضهم، والصحيح عند سيبويه ومتابعيه أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دالة على التثنية والجمع كما تدل التاء على تأنيث الفاعل عند الجميع في نحو: قامت هند لا أنها ضمائر في محل الرفع على الفاعلية وما بعدها مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم أو تابع لها على البدلية ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر وكلا المحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب تلك اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير، لأن أئمة اللغة اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون الألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كأنهم بنوا ذلك على أن القوم التزموا مع تأخير الظاهر الألف في فعل الاثنين، والواو: في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث؛ فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً قد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لأنها لو كانت اسماً لزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير وإمّا إسناد الفعل مرتين وكل ذلك ممنوع: والصحيح أيضاً أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة خلافاً لزاعمي ذلك لورود قوله:

وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله:

ذريني للغنىٰ أسعى فإني ... رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليه ... وإن كانا له نسب وخير

فألحق علامة التثنية وهي الألف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير، بكسر الخاء المعجمة أي: الكرم والمعنى وإن كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم عندهم لأجل فقره.

السادس: أنه إن كان مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع ويجب ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون ضميراً متصلاً لغائبة نحو: هند قامت أو تقوم والشمس طلعت

أو تطلع وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلاً مذكراً منتظراً إذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو: هند ما قام إلا هي أو ما يقوم إلا هي، والشمس ما طلع إلا هي، أو ما يطلع إلا هي فإن التذكير معه واجب في النثر كما مثل لعدم التوهم المذكور وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فإنه لا يمكن تأنيثه، إن كان ضميراً متصلاً لمؤنث: وقد يستباح حذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير متصل مجازي التأنيث لضرورة الشعر كقوله:

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل إبقالها

وقوله:

فإما تريني ولي لمة ... فإن الحوادث أَوْدَىٰ بها

وكان القياس أبقلت وأودت لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة: وإنْ في فإمّا[1] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[2] شرطية أدغمت في ما الزائدة.

ثانيهما: أن يكون ظاهراً متصلاً بالفعل حقيقي التأنيث نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾[3]؛ وشذ قول بعضهم: (قالَ فلانة) حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو رديء لا ينقاس وإنما جاز في الفصيح نعم المرأة وبئس المرأة لأن المراد الجنس وهو مجازي التأنيث، ويجوز الوجهان في موضعين:

أحدهما: المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء ... على باب أستها صلب وشام

فحذف التاء من ولد للفصل بينه وبين فاعله المؤنث وهو أم سوء بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير. والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب وكقولهم: حضر القاضي امرأة والتأنيث أكثر لقوة جانبه من التذكير إلا إذا كان الفاصل إلا فقليل كقوله:

ما برئت من ريبة وذم ... في حربنا إلا بنات العم

(١) لعله: وَإِنْ في (فَإِمَّا) أو وإن مِنْ (فإمّا).

(٢) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

وقرىء ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾[1] بالرفع، ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾[2]، بضم التاء من ترى ومساكنهم نائب فاعله وحكمه في ذلك حكم الفاعل وأوجب بعضهم التذكير مع الفصل بإلاّ وجعل التأنيث خاصاً بالضرورة وهو محجوج بما سمعت.

وثانيهما: مجازي التأنيث اتصل بعامله أم لا كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾[3] ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾[4]، ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝٩﴾[5] ومنه اسم الجنس واسم الجمع المعرب دون المبني كالذين، والجمع المكسر لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التأنيث نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[6]، و ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[7] وأورقت الشجر، والتذكير نحو: أورق الشجر، ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾[8]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[9] وقال الرجال، وجاء الهنود إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: قام الزيدون قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾[10]، والتأنيث في نحو: قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ وأجاز الكوفيون الوجهين فيهما والفارسي من البصريين في جمع المؤنث السالم واحتجوا بنحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[11]؛ و ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[12] وقوله:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي ... والظاعنون إليّ ثم تصدعوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد وبأن التذكير في جاءك المؤمنات للفصل أو لأن الأصل النساء المؤمنات، والنساء اسم جمع فحذف وخلفه وصفه فعومل معاملته أو لأن أل اسم موصول مقدرة باللاتي وهي اسم جنس.

---

(١) سورة يسٓ، الآية: ٥٣.
(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٥.
(٣) سورة الأنفال، الآية: ٣٥.
(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٥٧.
(٥) سورة القيامة، الآية: ٩.
(٦) سورة القمر، الآية: ٩.
(٧) سورة الحجرات، الآية: ١٤.
(٨) سورة الأنعام، الآية: ٦٦.
(٩) سورة يوسف، الآية ٣٠.
(١٠) سورة المؤمنون، الآية: ١.
(١١) سورة يونس، الآية: ٩٠.
(١٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

تنبيه: حكم الفاعل المثنى حكم مفرده فإن كان لمذكر واتصل بفعله وجب التذكير نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾؛ وإن كان لمؤنث حقيقة واتصل بعامله أيضاً وجب التأنيث نحو: قالت الهندان وإلا جاز الوجهان.

السابع: أن الأصل فيه أن يتصل بفعله لأنه منزل منه منزلة الجزء ثم يؤتى بالمفعول بعدهما وقد يتوسط بينهما المفعول وقد يتقدم عليهما وكل من هذه الصور الثلاث إمّا واجب أو جائز فأما جواز الأصل ففي نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[١]، وأما وجوبه ففي موضعين:

أحدهما: أن يخشى التباس الفاعل بالمفعول كضرب موسى عيسى قاله ابن السراج والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابن الحاج محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز أن يقال ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق الأصوليين ولغة باتفاق النحويين وشرعاً على الأصح وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[٢] كون تلك اسم زال ودعواهم خبرها وبالعكس وبأنه لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية انتهى. قال المرادي: ولا يلزم من إجازة الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح اهـ. قال الزرقاني: وجه ذلك أن المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول اهـ. قال الأشموني: وما قاله ابن الحاج ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك وهو ظاهر اهـ.

ثانيهما: أن يحصر فعل الفاعل في المفعول بإنما نحو: إنما ضرب زيد عمراً

(١) سورة النمل، الآية: ١٦.
(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٥.

فيجب تقديم الفاعل على المفعول في ذلك اتفاقاً لأنه لو أخر لانقلب المعنى وكذا الحصر بإلا عند الجزولي[1] وجماعة نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً؛ وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري[2] تقديمه على الفاعل معها لورود السماع به كقوله:

ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ... ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بإلا وهو جماحاً على الفاعل وهو فؤاده؛ والجماح هنا الإسراع والجموح من الرجال الذي يسارع في هواه ولا يرده شيء وقوله:

تزوت من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

والمانع لتقدم المفعول المحصور بإلاّ على الفاعل يقدر عاملاً للمرفوع في مثل ذلك وأمّا توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازاً فنحو ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾[3] وخاف ربه عمر وقوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدراً ... كما أتى ربه موسى على قدر

وأما وجوبه ففي موضعين:

أحدهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: و ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[4]، و ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[5]، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظاً ورتبة ولأجل ذلك منع أكثر النحويين نحو: زان نوره الشجر في النظم والنثر وأجازه فيهما الأخفش وابن جني والطوال[6] بضم الطاء

(١) **الجزولي**: هو عيسى بن عبد العزيز نحوي بارع نسب إلى قبيلة جزولة قبيلة من البربر توفي ٦٠٧هـ.

(٢) **ابن الأنباري**: هو أبو بكر محمد بن القاسم أخذ عن ثعلب وكان من أمهر نحاة الكوفة وأعلم أهل زمانه باللغة والأدب توفي ٣٢٧هـ.

(٣) سورة القمر، الآية: ٤١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٥) سورة غافر، الآية: ٥٢.

(٦) **الطوال**: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد نحوي من أصحاب الكسائي توفي سنة ٢٤٣هـ.

وتخفيف الواو، وابن مالك محتجين في النثر بقولهم: ضربوني وضربت قومك بإعمال الثاني حكاه سيبويه وفي النظم بنحو قوله:

جزى ربه عني عدي بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والصحيح جوازه في الشعر للضرورة دون النثر.

ثانيهما: أن يحصر الفعل في الفاعل بإنما باتفاق نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾(١) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية بإنما فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائي نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد وخالف الكسائي في ذلك محتجاً بقوله:

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم   ولا جفا قط إلا جبأ بطلا

وقوله:

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم   وهل يعذب إلا الله بالنار

ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني؛ وجملة عذبوا في محل النصب مفعوله الثالث وقوله:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا   عشية إنآء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول وهو ما هيجت والأصل فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله، وعشية منصوب على الظرفية؛ والإنآء كالإبعاد وزناً ومعنى هذا. وغير الكسائي يقدر عاملاً للمنصوب والمجرور في هذه الأبيات ونحوها فيقدر قبل فعل ذي كرم عاب، وقبل بطلاً جفا وقبل بالنار يعذب، وقبل ما هيجت درى بناء على أن ما قبل إلا لا يعمل في ما بعدها ما لم يكن مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً لذلك. وأما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً فنحو ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾(٢). ففريقاً فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تأخيره. وأما تقديمه عليهما وجوباً ففي موضعين.

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٧.

أحدهما: أن يكون مما له الصدر نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[1]؛ ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2].

الثاني: أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب أما ظاهرة أو مقدرة وليس لذلك العامل منصوب غيره نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾[3]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾﴾[4] وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذراً من أن تلي الفاء أما الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول.

تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل نحو: زيد ضربته، وإذا كان المضمر أحدهما فإن كان مفعولاً وجب وصله وتأخير الفاعل كضربني زيد، وإن كان فاعلاً وجب وصله ووجب إما تأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيداً وزيداً ضربت.

الثامن: من أحكام الفاعل إغناؤه عن الخبر في نحو: أقائم الزيدان.

التاسع: أنه لا يتعدد إجماعاً، وأما نحو: اختصم زيد وعمرو فالفاعل المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا في إجرائه.

---

(١) سورة غافر، الآية: ٨١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) سورة الضحى، الآية: ٩.

(٤) سورة المدثر، الآية: ٣.

بَابُ
الْمَفْعُوْلِ الَّذِيْ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوْعُ الَّذِيْ لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ . . . .

باب الْمَفْعُوْلِ الَّذِيْ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
أي لم يذكر فاعله

هذه الترجمة للمتقدمين، ولابن مالك النائب عن الفاعل، قال ابن هشام: هي أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره ولأن المنصوب في نحو: أعطى زيد ديناراً يصدق عليه أنه المفعول الذي لم يسم فاعله وليس مراداً اهـ. ونوزع فيما قاله بأن الأولى صارت علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره وبأن الكلام في المرفوعات فلا يرد المنصوب المذكور وأيضاً أن الفعل عند القدماء المعبرين بتلك العبارة إذا أسند لغير المفعول به لا يكون إسناده حقيقياً لأنه على خلاف الأصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين، وأيًّا كان، فالمصنف لم يترجم لغيره كما يعلم من استقصاء كلامه فلا يتوجه إليه الاعتراض أصلاً **(وهو الاسم)** الصريح أو المؤول به **(المرفوع)** لفظاً أو تقديراً أو محلاً إلى آخر ما تقدم في الفاعل **(الذي لم يذكر معه فاعله)** أي: ترك ولم يقصد ذكر فاعل فعله الاصطلاحي معه لغرض لفظي أو معنوي فأقيم هو مقامه في جميع ما له من الأحكام ولذا ذكره عقبه، والغرض اللفظي كالإيجاز نحو: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ﴾[1] وموافقة المسبوق للسابق كقول بعض الفصحاء: من طابت سريرته حمدت سيرته؛ وإصلاح النظم كقوله:

وما المال والأهلون إلا ودائع ... ولا بد يوماً أن ترد الودائع

---

(١) سورة الحج، الآية: ٦٠.

والغرض المعنوي كالعلم به نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[1] والجهل به كقولك: ضرب زيد إذا لم تعرف من ضربه وأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ﴾[2] وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله ﷺ: «**من بلي منكم بهذه القاذورات**» أو تحقيره بصون لسان المتكلم عن ذكره كـ «**من أوذي في الله فصبر فله الحظ الأوفر**»، أو تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو: طعن عمر رضي الله عنه أو الستر على الفاعل خوفاً منه أو عليه كقتل زيد أو ابن الأمير هذا. ولما كانت إقامته مقام الفاعل ونيابته عنه متوقفة على تغيير صيغة الفعل شرع في بيانه فقال: (**فإن كان الفعل**) المتصرف الذي أريد إسناده إلى المفعول به بعد حذف فاعله (**ماضياً ضم أوله**) لفظاً أو تقديراً ثلاثياً كان أو لا مجرداً كان أو لا وشارك أوله في الضم ثانيه المبدوء بتاء زائدة معتادة سواء كانت للمطاوعة نحو تعلم العلم أو لا، ونحو: تضورب في الدار بضم أولهما وثانيهما وقلب الألف في الثاني واواً لوقوعها بعد ضمة، وإنما ضم ثانيه لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع نحو: علم بتشديد اللام وضارب المبني للفاعل المبدوء بتاء المضارعة، وكذا ثالث المبدوء بهمز الوصل نحو: استخرج المال بضم أوله وثالثه لأنه لو بقي ثالثه على فتحه لالتبس في الدرج بالأمر نحو: استخرج وأما نحو: اختيروا نقيد بكسر ثالثهما مع أنهما مبدوآن بهمزة الوصل فأصلهما اختيروا نقود بضم التاء والقاف. (**وكسر ما قبل آخره**) في لغة أكثر العرب لفظاً أو تقديراً كضرب النمام ورد كيده ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله:

لو عصر منها البان والمسك انعصر

وهم بنو بكر بن وائل وكثير من بني تميم، ومنهم من يفتحه في معتل اللام فيقلب الواو أو الياء ألفاً فيقول في رؤى رؤى بفتح الهمزة؛ ففي معتل اللام ثلاث لغات أفاده في التصريح؛ وإذا أعلت عين الماضي وهو ثلاثي كقال وباع أو موازن لافتعل أو انفعل كاختار وانقاد فلك فيه ثلاث لغات كسر فائه بإخلاص فتصير عينه ياء نحو: قيل، وبيع، واختير، وانقيد، وهو لغة قريش ومن جاورهم؛ وإشمام الكسرة الضمة أي شوب كسرة فاء الفعل بشيء من صوت الضمة من غير تغيير للياء وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني

(١) سورة النساء، الآية: ٢٨. (٢) سورة النساء، الآية: ٧٦.

أسد وهي تلي الأولى في الفصاحة وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض، واللغة الثالثة ضم الفاء بإخلاص فتصير عينه واواً ساكنة كقول وبوع وهي قليلة وتعزى لفقعس ودبير بالتصغير وهما من فصحاء بني أسد، وادعى ابن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها فيما وازن افتعل وانفعل والمشهور الأول: وحركة الهمزة من نحو: اختار تابعة لحركة الحرف الثالث منه، وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر في نحو: خفت وبعت؛ أو ضم في نحو: عقت، أصلها خافني زيد وباعني وعاقني عن كذا ثم بنيت للمفعول فلو قلت: خفت وبعت بالكسر، وعقت بالضم لتوهم أنهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام أو الضم في الأولين والكسر والإشمام في الثالث، ومذهب سيبويه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً اكتفاء بالفرق التقديري ولم يبال بالإلباس لحصوله في الاسم والفعل.

الأول: نحو: مختار إذ يحتمل أن يكون وصفاً للفاعل أو للمفعول ومع ذلك أعلوه بقلب الياء ألفاً واكتفوا فيه بالفرق التقدري.

والثاني: نحو: تضار إذ يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل وأن يكون مبنياً للمفعول ومع ذلك أدغمت رائه الأولى في الثانية فعلى تقدير بنائه للفاعل تكون رائه الأولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة، وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: شد ومد؛ قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرأ علقمة ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[1]، ﴿وَلَوْ رُدُّواْ﴾[2] بالكسر اهـ. وجوّز فيه ابن مالك الإشمام أيضاً **(وإن كان مضارعاً ضم)** أيضاً **(أوله)** الذي هو حرف المضارعة **(وفتح ما قبل آخره)** تحقيقاً كيضرب زيد أو تقديراً كيباع ويشدّ ولم يتعرض لفعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول كالجامد اتفاقاً، واختلف في كان وأخواتها المتصرفة؛ فقال ابن عصفور الصحيح جواز بنائها له فعليه يحذف اسمها كما يحذف الفاعل وخبرها، ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف على القول بعملها فيه وهو الصحيح فيقال كين في الدار أو في يوم الجمعة وإلا تعين ضمير المصدر ولا يقام خبرها المفرد خلافاً للفراء ولا الجملة خلافاً له وللكسائي لأن الخبر مسند إلى اسمها

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٦٥.   (٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٨.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ فَالظَاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو وَيُكَرَمُ عَمْرٌو، وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ: نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ وَضُرِبْنَا وَضُرِبْتَ ....

فلو أنيب لبقي مسند بدون مسند إليه وهو باطل. واقتصر على الفعل لأنه الأصل في العمل، ومثله في الإسناد إلى نائب الفاعل اسم المفعول كزيد مضروب عبده ومبيع ومرميّ وجريح ومستخرج من بيته وفي المصدر المؤول بأن والفعل المبني للمفعول خلاف قيل بالمنع مطلقاً لأن ما يرفع المفعول لا يكون على صيغة ما يرفع الفاعل والمصادر لا تختلف صيغها ولأنه قد يلتبس بالمصدر الرافع للفاعل وقيل بالجواز مطلقاً والأصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف عجبت من ضرب عمرو إذا كان عمرو مفعولاً فيتعين إما أن يضاف المصدر إليه أو ينوّن وينصب هو **(وهو)** أي: المفعول الذي لم يسم فاعله صادق **(على قسمين)** صدق الكلي على جزئياته **(ظاهر ومضمر)** كما أن الفاعل كذلك **(فالظاهر)** يرفعه الماضي والمضارع واسم المفعول والمصدر على قول فالظاهر المسند إليه الماضي **(نحو قولك ضرب زيد)** بضم الضاد وكسر الراء ومثله ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[1] و ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴿١٠﴾﴾[2] **(و)**المسند إليه المضارع نحو قولك: **(يضرب زيد)** بضم أوله وفتح ما قبل آخره ومثله ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[3]، وزيد مرحوم أبوه **(و)** لا فرق في الفعل بين أن يكون مجرداً كما مر أو مزيداً نحو قولك **(أكرم عمرو)** بضم أول الماضي وكسر ما قبل آخره **(ويكرم عمرو)** بضم أول المضارع وفتح ما قبل آخره **(و)** المفعول الذي لم يسم فاعله **(المضمر)** قسمان متصل ومنفصل، فالمتصل **(اثنا عشر)** ضميراً وذلك **(نحو قولك ضربت)** بضم التاء فهي ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مطلقاً في محل الرفع بالفعل قبله مفعول ما لم يسم فاعله **(وضربنا)** بضم الضاد وكسر الراء وسكون الموحدة ونا ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه في محل الرفع مفعول ما لم يسم فاعله مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي **(وضربت)** بضم الضاد وكسر الراء وسكون الموحدة وفتح التاء المثناة فوق وهي ضمير متصل بارز للمذكر

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٤١.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ١٠.

(٣) سورة الرحمٰن، الآية: ٤١.

وَضُرِبْتِ وَضُرِبْتُمَا وَضُرِبْتُمْ وَضُرِبْتُنَّ وَضُرِبَ وَضُرِبَتْ وَضُرِبَا وَضُرِبُوْا وَضُرِبْنَ ....

المخاطب في محل الرفع نائب الفاعل **(وضربت)** بضم أوله وكسر ثانيه وسكون ثالثه، وكسر التاء وهي ضمير متصل بارز للمفردة المخاطبة في محل الرفع نائب الفاعل **(وضربتما)** بضم أوله وكسر ثانيه وسكون الموحدة وضم التاء وهي ضمير متصل بارز للمثنى المخاطب مطلقاً في محل الرفع مفعول ما لم يسم فاعله، والميم حرف العماد والألف حرف دال على التثنية لا محل لهما من الإعراب **(وضربتم)** بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وضم التاء وهي ضمير متصل بارز لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع نائب الفاعل والميم علامة جمع الذكور مبني على السكون لا محل لها من الإعراب **(وضربتن)** بضم أول الفعل وكسر ثانيه وسكون ثالثه وضم التاء وهي ضمير متصل بارز لجماعة الإناث المخاطبات في محل الرفع نائب الفاعل والنون المشددة علامة جمع الإناث مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب أو النون الأولى علامة جمع الإناث والثانية عوض عن حرف الإشباع **(و)** المفعول الذي لم يسم فاعله المضمر المتصل للمفرد المذكر الغائب نحو: قولك عمرو **(ضرب)** ففي ضرب ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على عمرو ومحله رفع على أنه نائب الفاعل **(و)** للمفردة الغائبة هند **(ضربت)** ففي ضرب بضم أوله وكسر ثانيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود على هند ومحله رفع على أنه نائب الفاعل والتاء الساكنة علامة تأنيث النائب مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب **(و)** للمثنى المذكر الغائب العمران **(ضربا)** بضم أوله وكسر ثانيه، والألف ضمير الغائبين مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي في محل الرفع نائب الفاعل، وللمثنى المؤنث الغائب الهندان ضربتا، وهذا المثال ساقط من أصل المصنف **(و)** لجماعة الذكور الغائبين العمرون **(ضربوا)** بضم أوله وكسر ثانيه فعل ماض مغير الصيغة للإسناد إلى النائب عن الفاعل مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والواو: ضمير متصل بارز لجماعة الذكور الغائبين مبني على السكون في محل الرفع نائب الفاعل، والألف بعده زائدة في الخط للفرق بين الواو الحرفية والاسمية كما تقدم **(و)** لجماعة الإناث الغائبات الهندات **(ضربن)** بضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره وهو مبني إمّا على السكون أو على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل

بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والنون ضمير متصل بارز لجماعة الإناث الغائبات مبني على الفتح في محل الرفع نائب الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله المضمر المنفصل نحو قولك: ما ضرب إلا أنا، وما ضرب إلا نحن، وما ضرب إلا أنت بفتح التاء، وما ضرب إلا أنت بكسر التاء، وما ضرب إلا أنتما، وما ضرب إلا أنتم وما ضرب إلا أنتن، وما ضرب إلا هو، وما ضرب إلا هي، وما ضرب إلا هما، وما ضرب إلا هم، وما ضرب إلا هنّ، وإنما يضرب أنا، وإنما المضروب نحن.

فائدة: إذا تعدّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً وقال جماعة منهم ابن أبي الربيع وابن مالك في شرح النظم إن نيابة الثالث ممنوعة اتفاقاً والصواب أن بعضهم أجازها بشرط أمن اللبس نحو: أعلمت زيداً كبشك سميناً؛ تقول أعلم زيداً كبشك سمين، قاله أبو حيان في النكت الحسان، وقال الشاطبي: أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول، وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما وهو إلزام صحيح اهـ. وأما الثاني ففي باب كسا وهو ما ليس خبراً ولا مجروراً بحرف جر أصلي في الأصل كاخترت الرجال زيداً إذ الأصل من الرجال إن ألبست نيابته نحو: أعطيت زيداً عمراً امتنعت اتفاقاً للإلباس لأن كلاً منهما صالح لأن يكون معطى، وإن لم تلبس نحو: أعطيت زيداً درهماً وكسوت بكرا جبة جازت مطلقاً وقبل تمتنع مطلقاً طردا للباب فتتعين نيابة الأول لأنه فاعل معنى وقيل إن كان نكرة والأول معرفة فلا بقال أعطي درهم زيداً بل يتعين أعطي زيد درهماً لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة، وحيث قيل بالجواز فقال البصريون: إقامة الأول أولى لأنه فاعل معنى، وقال الكوفيون: إن كان نكرة والأول معرفة فإقامته قبيحة وإن كانا معرفتين استويا في الحسن، والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبراً في الأصل؛ قال قوم تمتنع نيابته مطلقاً، وقيل تجوز مع أمن اللبس نحو: ظن قائم زيداً، وتمتنع إن لم يؤمن لبس نحو: ظن عمرو زيداً إذا كان عمرو هو المفعول الثاني، وقيل يشترط في إقامة الثاني أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع ظن قائم زيداً، والمفعول الثاني من باب أعلم أجاز نيابته قوم منهم الجزولي والشلوبين بشرط أمن اللبس ومنعها آخرون منهم الخضراوي والأُبَّدِي لأن الأول هو المفعول حقيقة ولأنه فاعل في الأصل

فهو أحق بالنيابة وأما الأخيران فأصلهما المبتدأ والخبر شبها بمفعولي أعطى فإطلاق المفعولية عليهما على سبيل المجاز ولأن السماع إنما ورد بإقامة الأول قال الفرزدق:

ونبئت عبد الله بالجوّ أصبحت كراماً مواليها لئيماً صميمها

فالتاء هي المفعول الأول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة أصبحت المفعول الثالث، واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود إلى عبد الله وتأنيثه باعتبار القبيلة، وكراماً خبر أصبحت، ومواليها فاعل كراماً، ولئيماً خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيماً؛ والجوّ بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة، والكريم الشريف، واللئيم ضده؛ وصميم الشيء خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام.

تنبيه: شرط إنابة الثاني مع عدم الإلباس أن لا يكون جملة وإلا امتنعت اتفاقاً كما تمتنع في غير الثاني إذا كان جملة إلا إذا حكيت بالقول لأنها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟﴾[1]؛ وإن كان الثاني ظرفاً مع وجود الأول ففيه الخلاف في الظرف مع المفعول وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى؛ وعلى الجواز فالنائب متعلقه لأنه المفعول في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لابن قاسم لأنه معمول للمتعلق لا للفعل بخلاف مر بزيد.

تتمة: ينوب عن الفاعل بعد حذفه واحد من أربعة.

الأول: المفعول به وقد تقدم مع ما يتعلق به وهو النائب بالأصالة ولهذا اقتصر عليه المصنف.

الثاني: الجار والمجرور على القول بأن النائب المجموع وهو اختيار ابن مالك. ومذهب البصريين أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة، والجار إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم وشرطه الاختصاص بشيء من المخصصات كالعلمية في مر بزيد والإضافة في ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾[2] وأن لا يلزم الجار طريقة واحدة في الاستعمال كمذ، ومنذ الملازمين لاسم الزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم

(١) سورة البقرة، الآية: ١١.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٤٩.

به والمستثنى وأن لا يدل على التعليل كاللام والباء ومن التعليلية وأما قوله:

يغضي حياء ويغضى من مهابته　　　فلا يكلم إلا حين يبتسم

فنائب فاعل يغضى ضمير المصدر أي: يغضى هو أي الإغضاء المعهود وهو إغضاء الحياء أو الإغضاء الكائن من مهابته واستقرب بعضهم جعل النائب ضميراً يعود على الطرف المفهوم التزاماً من يغضى لأن الإغضاء هو إدناء الجفون بعضها من بعض خاص بالطرف.

الثالث: المصدر المختص المتصرف نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾[1]، فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعاً ومختص لكونه موصوفاً بواحدة ونحو: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[2] أي نوع من أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية كسبحان الله ومعاذ الله وغير المختص ما كان لمجرد التوكيد كسار سيراً، فلا يقال سير سير لعدم الفائدة.

الرابع: الظرف المختص المتصرف مكانياً كان أو زمانياً نحو: جلس أمام الأمير وصيم رمضان فالمختص من الظروف ما خص بشيء من المخصصات كالإضافة والعلمية في المثالين والمتصرف ما يفارق النصب على الظرفية وشبهه كما مثل، وأما ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً كقط وعوض، وإذا، وسحر، أو يخرج إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن كعند وثم بفتح المثلثة فلا تجوز إنابته لأنه لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر؛ ومذهب جمهور البصريين أنه لا ينوب غير المفعول به مع وجوده في اللفظ بل يتعين هو للنيابة لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب وأجازه الكوفيون مطلقاً لوروده كقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[3]؛ والأخفش بشرط تقدم غير المفعول به عليه كقوله:

وإنما يرضى المنيب ربه　　　ما دام معنياً بذكر قلبه

---

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٣) سورة الجاثية، الآية: ١٤.

وقوله:

لم يعن بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا الغيّ إلا ذو هدى

وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة قال ابن هشام في شرح القطر: ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُواْ﴾[1] أي: ليجزى الغفران قوماً وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز اهـ. وإن لم يوجد المفعول به في اللفظ، فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور إقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور، والظاهر أن ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد هو الأولى بالنيابة وقد نقل مثل هذا عن سيبويه وإن وجد المفعول به.

خاتمة: ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبني للمجهول منها جنّ فلان و ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾[2] وطلّ دمه أي: أهدر وأولع باللهو وعني بالأمر بمعنى اعتنى به وزهي علينا أي: تكبر وحم زيد، وزكم ووعك وفلج، وسقط في يده أي: ندم ورهصت الدابة أي: أصيب حافرها، ونفست المرأة ونتجت الناقة وغمّ الهلال وأغمي على زيد وشلت يده وعين أي: أصابته العين ووكس ونكب، وانتقع لونه أي: اصفر وثلج فؤاده إذا كان بليداً.

(١) سورة الجاثية، الآية: ١٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

«بَابُ ٱلْمُبْتَدَإِ وَٱلْخَبَرِ»

الْمُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوْعُ الْعَارِيْ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ....

باب
المبتدإ والخبر

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالباً أو لاستلزام الخبر للمبتدإ دائماً وإلا فقد يكون المبتدأ حيث لا خبر كأن يغني عنه مرفوع الوصف أو وصف النكرة نحو: أقائم زيد، وغير قائم بكر، ونحو: أقل رجل يقول ذلك وبقرة تكلمت فإن الجملة في المثالين الأخيرين وصف للنكرة الواقعة مبتدأ وقد أغنت عن الخبر لأن احتياج النكرة إلى الوصف أشد من احتياج المبتدإ إلى الخبر هكذا قيل، والذي يقبله الفهم الصحيح أن الجملة فيما ذكر خبر لأن المقصود الحكم على أقل رجل بالقول وعلى البقرة بالكلام والإخبار عنهما بذلك والمسوغ للابتداء بالنكرة في الأول الإضافة وفي الثاني كون الخبر من خوارق العادات. (**المبتدأ**) أظهر في مقام الإضمار مخافة عود الضمير إلى أقرب مذكور وليس مراداً (**هو الاسم**) الصريح أو المؤول به (**المرفوع**) بالابتداء على الأصح لفظاً أو تقديراً أو محلاً (**العاري**) أي: المجرد حقيقة أو حكماً (**عن**) شيء من (**العوامل اللفظية**) الناسخة للابتداء أو غيرها أي: العوامل المنسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو الجزئيات إلى الكليات، فاللفظ بمعنى الملفوظ فخرج بالمرفوع الأسماء قبل تركيبها كالأعداد المسرودة لأنها وإن تجردت عن العوامل غير مرفوعة لعدم الإسناد فيها، وأسماء الأفعال على القول بأنها لا محل لها من الإعراب وهو الصحيح أو هي في محل النصب بمحذوف وأسماء الأصوات والمنصوب والمجرور بغير حرف زائد أو شبهه، والمرفوع بناسخ أو غيره لعدم تجرده عن العوامل اللفظية واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء أي: الاهتمام بالشيء وجعله أولاً لثان فإن الصحيح أنه العامل في المبتدإ ومراده كغيره بالعاري الاسم الذي لم يتسلط عليه عامل لفظي غير ما استثنى أصلاً أو نزّل إمكان تسلط العوامل

وَالْخَبَرُ هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوْعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُوْنَ قَائِمُوْنَ وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، ....

اللفظية عليه منزلة تسلطها عليه بالفعل فشمل تعريفه نوعي المبتدأ وسيأتي بيانهما إن شاء الله تعالى؛ فالاسم الصريح نحو: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾[1]، ومحمد نبينا والمؤول به نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3]، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه، والمجرد عن العوامل اللفظية حقيقة كما مثل وحكماً نحو رب رجل صالح لقيته؛ وقوله: لعل أبي المغوار منك قريب، وإنما كان المبتدأ مجرداً حكماً في هذين المثالين ونحوهما كبحسبك دهم لأن وجود الزائد كلا وجود ولشبيهه حكمه **(والخبر هو الاسم)** الصريح أو المؤول به **(المرفوع)** بالمبتدإ على الأصح لفظاً أو تقديراً أو محلاً فلا يكون منصوباً إلا بناسخ ولا مجروراً إلا بحرف زائد **(المسند)** هو **(إليه)** أي: إلى المبتدإ ولو بواسطة فخرج بالمرفوع ما خرج به في تعريف المبتدإ وبالمسند إليه المبتدأ، ومرفوع الفعل والوصف. فالاسم الصريح **(نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان، والزيدون قائمون)** وأفاد بهذه الأمثلة وجوب المطابقة بين المبتدإ والخبر إفراداً وتثنية وجمعاً وتأنيثاً وتذكيراً، وهو كذلك إلا فيما استثنى كالمصدر وأفعل التفضيل إذا جرّد من أل والإضافة أو أضيف إلى النكرة فإنهما يلزمان الإفراد والتذكير مع المفرد والمذكر وغيرهما فتقول زيد أو هند أفضل من عمرو أو عدل والزيدان أو الهندان أفضل من عمرو أو عدل وما أشبه ذلك وزيد أو الزيدان أو الزيدون خير رجال، وهند أو الهندان أو الهندات خير نساء **(والمبتدأ)** من حيث هو **(قسمان)** بالاستقراء قسم **(ظاهر)** وقسم **(مضمر)** منفصل **(فالظاهر)** قسمان مبتدأ له خبر مذكور أو محذوف ومبتدأ ليس له خبر بل له مرفوع سدّ مسد الخبر.

(الأول) **(ما تقدم ذكره)** من نحو: قولك زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون.

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

الثاني: الوصف الصريح أو المؤول به الرافع لمكتفى به من اسم ظاهر أو ضمير منفصل فالوصف الصريح اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، نحو قولك: أقائم هذان أو أنتما وما مضروب العمران أو أنتما، وهل حسن الوجهان، وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره، والمؤول به نحو وما قرشيّ أبواك ونحو قولهم: لا نولك أن تفعل فنولك بفتح النون وسكون الواو مصدر بمعنى اسم المفعول مبتدأ وأن تفعل نائب فاعل سدّ مسد الخبر أي ليس متناولك هذا الفعل أي: لا ينبغي لك أن تتناوله، وخرج بقولنا الرافع لمكتفى به نحو: أقائم أبواه زيد فإن المرفوع بالوصف وهو أبواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد، فزيد مبتدأ مؤخر، والوصف خبر مقدم وأبواه فاعله، كذا قالوا وهو ظاهر إذا لم يعلم مرجع الضمير إذ لا يحسن السكوت عليه أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه فإنه يكتفى به ويحسن السكوت عليه لأنه بمنزلة أقائم أبو زيد، وقد صرح الرضي في نحو: أقائم هما بعد ذكر الزيدين بأن الضمير فاعل أغنى عن الخبر، وقال الدنوشري في أقائم أبواه زيد ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ وقائم مبتدأ ثان، وأبواه فاعل أغنى عن خبره؛ والجملة خبر عن زيد نظير زيد قائم أبواه اهـ. ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام عليه وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثاني، قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله:

خليليّ ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

فما نافية، وواف مبتدأ، وأنتما فاعل سدّ مسد الخبر وفيه ردّ على الزمخشري وابن الحاجب في اشتراطهما كون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً، والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان، فقائم اسم ليس، والزيدان فاعل بقائم سدّ مسد خبر ليس، قاله ابن عقيل وفيه مسامحة لأن الوصف ليس مبتدأ في الحال لعدم تجرده عن العوامل اللفظية ثم إنه يرد ما قالوه في باب النواسخ من أنها لا تدخل على مبتدإ أغنى مرفوعه عن الخبر فحرر، والنفي بالاسم نحو قوله:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

فغير مبتدأ ومضاف، ومأسوف مضاف إليه، وعلى زمن جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل مأسوف سدّ مسد خبر غير إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو: إنما قائم الزيدان لأنه في قوة ما قائم إلا الزيدان، والاستفهام يشمل الاستفهام بالاسم وبالحرف، فالاستفهام بالاسم نحو: أين قائم الزيدان، والاستفهام بالحرف نحو قوله:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظعناً إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان إذا أقام به، وقوم سلمى فاعل سدّ مسد الخبر والظعن السير وإذا لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام امتنع كونه مبتدأ عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين ولا حجة لهم في نحو قوله:

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرت

خلافاً لابن مالك وابنه لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وبنو لهب مبتدأ وإنما صح الإخبار بخبير مع كونه مفرداً عن الجمع وهو بنو لهب لأنه على وزن فعيل وهو على وزن المصدر كصهيل، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع كما تقدم فأعطي حكم ما هو على وزنه على حد ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1] فإن قلت إذا جوّز الأخفش والكوفيون كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام فما المسوغ للابتداء به وهو نكرة، قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي إن شاء الله أن العمل من جملة المسوغات، فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد، وقد تخلف هنا قلت لا يشترط الكوفيون والأخفش في عمل الوصف اعتماده على شيء على أنهم ذكروا في باب إعمال اسم الفاعل أن الإعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وأيضاً قد تقدم عن المغني أن الراجح أن الإعتماد شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر لا في العمل.

اعلم أن للوصف المذكور ثلاث حالات وجوب كونه مبتدأ ووجوب كونه خبراً، وجواز الأمرين فيه على السواء.

الأولى: إذا كان مفرداً وما بعده مثنى أو جمعاً، نحو: أقائم الزيدان أو الزيدون

(١) سورة التحريم، الآية: ٤.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ: وَهِيَ أَنَا وَنَحْنُ وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ وَهُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ . . . .

فقائم مبتدأ وما بعده فاعله سدّ مسد خبره ولا يجوز أن يكون الزيدان أو الزيدون مبتدأ مؤخراً وقائم خبراً مقدماً لأنه لا يخبر بالمفرد عن المثنى أو الجمع.

الثانية: إذا طابق ما بعده في غير الإفراد نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، وأقيام الزيود فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر، ولا يجوز كون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً سدّ مسد الخبر لأنه إذا رفع الظاهر كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على لغة أكلوني البراغيث.

الثالثة: إذا طابق ما بعده في الإفراد والتذكير أو التأنيث نحو: أقائم أخوك، وأقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر وأن يجعل خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم أن يكون مبتدأ عورض بأن الأصل في الوصف أن يكون خبراً فلما تعارض الأصلان تساقطا فتساوت الحالتان **(والمضمر اثنا عشر)** ضميراً منفصلاً **(وهي)** ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو اثنان **(أنا)** للمتكلم وحده **(ونحن)** له ومعه غيره أو المعظم نفسه، وما يختص بالمخاطب **(و)** هو خمسة **(أنت)** بفتح التاء للمخاطب وحده **(وأنت)** بكسر التاء للمخاطبة وحدها **(وأنتما)** للمثنى مطلقاً[1]، وما يختص بالغائب **(و)** هو خمسة أيضاً **(هو)** للمفرد المذكر الغائب **(وهي)** للمفردة الغائبة **(وهما)** للمثنى الغائب مطلقاً **(وهم)** لجمع الذكور الغائبين **(وهنَّ)** لجمع الإناث الغائبات وهذه الأقسام الثلاثة تسمى ضمائر الرفع المنفصلة، وإذا وقعت مبتدءات أخبر عنها بما يطابقها **(نحو: قولك أنا قائم)** فأنا ضمير رفع منفصل في محل الرفع بالابتداء مبني إما على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي أو على الفتح والألف للفرق بين أن الاسمية والحرفية، أو لبيان الحركة، أو لتحسين الخط أو للوقف عليها عند الحاجة

---

(١) قوله: وأنتما للمثنى مطلقاً من هنا سقط قوله: (وأنتم) لجمع المذكر المخاطبين (وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات.

إليه **(ونحن القائمون)** فنحن ضمير رفع منفصل في محل الرفع بالابتداء مبني على الضم ولا يجوز الإخبار عنه إلا بالجمع وإن كان المراد به المفرد المعظم لنفسه نحو: نحن الوارثون وأما قوله:

والمسجدان وبيت نحن عامره — لنا وزمزم والأركان والستر

فمحمول على أن الأصل نحن عامروه فحذفت الواو اكتفاء بالضمة قبلها **(وما أشبه ذلك)** من نحو: أنت قائم وأنت قائمة وأنتما قائمان أو قائمتان وأنتم قائمون وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان أو قائمتان، وهم قائمون وهنّ قائمات؛ والصحيح أن الضمير في أنت وفروعه هو أن فقط واللواحق له حروف تدل على دلالته[1] على المعنى المراد منه هذا. ولما كان الأصل في المبتدإ أن يكون معرفة اقتصر المصنف في جميع أمثلته عليها لأنه محكوم عليه والحكم على المجهول المطلق لا يفيد؛ ألا ترى أنك لو قلت رجل قائم، أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا ينكر أن يكون رجل في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب قائماً أو عالماً، وقد يكون نكرة، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بها إلاّ حصول الفائدة؛ ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها وحصروها فمنهم مقل مخل، ومنهم مكثر مورد ما لا يصح أو معدد لأمور متداخلة والظاهر انحصارها في أربعة عشر موضعاً.

أحدها: أن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور أو جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[2]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾[3]، وقصدك غلامه رجل.

الثاني: أن تكون عامة إمّا بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها بأن يتقدم عليها نفي أو استفهام نحو: ما رجل قائم، ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[4]، فرجل وإله مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي والاستفهام عليهما وبه حصلت الفائدة لأنّ النكرة إذا وقعت في سياق النفي أو الاستفهام عمت وإذا عمت أشبهت المعرف بأل الاستغراقية.

(١) لعلَّ هذه الكلمة زائدة لا معنى لها.
(٢) سورة قَ، الآية: ٣٥.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٧.
(٤) سورة النمل، الآيات: ٦٠ ـ ٦٤.

الثالث: أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى؛ فالأول نحو: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾[(١)]؛ وقولهﷺ: «**سوداء ولود خير من حسناء عقيم**»[(٢)] أي امرأة سوداء، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وولود صفة ثانية لامرأة؛ والثاني نحو: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾[(٣)] والسمن منوان بدرهم؛ فطائفة ومنوان مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفاً بصفة محذوفة أي: وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم، ومنوان منه بدرهم والثالث نحو: رجيل جاءني لأنه في معنى رجل حقير جاءني وقولهم ما أحسن زيداً لأنه في معنى شيء عظيم حسن زيداً.

تنبيه: يشترط في تسويغ الوصف للابتداء بالنكرة أن يكون مخصصاً كالأمثلة المتقدمة فإن لم يكن مخصصاً نحو: رجل من الناس جاءني فلا يكون مسوغاً لعدم الفائدة.

الرابع: أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان عند من أجازه أو نصباً نحو: (أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة)[(٤)] وأفضل منك جاءني لأن المجرور منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرّاً نحو: و «**خمس صلوات كتبهنّ الله على العباد في اليوم والليلة**»[(٥)]، ومن ذلك نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود.

الخامس: أن تكون معطوفة على ما يصح الابتداء به أو يعطف عليها ذلك نحو: ﴿قَوۡلٌ مَّعۡرُوفٌ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتۡبَعُهَآ أَذًى﴾[(٦)]، ﴿طَاعَةٌ وَقَوۡلٌ مَّعۡرُوفٌ﴾[(٧)] أي: أمثل من غيرهما.

السادس: أن يراد بها الجنس والحقيقة نحو: رجل خير من امرأة، وتمرة خير من جرادة.

السابع: أن تكون بمعنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد، وضبطوه بأن يراد

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.
(٢) مجمع ٤:٢٥٨.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.
(٤) مستدرك الحاكم ٢/٢١٧، البيهقي ١٠/٩٤ السنن الكبرى.
(٥) مالك وأحمد وأصحاب السنن.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٦٣.
(٧) سورة محمدﷺ، الآية: ٢١.

بها التعجب ولنحو ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[1]، و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾[2] وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو: قائم الزيدان عند من أجازه وعلى هذا ففي نحو: ما قائم زيد مسوغات ثلاثة.

الثامن: أن يكون ثبوت خبرها لها من خوارق العادات نحو: شجرة سجدت، وبقرة تكلمت: إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد؛ ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف نحو: رجل مات.

التاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا أسد بالباب وقوله:

حسبتك في الوغى بردى حروب ... إذا خور لديك فقلت سحقاً

بناء على أن إذا حرف كما قال ابن مالك تبعاً للأخفش لا ظرف مكان كما قال ابن عصفور تبعاً للمبرد؛ ولا زمان كما قال الزمخشري تبعاً للزجاج؛ وأما على هذين القولين فتكون هي الخبر؛ والمسوغ في المثال الوصف بالباب وفي البيت بقوله: لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدإ فيه اسم معنى وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنها ظرف زمان لكون المبتدإ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسد أو وجود أسد، الوغى الحرب، وبردى كجمزى هو البحر وجبل في الحجاز، والخور بفتحتين الجبن، وسحقاً بضم السين كما في القاموس أي: بعداً.

العاشر: أن تقع في أول الجملة الحالية سواء كانت ذات واو أو ذات ضمير لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيداً لما قبلها كقوله:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا ... محياك أخفى ضوؤه كل شارق

وقوله:

الذئب يطرقها في الدهر واحدة ... وكل يوم تراني مدية بيدي

والشاهد من هذا البيت الأخير في قوله مدية بيدي فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير في بيدي وبهذا تعلم أن اشتراط بعض النحويين

(١) سورة الصافات، الآية: ١٣٠.
(٢) سورة المطففين، الآية: ١.

وقوع النكرة الواقعة مبتدأ بعد واو الحال ليس بصحيح وروي أيضاً نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أي: ممسكاً على ما في المغني أو على أنه بدل اشتمال من الياء على ما ارتضاه الدماميني.

الحادي عشر: أن يقصد إبهامها لاقتضاء الحال له فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغاً كقوله:

مرسعة بين أرساغه ... به عسم يبتغي أرنبا

مرسعة على زنة اسم المفعول تميمة تعلق على الرسغ مخافة البلاء أو الموت. وفي القاموس رسغ الصبي كمنع شد في يده أو رجله خرزاً لدفع العين اهـ. وهو مبتدأ وبين أرساغه خبر وهو جمع رسغ بالضم وبالضمتين مفصل بين الساعد والكف والساق والقدم؛ وفي قوله: أرساغه تغليب الرسغ على غيره، والعسم بفتح العين والسين يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد ويبتغي أي يطلب، والأرنب حيوان معروف، وفي الكلام حذف مضاف أي كعب أرنب لأنهم كانوا يعلقون كعب الأرنب حفظاً من العين والسحر.

الثاني عشر: أن تقع بعد لولا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدإ فيها بالنكرة كقوله:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة ... لما استقلت مطاياهنّ للظعن

وأودى هلك، ومقة بكسر الميم بمعنى محبة وتاؤه عوض من الواو، يقال ومقه يمقه بالكسر فيهما أي: أحبه فهو وامق.

الثالث عشر: أن تقع جواباً كقولك رجل جواباً لمن قال لك من عندك، والتقدير رجل عندي لا عندي رجل إلاّ على ضعف لأنّ الجواب يسلك به مسلك السؤال.

الرابع عشر: أن يؤتى بها للمناقضة نحو قولك: رجل قائم لمن زعم أنّ امرأة قامت.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ والزَّيْدَانِ قَائِمَانِ وَالزَّيْدُونَ قَائِمُوْنَ ....

(والخبر) من حيث هو **(قسمان)** كالمبتدإ **(مفرد)** وهو هنا، وفي باب النعت ما ليس جملة ولا شبيهاً بها فيشمل المثنى والمجموع **(وغير مفرد)** وهو الجملة وشبهها وسيأتي تفصيلهما إن شاء الله تعالى؛ وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسماً كل منها يخالف الآخر في حكم مّا وكلها ترجع إلى المفرد والجملة، ولهذا اقتصر الكثيرون عليهما اهـ.

(فالمفرد) إما جامد غير مؤوّل بالمشتق نحو: هذا زيد، وهذا أسد إذا أريد به السبع فلا يتحمل ضميراً وإما مشتق جار مجرى الفعل وذلك **(نحو زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون)** أو مؤول به نحو: زيد أسد إذا أريد به الشجاع فيتحمل الضمير ما لم يرفع اسماً ظاهراً نحو: زيد قائم أبوه، أو ضميراً منفصلاً نحو: زيد قائم أنت إليه أو متصلاً مجروراً نحو: الكافر مغضوب عليه، فالضمير المجرور في محل الرفع نائب فاعل والوصف فارغ إذ ليس له إلا مرفوع واحد، وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن المفرد الجامد المخبر به يتحمل الضمير مطلقاً.

فائدة: إذا جرى الوصف ولو تأويلاً على غير من هو له في المعنى وجب إبراز ضميره عند خوف اللبس إجماعاً، وذلك نحو: غلام زيد ضاربه هو، فضاربه وصف في المعنى لزيد لأنه هو الضارب للغلام إذا كانت الهاء البارزة المتصلة للغلام وقد جرى ذلك الوصف على الغلام لفظاً لأنه خبر عنه ولو لم يبرز الضمير المستتر فيه لتوهم السامع أن الغلام بحسب ظاهر الإسناد إليه هو الضارب لزيد فينقلب المعنى المراد فوجب إبراز الضمير دفعاً لهذا اللبس، وإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظاً ومعنى واستغنى عن إبراز الضمير، وكذا عند أمن اللبس عند البصريين وذلك نحو: غلام هند ضاربته هي، فالتاء في ضاربته تدل على أن الوصف في المعنى لهند، وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أنهم التزموا الإبراز مطلقاً طرداً للباب ووافقهم على ذلك ابن مالك في الخلاصة، والكوفيون إنما يوجبون الإبراز عند خوف اللبس فقط تمسكاً بنحو قوله:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت   بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول، وذرا المجد مبتدأ ثان، وبانوها خبر ذرا المجد، وذرا المجد وخبره خبر قومي، والهاء عائدة على ذرا المجد، والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها لأمن اللبس للعلم بأنّ ذرا مبنية لا بانية، ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم، وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم، ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون ذرا المجد منصوباً بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور، والتقدير بانون ذرا المجد بانوها؛ فإن قيل إن اسم الفاعل هنا ماضي المعنى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملاً. أجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل، والذرا بالضم جمع ذروة بكسر الذال وضمها وذروة الشيء أعلاه **(وغير المفرد)** هو الجملة وشبهها، فالجملة إما اسمية أو فعلية، وشبهها إما ظرف أو جار ومجرور فمجموع ذلك **(أربعة أشياء: الجار والمجرور)** نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ **(والظرف)** المكاني نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[1]، أو الزماني نحو: السفر غداً وإنما يخبر بالظرف والجار والمجرور إذا كانا تامين بأن يفهم منهما معنى متعلقهما إما لكونه عاماً كما مثل أو خاصاً بقرينة نحو: بل زيد عندك وعمرو في الدار في جواب عمرو قائم عندي، وزيد جالس في الدار، فلا يجوز زيد مكاناً ولا بكر بك لعدم الفائدة، ويتعلقان بمحذوف وجوباً إذا كان المتعلق عاماً، وجوازاً إذا كان خاصاً، وهل الخبر نفس الظرف والجار والمجرور وهو ظاهر كلام المصنف والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقاً على المبتدإ أو هما ومتعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر وهو اختيار الرضي أو المتعلق المحذوف وحده وهو اختيار ابن هشام أقوال واختلف في تقدير المتعلق؛ فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان أو استقر، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف، ومحل المجرور والأصل في العمل الفعل؛ وقال جمهور البصريين تقديره كائن أو مستقر، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً؛ وقال ابن هشام في المغني لا

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى اهـ؛ وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب لهما المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو: زيد عندك وأن ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدإ معنى اهـ. وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب.

اعلم أن اسم المكان يجوز الإخبار به عن اسم عين نحو: زيد عندك وعن اسم المعنى إذا كان غير مستمر نحو: القيام عندك فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة؛ وأما اسم الزمان فإنما يخبر به في الغالب عن اسم المعنى نحو: القتال غداً أو يوم الجمعة وقد يخبر به عن اسم العين إذا أفاد الإخبار به عنه وذلك بأحد أمور ثلاثة.

أحدها: أن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً إما بالإضافة نحو: نحن في شهر ربيع أو بالوصف نحو: نحن في زمان طيب؛ أو بالعلمية نحو: نحن في رمضان.

الثاني: أن يقدر مضاف هو معنى كاليوم خمر، وغداً أمر أي اليوم شرب خمر.

الثالث: أن يشبه اسم العين اسم المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت كالرطب شهري ربيع والليلة الهلال، والورد أيار بفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية اسم شهر رومي غير منصرف للعلمية والعجمة، والنوع الأول يجب جره بفي فلا يجوز نحن يوماً طيباً والثالث يجوز جرّه كالورد في أيار، هذا مذهب قوم منهم ابن مالك، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً؛ فإن ورد ما ظاهره أن الزمان وقع خبراً عن الذات وجب تأويله بتقدير مضاف مطلقاً والتقدير في نحن في يوم طيب الخ. وجودنا في يوم طيب أو في شهر ربيع أو في رمضان، وفي الرطب شهري ربيع الخ. وجود الرطب شهري ربيع، وطلوع الهلال الليلة وطلوع الورد أيار **(و)** الجملة الفعلية وهي المصدرة بالفعل حقيقة أو حكماً **(الفعل مع فاعله)** الحقيقي أو المجازي نحو: زيد قام أو ما قام، أو كان قائماً، أو عسى أن يقوم؛ ومثل الفاعل نائبه نحو: عمرو ضرب أبوه **(و)** الاسمية وهي المصدرة بالاسم حقيقة أو حكماً **(المبتدأ مع خبره)** نحو: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾[1]؛

(١) سورة القصص، الآية: ٦٨.

وزيد إنه لفاضل؛ ومثل الخبر ما يسد مسده نحو: زيد أقائم أبواه.

تنبيه: يشترط لوقوع الجملة خبراً أن تكون غير ندائية وغير مصدرة بلكن، أو بل، أو حتى؛ والصحيح جواز كونها قسمية خلافاً لثعلب وإنشائية خلافاً لابن الأنباري ولا يلزم تقدير القول قبلها كما يلزم في النعت خلافاً لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت، ثم الجملة إما أن تكون عين المبتدإ في المعنى نحو: «**أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت؛ ولا معطي لما منعت؛ ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»[1]؛ فأحق ما قال العبد مبتدأ وخبره جملة لا مانع لما أعطيت مع ما بعدها وهي عينه في المعنى وكلنا لك عبد معترضة بين المبتدإ وخبره ونحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾إذا قدر هو ضمير الشأن فهو مبتدأ وجملة الله أحد خبره وهي عينه في المعنى لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر؛ وأما إذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله، وأحد خبر بعد خبر أو بدل ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[2] إذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم، وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر؛ وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة في محل الرفع خبر هي، وهي عينها في المعنى وأما إذا قدر هي ضمير الأبصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدإ والأصل فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد: فالجملة في ذلك كله ونحوه من كل جملة وقعت خبراً وهي عين المبتدإ في المعنى لا تحتاج إلى رابط لفظي يربطها استغناء عنه بالرابط المعنوي كذا قالوا والتحقيق أنّ مثل ذلك ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ؛ قال ابن هشام في المغني في مبحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب، إن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو: «**لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**»[3]، وفي المثل (زعموا مطية الكذب)[4] ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: قولي لا إله إلا الله كما لا يحتاج إليه الخبر

(١) رواه مسلم.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٩٧.

(٣) البخاري كتاب الدعوات.

(٤) رواه أبو داود في باب الأدب «بئس مطية الرجل زعموا».

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَزَيْدٌ عِنْدَكَ وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوْهُ وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ . . . .

المفرد الجامد اهـ. وإن لم تكن الجملة عين المبتدإ في المعنى فلا بد لها من رابط يربطها به وهو أحد أمور أربعة **(الضمير)** محذوفاً كان كقراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1] برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ، وجملة وعد الله الحسنى خبر المبتدإ والرابط بينهما الضمير المقدر أي وعده أو مذكوراً وهو الأصل نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾[2]، وكذا إذا كان جملة أخرى مرتبطة بالأولى إمّا بشرط كزيد يقوم عمرو إن قام أو بعطف بالفاء كقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو وتارات يجمّ فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قال الرضي نحو: زيد ماتت هند وورثها أو ثم ورثها فيكتفى في الجملتين بضمير واحد لارتباطهما وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال **(وإشارة إلى المبتدإ)** نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[3] إذا قدر ذلك مبتدأ ثانياً لا تابعاً للباس التقوى **(واشتمالها على اسم بلفظه ومعناه)** نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ **(واشتمالها على اسم أعم منه)** نحو: زيد نعم الرجل وقوله:

ألا ليت شعري هل إلى أم عامر ... سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية تعمل عمل إن وصبر اسمها وخبرها محذوف تقديره لي، وجملة لا صبر لي في محل الرفع خبر المبتدإ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا. وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى بعض ما تقدم ذكره بقوله: **(نحو قولك: زيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قام أبوه، وزيد جاريته ذاهبة)**.

اعلم أن للخبر ثلاث حالات:

(إحداها): التأخر عن المبتدإ في الذكر وهو الأصل لأنه وصف للمبتدإ في المعنى فاستحق التأخير عنه وضعاً كما هو متأخر عنه طبعاً كالوصوف، نحو: زيد قائم، وإنما

---

(١) سورة النساء، الآية: ٩٥، وسورة الحديد، الآية: ١٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٢٦.

امتنع تقديم الوصف دونه لأنه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتنكير والإعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبة عنه في التبعية وكان له نوع استقلال. ويجب ذلك الأصل في أربعة مواضع.

أحدها: أن يخاف التباسه بالمبتدإ وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر نحو زيد أخوك وأفضل منك أفضل مني بخلاف ما إذا كانت قرينة لفظية أو معنوية نحو: رجل صالح حاضر، وأبو يوسف أبو حنيفة وقوله:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد

الثاني: أن يخاف التباس المبتدإ بالفاعل وذلك إذا كان المبتدأ مفرداً والخبر جملة فعلية أسند فعلها إلى ضمير المبتدإ نحو: زيد قام وهند هبطت، بخلاف زيد قائم أو قام أبوه أو أخواك قاما أو الرجال قاموا فيجوز تقديم الخبر فيها لأمن اللبس.

الثالث: أن يقترن الخبر بإلا لفظاً أو معنى؛ فالأول نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[1]، والثاني نحو: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾، وأما قوله:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول

فضرورة.

الرابع: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه نحو: ما أحسن زيداً، ومن في الدار، ومن يقم أقم معه، وكم عبيد لزيد، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ أو بغيره نحو: لزيد قائم فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه وأما قوله:

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

فاللام فيه داخلة على مبتدإ محذوف والتقدير لهي عجوز، والجملة خبر أم الحليس أو هي زائدة فليست بلام الابتداء، ونحو: غلام من في الدار، وغلام من يقم أقم معه، ومال كم رجل عندك؛ أو يكون المبتدأ مشبهاً بما يستحق التصدير بنفسه

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

نحو: الذي يأتيني فله درهم فإن المبتدأ وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذي بعده وكون ذلك الفعل سبباً لما بعده ولهذا دخلت الفاء على خبره كما تدخل على جواب الشرط، ومثل الفعل المذكور الظرف والجار والمجرور كالذي هنا أو في الدار فله درهم، ومثل الموصول النكرة الموصوفة بذلك كرجل يأتيني أو في الدار أو هنا فله درهم، والمضاف إلى الموصول أو الموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قال السيد البليدي نحو: غلام الذي يأتيني، أو كل رجل يأتيني الخ، والموصوف بالموصول المذكور كالرجل الذي يأتيني الخ؛ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتيني الخ؛ فتلك ثماني عشرة صورة يكثر اقتران الخبر بالفاء فيها، فلو انتفى العموم كالسعي الذي تسعاه في الخير ستلقاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بعلم الاستقبال أو أداة الشرط أو قد، أو ما النافية كالذي سيأتيني أو إن يأتني أكرمته، أو قد أتاني أو ما أتاني له كذا امتنعت الفاء في كل ذلك لفوات الشبه بالشرط، وكذا إذا كانت الصفة أو الصلة غير ما ذكر كالذي أبوه محسن محبوب، والقائم زيد، فلا يجوز فمحبوب ولا فزيد خلافاً لابن مالك في الثاني وأما آية السرقة والزنا فالخبر فيهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، والزاني[1] والزانية وقوله: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾[2] و ﴿فَٱجۡلِدُواْ﴾[3] بيان لذلك الحكم.

(الحالة الثانية من أحوال الخبر) أن يتقدم على المبتدإ ويجب ذلك في أربعة مواضع:

أحدها: أن يوقع تأخيره في التباسه بالصفة نحو: في الدار رجل؛ وعندك مال وقصدك غلامه رجل أو في التباس أن المفتوحة بالمكسورة أو المؤكدة المفتوحة بالتي بمعنى لعل نحو: عندي أنك فاضل، فلو قدم المبتدأ وأخر الخبر في هذا المثال يصير أنك فاضل عندي فيحتمل أن تكون أنّ مفتوحة الهمزة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورتها لكونها وقعت في ابتداء الكلام، والظرف متعلق بفاضل، وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لأنها إحدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي، ومع تقدم الظرف لا يأتي هذا الإلباس لأن إنّ المؤكدة المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما.

---

(١) ترتيب القرءان تقديم الزانية على الزاني.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٣) سورة النور، الآية: ٢.

الثاني: أن يقترن المبتدأ بإلاّ لفظاً أو معنى فالأول نحو: ما لنا إلا اتباع أحمدﷺ، والثاني نحو: إنما عندك زيد.

الثالث: أن يكون الخبر ملازم الصدر إما بنفسه نحو: أين زيد وكيف حاله أو بغيره مقدماً عليه ذلك الغير نحو: لقائم زيد على القول بالجواز؛ قال في المغني: اختلف في دخولها يعني لام الابتداء في غير باب إن على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو: لقائم زيد فمقتضى كلام الجماعة الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى أو مؤخراً عنه نحو: صبيحة أي يوم سفرك.

الرابع: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض ما يتعلق بالخبر كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[1]، فأقفالها مبتدأ مؤخر، وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بأقفالها على قلوب وهو متأخر لفظاً ورتبة وكقوله:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة ... عليّ ولكن ملء عين حبيبها

فحبيبها مبتدأ مؤخر، وملء عين خبر مقدم وجوباً لما تقدم **(الحالة الثالثة)** من أحوال الخبر جواز تقديمه وتأخيره وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع.

فائدة: ما علم من المبتدإ والخبر جاز حذفه وقد يجب فأما حذف المبتدإ جوازاً فنحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾[2]. والتقدير فعمله لنفسه وإساءته عليها، وأما حذفه وجوباً ففي مواضع منها أن يخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه وهو لمجرد المدح أو الذم أو الترحم نحو: الحمد لله الحميد، وأعوذ بالله من إبليس عدوّ المؤمنين، واللهم ارحم عبدك المسكين، برفع الحميد وعدوّ المؤمنين والمسكين على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً؛ ومنها أن يخبر عنه بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله كقولهم سمع وطاعة أي: أمري سمع وطاعة قال سيبويه وسمعت ممن يوثق بعربيته يقال له كيف أصبحت فقال حمد الله وثناء عليه أي: حالي حمد الله وأنشد قوله:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا ... أذو نسب أم أنت بالحيّ عارف

---

(١) سورة محمدﷺ، الآية: ٢٤.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

أي: أمري حنان، وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة، والمعنى إني أحن عليك حناناً أي شيء جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحيّ وإنما قالت له ذلك خوفاً من إنكار أهل الحي عليه فيقتلوه، ومنها أن يخبر عنه بمخصوص بمعنى نعم وبئس، مؤخر عنهما نحو: نعم الرجل زيد، وبئس المرأة دعد إذا قدرا خبرين لمبتدأين محذوفين كأن سامعاً سمع نعم الرجل أو بئس المرأة فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد وهي دعد، فإن كان مبتدأ وخبره الجملة قبله أو محذوف على رأي ابن عصفور فليس مما نحن فيه؛ ومنها بعد لا سيما نحو: أكرم العلماء لا سيما معلمك برفع معلمك على أنه خبر لمبتدإ محذوف وجوباً تقديره هو والجملة صلة ما إن قدرت موصولة أو صفتها إن قدرت نكرة موصفة؛ ومنها قولهم في ذمتي لأفعلنّ، ففي ذمتي خبر لمبتدإ محذوف وجوباً لسد جواب القسم مسده تقديره في ذمتي ميثاق أو عهد أو يمين أي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة لا اليمين أو العهد أو نحوهما. وأما حذف الخبر جوازاً فنحو ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾[1] أي كذلك وأما حذفه وجوباً ففي مواضع منها أن يكون وجوداً مطلقاً والمبتدأ بعد لولا الامتناعية نحو: لولا زيد لأكرمتك أي: لولا زيد موجود لأكرمتك فلو كان الخبر مقيداً بأمر زائد على مجرد الوجود وجب ذكره إن لم تكن قرينة تدل عليه كقولهﷺ: «**لولا قومك حديثو عهد بالكفر**»[2] وفي رواية «**بالإسلام لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم**»؛ وجاز الوجهان إن كانت نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم وقول المعري:

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

فحموه خبر أنصار وهو وجود مقيد بالحماية والمبتدأ قرينة دالة عليه إذ من شأن الناصر أن يحمي؛ ويمسكه في البيت خبر الغمد وهو وجود مقيد بالإمساك يدل عليه المبتدأ إذ من شأن الغمد الإمساك وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك؛ وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا أصلاً بناء على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ؛ فيقال في لولا أنصار زيد حموه ما سلم، لولا حماية أنصار زيد إياه أي: موجودة؛ وفي لولا زيد سالمنا ما سلم؛ لولا مسالمة زيد إيانا

(١) سورة الرعد، الآية: ٣٥.
(٢) البخاري كتاب العلم.

أي: موجودة ولحنوا المعرى؛ وقالوا الحديث مرويّ بالمعنى. قال ابن الربيع: لم أرَ هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح. والروايات المشهورة في ذلك: لولا حدثان قومك، لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية اهـ.

تنبيه: ما تقدم من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين؛ وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل لفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل المحذوف؛ وقال الفراء مرفوع بها أصالة لاختصاصها بالأسماء وردّ بأن الحرف المختص يعمل العمل الخاص بما اختص به كالجر في الأسماء وقد يخرج لعمل النصب مع الرفع كإن وأخواتها، وما الحجازية وأخواتها، وأما عمل الرفع فقط فلا نظير له. ومنها أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم بحيث يفهم منه القسم بدون ذكر المقسم عليه نحو: لعمرك لأفعلن وأيمن الله لأفعلن فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبرهما وجوباً لسد جواب القسم مسدّه، والتقدير لعمرك قسمي وأيمن الله يميني، فإن قلت عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر وحذفه لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره أيضاً نحو: عهد الله يجب الوفاء به فلا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه؛ وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: لعمرك لأفعلن أن يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدإ والأول أولى لأنه إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من الصدور والأوائل أو من الأعجاز والأواخر، فالحمل على الأواخر أولى لأنها محل التغيير غالباً، ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً خير من دخولها على شيء في اللفظ وعلى شيء آخر في التقدير. ومنها أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو: كل رجل وضيعته، وكل صانع وصنعته، فكل مبتدأ ومضاف ورجل مضاف إليه وضيعته معطوف على المبتدأ، وكل صانع وصنعته كذلك وخبرهما محذوف وجوباً تقديره مقترنان وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بها مكان الواو لكان الكلام تامّاً، فلو قلت زيد وعمرو وأردت الإخبار عنهما باقترانهما جاز حذف الخبر اعتماداً على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم النصية على المعية كقوله:

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى ... وكل امرىء والموت يلتقيان

فآثر ذكر الخبر وهو يلتقيان، ويشعب بفتح العين المهملة يفرق، هذا مذهب جمهور البصريين، وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: كل رجل وضيعته مستغن عن الخبر لأن معناه مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر، والبيت ضرورة.

ومنها أن يكون المبتدأ إمّا مصدراً صريحاً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدإ المذكور نحو: ضربى زيداً قائماً، أو مضافاً إلى المصدر المذكور نحو: أكثر شربي السويق ملتوتاً، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً وخبر ذلك كله مقدّر بإذ كان إن أريد الماضي أو إذا كان إن أريد المستقبل، عند سيبويه وجمهور البصريين ومقدر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش. واختاره ابن مالك في التسهيل لقلة المحذوف مع صحة المعنى فيقدر في ضربي زيداً قائماً، ضربه قائماً، وفي أكثر شربي السويق ملتوتاً، شربه ملتوتاً، وفي أخطب ما يكون الأمير قائماً كونه قائماً فالمصدر في كل ذلك هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف إليها مفعوله وهي صاحبة الحال لكن هذا وإن كان أقل حذفاً من الأول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولأن تقدير الظرف يناسب الحال؛ قال ابن عصفور وإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى أنه لا فرق بين ضربي زيداً قائماً، وضربي زيداً وقت قيامه فكل منهما سدّ مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسدّ مسد الخبر فكذا الحال اهـ. وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما تقدم من أن الخبر محذوف وجوباً لسدّ الحال مسده، واحترز بقولنا لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ عما إذا صح ذلك فلا يجوز ضربي زيداً شديداً بالنصب لصلاحية الحال للخبرية بل يجب الرفع وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه «حكمك مسمطاً» بضم الميم وفتح السين وتشديد الميم الثانية أي حكمك لك مثبتاً أي نافذاً وأشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه، ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾(١) بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية، فعصبة حال من ضمير الخبر المحذوف والتقدير ونحن نجتمع عصبة.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٤.

خاتمة: الأصح جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدإ واحد كالنعت كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[1]. وقول الشاعر:

من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي

ويجوز في هذا النوع العطف بالواو وغيرها وتركه، والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير هو للثاني أو أن المبتدأ جامع للصفتين، ولا خلاف في جواز تعدّده لفظاً لا معنى نحو: هذا حلو حامض أي مز وهذا أسود أبيض أي: أبلق وهذا أعسر أيسر أي: أضبط للعمل لكونه يعمل باليمين واليسار وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملاً على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معاً ألا ترى أن المز ليس تام الحلاوة ولا تمام الحموضة ولكنه بينهما، ولا يجوز في هذا النوع عطف الثاني على الأول لكونهما بمعنى واحد، والعطف يقتضي المغايرة خلافاً للفارسي في أحد قوليه ولا أن يتوسط المبتدأ بينهما ولا أن يتقدما عليه على الأصح فيهما عند الأكثرين، فلا يقال حلو الرمان حامض، ولا حلو حامض الرمان.

(١) سورة البروج، الآيات: ١٤ ـ ١٦.

«بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ»

وَهِيَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا. فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْإِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

باب
العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

أي التي يغلب دخولها على جنس المبتدإ والخبر، فمن المبتدإ والخبر ما لا تدخل عليه.

الأول: خمسة أشياء لازم الصدر إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمنين، وويل للكافرين واللازم للابتداء بنفسه كأقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فإن هذه الأشياء جرت مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت عليه أو بغيره كمصحوب لولا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما لا يصحبان غير المبتدإ.

الثاني: شيئان: الطلبي فلا يقال كان زيد اضربه، والإنشائي فلا يقال كان عبدي بعته بقصد الإنشاء **(وهي)** باعتبار ذاتها ضربان أفعال وحروف أو ثلاثة أضرب بزيادة الأسماء وباعتبار عملها ثلاثة أقسام **(كان وأخواتها)** أي: نظائرها في العمل **(وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها)** وإنما قدم كان وأخواتها على إن وأخواتها لأنها أفعال ولها العمل بالأصالة وقدم إن وأخواتها على ظننت وأخواتها مع كونها أفعالاً لأن أحد الجزأين باق معها على الأصل صورة وهو الخبر. وبدأ من كان وأخواتها بكان لأنها أم الباب لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها فقال: **(فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم)** أي: المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة عرفية وفاعلها مجازاً كذلك **(وتنصب الخبر)** أي: خبر المبتدإ تشبيهاً له بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً، ونسبة العمل في الجزأين إليها مذهب البصريين والفراء من الكوفيين وذهب

جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع أصلاً وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها والأول الصحيح لاتصاله بها وهو ضمير، والضمير لا يتصل بالاستقراء إلا بعامله ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر لكانت ناصبة غير رافعة وهو خلاف المعهود في الأفعال واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في وجه نصبه؛ فقال الفراء تشبيهاً بالحال لأنها شبيهة بقام، وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال حقيقة وقال البصريون منصوب على التشبيه بالمفعول به كما تقدم وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة مضمراً وغير مضمر وجامداً ولأنه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال **(وهي)** بالنظر إلى عملها هذا العمل **ثلاثة أقسام**:

قسم يعمل من غير اشتراط شيء مما سيأتي وهو هنا ثمانية **(كان)** الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي نحو: كان زيد قائماً **(وأمسى)** الدالة على ثبوته له مساء نحو: أمسى زيد فقيهاً **(وأصبح)** الدالة على ثبوته له صباحاً نحو: أصبح محمد متعبداً **(وأضحى)** الدالة على ثبوته له ضحى نحو: أضحى زيد معتكفاً **(وظل)** الدالة على ثبوته له نهاراً نحو: ظل زيد صائماً؛ قال الخليل لا تقول العرب ظل إلا لعمل يكون بالنهار أفاده في المصباح وقال الرضي: وقد جاءت ظل ناقصة بمعنى صار. قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[1] **(وبات)** الدالة على ثبوته له ليلاً نحو بات زيد ساهراً، ومثل صار في العمل والمعنى آض، وعاد وتحوّل، ورجع، وراح، وغدا واستحال، وقعد، وارتد، وحار؛ وقد تستعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى، بمعنى صار كثيراً أيضاً. **(وليس)** الدالة على نفي الخبر عن الاسم في الحال عند التجرّد من القرينة نحو: ليسوا سواء.

وقسم يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نهي أو دعاء أو نفي بحرف أو اسم أو فعل موضوع له أو عارض فيه بنقل أو استلزام **(و)** هو أربعة زال من **(ما زال)** ماضي يزال لا ماضي يزيل بفتح الياء لأنه فعل تام يتعدى إلى مفعول واحد ومصدره الزيل ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضأنك من معزك كما تقول مز، ولا ماضي يزول فإنه

(١) سورة النحل، الآية: ٥٨.

فعل تام قاصر ومصدره الزوال ومعناه الانتقال والذهاب ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾[1] **(و)** انفك من **(ما انفك و)** فتيء من **(ما فتيء)** بتثليث التاء، ويقال أيضاً أفتأ كما في الهمع **(و)** برح من **(ما برح)** نحو ما زال جنابك محروساً وما انفك سيرك محموداً وما فتيء حكمك نافذاً وما برح ربعك مأنوساً فهذه الأفعال الأربعة للدلالة على ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال وإنما اشترطوا فيها ذلك لتوقف إفادتها الاستمرار على دخول النافي عليها لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلب نفيها إثباتاً فمعنى ما زال زيد قائماً مثلاً هو قائم فيما مضى والدليل على الانقلاب أنه لا يجوز ما زال زيد إلا قائماً كما يجوز ما كان زيد إلا قائماً كذا قالوا والأولى التعلل بأنها لم تسمع من العرب إلا كذلك لأن ما ذكروه لا ينتج المدعى ألا ترى أن ليس معناها النفي ولم يشترطوا لعملها شيئاً وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وهو بمعنى النفي. والنفي بالحرف كما مرّ ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

إذ الأصل لا تفتؤ ولا أبرح. ولا يحذف النافي قياساً إلا بشروط ثلاثة:

كون المنفي مضارعاً، وكونه جواب قسم، وكون النافي لا خاصة وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ومثال النفي بالاسم قوله:

غير منفك أسير هوى كل وإنٍ ليس يعتبر

وبالفعل الموضوع له قوله:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع

وبالفعل العارض فيه قوله:

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعياً أو مجيبا

فإن قلما خلع منها معنى القلة وصارت بمعنى ما النافية وبالفعل المستلزم له

(١) سورة فاطر، الآية: ٤١.

«أَبيْتُ أزال أستغفر الله» أي: لا أزال قاله الفراء، وجهه أن من أبى شيئاً لم يفعله، والإباء مستلزم للنفي، ولذا ساغ تفريع الاستثناء بعده نحو: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾(١) ومثال النهي قوله:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ... ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء قوله:

ألا يا اسلمي يا دارميّ على البلا ... ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

وقسم يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية عليه (و) هو دام خاصة من **(ما دام)** نحو: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾(٢)، أي: مدة دوامي حياً، وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر مع ما بعدها بمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها مع صلتها عن الظرف وهو المدة، فأصل ما دمت حياً مدة ما دمت حياً، فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان في نحو: جئتك طلوع الفجر أي: وقت طلوع الفجر. قاله في المغني فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً، أي: دوامك صحيحاً فهي أحرى بعدم العمل إذا لم تذكر ما معها أصلاً نحو: دام زيد صحيحاً فدام بمعنى بقي فعل تام وزيد فاعله وصحيحاً حال منه، على أنه لا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والأرض إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط **(وما تصرف)** أي: تحول إلى أمثلة مختلفة **(منها)** أي: من هذه الأفعال؛ ولما ذكر ما يعمل العمل المذكور بلفظ الماضي فقال كان وأمسى الخ نبه هنا على أن ما تصرف منها من المضارع والأمر والوصف والمصدر يعمل عمل الماضي فيرفع الاسم وينصب الخبر. وأفهم قوله منها أن منها ما يتصرف ومنها ما لا يتصرف وهو كذلك. والحاصل أن هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس بالاتفاق لأنها وضعت وضع الحروف

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٢.

(٢) سورة مريم، الآية: ٣١.

نَحْوُ: كَانَ وَيَكُوْنُ وَكُنْ وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ. تَقُوْلُ كَانَ زَيْدٌ قَائِماً وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصاً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ....

في أن معناها لا يفهم إلا بذكر متعلقها ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين وأمّا يدوم، ودم، ودائم ودوام، فمن تصرفات التامة، وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها الثلاثة فإنها لا يستعمل منها مصدر ولا أمر، ودام عند الأقدمين وقليل من المتأخرين فإنهم أثبتوا لها مضارعاً، وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي بناء على أن له مصدراً، فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى، وأمسى وأصبح الإضحاء والإمساء والإصباح، ومصدر صار الصير والصيرورة، ومصدر بات البيات والبيتوتة، ومصدر ظل الظلول؛ قاله أبو حيان فالمتصرف **(نحو كان)** في الماضي **(ويكون)** في المضارع **(وكن)** في الأمر، وكون أو كينونة في المصدر **(وأصبح، ويصبح، وأصبح)** وإصباح **(تقول)** في عمل الماضي **(كان زيد قائماً، وليس عمرو شاخصاً)** أي: مرتفعاً أو ذاهباً **(وما أشبه ذلك)** من نحو قوله تعالى: في عمل المضارع ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[1] وفي عمل الأمر ﴿كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾[2]، و﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾[3]، وقولك في عمل المصدر كون حاتم كريماً أمر مشهور ومنه قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونك إيّاه عليك يسير

وفي عمل اسم الفاعل قوله:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً ... أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وقوله:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً ... أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

واختلف في اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللمحة إن تلميذه أبا الفتح بن جني سأله عن قول سيبويه مكون فيه فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم إمَّا الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه.

(١) سورة مريم، الآية: ٢٠.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧٩.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٨.

اعلم أن الأصل في أخبار هذا الباب أن تتأخر عن الأسماء كخبر المبتدإ وقد لا تتأخر عنها فتتوسط بين العامل والاسم تارة وتتقدم على العامل تارة أخرى كالمفعول، أما توسطهن فجائز مع جميع أفعال هذا الباب وما ألحق بها من الوصف والمصدر على الأصح لورود السماع به خلافاً لابن درستويه في ليس ولابن معطى في دام، قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]. وقرأ حمزة وحفص ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾[2] بنصب البر؛ وقال الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ... لذاته بادكار الموت والهرم

وقال آخر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... وليس سواء عالم وجهول

وقال آخر:

ما دام حافظ سري من وثقت به ... فهو الذي لست عنه راغباً أبدا

وأما التقديم على العوامل فجائز أيضاً إلا خبر ليس فلا يجوز أن يتقدم عليها عند جمهور البصريين والكوفيين قياساً على عسى بجامع الجمود، واحتج المجيز بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3]. ووجه الاحتجاج به أن يوم يأتيهم معمول لمصروفاً، ومصروفاً خبر ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب وقد تقدم ذلك المعمول عليها وعلى اسمها فلو لم يجز تقديم خبر ليس عليها لما جاز تقديم معموله عليها وأجيب بأن المعمول ظرف فيتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره وبأن يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم، وجملة ليس مصروفاً حالية مؤكدة أو مستأنفة وبأن يوم في محل رفع بالابتداء، وبني على الفتح لإضافته إلى الجملة الفعلية؛ وجملة ليس مصروفاً خبره، وإلا خبر دام فإنه لا يتقدم عليها مع ما باتفاق وعلى دام وحدها على الأصح لئلا يفصل الموصول الحرفي من صلته بمعمولها وهو لا يجوز عند الجمهور مطلقاً، وأجازه ابن عصفور إذا لم يكن الموصول عاملاً كما هنا؛ ومثل دام

---

(١) سورة الروم، الآية: ٤٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٣) سورة هود، الآية: ٨.

في ذلك كل فعل قارنه حرف مصدري نحو: أريد أن تكون سباقاً إلى الخير وكذلك المقرون بما النافية نحو: ما زال زيد صديقك، وما برح عمرو أخاك؛ فلا يجوز تقديم الخبر على ما لأن لها صدر الكلام ويجوز توسطه بينها وبين الفعل كقوله ﷺ: «**فوالله ما الفقر أخشى عليكم**»[١] وقد يجب كل من هذه الأحوال الثلاثة هذا على سبيل الإجمال وإلا فلخبر هذا الباب ست حالات:

أحدها: وجوب التأخير وذلك في نحو: كان صاحبي عدوي لأنه لو قدم على الفعل للتبس بالمبتدإ ولو قدم على الاسم للتبس به لعدم ظهور الأعراب وكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾[٢] أي: صفيراً لكونه مقصوراً عليه.

ثانيها: وجوب التوسط وذلك في نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فيمتنع تقديم في الدار على الفعل لئلا يفصل بين أن وصلتها وتأخيره عن الاسم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ويمتنع أيضاً تقديمه على أن لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما تقدم.

ثالثها: وجوب التقدم على الفعل في نحو: أين كان زيد.

رابعها: وجوب التأخر أو التوسط في نحو: هل كان زيد قائماً فيمتنع تقديمه على هل لأن لها الصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما.

خامسها: وجوب التوسط أو التقدم على الفعل في نحو: كان في الدار صاحبها وكان غلام هند بعلها بنصب غلام وما كان قائماً إلا زيد إذ يجوز تقديمه على كان لا على ما لأن لها الصدر كما تقدم.

سادسها: جواز الثلاثة وذلك في نحو: كان زيد قائماً وكان غلام هند مغضبها بنصب مغضب فيجوز تقديم قائماً على الفعل وتوسطه بينه وبين الاسم وكذا مغضبها لتقدم مرجع الضمير رتبة وإن تأخر لفظاً.

فائدة: يجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً أو جاراً

(١) رواه مسلم.
(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٥.

ومجروراً للتوسع فيهما نحو: كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها والكوفيون يجيزون مطلقاً لكون معمول معمولها في معنى معمولها ولثبوت ذلك في قوله:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

فإن إياهم معمول عود، وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وقول الآخر:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم ... وليس كل النوى تلقي المساكين

وخرج الأول على زيادة كان بين الموصول وصلته أو إضمار الاسم في كان راجعاً إلى ما أو مراداً به ضمير الشأن كما إذا وقع الجزءان بعدها مرفوعين كقوله:

إذا مت كان الناس صنفان شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع

أو على الضرورة وهذان الأخيران متعينان في البيت الثاني والأخير في قوله:

باتت فؤادي ذات الخال سالبة ... فالعيش إن حم لي عيش من العجب

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا إضمار اسمها مراداً به ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهو سالبة، وضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة. وحم بالبناء للمجهول بمعنى قدر ومثل هذا البيت قوله:

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغرياً ... لقد هون السلوان عنها التحلم

وقيل لا يتعين دعوى الضرورة في باتت فؤادي البيت لجواز أن يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لك.

وفصل ابن السراج والفارسيّ وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو: كان طعامك آكلاً زيد لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوا تقدمه وحده نحو: كان طعامك زيد آكلاً لأنه لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي.

اعلم أن هذه الأفعال كما تستعمل ناقصة تستعمل أيضاً تامة إلا فتيء، وزال،

وليس، فإنها لا تستعمل تامة بحال من الأحوال، والمراد بالتام على ما صححه ابن مالك ما يكتفي بمرفوعه وبالناقص ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى المنصوب؛ ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها إنما سميت ناقصة لأنها سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمان.. قال المحققون كالرضي أي: على الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء، فإذا قلت كان زيد قائماً أو ليس زيد قائماً فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام، وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فتكون قد ذكرته أولاً مجملاً ثم مفصلاً، وقيل لا تدل على حدث أصلاً بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمنه وممن قال بذلك المحقق الشريف، وينبني على ذلك الخلاف خلاف آخر وهو هل تعمل في الظرف وعديله أو لا فعلى القول بدلالتها على الحدث تعمل وعلى مقابله فلا، مثال التام قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[1]؛ ونحو: ما شاء الله كان أي: ثبت. قال الراغب كان في الآية ناقصة أي: وإن كان ذو عسرة غريماً لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه اهـ. وتأتي كان التامة بمعنى كفل وغزل أيضاً يقال كان فلان الصبي إذا كفله وكان الصوف إذا غزله، ونحو: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾[2]، أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، ونحو: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[3] أي: بقيت وكقوله:

وبـــات وبـــاتـــت لـــه لـــيـــلـــة كـــلـــيـــلـــة ذي الـــعـــائـــر الأرمـــد

ونحو: لو ظل الظلم لهلك الناس أي: دام، وظل الليل أو النبات أي: طال وكقوله:

إذا الـــلـــيـــلـــة الـــشـــهـــبـــاء أضـــحـــى جـــلـــيـــدهـــا

أي: بقي بردها الشديد، الشهباء التي لا غيم فيها، وأضحى فلان دخل في الضحى ويقال صار فلان الشيء يصيره ويصوره أي: ضمه أو قطعه ومنه بمعنى الضم

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨٠.

(٢) سورة الروم، آية: ١٧.

(٣) سورة هود، آية: ١٠٨.

﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[1] وفي الهمع إنها تأتي بمعنى رجع أيضاً ومنه: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾[2] وقالوا برح الخفاء أي ذهب أو ظهر، وانفك الشيء انفصل وخلص.

تنبيه: تختص كان من بين أخواتها بأمور منها جواز زيادتها بشرطين:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي وشذ قول أم عقيل بن أبي طالب وهي ترقصه:

أنت تكون ماجد نبيل   إذا تهب شمأل بليل

فأنت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدإ والخبر، ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر، وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية القطب، وبليل كقتيل بمعنى مبلولة.

ثانيهما: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً نحو: ما كان أحسن زيداً وكقول بعضهم لم يوجد كان مثلهم وشذ قوله:

جياد بني أبي بكر تسامى   على كان المسوّمة العراب

وليس من زيادتها قوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم   وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير والزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور وإنما عمل حرف الجر الزائد لبقاء اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة ولم يزد غيرها من أخواتها إلا أصبح وأمسى فيما شذ من نحو قولهم:

ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها

ومنها أنها تحذف وحذفها على وجوه.

أحدها: وهو الأكثر أن تحذف مع اسمها دون خبرها وأكثر ما يقع ذلك بعد إن ولو الشرطيتين لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بهما دون بقية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٦٠.   (٢) سورة الشورى، آية: ٥٣.

الشرط غير الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها مثال حذفها بعد إن قوله:

لا تقربنّ الدهر آل مطرف ... إن ظالماً أبداً وإن مظلوما

أي: إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً، وقولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)[1]، أي: إن كان عملهم خيراً فجزائهم خير ويجوز إن خير فخيراً بتقدير إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً ويجوز نصبهما معاً بتقدير إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً ورفعهما معاً بتقدير إن كان في عملهم خير فجزائهم خير، والوجه الأول من هذه الأوجه الأربعة أرجحها لأن فيه إضمار كان واسمها بعد إن وإضمار المبتدإ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد، والوجه الثاني أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها بعد إن وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والأخيران متوسطان متكافئان. ومثال حذفها بعد لو قولهﷺ لبعض أصحابه: «**إلتمس ولو خاتماً من حديد**»[2] أي: التمس شيئاً ولو كان ما تلتمسه خاتماً من حديد وقوله:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أي: ولو كان ذو البغي ملكاً ذا جنود كثيرة، ويقال الحذف المذكور بدون إن ولو كقوله:

من لد شولا فإلى إتلائها

أي: من لد أن كانت شولا.

الثاني: أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم وقد تقدم مثاله.

الثالث: أن تحذف وحدها ويكثر ذلك بعد أن المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم: أما أنت منطلقاً إنطلقت أصله إنطلقت لأن كنت منطلقاً فقدمت اللام وما دخلت عليه على المعلول للاهتمام أو لقصد التخصيص فصار لأن

(١) مجمع الأمثال ٢/٣٠٣.
(٢) البخاري كتاب النكاح.

كنت منطلقاً إنطلقت ثم حذفت اللام التعليلية للاختصار ثم حذفت كان لذلك أيضاً فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار أن أنت ثم زيدت ما عوضاً عن كان فصار أن ما أنت ثم أدغمت النون من أن في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار أما أنت وعلى ذلك قوله:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم يأكلهم الضبع

أصله لأن كنت فعمل فيه ما ذكرنا وقلّ حذفها وحدها من غير أن تتقدم عليها أن المصدرية ويعوض عنها ما كقوله:

أزمان قومي والجماعة كالذي ... لزم الرحالة أن تميل مميلا

قال سيبويه: أراد أزمان كان قومي مع الجماعة اهـ.

الرابع: أن تحذف مع معموليها وذلك بعد إن الشرطية إما مع تعويض ما عنها أولاً فالأول كقولهم: افعل هذا إمالاً أي: إن كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان. قال الجاربردي: تقول أخرج فإذا امتنع تقول إما لا فتكلم، أي: إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم اهـ. والثاني كقوله:

قالت بنات العم يا سلمى وإنن ... كان فقيراً معدماً قالت وإنن

أي: وإن كان فقيراً معدماً.

ومنها أن لام مضارعها يجوز حذفه وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[1]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾[2] بخلاف ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾[3] لانتفاء الجزم ﴿وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾[4] لأن جزمه بحذف النون وبخلاف نحو: «**إن يكنه فلن تسلط عليه**»[5] لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول وبخلاف

(١) سورة مريم، آية: ٢٠.
(٢) سورة النساء، آية: ٤٠.
(٣) سورة الأنعام، آية: ١٣٥.
(٤) سورة يوسف، آية: ٩.
(٥) رواه مسلم.

نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(١) لاتصاله بالساكن وخالف في هذا الأخير يونس فأجاز الحذف لعروض الحركة لدفع التقاء الساكنين فلم يعتد بها تمسكاً بنحو قوله:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وحمله الجمهور على الضرورة كقوله:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

فحذفت نون لكن ضرورة.

تتمة: ألحق بكان وأخواتها في العمل أفعال وبليس حروف مشبهة بها في النفي والجمود والدخول على الجمل الاسمية، أما الحروف المشبهة بليس فأربعة: ما، ولا، وإن، ولات، النافيات وكان القياس أن لا تعمل لعدم اختصاصها بقبيل وأمّا ما فتعمل عمل ليس عند الحجازيين دون التميميين بشروط أربعة:

أحدها: أن لا تقترن بإن الزائدة كقوله:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وروى ذهباً بالنصب أيضاً وحمل على أن إن نافية مؤكدة لا زائدة.

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا نحو: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾(٢)، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(٣) وأما قوله:

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

فمن باب، ما زيد إلا سيراً أي يسير سيراً، والتقدير في البيت وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، فالدهر مبتدأ ويدور خبره، ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه وكذا القول في: وما صاحب الحاجات إلا معذباً أي: تعذيباً.

---

(١) سورة النساء، الآيتان: ١٣٧ ـ ١٦٨.

(٢) سورة القمر، آية: ٥٠.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٤٤.

الثالث: أن لا يتقدم الخبر على الاسم خلافاً للفراء وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الأصح خلافاً لابن عصفور فإن تقدم بطل العمل كقولهم: ما مسيء من أعتب؛ فمسيء خبر مقدم، ومن أعتب مبتدأ مؤخر؛ وحكى الجرمي ما مسيئاً من أعتب على الإعمال وقال إنه لغة، والمعتب الذي عاد إلى مسرتك بعدما أساءك وقوله:

وما خذّل قومي فاخضع للعدا ... ولكن إذا أدعوهم فهم هم

فخذل جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر وأما قوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

بنصب مثلهم مع تقدمه؛ فقال سيبويه شاذ وقيل مثلهم مبتدأ مبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني وقيل حال من بشر، وهو في الأصل نعت له، ونعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً، وبشر مبتدأ والخبر محذوف أي ما في الوجود بشر مثلهم أي مماثلاً لهم.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فإن تقدم بطل عملها كقوله:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

والأصل ما أنا عارف كل من وافى منى، إلاّ إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما كقوله:

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمناً ... فما كل حين من توالى مواليا

وكقولهم ما بي أنت معنياً، والأصل فما من توالى موالياً كل حين، وما أنت معنياً بي فمتى وجدت هذه الشروط الأربعة جاز إعمالها في معرفة ونكرة كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(١)، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٢). وأما لا فتعمل عمل ليس عند الحجازيين فقط بقلة بالشروط المتقدمة في عمل ما ما عدا الشرط الأول لأن لا لا تقترن بإن الزائدة فلا معنى لاشتراط عدم اقترانها بها ويشترط أن يكون معمولاها نكرتين نحو: لا أحد أفضل منك وأما قوله:

---

(١) سورة يوسف، آية: ٣١.
(٢) سورة المجادلة، آية: ٢.

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا في حبها متراخيا

فمن النوادر وتردد رأي ابن مالك في البيت فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه وأوله في شرح الكافية فقال يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال تقديره لا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ويكون ذلك من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كقولهم: حكمك مسمطاً انتهى. وأما إن فعملها نادر عند ابن مالك وأكثر من عمل لا عند غيره، وهو لغة أهل العالية وإنما تعمل بالشروط المتقدمة في عمل ما ما عدا الشرط الأول أيضاً واختلف النحويون في عملها فأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين؛ واختلف النقل عن سيبويه والصحيح الأعمال لورود السماع به نظماً ونثراً؛ فمن النثر قولهم: (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) ومنه قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[1] أي: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالحياة والعقل فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك، ومن النظم قوله:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وقوله:

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغىٰ عليه فيخذلا

وقد عرفت من هذه الأمثلة أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين. وأما لات فأصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه أولهما فهي تعمل عمل ليس عند الجمهور بشرطين كون معموليها اسمي زمان وحذف أحدهما والغالب كون المحذوف المرفوع نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف أي: ليس الحين حين مناص أي: فرار ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين وقرىء أيضاً بجره فزعم الفراء أنها تستعمل حرف جر لاسم الزمان كمنذ، ومذ

(١) سورة الأعراف، آية: ١٩٤.
(٢) سورة صٓ، آية: ٣.

وذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل شيئاً وإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولي الأخفش وعنه أيضاً أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس كما علمت فتحصل في حين ثلاث قراءات: الرفع، والنصب، والخفض؛ وفي الرفع ثلاثة أقوال إما على الابتداء أو على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن، وفي النصب أيضاً ثلاثة أقوال إما على الاسمية لها إن كانت عاملة عمل إن أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل ليس، أو على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وهو أن لات حرف جر لاسم الزمان خاصة على رأي الفراء متمسكاً بقوله:

طلبوا صلحنا ولات أوان   فأجبنا أن لات حين بقاء

فعلى القول بعملها مطلقاً تختص بلفظة حين قاله الفراء وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه ونقل الرضي هذا عن الفراء أيضاً، وأما قوله:

لهفي عليك للهفة من خائف   يبغي جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير إما على أنه مبتدأ حذف خبره أو فاعل حذف فعله والتقدير حين لات له مجير أو يحصل مجير، فلات مهملة لعدم دخولها على الزمان هذا. وأما الأفعال الملحقة بكان وأخواتها في العمل فثلاثة أنواع:

أحدها: ما وضع للدلالة على قرب الخبر من المسمى بالاسم وهو ثلاثة: كاد، وكرب، وأوشك.

الثاني: ما وضع للدلالة على رجاء المتكلم الخبر وهو ثلاثة أيضاً عسى، وحرى، واخلولق.

الثالث: ما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير وقد أنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلاً ومنه أنشأ، وطفق، وطبق بكسر الموحدة وجعل، وعلق وهلهل، وأخذ وقام، فهذه الأنواع الثلاثة تسمى أفعال المقاربة على سبيل التغليب وكلها تعمل عمل كان إلا أن خبرها يجب كونه جملة وشذ مجيئه مفرداً بعد كاد، وعسى، وأوشك كقوله:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا   وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وكقولهم في المثل **(عسى الغوير أبؤسا)** فالغوير تصغير غار، وأبؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد في هذا الباب قاله سيبويه؛ وأصل هذا المثل كما قيل إن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه (عسى الغوير أبؤسا) تريد لعل الشر يأتيكم من قبله، وكقول حسان رضي الله عنه:

من خمر نيسان تخيرتها   ترياقة توشك فقر العظام

وليس من الإخبار بالمفرد قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾(١)؛ لأن التقدير يمسح مسحاً. وشرط الجملة الواقعة خبراً لهذه الأفعال أن تكون فعلية وشذ مجيئها اسمية بعد جعل في قوله:

وقد جعلت قلوص بني زياد   من الأكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق أو الباقية على السير اسم جعل، والأكوار جمع كور بضم الكاف، وهو الرحل، بأداته الجار والمجرور متعلق بقريب، ومرتعها قريب جملة اسمية في محل النصب خبر جعل. ويشترط في الفعل المشتملة عليه الجملة ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يكون رافعاً لضمير الاسم نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾(٢) ويجوز بعد عسى خاصة أن يرفع السببيّ كقوله:

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده   إذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده على الفاعلية ويروى بنصبه أيضاً على الأصل.

الثاني: أن يكون مضارعاً وشذ قول ابن عباس رضي الله عنهما: «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً» فأرسل رسولاً جملة فعلية فعلها ماض في محل النصب خبر جعل قيل إن الاستشهاد بهذا الأثر مبني على أن إذا ظرف لأرسل غير شرطية فإن جعلت

---

(١) سورة صٓ، آية: ٣٣.   (٢) سورة البقرة، آية: ٧١.

شرطية فخبر جعل جملة الشرطية، وجملة أرسل جواب الشرط فلا شاهد فيه، وفي التصريح ما يرده ويصحح الاستشهاد به على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه: فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله، فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه اهـ.

الثالث: أن يكون مقروناً بأن المصدرية وجوباً إن كان الفعل العامل حري واخلولق، نحو: حرى زيد أن يقدم من السفر، واخلولقت السماء أن تمطر، وأن يكون مجرداً عنها وجوباً إن كان العامل دالاً على الشروع نحو ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾[1]، لأنّ أن للاستقبال والأخذ في الفعل والشروع فيه ينافيه، والغالب في خبر عسى، وأوشك الاقتران بها نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[2]، و ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[3]، وقوله ﷺ: «**من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه**»[4] وقوله:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وربما تجرد منها كقوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وقوله:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

فإن قلت كيف جاز اقتران الخبر هنا بأن المصدرية مع استلزامه الإخبار بالمصدر عن اسم العين، قلت يجوز ذلك على المبالغة أو على تقدير مضاف إما قبل الاسم أو قبل الخبر كأنه قيل عسى أمر زيد القيام، أو عسى زيد صاحب القيام وكذا الباقي نظير زيد عدل.

(١) سورة الأعراف، آية: ٢٢.
(٢) سورة المائدة، آية: ٥٢.
(٣) سورة الإسراء، آية: ٨.
(٤) رواه البخاري ومسلم بلفظ كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه.

والغالب في خبر كاد، وكرب تجرده من أن نحو: وما كادوا يفعلون وقوله:

كـرب الـقـلـب مـن جـواه يـذوب ... حـيـن قـال الـوشـاة هـنـد غـضـوب

واقترانه بها قليل كقوله:

كـادت الـنـفـس أن تـفـيـض عـلـيـه ... إذ غـدا حـشـو ريـطـة وبـرود

والريطة بفتح الراء وسكون الياء وبالطاء المهملة الملاءة إذا كانت شقة واحدة، والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن وكقوله:

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما ... وقـد كـربـت أعـنـاقـهـا أن تـقـطـعـا

وسقا يتعدى إلى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل: مدحت عروقاً البيت، والسجل بفتح السين وسكون الجيم، الدول العظيم المملوء ماء وهو مفعوله الثاني. فتحصل في خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه بها وهو خبر حرى واخلولق وما يجب تجرّده منها وهو خبر أفعال الشروع، وما يجوز فيه الأمران والغالب فيه الاقتران وهو خبر عسى وأوشك، وما يجوز فيه الأمران والغالب فيه التجرد وهو خبر كاد وكرب، ولم يذكر سيبويه في خبر كرب إلا التجرد وهو محجوج بما سمعت.

تنبيه: هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة منها استعمل لها مضارع وهي كاد من باب خاف؛ وقال نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[(١)]، وأوشك كقوله يوشك من فر من منيته، وهي أكثر استعمالاً من الماضي، وطفق حكى الأخفش طفق يطفق كجلس يجلس، وجعل حكى الكسائي **(إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه)** وفيه شذوذ وقوع الماضي خبراً كما تقدم توجيهه في أرسل رسولاً، واستعمل اسم فاعل لأوشك كقوله:

فـإنـك مـوشـك أن تـراهـا ... وتـعـدو دون غـاضـرة الـعـوادي

تعدو مضارع عدا إذا جاوز، وغاضرة علم امرأة، والعوادي عوائق الدهر فاعل

---

(١) سورة النور، آية: ٣٥.

تعدو. واستعمل مصدر لاثنين منها وهما طفق وكاد حكى الأخفش طفوقاً كقعد قعوداً وطفقا كفرح فرحاً، وقالوا: كودا كقال قولاً ومكاداً كمقالاً ومكادة كمقالة.

خاتمة: تختص عسى، واخلولق، وأوشك، من بين أفعال الباب بجواز إسنادهنّ إلى أن يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة نحو ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾(١)؛ وينبني على هذا أمران:

أحدهما: أنه إذا تقدم على إحداهنّ اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو: زيد عسى أن يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم فتكون مسندة إلى أن يفعل مستغنى به عن الخبر وجاز تقديرها مسندة إلى ضمير الاسم السابق وأن يفعل في محل النصب خبر، والأول الأفصح وبه جاء كتاب الله العزيز قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ﴾(٢).

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن أن يفعل وتأخر عنه اسم هو المسند إليه في المعنى نحو: عسى أن يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى فيكون هو مبتدأ مؤخراً لا غير، وجاز أيضاً وجهان آخران:

أحدهما: أنه يجوز في ذلك الفعل المقرون بأن أن يقدر خالياً من ضمير الاسم المتأخر فيكون مسنداً إلى ذلك الاسم وتكون عسى مسندة إلى أن يقوم مستغنى به عن الخبر فتكون تامة.

الثاني: أن يقدر ذلك الفعل متحملاً لضمير الاسم المتأخر فيكون الاسم مرفوعاً بعسى، ويكون أن يقوم في محل نصب على الخبرية لها مقدماً على اسمها فتكون ناقصة، ومنع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر، وأجازه المبرد والسيرافي والفارسي. ويجوز كسر سين عسى خلافاً لأبي عبيدة وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي بل إذا أسندت إلى ضمير الرفع المتحرك نحو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾(٣) ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾(٤) قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء وغيره

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٦.
(٢) سورة الحجرات، آية: ١١.
(٣) سورة البقرة، آية: ٢٤٦.
(٤) سورة محمدﷺ، آية: ٢٢.

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ وَهِيَ إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ . . . .

بالفتح وهو المختار لجريانه على الأصل. ولما فرغ من النوع الأول من النواسخ شرع في النوع الثاني فقال: **(وأما إنّ وأخواتها فإنها تنصب الاسم)** أي: المبتدأ اتفاقاً ويسمى اسمها **(وترفع الخبر)** أي: خبر المبتدإ على الأصح عند البصريين ويسمى خبرها، ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وأخواتها وقد تقدم فراجعه وأما قوله:

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً ... يلق فيها جآذرا وظباء

فاسم إن فيه ضمير الشأن محذوفاً لا من الشرطية للزومها الصدارة، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ وحكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن ... خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وقول الآخر:

كأنّ أذنيه إذا تشوفا ... قادمة أو قلما محرفا

وقول الآخر:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنعه الجمهور وأولوا ما ورد بأن الخبر محذوف، والمنصوب الثاني إما حال أي تلقاهم أسداً، وأقبلن رواجعا أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنحته. **(وهي)** ستة أحرف **(إن)** بكسر الهمزة وهي أم الباب **(وأن)** بفتحها **(ولكن وكأن)** بتشديد النون فيهما **(وليت ولعل)** وعدّها سيبويه خمسة بإسقاط أن المفتوحة لكونها فرع المكسورة، واختلف النحاة في عسى في نحو قوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها ... تشكي فآتي نحوها فأعودها

فمذهب سيبويه أنها كلعل معنى وعملاً، وذهب المبرد والفارسي إلى أنها على

تَقُوْلُ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَلَيْتَ عَمْراً شَاخِصٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيْدِ وَلَكِنَّ لِلْاسْتِدْرَاكِ . . . .

أصلها تعمل عمل كان، والضمير المتصل بها خبرها مقدماً وما بعده اسمها مؤخراً ورد بأنه يؤدي إلى كون خبرها مفرداً وهو ضرورة أو شاذ جداً وبأن من قال عساني فقط كما في قوله:

ولـي نـفـس تـنـازعـنـي إذا مـا   أقـول لـهـا لـعـلـي أو عـسـانـي

اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك، ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أن عسى التي تنصب الاسم حرف فهي نظير إن مالاً وإن ولداً، وذهب الأخفش إلى أن الضمير المتصل بها في محل رفع على أنه اسمها وما بعده خبرها وأنه وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، ويرده رفع الخبر في البيت الأول وأيضاً النيابة إنما سمعت في المنفصل لا المتصل نحو: ما أنا كأنت، وهل هي فعل مطلقاً أو حرف مطلقاً أقوال ثالثها إن عملت عمل لعل فحرف وإلا ففعل ومما يعمل عمل إن لا التي لنفي الجنس وستأتي في باب معقود لها في المنصوبات **(تقول)** في إعمال تلك الأحرف **(إن زيداً قائم)** و ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[1] وفر القوم ولكنّ زيداً جالس كأنه أسد **(وليت عمراً شاخص وما أشبه ذلك)** نحو: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[2] **(ومعنى إن وأن للتوكيد)** أي: مصروف للتوكيد أو هو التوكيد، واللام صلة هكذا قيل والظاهر أن المراد بالتوكيد التوكيد المطلق الذي هو متعلق معنى الحرف، فاللام لنسبة الجزئي للكلي لأن معنى الحرف جزئي إما وضعاً واستعمالاً أو استعمالاً فقط كما هو مقرر في علم الوضع يعني أن معنى إن، وأن متعلق ومنسوب للتوكيد أي: تقوية النسبة بين الجزأين ونفي الشك فيها والإنكار لها ويفترقان من حيث إن إن المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها والمفتوحة تصيرها في حكم المفرد، ولهذا تقع فاعلاً ونائبه وغيرهما من مواقع المفرد كما سيأتي إن شاء الله، وظاهر إطلاقه رحمه الله تعالى كغيره إنهما لتوكيد النسبة الإيجابية والسلبية وهو الصحيح ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾[3]. خلافاً لمن خصهما بالأولى **(و)** معنى **(لكن للاستدراك)** وهو

---

(١) سورة الحج، آية: ٦٢، وسورة لقمان، آية: ٣٠.
(٢) سورة الطلاق، آية: ١.
(٣) سورة يونس، آية: ٤٤.

تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو بإثبات ما يتوهم منه نفيه، وإن شئت قلت هو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء؛ تقول زيد شجاع فيتوهم من ذلك أنه كريم لأن من شيمة الشجاع الكرم، فإذا أردت رفع هذا التوهم قلت لكنه بخيل، وتقول ما زيد شجاع فيتوهم أنه ليس بكريم؛ فإذا أردت رفع ذلك قلت لكنه كريم وقد تأتي لمجرد التوكيد نحو: لو جاءني زيد لأكرمته فهذا يدل على امتناع المجيء لأن لو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء، فإذا أردت توكيده قلت لكنه لم يجىء. والصحيح أنها بسيطة؛ وقال الفراء أصلها لكن أن فحذفت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين وقال باقي الكوفيين مركبة من لا، وإن، والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الكاف قبلها للتخفيف، وقد يحذف اسمها كقوله:

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ... ولكنّ زنجيّ عظيم المشافر

أي: ولكنك زنجيّ وقوله:

ولكن من لا يلق أمراً ينوبه ... بعدته ينزل به وهو أَعْزَل

وعليه بيت المتنبي:

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ... ولكن من يبصر جفونك يعشق

ولا يجوز أن يكون الاسم فيهما من لان لها الصدر فلا تدخل عليها النواسخ. ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين واحتجوا بقوله:

ولكنني من حبها لعميد

قال في المغني ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام أو على أن الأصل لكن إنني ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون لكن للساكنين اهـ. **(و)** معنى **(كأن للتشبيه)** المؤكد بفتح الكاف لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وإن المفيدة للتأكيد فأصل كأن زيداً أسد مثلاً إن زيداً كأسد فقدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه وإفادة له من أول وهلة وفتحت همزة إن تخفيفاً فصارا كلمة واحدة؛ وأطلق الجمهور كونها للتشبيه، وزعم جماعة تقييده بما إذا كان خبرها جامداً كالمثال، وأما إذا كان

وصفاً أو ظرفاً أو فعلاً فهي للظن والشك؛ وذكر الكوفيون والزجاج أنها قد ترد للتحقيق وأنشدوا:

فـأصـبـح بـطـن مـكـة مـقـشـعـراً كـأن الأرض لـيـس بـهـا هـشـام

أي: لأن الأرض الخ إذ لا تكون للتشبيه لأنه ليس في الأرض حقيقة، وأجيب بأمور:

أحدها: أن المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لأنه كالغيث لها فشبهها حيث اقشعرت مع وجوده فيها بنفسها عند عدمه.

الثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خلف من يسد مسده فكأنه لم يمت.

الثالث: أن الكاف للتعليل وأن للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(١) أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين **(و)** معنى **(ليت للتمني)** وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر.

الأول: نحو: قول الطاعن في السن «ليت الشباب عائد».

الثاني: كقول منقطع الرجاء من مال يحج به ليت لي مالاً فأحج منه، فإن قلت هذا من النوع الذي قبله إذ لا طمع لمنقطع الرجاء في مال الحج قلت المراد بمالاً طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف مال الحج فإن الأطماع تتعلق به غالباً، فخرج طلب الواجب فلا يقال ليت غداً يجيء؛ وأما قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ﴾(٢)، مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته، ثم المراد بالطلب الواقع جنساً في تعريف التمني ميل النفس إلى حصول المقصود سواء أمكن حصوله أم لا، فلا يرد أن المتمنى قد يكون مستحيلاً معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب ما علم استحالته **(و)** معنى **(لعل للترجي)** وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو: لعل الحبيب قادم **(والتوقع)** أي: توقع المكروه نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾(٣) أي: قاتل نفسك، أي:

(١) سورة القصص، آية: ٨٢.
(٢) سورة الجمعة، آية: ٦.
(٣) سورة الكهف، آية: ٦.

أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك قاله في الكشاف، فتوقع المحبوب يسمى ترجياً، وتوقع المكروه يسمى إشفاقاً وهو لغة الخوف، يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته، ولا يكون التوقع إلا في الممكن؛ وأما قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1] فجهل منه أو إفك، قال جماعة منهم الأخفش والكسائي: وتأتي للتعليل وحملوا عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤﴾[2] أي: ليتذكر ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين؛ قال الكوفيون وللاستفهام ولهذا علق بها الفعل في نحو: لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، وما يدريك لعله يزكي؛ قال الزمخشري، وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع بالنصب اهـ. وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون.

اعلم أن هذه الأحرف لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقاً، فلا يقال قائم إن زيداً ولا عندك أو في الدار إن زيداً لضعفها في العمل بعدم تصرفها، ولأن عملها بالحمل على الأفعال فلا تقوى قوتها، ولا يتوسط بينها وبين اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما، نحو ﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا﴾[3]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ﴾[4] بل قد يجب ذلك لعارض نحو: إن عند هند عبدها، وإن في الدار مالكها ويجوز العطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء خبرها وبعده كقوله:

إن الربيع الجود والخريفا ... يدا أبي العباس والصيوفا

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل الخبر وهو يدا أبي العباس، وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب أيضاً بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير، ويروى الجون بالنون بدل الدال وهو السحاب الأسود؛ والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن، ويجوز العطف بالرفع على محل أسمائها بشرطين استكمال الخبر، وكون العامل إن، وأن ولكن نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[5] وقوله:

---

(١) سورة غافر، الآيتان: ٣٦، ٣٧.

(٢) سورة طه، آية: ٤٤.

(٣) سورة المزمل، آية: ١٢.

(٤) سورة النازعات، آية: ٢٦.

(٥) سورة التوبة، آية: ٣.

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب

فعطف الأب على محل الأم بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله:

وما قصرت بي في التسامى خؤلة ولكن عمي الطيب الأصل والخال

فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب. وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو رأي بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل؛ والمحققون وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون على أن الرفع إمّا على أن ما بعد العاطف مبتدأ حذف خبره أو بالعطف على ضمير الخبر إذا كان بينهما فاصل غير العاطف لا بالعطف على محل الاسم لأن الرافع له الابتداء المعنوي وقد زال بدخول الناسخ اللفظي فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء للفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين؛ والأب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف؛ والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف إليه فإن لم يكن فاصل نحو: إن زيداً وعمرو تعين الوجه الأول على الكثير المشهور ولم يشترط الكسائي الشرط الأول تمسكاً بظاهر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾(١) وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾(٢) برفع ملائكته وقوله:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

وقوله:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

وخرج ذلك المانعون على تقديم المعطوف وتأخير الخبر تقديراً والمقصود العكس أو على حذف خبر الأول كقوله:

خليلي هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

(١) سورة المائدة، آية: ٦٩.
(٢) سورة الأحزاب، آية: ٥٦.

ويتعين الأول في قوله:

فــــإنـــي وقـــيـــار بـــهـــا لـــغـــريـــب

لأجل اللام اللهم إلا أن تقدر داخلة على مبتدإ محذوف أي: لهو غريب، ويتعين الثاني في وملائكته لأجل الواو في يصلون، ووافق الفراء شيخه الكسائي فيما خفي إعرابه نحو: إنك وزيد قائمان وإن الفتى وزيد ذاهبان تمسكا ببعض ما سبق ولما في ذلك من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية، إلا أنه خالفه وغيره في اشتراط الشرط الثاني وهو كون العامل إن، وأن؛ ولكنّ تمسكاً بنحو قوله:

يـا لـيـتـنـي وأنـت يـالـمـيـس فـي بـلـد لـيـس بـهـا أنـيـس

فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم؛ ولميس علم امرأة، وأنيس بمعنى مؤنس، وخرّج على أنّ الأصل وأنت معي، والجملة من المبتدإ والخبر حال من اسم ليت والعامل فيها ليت لتضمنها معنى الفعل.

فائدة: وقد تتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ﴾(١)، و ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾(٢) وقوله:

أعـد نـظـراً يـا عـبـد قـيـس لـعـلـمـا أضـاءت لـك الـنـار الـحـمـار الـمـقـيـدا

وقوله:

ولـكـنـمـا أسـعـى لـمـجـد مـؤثـل وقـد يـدرك الـمـجـد الـمـؤثـل أمـثـالـي

إلا ليت فتبقى على اختصاصها بالاسمية ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل حتى قيل بوجوبه ويجوز إهمالها حملاً لها على أخواتها وقد روى بهما قوله:

قـالـت ألا لـيـتـمـا هـذا الـحـمـام لـنـا
إلـى حـمـامـتـنـا أو نـصـفـه فـقـد

(١) سورة الكهف، آية: ١١٠.
(٢) سورة الأنفال، آية: ٦.

روي رفع الحمام ونصبه فالرفع على الإهمال، والنصب على الإعمال، وليس فيه ردّ على القائل بوجوب إعمالها لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت، وهذا خبر مبتدإ محذوف والحمام نعت لهذا ولنا خبر ليت، والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت، وندر الإعمال في إنما نحو إنما زيداً قائم رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعاً؛ وهل يمتنع قياس البواقي على ذلك مطلقاً أو يجوز مطلقاً أو يجوز في لعل فقط لأنها أقرب إلى ليت أو فيها وفي كأن لقربهما من ليت لاشتراك الثلاثة في تغيير معنى الجملة من الخبرية إلى الإنشائية أقوال ذهب إلى الأول سيبويه والأخفش، وإلى الثاني الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك؛ وإلى الثالث الفراء؛ وإلى الرابع ابن أبي الربيع.

فائدة أخرى: تخفف إنّ، وأنّ، وكأن، ولكن لثقلها بالتضعيف؛ أما إن المكسورة فيكثر إهمالها حينئذٍ لزوال اختصاصها نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾[١] في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء؛ وما زائدة وجميع أي: مجموعون خبر المبتدإ ومحضرون نعت له؛ ويجوز إعمالها على قلة استصحاباً للأصل نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٢] في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف إن ولما فكلا اسمها؛ واللام في لما لام الابتداء؛ وما اسم موصول خبرها؛ وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم ويحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة؛ وجملة القسم وجوابه في محل الرفع صفة لها والتقدير وإن كلاً لخلق موفى عمله؛ ثم إذا أهملت لزمت لام الابتداء بعدما اتصل بها فرقاً بينها وبين إن النافية كالأمثلة المتقدمة، وقد يستغنى عنها بقرينة رافعة لاحتمال النفي لفظية كانت نحو: إن زيد لن يقوم، وقوله:

إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة

بل يجب ترك اللام هنا لأنها لا تدخل على الخبر المنفي كما سيأتي إن شاء الله تعالى أو معنوية كقوله:

(١) سورة يسٓ، آية: ٣٢. (٢) سورة هود، آية: ١١١.

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

والقرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام مثبت، وإذا خففت ووليها فعل كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[1]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[2]، وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[3]، ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[4]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[5]؛ ويقاس على النوعين اتفاقاً، وندر كونه ماضياً غير ناسخ كقوله:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما ... حلت عليك عقوبة المتعمد

ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقولهم: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه ولا يقاس عليه إجماعاً، والحاصل أن للام بعد إن المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها، وجواز الأمرين **فالأوّل نحو**: إن زيد لقائم بالإهمال حيث لا قرينة، **والثاني نحو**: إن زيد لن يقوم، **والثالث نحو**: إن زيداً قائم بالأعمال. وما ذكرته من أنها لام الابتداء، قال به سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين، وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي[6] العافية وابن أبي[7] الربيع إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، وحجة كل من الفريقين تطلب من المطولات والأول الوجه، ويظهر أثر الخلاف في نحو: قولهﷺ: «**قد علمنا أن كنت لمؤمناً**» فعلى الأول يجب كسر أن وعلى الثاني فتحها فإن قلت لم قلّ عمل إن إذا خففت، وبطل إذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص، أجيب بأن الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فإنه بواسطة

(١) سورة القلم، آية: ٥١.
(٢) سورة الشعراء، آية: ١٨٦.
(٣) سورة البقرة، آية: ١٤٣.
(٤) سورة الصافات، آية: ٥٦.
(٥) سورة الأعراف، آية: ١٠٢.
(٦) **ابن أبي العافية**: هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمٰن فقيه أندلسي كان أديباً وعالماً بالعربية. توفي ٥٨٣ هـ.
(٧) **ابن أبي الربيع**: هو أبو الحسين عبيد الله ابن أحمد نحوي أندلسي أخذ عن الشلوبين وفاق أهل عصره في النحو له شرح كتاب سيبويه وشرح الإيضاح للفارسي وشرح الجمل للزجاجي. توفي ٦٨٨ هـ.

إسقاط بعضها، أفاده ابن قاسم. وأما أن المفتوحة فيجب بقاء عملها بعد تخفيفها لأنها أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصوداً به الماضي أو الأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجدّ وأيضاً إن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة كونها حرفاً موصولاً به ولا تطلب المكسورة لما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف فبطل عملها وأوثرت المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يشعر بضعفها بفرعيتها، ويجب أن يكون اسمها ضميراً سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك والجمهور، وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن وأما قوله:

لقد علم الضيف والمرملون ... إذا أغبر أفق وهبت شمالاً

بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك تكون هناك الثمالا

فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكوراً ومن الوجه الثاني فقط عند ابن مالك والجمهور، وإذا حذف اسمها وجب كون خبرها جملة، فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفرداً وقد اجتمعا في قوله: بأنك ربيع البيت، ثم إن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل من الفواصل الآتية نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١)، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾(٢)، و ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾(٣) وكقراءة نافع ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾(٤) بتخفيف أن وكسر الضاد، ويجب الفصل في غيرهن للفرق بين المخففة والمصدرية وليكون كالعوض من تخفيفها وحذف اسمها، والفصل إما بقد نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾(٥)؛ أو تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(٦) وقوله:

واعلم فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتي كل ما قد قدرا

أو نفي بلا، أو لن، أو لم نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٧) برفع تكون؛

---

(١) سورة يونس، آية: ١٠.
(٢) سورة النجم، آية: ٣٩.
(٣) سورة النمل، آية: ٨.
(٤) سورة النور، آية: ٩.
(٥) سورة المائدة، آية: ١١٣.
(٦) سورة المزمل، آية: ٢٠.
(٧) سورة المائدة، آية: ٧١.

﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥﴾[1]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾[2]، أو لـو نـحـو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[3]، ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾[4]؛ وزاد الرضي النفي بما نحو: علمت أن ما قام زيد أو ما يقوم ويندر ترك الفصل بواحد منها كقوله:

علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يُسألوا بأعظم سؤل

وأما كأن فيبقى عملها بعد تخفيفها استصحاباً لحكم الأصل وحملاً على أن المفتوحة إلا أنه لا يلزم حذف اسمها ولا كون الخبر جملة فقد يذكر اسمها وقد يحذف وعلى كلا التقديرين يكون خبرها مفرداً أو جملة فمن مجيئه مفرداً قوله:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

على رواية رفع ظبية على معنى كأنها ظبية وقوله:

كأن وريديه رشاء خلب

ومن مجيئه جملة قوله:

ووجه مشرق اللون كأن ثدياه حقان

فثدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير الشأن محذوفاً أي: كأنه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر، والمعنى على الأول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة.

تنبيه: إذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية كالبيت الأخير لم يحتج لفاصل، وإن كان جملة فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء فصلت بقد أو لم نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[5] وكقوله:

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما

وأما لكن فيجب إهمالها بعد تخفيفها لزوال اختصاصها بالاسمية نحو: ﴿فَلَمْ

(١) سورة البلد، آية: ٥.
(٢) سورة البلد، آية: ٧.
(٣) سورة الجن، آية: ١٦.
(٤) سورة الأعراف، آية: ١٠٠.
(٥) سورة يونس، آية: ٢٤.

﴿تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[1] وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذٍ قياساً لا سماعاً.

اعلم أنه تتعين إن المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، والمفتوحة حيث يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ويجوز الأمران إن صح الاعتباران.

الأول: في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع في ابتداء الكلام حقيقة أو حكماً نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[2]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[3].

الثاني: أن تقع تالية لحيث نحو: جلست حيث إن زيداً جالس.

الثالث: أن تقع تالية لإذ كجئت، إذ إن زيداً يتكلم.

الرابع: أن تقع في صدر الصلة نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[4].

الخامس: أن تقع جواباً لقسم لم يذكر فعله أو ذكر وبعدها اللام، فالأول نحو: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[5] والثاني: نحو: أقسمت إن زيداً لقائم.

السادس: أن تقع محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[6].

السابع: أن تقع في صدر جملة حالية مقرونة بالواو أم لا فالأولى نحو: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾[7]، والثانية نحو: جاء زيد إنه فاضل.

الثامن: أن تقع في صدر جملة وقعت صفة لاسم عين نحو: مررت برجل إنه فاضل.

---

(١) سورة الأنفال، آية: ١٧.

(٢) سورة القدر، آية: ١.

(٣) سورة يونس، آية: ٦٢.

(٤) سورة القصص، آية: ٧٦.

(٥) سورة الدخان، الآيتان: ١ ـ ٣.

(٦) سورة مريم، آية: ٣٠.

(٧) سورة الأنفال، آية: ٥.

التاسع: أن تقع بعد عامل علق باللام نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾(١).

العاشر: أن تقع في صدر جملة أخبر بها عن اسم عين نحو: زيد إنه فاضل، ومنه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ﴾(٢) فجملة إن ومعموليها خبر إن الذين آمنوا وما عطف عليه وهي أسماء ذوات. والثاني وهو تعين المفتوحة في ثمانية مواضع:

أحدها: أن تقع فاعلة نحو: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا﴾(٣).

الثاني: أن تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم﴾(٤).

الثالث: أن تقع نائبة عن الفاعل نحو: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾(٥).

الرابع: أن تقع مبتدأ في الحال أو في الأصل فالأول نحو: ومن آياته ﴿أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ﴾(٦) والثاني: نحو كان عندي أنك فاضل؛ ومنه عند سيبويه: ﴿فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ ١٤٣﴾(٧) وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت أنه كان من المسبحين.

الخامس: أن تقع خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو: اعتقادي أنك فاضل فيجب الفتح لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي أي: معتقدي فضله، بخلاف قولي إنك فاضل واعتقاد زيد إنك حق فيجب الكسر فيهما لأنها وقعت خبراً عن قول في الأول، وخبرها وهو حق صادق على الاعتقاد في الثاني، وبخلاف قولي إنه حق لأنها وقعت خبراً عن قول وخبرها وهو حق صادق عليه.

السادس: أن تقع مجرورة بالحرف نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾(٨)، لأن المجرور به لا يكون إلا مفرداً.

---

(١) سورة المنافقون، آية: ١.
(٢) سورة الحج، آية: ١٧.
(٣) سورة العنكبوت، آية: ٥١.
(٤) سورة الأنعام، آية: ٨١.
(٥) سورة الجن، آية: ١.
(٦) سورة فصلت، آية: ٣٩.
(٧) سورة الصافات، آية: ١٤٣.
(٨) سورة الحج، آية: ٦، ٦٢، وسورة لقمان، آية: ٣٠.

السابع: أن تقع مجرورة بالإضافة إذا كان المضاف إليها مما لا يضاف إلا إلى المفرد نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1].

الثامن: أن تكون تابعة لشيء من ذلك كأن تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾[2]؛ فأني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به، والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي، أو مبدلة من شيء من ذلك نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[3] فأنها لكم بدل اشتمال من إحدى. الثالث وهو جواز الوجهين لصحة الاعتبارين في تسعة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد فاء الجزاء نحو: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4]. قرئ بكسر إن وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير أن ومعموليها مبتدأ حذف خبره أو خبراً حذف مبتدؤه على معنى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة ومما جاء بالكسر فقط قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[5]؛ ومما جاء بالفتح فقط قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[6]. التقدير فجزاؤه أن له نار جهنم.

الثاني: أن تقع بعد إذا الفجائية وليس بعدها اللام كقوله:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيدا ... إذا إنه عبد القفا واللهازم

يروى بالكسر على معنى فهو عبد القفا وبالفتح على معنى فإذا العبودية أي: حاصلة قال ابن مالك الكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير، وذلك بناء على أن إذا حرف وذهب قوم إلى أنها الخبر بناء على أنها ظرف مكان أو زمان، والتقدير فإذا العبودية أي: ففي الحضرة أو الوقت العبودية وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً فيستوي الوجهان.

---

(1) سورة الذاريات، آية: ٢٣.

(2) سورة البقرة، آية: ١٢٢.

(3) سورة الأنفال، آية: ٧.

(4) سورة الأنعام، آية: ٥٤.

(5) سورة البقرة، آية: ٢١٥.

(6) سورة التوبة، آية: ٦٣.

الثالث: أن تقع في موضع التعليل نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾[1]، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة والباقون من السبعة بالكسر على أنه تعليل مستأنف بياني.

الرابع: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله:

أو تحلفي بربك العلي ... إني أبو ذيالك الصبي

يروى بكسر إن وفتحها، فالكسر على جعلها جواب القسم، والبصريون يوجبونه والفتح على جعلها مفعولاً لفعل القسم بعد نزع الخافض وهو على، ولو لم يذكر فعل القسم تعين الكسر إجماعاً ذكرت اللام بعدها أم لا نحو: والله إن زيداً لقائم أو قائم وكذا إذا ذكرت اللام والفعل معاً نحو: أقسمت إن زيداً لقائم.

الخامس: أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو: قولي إني أحمد الله فالفتح على معنى قولي حمد الله والكسر على الإخبار بالجملة بقصد الحكاية كأنك قلت قولي أي مقولي هذا اللفظ، ولكونها عين المبتدإ في المعنى لم تحتج إلى رابط أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين نحو: عملي أني أحمد الله لوقوعها خبراً عن اسم معنى غير قول على ما تقدم، أو القول الثاني أو وجد القولان ولكن اختلف القائل فالكسر، فالأول نحو: قولي إني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدأ، وجملة إني مؤمن خبره وهي عينه في المعنى فلا تحتاج لرابط، والثاني نحو: قولي إن زيداً يحمد الله.

السادس: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ﴾[2]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر في وأنك لا تظمأ إما على الاستئناف أو بالعطف على جملة إن الأولى، وقرأ الباقون بالفتح بالعطف على أن لا تجوع عطف مفرد على مثله، والتقدير إن لك عدم الجوع وعدم الظمأ، أما إذا سبقت بمفرد غير صالح للعطف عليه فالكسر ليس إلا نحو قولك: إن لي مالاً، وإن عمراً فاضل، فإن مالاً مفرد غير صالح للعطف عليه إذ لا يصح أن يقال إن لي مالاً وفضل عمرو.

---

(١) سورة الطور، آية: ٢٨.
(٢) سورة طه، الآيتان: ١١٨، ١١٩.

السابع: أن تقع بعد حتى من حيث هي، والكسر بعد الابتدائية نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والفتح بعد الجارة والعاطفة نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، والتقدير على الجر عرفت أمورك إلى فضلك، وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك، أما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها، وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول.

الثامن: أن تقع بعد أما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو: أما إنك فاضل فالكسر على أن أما حرف استفتاح كألا، والفتح على أنها بمعنى أحقا وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقاً في قوله:

أحقاً أن جيرتنا استقلوا ... فنيتنا ونيتهم فريق

والتقدير أفي حق وقد صرح بفي في قوله:

أفي حق مواساتي أخاكم

وأن وصلتها في محل رفع بالابتداء عند سيبويه والجمهور نظير ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾[1] وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك نظير ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[2] وأصل ذلك أن حقاً ظرف مجازي بمنزلة كيف عند سيبويه، ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك.

التاسع: أن تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾[3]، فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ماض معناه وجب أو حق، وأن وصلتها في محل الرفع فاعل، ولا صلة أي: وجب، أو حق أن الله يعلم، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل بمعنى لا بد أو لا محالة، ومن أو في مقدرة بعدها أي: لا بد من أن الله، أو لا محالة في أن الله يعلم، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعض العرب ينزلها منزلة اليمين، فيقول لا جرم لآتينك ولا جرم إنك ذاهب بكسر إن.

---

(١) سورة فصلت، آية: ٣٩.

(٢) سورة العنكبوت، آية: ٥١.

(٣) سورة النحل، آية: ٢٣.

خاتمة: تدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة خاصة من بين أخواتها على أربعة أشياء.

أحدها: الخبر بشرط كونه مؤخراً عن الاسم مثبتاً غير ماض وغير جملة شرطية نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[1]، و ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾[2]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾[3]، إن زيداً لعندك، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾[4]؛ وشذ دخولها على الخبر المنفي في قوله:

وأعلم إن تسليماً وتركاً ... للا متشابهان ولا سواء

وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك، إن زيداً لنعم الرجل، وإنه لعسى أن يقوم، لأن الفعل الجامد كالاسم؛ وأجاز الجمهور إن زيداً لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال، والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه.

الثاني: معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر وكونه غير حال ولا تمييز على القول بجواز تقدمه على عامله المتصرف وإلا فقد خرج بالشرط الأول وكون الخبر صالحاً لدخول اللام عليه نحو: إن زيداً لعمراً ضارب بخلاف إن زيداً جالس في الدار لتأخر المعمول، وإن زيداً راكباً منطلق لأن المعمول حال، وإن محمداً نفساً يطيب لأنه تمييز وإن زيداً عمراً ضرب لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلاً ماضياً خلافاً للأخفش من البصريين والفراء من الكوفيين وحجتهما أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلاً ماضياً؛ وأما المعمول فاسم، وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع من غير أصل.

الثالث: الاسم بشرط أن يتأخر إما عن الخبر نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[5]، أو عن معموله على القول بجواز تقدمه على الاسم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهو الصحيح نحو: إن عندك لزيداً مقيم، وإن في المسجد لعمراً معتكف.

---

(١) سورة إبراهيم، آية: ٣٩.
(٢) سورة النحل، آية: ٧٤.
(٣) سورة القلم، آية: ٤.
(٤) سورة الحجر، آية: ٢٣.
(٥) سورة آل عمران، آية: ١٣.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا مَفْعُوْلاَنِ لَهَا ....

الرابع: ضمير الفصل وذلك بلا شرط شيء نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[1]، والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين؛ فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفياً ولا ماضياً متصرفاً مجرداً من قد ولا جملة شرطية والثاني الاسم، وأما المتوسطان فأحدهما معمول الخبر إذا لم يكن حالاً ولا تمييزاً وكان عامله صالحاً للام؛ والثاني ضمير الفصل.

ولما فرغ من القسم الثاني من النواسخ شرع في القسم الثالث منها فقال: **(وأما ظننت وأخواتها)** أي: نظائرها في العمل **(فإنها تنصب المبتدأ)** بعد استيفائها فاعلها كما أشار إليه بذكره معها ويسمى المبتدأ بعد دخولها عليه مفعولها الأول **(و)** تنصب **(الخبر)** ويسمى مفعولها الثاني؛ هذا رأي الجمهور؛ وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى؛ واستدل بظننت زيداً عمراً فإنه لا يقال زيد عمرو إلا على جهة التشبّيه وهو غير مراد، وأجيب بمنع أنه غير مراد بل هو مراد بدليل أنه يقال ظننت زيدا عمراً فتبين خلافه وإنما تنصبهما **(على أنهما مفعولان لها)** على الصحيح: وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال وردّ بأنه لا يتم الكلام بدونه دائماً وبأنه قد يكون ضميراً ولا كذلك الحال.

تنبيه: كل ما دخلت عليه كان وأخواتها تدخل عليه ظن وأخواتها وما لا، فلا؛ إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو أضيف إليه اسم استفهام فتدخل عليه أفعال هذا الباب ويقدم عليها نحو: أيهم ظننت أفضل منك دون كان وأخواتها لأن اسمها لا يتقدم عليها؛ وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه في البابين إذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت، وأين ظننت عمراً ثم إن أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال التصيير وستأتي إن شاء الله تعالى وذكر المصنف منها فعلين؛ وثانيهما أفعال القلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب، وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل هو ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو: فكر، وتفكر، وما يتعدى لواحد نحو: عرف، وفهم،

(١) سورة آل عمران، آية: ٦٢.

وما يتعدى لاثنين وهو المراد هنا ولم يذكر منه إلا سبعة أفعال **(وهي)** تنقسم إلى أربعة أقسام ما يفيد في الخبر رجحاناً تارة ويقيناً أخرى والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة **(ظننت، وحسبت، وخلت)** فمثال ظن للرجحان نحو قوله:

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا ... فعرّدت فيمن كان عنها معرّدا

فالكاف مفعولها الأول، وصاليا مفعولها الثاني، وإن حرف شرط جازم، وشبت بالبناء للمفعول فعل الشرط، ولظى نائب الفاعل، والتعريد الانهزام والجبن؛ والمعنى ظننتك صالى الحرب إذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزماً، ولليقين نحو قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[1] أي: يتيقنون ذلك؛ ومثال حسب للرجحان قوله:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ... عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل بيضاء مفعولها الأول، وشحمة مفعولها الثاني، وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان من العرب، ولليقين قوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة ... رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

فالتقى مفعول أول، والجود معطوف عليه وخير مفعول ثان ولم يثن لأنه افعل تفضيل أضيف إلى نكرة فيلزم الإفراد والتذكير؛ والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحاً إذا أصبح المرء ثقيلاً بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا خرجت الأرواح منها صارت ثقيلة كالجمادات، ومثال خال للرجحان قوله:

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى ... يسومك ما لا يستطاع من الوجد

إخال بكسر الهمزة، والقياس فتحها، والكاف مفعوله الأول، وذا هوى مفعوله الثاني، ولليقين قوله:

دعاني الغواني عمهن وخلتني ... لي اسم فلا أدعى به وهو أول

أي: تيقنت أن لي اسماً كنت أدعى به وأنا شاب. قال بعضهم: هذا الاسم هو الأخ، لأن النساء يقلن للشاب الأخ، وللشائب العمّ وقوله:

---

(١) سورة البقرة، آية: ٤٦.

ما خلتني زلت بعدكم ضمناً أشكو إليكم حموّة الألم

وزلت بعدكم معترض بين المفعولين، وخلتني معترض بين النافي وهو ما، والمنفي وهو زلت، وضمناً أي زمناً مبتلى معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو، وبعدكم متعلق بضمنا، والتقدير خلتني ضمناً بعدكم ما زلت أشكو شدة ألم الفراق. والقسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحاناً وهو خمسة ذكر منها واحداً **(و)** هو **(زعمت)** والثاني والثالث والرابع والخامس جعل، وحجا، وعدّ، وهب بلفظ الأمر، مثال زعم قوله:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا

والأكثر دخولها على أَنْ وصلتها، أو أَنَّ ومعموليها. فالأول نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾[1]؛ والثاني نحو قوله:

وقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

وعز منادى مرخم؛ ومثال جعل نحو: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[2]؛ ومثال حجا قوله:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمت بنا يوماً ملمات

ومثال عدّ قوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

ومثال هب قوله:

فقلت أجرني أبا خالد وإلا فهبني امرأ هالكاً

والقسم الثالث ما يأتي لليقين تارة، وللرجحان أخرى، والغالب مجيئه لليقين **(و)** هو اثنان **(رأيت وعلمت)** كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[3]. فالأول

(١) سورة التغابن، آية: ٧.

(٢) سورة الزخرف، آية: ١٩.

(٣) سورة المعارج، الآيتان: ٦، ٧.

للرجحان، والثاني لليقين. وكقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1] وقوله جل جلاله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[2]؛ الأولى لليقين، والثانية للرجحان. والقسم الرابع ما يفيد في الخبر يقينا **(و)** وهو أربعة **(وجدت)** وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم، مثال وجد قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[3] ومثال ألفى قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾﴾[4]. ومثال درى قوله:

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط   فإن اغتباطا بالوفاء حميد

فدريت مبني للمجهول، والتاء مفعوله الأول في محل الرفع نائب فاعل درى، والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة، والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالخفض على الإضافة، ومثال تعلم قوله:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والأكثر دخول تعلم هذه على أن وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمالها على المسند والمسند إليه كقول زهير بن أبي سلمى بضم السين:

فقلت تعلم أن للصيد غرة   وإلاّ تضيعها فإنك قاتله

تنبيه: تستعمل علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، وحجا بمعنى قصد، وألفى بمعنى أصاب كوجد فيتعدين إلى مفعول واحد نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[5]؛ وسُرق مالي وظننت زيداً أي: اتهمته واسم المفعول منه مظنون وظنين قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[6] وحجوت بيت الله، وضاع مالي ثم ألفيته أو وجدته بمعنى أصبته؛ وتستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى أصلاً. وتأتي هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين. (و) النوع الآخر من نوعي الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهو أفعال التصيير وسميت بذلك لدلالتها على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى نحو:

---

(١) سورة محمدﷺ، آية: ١٩.
(٢) سورة الممتحنة، آية: ١٠.
(٣) سورة الأعراف، آية: ١٠٢.
(٤) سورة الصافات، آية: ٦٩.
(٥) سورة النحل، آية: ٧٨.
(٦) سورة التكوير، آية: ٢٤.

(اتخذت، وجعلت) وتخذ، ورد، وترك، وصير، ووهب كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[2]، وقوله:

تخذت غراز إثرهم دليلاً وفرّوا في الحجاز ليعجزوني

فغراز بضم الغين وتخفيف الراء اسم واد مفعول أول ودليلاً مفعول ثان وكقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[4]، وقوله:

ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول

فالواو في صيروا نائب الفاعل وهي المفعول الأول ومثل المفعول الثاني قال في المغني الكاف اسم بمعنى مثل توكيد لمثل اهـ. وعصف مأكول زرع أكل حبه وبقي تبنه أو ورق أخذ ما كان فيه وبقي هو لا حب فيه، أو ورق أكلته البهائم قاله في القاموس وكقولهم في الدعاء وهبني الله فداءك؛ حكاه ابن الأعرابي عن العرب، ووهب هذه ملازمة لصيغة الماضي. وعدّ المصنف رحمه الله تعالى سمع من هذه الأفعال الناصبة للمبتدإ والخبر فقال: **(وسمعت)** وقد تبع في ذلك الأخفش وأبا علي الفارسي ومن وافقهما إذ قالوا: إن سمعت إذا دخلت على ما لا يسمع بالبناء للمجهول تعدت إلى اثنين قال أبو حيان ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو: سمعت زيداً يقول كذا لا سمعته يخرج انتهى. فزيداً مفعولها الأول، وجملة يقول كذا في محل النصب مفعولها الثاني، ومذهب الجمهور أنها لا تنصب مفعولين لأنها من أفعال الجوارح وهي لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد نحو أبصرت زيداً، وسمعت القراءة، وذقت الطعام، ولمست الحرير، وشممت الريحان، فإن كان ذلك الواحد معرفة كالمثال، فالجملة التي بعده في محل النصب حال منه وإن كان نكرة كقوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[5]. كانت الجملة التي بعده صفة له وبهذه الآية استدل الأخفش

---

(١) سورة النساء، آية: ١٢٥.
(٢) سورة الفرقان، آية: ٢٣.
(٣) سورة الكهف، آية: ٩٩.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٠٩.
(٥) سورة الأنبياء، آية: ٦٠.

ومن معه ولا حجة لهم فيها لما علمت، وأما إذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف في أنها تتعدى لواحد نحو: ﴿يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾[1] (**تقول**) في إعمال ظننت (**ظننت زيداً منطلقاً و**) في إعمال خلت (**خلت عمراً شاخصاً و**) تقول (**ما أشبه ذلك**) في إعمال غير ذلك من نحو ما تقدم.

اعلم أن لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أحدها: الإعمال وهو الأصل وهو واقع في جميع أفعال الباب.

والثاني: الإلغاء وهو إبطال عمل العامل القلبي المتصرف لفظاً ومحلاً لضعفه بتوسطه أو تأخره فالأول كقوله:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

فوسط خلت بين المبتدإ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز ومراده بها القصائد من بحر الرجز، واللؤم اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء، والخور بفتح الخاء والواو الضعف، والمعنى أتوعدني يا ابن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور والثاني كقوله:

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا ... غنيين لا يجري علينا غناهما
هما سيدانا يزعمان وإنما ... يسودانا إن يسرت غنماهما

وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر عن معموليه معاً والمتوسط بالعكس وقيل هما في المتوسط سواء لأن ضعف العامل اللفظي بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء المعنوي له فلكل مرجح قاله أبو حيان.

الثالث: التعليق وهو إبطال عمل العامل القلبي المتصرف لفظاً لا محلاً لمجيء ماله صدر الكلام بعده، وهو لام الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾[2] فمن اسم موصول في محل الرفع مبتدأ وجملة اشتراه صلته، وما

(١) سورة قٓ، آية: ٤٢. (٢) سورة البقرة، آية: ١٠٢.

نافية وله وفي الآخرة متعلقان بمحذوف خبر مقدم؛ وخلاق: مبتدأ مؤخر ومن صلة والجملة من المبتدإ الثاني وخبره في محل الرفع خبر المبتدإ الأول والجملة من المبتدإ الأول وخبره في محل النصب معلق عنها العامل؛ ولام القسم كقوله:

ولقد علمت لتأتين منيتي | إن المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم وجملة القسم وجوابه في محل النصب معلق عنها العامل: وما النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾[1]: ولا وإن النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر. فالأول نحو: علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو أو إن زيد قائم والثاني نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو أو إن زيد قائم: والاستفهام وله صورتان: إحداهما أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[2] والثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[3] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[4] أو فضلة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[5] فأي: منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والأصل ينقلبون أي انقلاب.

تنبيه: قد تبين مما تقدم أن الإلغاء والتعليق لا يدخلان في شيء من أفعال التصيير ولا في قلبيّ جامد وهو هب، وتعلم فإنهما ملازمان لصيغة الأمر وأن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين أحدهما أن العامل الملغى لا عمل له لا في اللفظ ولا في المحل، والعامل المعلق له عمل في المحل فيجوز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب لفظاً نحو: علمت لزيد قائم وجلوس بكر ومنه قوله:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا | ولا موجعات القلب حتى تولت

والثاني من وجهي الفرق أن سبب التعليق موجب للإهمال لفظاً فلا يجوز نحو: ظننت ما زيداً قائماً وسبب الإلغاء مجوز للأعمال والإهمال فيجوز نحو: زيداً ظننت

(١) سورة الأنبياء، آية: ٦٥.
(٢) سورة الأنبياء، آية: ١٠٩.
(٣) سورة الكهف، آية: ١٢.
(٤) سورة طه، آية: ٧١.
(٥) سورة الشعراء، آية: ٢٢٧.

قائماً، وزيداً قائماً ظننت. وأنه لا يجوز إلغاء العامل المتقدم؛ وخالف الأخفش والكوفيون فأجازوا إلغاءه مستدلين بقوله:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... إني وجدت ملاك الشيمة الأدب

وقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه.

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والأصل لملاك، وللدنيا ثم حذفت وبقي التعليق.

الثاني: أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضاً للإلغاء والعامل هنا قد سبق بإني وبما النافية فجاز إلغائه ونظير ذلك متى ظننت زيداً قائماً فيجوز إلغاؤه لعدم تصدره وإعماله لتقدمه على المعمولين نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدم عليهما.

الثالث: أن يكون من الإعمال على أن المعمول الأول محذوف وهو ضمير الشأن: والأصل إني وجدته وما إخاله هذا، والوجه الأول أولى.

فائدة: يجوز بالإجماع حذف المفعولين إذا دل عليهما دليل نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1] وقوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عاراً علي وتحسب

أي تزعمونهم شركائي: وتحسبه عاراً عليّ. وأما حذفهما اقتصاراً أي: لغير دليل فعن سيبويه والأخفش والشلوبين المنع مطلقاً، وحجتهم أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[2] وقوله: ولقد علمت لتأتين منيتي، والجواب لا يحذف فكذا ما هو بمنزلته، وعن الأكثرين الإجازة

(١) سورة القصص، الآيتان: ٦٢ ـ ٧٤.
(٢) سورة فصلت، آية: ٤٨.

مطلقاً لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[1]، ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾[2]، ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾[3] والأصل والله أعلم، يعلم الأشياء كائنة، ويرى ما نعتقده حقاً أو نحو ذلك مما يستقيم به المعنى، وظننتم أن لن ينقلب الرسول عليه وعلى آله أزكى الصلوات وأتم التسليم، والمؤمنون إلى أهليهم أبداً ظنّ السوء، وفصل الأعلم فقال يجوز في أفعال الظن لكثرة السماع فيها دون أفعال العلم، وعن أبي العلاء يجوز في ظن، وخال، وحسب لأن السماع إنما وقع فيها ويمتنع في الباقي ونسب ذلك إلى سيبويه.

وأما حذف أحدهما اقتصاراً أي لغير دليل فممنوع إجماعاً، لأن أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يؤتى بأحدهما دون الآخر حيث لا قرينة قبل دخول الناسخ لا يؤتى به كذلك بعده، وأما حذف أحدهما اختصاراً فمنعه أبو إسحاق بن ملكون وطائفة، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين: من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه، وعورضت حجتهم بخبر كان فإنه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل، وأجازه الجمهور لورود السماع به فمن حذف الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرًا لَّهُمۖ﴾[4]؛ والتقدير لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً لهم؛ فحذف المفعول الأول للدلالة عليه ومن حذف الثاني قوله:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

أي: فلا تظني غيره مني واقعاً، والتاء من نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان.

خاتمة: قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان له عند سليم مطلقاً وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب واقع بعد استفهام بحرف

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٦.
(٢) سورة النجم، آية: ٣٥.
(٣) سورة الفتح، آية: ١٢.
(٤) سورة آل عمران، آية: ١٨٠.

أو اسم متصل به أو منفصل عنه بمعمول ظرفاً أو غيره نحو: أتقول زيداً منطلقاً، أفي الدار تقول عمراً مقيماً؛ وقوله:

أجـــهـــالاً تـــقـــول بـــنـــي لـــؤي لـعـمـر أبـيـك أم مـتـجـاهـلـيـنـا

وقوله:

أمـــا الـــرحـــيـــل فـــدون بـــعـــد غـــد فـمـتـى تـقـول الـدار تـجـمـعـنـا

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمع مفعول ثان وفيه رد على من اشترط في زمن المضارع أن يكون حالاً؛ وسوّى السيرافي قلت بتاء الخطاب والكوفيّ قل بالمضارع المذكور بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب في كل. ولما أنهى الكلام على ما يعرب بالأصالة والاستقلال أخذ يتكلم على ما يعرب تبعاً لغيره وهو هنا أربعة أشياء وبدأ منها بالنعت لما تقدم فقال:

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ . . . .

باب النعت

(النعت) يرادفه الوصف والصفة، وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب، والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو: عالم، وفاضل؛ فعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته وقيل غير ذلك؛ وهو هنا بمعنى المنعوت به. وعرفوه بتعريفات منها أنه التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقولهم: يتمم متبوعه البدل وعطف النسق لأن البدل مقصود لذاته وعطف النسق مغاير لمتبوعه، وخرج بقولهم: ببيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لأنهما لا يدلان على معنى فيه؛ أما البيان فلأنه عين الأول؛ وأما التوكيد فلأنه يكون بالنفس مثلاً ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه، ومنها أنه التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه، فقولهم: التابع كالجنس شامل له ولغيره من التوابع، وقولهم: المشتق أو المؤول به مخرج لغيره منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق نحو: زيد قائم قائم فإنه خرج بقولهم المباين للفظ متبوعه. والمراد بالمشتق ما دل على حدث وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ما ذكر، وإن كانت مشتقة من المصدر بالمعنى الأعم، وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر فمفتاح مثلاً مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرميّ مأخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي، والمراد بالمؤول بالمشتق الجامد الذي يفيد ما يفيده المشتق من المعنى وهو اسم الإشارة غير المكاني، واسم الموصول غير من، وما، وأي، ولم أقف على علة عدم النعت بها، وذو بمعنى صاحب وفروعه وأسماء النسب وأسماء العدد وكذا المصدر الثلاثي غير الميمي ينعت به كثيراً على التأويل بالمشتق عند الكوفيين وعلى تقدير مضاف عند البصريين أي ذو كذا ولكنه مع ذلك سماعي ومن المسموع عدل وزور بفتح أولهما ورضى وفطر بكسر أولهما تقول

مررت بزيد هذا أي الحاضر أو الذي قام وبرجل ذي مال، وبرجلين ذوي مال، وبرجال ذوي مال، وبرجل مكيّ أو عدل، أو زور أو رضى أو فطر، أي عادل وزائر ومرضي ومفطر أو ذي عدل الخ وبرجال سبعة: كما تقول جاء رجل فاضل أو محبوب أو مطواع أو حسن وجهاً أو أفضل من عمرو، ومن المؤول بالمشتق الجملة وللنعت بها أربعة شروط شرطان في المنعوت.

أحدهما: أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[1] فجملة ترجعون في محل نصب نعت ليوماً وهو نكرة لفظاً ومعنى، والرابط بينهما الضمير المجرور بفي، أو معنى لا لفظاً وهو المعرف بأل الجنسية نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[2]، وقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

ثانيهما: أن يكون مذكوراً كما مثل إذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في نحو: منا ظعن، ومنا أقام، وفينا سلم وفينا هلك؛ أي: منا فريق ظعن الخ وفينا فريق سلم الخ، وشرطان في الجملة:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[3] أي: لا تجزي فيه وقوله:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عاراً عليك ورب قتل عار

أي هو عار.

ثانيهما: أن تكون خبرية لا طلبية ولا إنشائية لأن الطلب والإنشاء ليس لهما خارج يعرفه المخاطب حتى يتخصص به المنعوت فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك وجب أن يؤول على إضمار القول كقوله:

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨١.

(٢) سورة الجمعة، آية: ٥.

(٣) سورة البقرة، الآيتان: ٤٨ ـ ١٢٣.

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

أي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الخ فمقول هو النعت وجملة الاستفهام معمولة له.

ومن أحكام النعت أنه (**تابع للمنعوت**) في اثنين من خمسة (**في رفعه ونصبه وخفضه**) أي: في واحد منها (**و**) في (**تعريفه وتنكيره**) أي: في واحد منهما فلا تنعت معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة عند الجمهور، وأجاز الأخفش نعت النكرة المخصصة بالمعرفة وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[1] وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله:

أبيت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

ساورتني أي: وثبت عليّ ضئيلة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقلّ لحمها واشتد سمها، والرقش بضم أوله وسكون ثانيه جمع رقشاء وهي الحية التي لها نقط بيض وسود ومن تبعيضية وناقع أي: بالغ في الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غيره، والصحيح ما ذكره المصنف وهو مذهب الجمهور كما علمت وما أوهم خلافه وجب تأويله بجعل التابع بدلاً مثلاً فالأوليان أي الاحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما إما بدل من آخران أو من الضمير في يقومان أو خبر لمبتدإ محذوف تقديره هما أو مبتدأ مؤخر وآخران خبر مقدم، وناقع في البيت بدل من السم. واتفقوا على جواز نعت النكرة بأخص منها كرجل فصيح وغلام يافع أي مراهق، وأما المعرفة فلا توصف بأخص منها عند البصريين بل بالمساوي أو الأعم وقال الشلوبين والفراء ينعت الأعم بالأخص منها، قال ابن مالك وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة هذا.

وما ذكره من أن النعت تابع للمنعوت في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتنكير قدر مشترك بين أقسام النعت الحقيقي والمجازي والسببي

(١) سورة المائدة، آية: ١٠٧.

فلا بدّ منه فيها كلها فلذا اقتصر عليه، ثم إن رفع الوصف الحقيقي أو المجازي ضمير الموصوف المستتر تبعه أيضاً في الإفراد والتثنية والجمع أي في واحد منها وفي التذكير والتأنيث أي: في واحد منهما فيصير بهذين مع ما مر موافقاً له في أربعة من عشرة ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجريح، وكونه أفعل تفضيل مجرّداً من أل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة فإنه يلزم الإفراد والتذكير، والوصف الحقيقي هو الجاري على من هو له، والمجازي ما جرى على غير من هو له إذا حول إسناده عن الظاهر إلى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة ونصب على التمييز إن كان نكرة والسببي بخلافهما. **(تقول)** في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر مع الإفراد والتعريف في حالة الرفع **(قام زيد العاقل و)** في النصب **(رأيت زيداً العاقل و)**في الخفض **(مررت بزيد العاقل)** وقامت هند العاقلة الخ؛ ومع الإفراد والتنكير جاء رجل عاقل الخ وقامت امرأة عاقلة الخ ومع التثنية والتعريف جاء الزيدان العاقلان الخ، وقامت الهندان العاقلتان الخ ومع التثنية والتنكير قام رجلان عاقلان الخ، وقامت امرأتان عاقلتان الخ، ومع الجمع والتعريف قام الزيدون العاقلون الخ، وقامت الهندات العاقلات الخ، وقام الزيود العاقلون الخ وقامت الهنود العاقلات الخ، وتقول في النعت المجازي الرافع لضمير المنعوت المستتر مع الإفراد والتعريف في حالة الرفع بناء على أن الصفة المشبهة تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ودخول الألف واللام جاء زيد كريم الأب أو الكريم أبا وقامت هند كريمة الأب أو الكريمة أباً، ومع التثنية والتعريف جاء الزيدان كريما الأب أو الكريمان أباً، وقامت الهندان كريمتا الأب أو الكريمتان أبا ومع الجمع والتعريف جاء الزيدون، أو الزيود كريمو الأب أو الكريمون أباً، أو كرام الأب أو الكرام أباً، وقامت الهندات أو الهنود كريمات الأب، أو الكريمات أباً، أو كرام الأب أو الكرام أباً، ومع الإفراد والتنكير جاء رجل كريم أباً، وقامت امرأة كريمة أباً، ومع التثنية والتنكير جاء رجلان كريمان أباً وقامت امرأتان كريمتان أباً، ومع الجمع والتنكير قام رجال كرام أباً، أو كريمون أباً، وجاءت نساء كريمات أباً، أو كرام أباً، ولا يخفى عليك إجراء حالتي النصب والجر على هذه الأمثلة وتقول مع الإفراد والتنكير في حالة الرفع بناء على أنها لا تتعرف أصلاً جاء رجل كريم الأب أو أبا وفي النصب رأيت رجلاً كريم الأب أو كريماً أباً، وفي الخفض

مررت برجل كريم الأب أو أباً، وتقول قامت امرأة كريمة الأب أو أباً، ورأيت امرأة كريمة الأب، أو أباً، ومررت بامرأة كريمة الأب أو أباً، ومع التثنية والتنكير أيضاً جاء رجلان كريما الأب، أو كريمان أباً، ورأيت رجلين كريمي الأب أو كريمين أباً، ومررت برجلين كريمي الأب أو كريمين أباً، وجاءت امرأتان كريمتا الأب أو كريمتان أباً، ورأيت امرأتين كريمتي الأب أو كريمتين أباً ومررت بامرأتين كريمتي الأب أو كريمتين أباً ومع الجمع والتنكير جاء رجال كرام الأب أو أباً أو كريمو الأب أو كريمون أباً؛ وقامت نساء كرام الأب أو أباً أو كريمات الأب أو أبا، فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر أصالة أو تحويلاً فتجب موافقته له في أربعة من العشرة كما تقدم؛ وإن رفع النعت الاسم الظاهر الملابس لضمير المنعوت أو رفع الضمير البارز اقتصر فيه على ما ذكره المصنف ولم يعتبر حال المنعوت بالنسبة إلى الخمسة الباقية وهي التأنيث والتذكير والإفراد والتثنية والجمع فيكون حكم النعت حكم الفعل الحال محله فإن كان مرفوعه مؤنثاً أنث؛ وإن كان المنعوت به مذكراً؛ وإن كان مرفوعه مذكراً ذكر؛ وإن كان المنعوت به مؤنثاً ويلزم الإفراد على اللغة الفصحى؛ وإن كان المنعوت به مثنى أو مجموعاً **(نعم)** إذا كان مرفوعه جمعاً جاز تكسيره سواء كان المنعوت به مفرداً أو غيره واختلف النحاة في الأفصح حينئذٍ؛ فقال سيبويه والمبرد وأبو موسى تكسيره أفصح من إفراده مطلقاً؛ والأُبّدِي[1] والشلوبين وطائفة إفراده أفصح من تكسيره مطلقاً وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعاً لجمع كمررت برجال قيام آبائهم فالتكسير أفصح، وإن كان تابعاً لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما، فالإفراد أفصح، واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة؛ تقول فيما إذا رفع الظاهر مع الإفراد والتعريف، جاء زيد القائمة أمه بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه، وجاءت هند القائم أبوها بتذكير النعت كما تقول قام أبوها وتقول في الإفراد والتنكير رأيت رجلاً قائمة أمه، وامرأة قائماً أبوها، وتقول في التثنية مع التعريف جاء الزيدان القائم أبواهما وقامت الهندان القائم أبواهما ومع التنكير، جاء رجلان قائم أبواهما وقامت امرأتان قائم أبواهما وتقول في الجمع مع التعريف جاء

(١) **أبو الحسن علي بن محمد** المتوفى ٦٨٠ هـ أندلسي كان تلميذ الشلوبين ثم صار أستاذ أبي حيان وكان في غاية الفقر برع في وجوه الخلاف وإقراء كتاب سيبويه.

الرجال القائم آبائهم، وقامت النساء القائم آبائهنَّ؛ ومع التنكير جاء رجال قائم آبائهم، وقامت نساء قائم آبائهنَّ، ومن قال من العرب كطيء قاما أبواهما وقاموا آبائهم بإلحاق علامة التثنية والجمع في الفعل المسند إلى الظاهر، قال في الوصف المسند إلى المثنى الظاهر قائمان أبواهما، وفي المسند إلى الجمع الظاهر قائمون آبائهم، وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز جاء غلام امرأة ضاربته هي وقامت أمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو، فضاربته بالرفع صفة للمضاف وهو ليس له إذ الضارب هو المرأة فهو وصف جرى على غير من هو له ولذلك برز الضمير، وإبرازه واجب هنا باتفاق البصريين والكوفيين لعدم أمن اللبس لأن الوصف ظاهر في كونه للمضاف إليه مع أن الغرض كونه للمضاف، فإن قلت الرفع ينفي الإلباس كالنصب أجيب بأنه لا شك في حصوله حالة الجر فحملت بقية الأحوال عليه على أنه قد يغفل عن الحركة، وكذا تقول فيما بعده، وتقول جاء غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم، وتقول جاء غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما وجاء غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم، ومن قال من العرب ضرباه هما وضربوه هم قال ضارباه هما وضاربوه هم، وهل الأفصح تكسير الوصف المسند إلى ضمير الجمع البارز مطلقاً أو إفراده مطلقاً أو التفصيل أقوال تقدم بيانها قريباً.

اعلم أن فائدة النعت في الغالب حقيقياً أو مجازياً أو سببياً تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو: مررت برجل صالح، وتوضيحه إن كان معرفة نحو: جاء زيد العالم وقد يؤتى به لمجرد المدح نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾. أو لمجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو لمجرد الترحم نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين، أو التوكيد نحو تلك عشرة كاملة فإن معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمناً وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى. وإذا كان المنعوت معلوماً بدون نعته حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه له وقطعه عنه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾[1] أو ملتزم الذكر نحو: جاؤوا الجماء الغفير أو جارياً على مشاربه نحو: قام هذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها، ومعنى القطع أن يجعل النعت خبراً لمبتدإ

(١) سورة الحاقة، آية: ١٣.

أو مفعولاً لفعل، فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدإ والفعل كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو، وقوله تعالى في الذم: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾[1] بنصب حمالة بإضمار أذم وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه، وجملة النعت المقطوع مستأنفة سواء قرنت بالواو أو لا قال الرضي، والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته اهـ. وقال الشاطبي لأن الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب اهـ. وجوّز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة، ويبعد دخولها في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد النكرات المحضة صفات إلى آخر ما تقدم، ووجه وجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا العامل وقالوا أدعو عبد اللّه مثلاً لتوهم كونه خبراً مستأنفاً. وإن كان النعت المقطوع لغير ما ذكر جاز ذكر العامل من المبتدإ والفعل تقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة فالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدإ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف، ولك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر. وإذا تعددت النعوت لواحد فإن تعين بدونها جاز اتباعها كلها وجاز قطعها كلها وجاز أيضاً اتباع بعضها وقطع البعض بشرط تقديم المتبع على المقطوع بناءً على عدم جواز الاتباع بعد القطع لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتباراً لكثرة الجمل، وإن لم يتعين إلا بجميعها وجب اتباعها كلها وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة من الاتباع أو القطع إلى الرفع أو إلى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح، هذا في المعرفة؛ وأما إذا تعدد نعت النكرة جاز فيما عدا الأول الاتباع والقطع مطلقا لأن القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالأول وإن كان نعتها واحداً فقط امتنع قطعه في الاختيار على المشهور.

---

(١) سورة المسد، آية: ٤.

ولما ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن النعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره وقدم الكلام على الرفع والنصب والخفض في باب معرفة علامات الإعراب ولم يتكلم فيما سبق على المعرفة والنكرة شرع يبينهما لتتميم الفائدة مقدماً المعرفة لشرفها وإن كانت فرع النكرة لاندراجها تحتها فقال: **(والمعرفة)** من حيث هي وإلا فمما ذكره المضمر وهو لا ينعت به إجماعاً كما لا ينعت على الأصح، وهي ما وضع ليستعمل في شيء بعينه؛ وقيل ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية؛ قال ابن مالك في شرح التسهيل، من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه اهـ. ولعل المصنف لذلك عدل عن حدها إلى عدها فقال: **(خمسة أشياء)** وعدها بعضهم سبعة والسادس الموصول ولعل المصنف أدخله في المبهم أو في المعرف بأل والإضافة بناء على أن تعريفه بأل إن كانت فيه وبنيتها إن لم تكن فيه إلا أياً فتعريفها بالإضافة والسابع النكرة المقصودة في النداء كيا رجل لمعين، وسكت المصنف عنها هنا لذكره لها في باب المنادى بناء على أن تعريفها بالقصد والإقبال وقيل إنها معرفة بما عرف به اسم الإشارة وقيل بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها، وبدأ بأعرفها على الأصح بعد اسم الله وضميره فقال: **(المضمر)** ويقال له الضمير أيضاً ويسميه الكوفيون كناية ومكنياً وهو ما وضع لمتكلم من حيث إنه متكلم **(نحو أنا و)** نحن أو لمخاطب من حيث إنه مخاطب نحو: **(أنت)** وأنت وأنتما؛ أو لغائب من حيث إنه غائب كهو، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى وهو الألف والواو والنون كقوما، وقاما، وقوموا، وقاموا، وقمن يا هندات والهندات قمن؛ وينقسم إلى بارز وهو ما له صورة في اللفظ كما مثل وإلى مستتر وهو ما ليس له صورة في اللفظ كالمقدر في أقوم، وقم، وهل هو من المتصل أو من المنفصل قولان، وينقسم البارز إلى متصل وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلا اختياراً كياء ابني وكاف أكرمك وهاء سلنيه ويائه، وأما قوله:

أعوذ برب العرش من فئة بغت ... علي فمالي عوض إلاه ناصر

وقول الآخر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاك ديار

فضرورة والقياس إلا إياه وإلا إياك، وإلى منفصل وهو ما يبتدىء به النطق ويقع

بعد إلا اختياراً نحو: أنا، تقول أنا قائم وما قام إلا أنا. وينقسم المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام، ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة:

أحدها: التاء كقمت.

الثاني: الألف، كقاما وقامتا.

الثالث: الواو: كقاموا.

الرابع: النون، كقمن.

الخامس: ياء المخاطبة بناء على أنها ضمير وهو رأي سيبويه كقومي وتقومين، وذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر، وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة:

أحدها: ياء المتكلم نحو: «ربي أكرمني»[1].

الثاني: كاف المخاطب نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[2].

الثالث: هاء الغائب نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[3] وما هو مشترك بين المحال الثلاثة مع الاتصال واتحاد المعنى وهو نا خاصة نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾[4] فنا في ربنا في محل جر بإضافة رب إليها وفي إننا في محل نصب بإن وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع. وينقسم المستتر ولا يكون إلا مرفوع المحل إلى مستتر وجوباً وهو ما لا يحل محله الظاهر ولا الضمير المنفصل كالمستتر في فعل أمر الواحد كقم؛ وتقدم بيان مواضعه نثراً ونظماً في أول الكتاب فراجعه، وإلى مستتر جوازاً وهو ما يصح أن يحل محله الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة نحو: زيد قام وهند جلست أو تجلس أو باسمي الفاعل والمفعول نحو: زيد قائم أو مضروب أو بأمثلة المبالغة نحو: زيد ضرّاب أو مضراب، أو بالصفة المشبهة نحو: زيد

---

(١) سورة الفجر، آية: ١٥، بإثْبَات الياء في أكرمني في قراءة نافع وقفاً وقراءة ابن كثير وقفاً ووصلاً.

(٢) سورة الضحى، آية: ٢.

(٣) سورة الكهف، آية: ٣٧.

(٤) سورة آل عمران، آية: ١٩٣.

حسن وجهاً، أو باسم الفعل الماضي نحو: هيهات فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها مستتر جوازاً والدليل على ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، ألا ترى أنه يجوز أن تقول في الفصيح زيد قام أبوه وما قام إلا هو وكذا الباقي.

تنبيه: ليس المراد بجواز الاستتار أنه يصح بروزه إذ لا يقال قام هو على الفاعلية لأن المستتر مطلقاً لا ينطق به أصلاً لأنه أمر عقلي فتسمية هذا جائز الاستتار ومقابله واجب الاستتار مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه. قال ابن هشام بعدما ذكر هذا التقسيم ونسبه إلى جماعة منهم ابن مالك وابن يعيش: وفيه نظر إذ الاستتار في نحو: زيد قام واجب فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم وإلى ما يرفعه وغيره كقام اهـ. وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الإعراب الثلاثة إلى قسمين:

أحدهما: ما يختص بمحل الرفع وهو أنا للمتكلم وأنت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب وفروعهن، ففرع أنا واحد وهو نحن، وفرع أنت بفتح التاء أربعة وهي أنت بكسر التاء وأنتما وأنتم وأنتن، وفرع هو أربعة أيضاً وهي: هي وهما وهم وهنّ.

الثاني: ما يختص بمحل النصب وهو إيا بتشديد الياء متبعاً بما يدل على المعنى المراد منه نحو إياي للمتكلم، وإياك بفتح الكاف للمخاطب، وإياه للغائب وفروعها، ففرع إياي واحد وهو إيانا؛ وفرع إياك بفتح الكاف أربعة: إياك بكسر الكاف وإياكما وإياكم وإياكنّ؛ وفرع إياه أربعة أيضاً: إياها وإياهما وإياهم وإياهن.

قاعدة: متى تأتى الإتيان بالضمير متصلاً لا يعدل عنه إلى الإتيان به منفصلاً لأن وضع الضمير على الاختصار ولا شك أن المتصل أخصر من المنفصل؛ وأما قوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

فضرورة كقوله:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حباً إليّ هم

فهم الأولى مفعول أول ليزيد، وحباً مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل

يزيد والأصل يزيدون فعدل إلى هم للضرورة، والمعنى ما أصاحب قوماً بعد قومي فأذكر لهم قومي إلا يزيدون قومي حباً إليّ لكثرة ثنائهم على قومي. وأما إذا لم يتأت اتصاله وجب انفصاله وذلك كأن يكون عامله معنوياً نحو أنا قائم أو حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم أو يكون معمولاً لمصدر أضيف إلى غيره نحو قوله: بنصركم نحن كنتم ظافرين، ونحو: عجبت من ضرب الأمير إياك؛ أو يتقدم على عامله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] أو يلي إلا لفظاً نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾[2] أو معنى نحو: إنما قام أنا ومنه قوله:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

لأن المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مماثلي ولما كان غرضه حصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال إنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهذا غير مقصود له. ويستثنى من القاعدة أمران يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال.

أحدهما: أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه وليس مرفوعاً فيجوز حينئذٍ في الضمير الثاني الوصل والفصل. ثم إن كان العامل في الضميرين فعلاً غير ناسخ فالوصل أرجح لكونه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه وعليه اقتصر سيبويه قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾[3]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[4]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾[5] ومن الفصل قوله ﷺ: «**إن الله ملككم إياهم**»، ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فرّ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات؛ وإن كان العامل اسماً وكان أول الضميرين مجروراً فالفصل أرجح سواء كان الاسم العامل مصدراً نحو: عجبت من حبي إياه فحب مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلم وإياه مفعوله ومن الوصل قوله:

لئن كان حبك لي كاذباً ... لقد كان حبيك حقاً يقينا

---

(١) سورة الفاتحة، آية: ٥.

(٢) سورة يوسف، آية: ٤٠.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٣٧.

(٤) سورة هود، آية: ٢٨.

(٥) سورة محمد ﷺ، آية: ٣٧.

فحبك الأول بغير ياء والثاني بالياء وفيه الشاهد فإنه أتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلاً ولو فصله لقال حبي إياك؛ أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو: عجبت من المولَيك إياه ومن الوصل قوله:

لا تــرج أو تــخــش غــيــر الله إنّ أذى   واقــيــكــه الله لا يــنــفــك مــأمــونــا

فأتى بالضمير الثاني متصلاً ولو فصله لقال واقيك الله إياه، وإن كان العامل في الضميرين فعلاً ناسخاً فالأرجح الفصل عند الجمهور لأنه خبر منفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده نظراً للأصل كقوله:

أخــي حــســبــتــك إيــاه وقــد مــلــئــت   أرجــاء صــدرك بــالأضــغــان والأحــن

فأخي مفعول لفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدأ وما بعده خبر لا منادى سقط منه حرف النداء لاقتضائه فساد المعنى، والشاهد في حسبتك إياه حيث فصل الضمير الثاني، وعند ابن مالك والرماني وابن الطراوة، الوصل وحجتهم أنه الأصل وقد أمكن وجاء به كتاب الله قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[1]؛ وورد به الشعر كقوله:

بُــلِّــغْــتُ صُــنْــعَ امْــرِىءٍ بَــرٍّ إِخَــالُــكَــهُ   إِذْ لَــمْ تَــزَلْ لاِكْــتِــسَــابِ الْــحَــمْــدِ مُــبْــتَــدِراً

ولو كان الضمير السابق مرفوع المحل وجب الوصل قولاً واحداً إذا كان العامل فعلاً غير ناسخ نحو: زيد ضربته وإن كان اسماً جاز الوجهان نحو: زيد ضاربك وإن شئت قلت ضارب إياك، وإن كان فعلاً ناسخاً فسيأتي بيانه قريباً إن شاء الله وإن كان الضمير المتقدم غير اعرف بأن كان الثاني أعرف منه أو اتحدا في الرتبة وجب الفصل فالأول نحو أعطاه إياك أو أياي، أو أعطاك إياي؛ والثاني كقول السيد لعبده ملكتك إياك؛ وكقول العبد لسيده ملكتني إياي **(نعم)** قد يباح الفصل إن كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيراً وتأنيثاً أو إفراداً وتثنية وجمعاً كقوله:

لــوجــهــك فــي الإحــســان بــســط وبــهــجــة   أنــالــهــمــاه قــفــو أكــرم والــد

وكقولك جارية زيد أعطيتهاه أو أعطيتهوها.

---

(١) سورة الأنفال، آية: ٤٣.

ثانيهما: أن يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا نحو: الصديق كنته أو كانه زيد فيجوز في الهاء الاتصال والانفصال في الأرجح منهما الخلاف السابق، وكلاهما وارد ومن ورود الاتصال قولهﷺ: «**إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله**»[١] ومن ورود الفصل قوله:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا   عن العهد والإنسان قد يتغير

(**و**) الثاني (**العلم**) وهو لغة الجبل والراية والعلامة وعرفاً ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده سائر المعارف فإن ضمير المتكلم صالح لكل متكلم وليس موضوعاً ليستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن إذا استعمل فيه صار جزئياً لا يشاركه فيه غيره ومثله ضمير المخاطب والغائب، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه والذي قام أو القائم صالح لكل قائم والمحلى بأل صالح لكل واحد من أفراده وكذلك المضاف إلى واحد مما ذكره، والنكرة المقصودة أيضاً صالحة في ذاتها لأن تستعمل في هذا المعين وغيره قال ابن مالك في تعريفه (**اسم يعين المسمى مطلقاً**) عن التقييد بشيء زائد على مجرد الوضع أو الغلبة. وهو ضربان: شخصيّ وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له فدخل العلم العارض الاشتراك كمحمد وأحمد. ثم العلم ضربان مرتجل وهو ما استعمل من أول الأمر علماً كسعاد وفقعس، ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها، ونقله من اسم جامد إما لحدث (**نحو زيد**) فإنه في الأصل مصدر زاد يزيد (**ومكة**) لأنها في الأصل مصدر مكه إذا أهلكه ونقصه لأنها تنقص الذنوب أو تفنيها أو تهلك من ظلم فيها قاله في القاموس، وإما لعين نحو: أسد، أو من وصف إما لفاعل نحو: حرث وحسن وإما مفعول نحو: محمد ومحمود، أو من فعل مجرد عن الفاعل وذلك الفعل إما ماض كشمر بتشديد الميم أو مضارع كيشكر؛ أو أمر كإصمت بكسر الهمزة والميم، أو من جملة إما فعلية كشاب قرناها أو اسمية كزيد منطلق ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وإنما قاسه النحاة، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة لأن الأصل في الأسماء التنكير؛ وعن الزجاج كلها مرتجلة لأن الأصل عدم النقل. وينقسم

(١) رواه البخاري ٢/١١٧، حم ٢٢٤٤.

أيضاً إلى اسم وكنية ولقب؛ فالكنية كل مركب إضافي صدر بأب، أو أم، أو أخ أو أخت، أو عم أو عمة، أو خال أو خالة كأبي القاسم وأبي بكر وأم كلثوم، واللقب كل ما أشعر برفعة مسماه أوضعته كزين العابدين وأنف الناقة، والاسم ما عداهما كزيد وعمرو؛ وعن الأقدمين أن الاسم ما وضع للذات ابتداء كائناً ما كان ثم ما وضع بعده إن كان مصدّراً بأب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وإن لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة؛ وعن ابن قاسم أن الكنية واللقب يجتمعان في نحو: أبي الفضل وتنفرد الكنية في نحو: أبي بكر واللقب في نحو: مظهر الدين.

تنبيه: إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ما لم يشتهر المسمى به حملاً على النعت نحو: زيد زين العابدين ولأن الغالب في اللقب أن يكون منقولاً فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي وذلك مأمون بتأخيره فإن اشتهر المسمى باللقب دون الاسم جاز تقديمه عليه لانتفاء الإبهام كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾[1] ورجح كثيرون وجوب تأخير اللقب عن الكنية أيضاً لما مر في الاسم، ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقديمها عليه قوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللهم إن كان فجر

ومن تأخيرها عنه قول حسان يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنهما:

وما اهتز عرش الله من أجل هالك ... سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

وينقسم العلم أيضاً إلى مفرد كزيد، وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع: إسنادي وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى كشاب قرناها وهذا حكمه أن يحكى على ما كان عليه قبل التسمية به كقوله:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها تصر وتحلب

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧١.

ومزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها ولكل من جزأيه حكم يخصه؛ فحكم الجزء الأول أن يفتح آخره كبعلبك ما لم يكن ياء فيسكن كمعديكرب وقالى قلا؛ وحكم الجزء الثاني أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ما لم يكن كلمة وَيْهِ فيبنى على الكسر على الأشهر عند سيبويه كسيبويه وعمرويه، واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وإضافي وهو الغالب في الإعلام وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبدالله وابن عمر وحكمه أن يجرى الأول بحسب العوامل، ويجرّ الثاني بالإضافة دائماً.

والضرب الثاني: من ضربي العلم، العلم الجنسي وهو ما وضع لماهية معينة في الذهن أي: باعتبار تعينها فيه كأسامة ويستعمل في واحد مبهم أو معين باعتبار اشتماله على تلك الحقيقة والماهية استعمالاً حقيقياً تقول إذا لقيت أسامة ففر منه وهذا أسامة مقبلاً وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: وهو الغالب علم أعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات، كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وأبي جعدة للذئب وأم عريط للعقرب.

الثاني: علم أعيان تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب من بنى آدم وأبي المضاء بفتح الميم والضاد للفرس وأبي الدغفاء بفتح الدال وسكون الغين للأحمق.

الثالث: علم أمور معنوية كسبحان للتسبيح، وكيسان بفتح الكاف وسكون الياء للغدر ويسار مبنياً على الكسر للميسرة، وفجار كذلك للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرّة للمبرة بمعنى البر، ودليل اعتبار التعين في علم الجنس إجراء الأحكام اللفظية التي لعلم الشخص عليه كمنعه من الصرف مع سبب آخر كالتأنيث في أسامة وثعالة ومن الإضافة ودخول الألف واللام عليه ومجيء الحال منه كهذا أسامة مقبلاً وعدم نعته بالنكرة.

خاتمة: إذا اجتمع الاسم واللقب فإن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين أو كان الأول مضافاً والثاني مفرداً كأبي عبد الله عمر أتبعت الثاني للأول في إعرابه إما بدلاً أو عطف بيان أو قطعته عن التبعية إما برفعه خبراً لمبتدإ محذوف جوازاً أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف كذلك فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين وأبو عبد الله عمر

برفع الأول والثاني فيهما ورأيت عبد الله زين العابدين وأبا عبد الله عمر بنصبهما كذلك، ومررت بعبد الله زين العابدين وأبي عبد الله عمر بجرهما كذلك، وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع ومن الجر إلى الرفع والنصب، وإن كانا مفردين أو الأول فقط كسعيد كرز وزيد زين العابدين جاز الوجهان السابقان، ووجه آخر وهو إضافة الأول للثاني ما لم يمنع مانع كأن يكون الأول مقروناً بأل كالحارث كرز وأوجب جمهور البصريين هذا الوجه حينئذٍ دون الوجهين السابقين أخذاً من اقتصار سيبويه عليه وفيه نظر وعلى هذا حكم الكنية مع غيرها من الاسم واللقب اتباعاً وقطعاً وإضافة إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة بخلاف الاسم واللقب كما علم مما مر. (و) الثالث (**الاسم المبهم**) الظاهر أنه أراد به أسماء الإشارة والموصولات وسميت مبهمة لأنه لا يعلم منها معانيها بالتعيين وإنما تعرف من الإشارة والصلة، فاسم الإشارة ما وضع لمشار إليه إشارة حسية فيلزم أن يكون حاضراً محسوساً بحاسة البصر وهو إما واحد أو اثنان أو جماعة فهذه ثلاثة وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب ثلاثة في اثنين إلا أنهم اكتفوا في الإشارة إلى جمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها فللمفرد المذكر خمسة ألفاظ.

أحدها: ذا وألفه منقلبة عن أصل عند البصريين لا زائدة خلافاً للكوفيين وهو ثلاثي الأصل حذفت لامه على الأصح لا عينه.

الثاني: ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف.

الثالث: ذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة.

الرابع: ذاؤُهُ بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة.

الخامس: آلك بهمزة ممدودة كما في التسهيل. وللمفرد المؤنث عشرة ألفاظ خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء وهي: ذي، وتي، وذه، وته، بإشباع كسرتهما، وذه وته بالاختلاس فيهما، وذه وته بسكون آخرهما وذات بضم التاء وتا، ولمثنى المذكر ذان جيء به في حالة الرفع على صورة المثنى المرفوع وذين في حالتي النصب والجر على صورة المثنى المنصوب والمجرور، وللمثنى المؤنث تان جيء به في

حالة الرفع على صورة المثنى المرفوع وتين في حالتي النصب والجر على صورة المثنى المنصوب والمجرور. فليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم أنهما معربان إعراب المثنى بل هما مبنيان لتحقق موجب بنائهما وللجمع مذكراً كان أو مؤنثاً أولاء ممدوداً عند الحجازيين نحو: هؤلاء القوم، وهؤلاء بناتي ومقصوراً عند أهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة وأسد، وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقت المشار به كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً ليتبين بها حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك ذاك وذاكما، وذاكم، وذاكنّ، ومن غير الغالب أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقاً ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾[1] في البقرة، وقوله تعالى في المجادلة: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2] ولك أن تزيد قبلها لاماً مبالغة في البعد إلا فيما كان على صورة المثنى مطلقاً وإلا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون وإلا فيما سبقته ها التنبيه نحو: هذا، وهذه وهؤلاء، والأصل في هذه اللام أن تبنى على السكون ككل مبني نحو: تلك وكسرت في نحو: ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينهما وبين لام الجر في نحو: ذلك بفتح اللام، وتقييد الجمع بلغة من مده للاحتراز من لغة من قصره غير التميميين كقيس وربيعة فإنهم يأتون باللام قال شاعرهم:

أولالك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا أولالكا

والأشابة بضم الهمزة وبالشين واحدة الأشائب وهم الإخلاط من الناس، والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال، وأما بنو تميم فإنهم لا يأتون باللام لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم، ويشار إلى المكان القريب بهنا أو ههنا قال تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[3]. وإلى البعيد بهناك أو ههناك أو هنالك أو هنا بفتح الهاء وتشديد النون أو هنا بكسر الهاء وتشديد النون أصلهما هنن وهنن بثلاث نونات

(١) سورة البقرة، آية: ٢٣٢.
(٢) سورة المجادلة، آية: ١٢.
(٣) سورة المائدة، آية: ٢٤.

أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال، أو هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء أصلها هنا زيدت عليها التاء فالتقى ساكنان فحذفت الألف وقد تكسر هاؤها، أو ثم بفتح المثلثة وتشديد الميم قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾[1].

واسم الموصول ما افتقر في بيان مسماه إلى صلة وعائد فخرج الموصول الحرفيّ لأنه وإن افتقر إلى صلة إلا أنه لا يفتقر إلى عائد بل لا يتأتى عود الضمير إليه ضرورة أنه حرف وعود الضمير من خصوصيات الأسماء. فالموصول الأسمي ضربان نص في معناه ومشترك بين معان مختلفة فالنص ثمانية ألفاظ وهي: (الذي) للمفرد المذكر العالم وغيره نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[2]، ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾[3]، ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[4] **(والتي)** للمفردة المؤنثة العاقلة وغيرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[5] ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾[6] **(واللذان)** للمثنى المذكر وضعاً في حالة الرفع **(واللتان)** للمثنى المؤنث كذلك واللذين واللتين في حالتي النصب والجر (وتميم وقيس)[7] يشددون النون فيهما ولا يختص ذلك عندهم بحالة الرفع خلافاً للبصريين، وقد قرىء في السبع ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾[8] بتشديد النون مع تسكين الراء كما قرىء ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾[9] بتشديدها أيضاً، وبنو الحرث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نونها كقوله:

أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

أراد اللذان، وبني منادى بالهمزة، وكليب بالتصغير أبو قبيلة وعمي مثنى عم والأغلال جمع غل وهو حديد يجعل في عنق الأسرى ونحوهم وقال آخر:

هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميمّ

(١) سورة الشعراء، آية: ٦٤.
(٢) سورة الزمر، آية: ٧٤.
(٣) سورة الزمر، آية: ٣٣.
(٤) سورة الأنبياء، آية: ١٠٣.
(٥) سورة المجادلة، آية: ١.
(٦) سورة البقرة، آية: ١٤٢.
(٧) قوله: وتميم وقيس يشددون النون فيهما. لو قال بدل وتميم وقيس: والكوفيون، أو قال بعد قوله: فيهما: وهو مذهب الكوفيين لكان أنسب بقوله فيما بعد: خلافاً للبصريين. لأن تميماً وقيساً لا يقابلون بالبصريين. والله أعلم.
(٨) سورة فصلت، آية: ٢٩.
(٩) سورة النساء، آية: ١٦.

أراد اللتان والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص، ومثل اللذين واللتين ذان وتان في تخفيف النون وتشديدها عند من ذكر دون حذفها لأنه لا يجوز حذف نون ذين، وتين لإلباسه بالمفرد ولعدم الطول وقد قرىء في السبع ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[1] ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾[2] بتشديد النون فيهما. فتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات: الإثبات والحذف والتشديد؛ وفي نون الإشارة لغتين الإثبات والتشديد. **(والألى)** مقصوراً على المشهور لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً كقوله:

رأيت بني عمي الألى يخذلونني ... على حدثان الدهر إذ يتقلب

وقد يمد كقوله:

أبى الله للشم الألاء كأنهم ... سيوف أجاد القين يوماً صقالها

وهي في هذين البيتين للعاقل ومن استعمالها في غير العاقل قوله:

تهيجني للوصل أيامنا الألى ... مررن علينا والزمان وريق

(والذين) بالياء في الأحوال الثلاثة لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً وقيل خاص بالعقلاء وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع واللذين في حالتي النصب والجر وهي لغة هذيل أو عقيل قال شاعرهم:

نحن اللذون صبحوا الصباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا

ولجمع المؤنث (اللاتي واللائي) وقد تحذف ياؤهما اجتزاء بالكسرة قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾[3]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾[4]؛ ويقال أيضاً اللواتي واللوائي بإثبات الياء وحذفها فيهما وقد يتقارض الألى واللائي فيقع كل مكان الآخر كقول مجنون ليلى:

محا حبها الأولى كنّ قبلها ... وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل

---

(١) سورة القصص، آية: ٣٢.
(٢) سورة القصص، آية: ٢٧.
(٣) سورة النساء، آية: ١٥.
(٤) سورة الطلاق، آية: ٤.

فاستعمل الألى مكان اللائي بدليل عود ضمير جمع الإناث عليه وقال آخر:

فما آباؤنا بأمنّ منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

فأوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليه والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح. والموصول المشترك ستة: من بفتح الميم وما، وأي، وأل، وذو، وذا فكل من هذه الألفاظ الستة يطلق على كل من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان ذلك كله أو مؤنثاً ولكل منها كلام يخصه. فأمّا من فالأصل استعمالها في العالم نحو: من عنده علم الكتاب، وتستعمل في غيره لعارض تشبيهه به كقوله:

أسرب القطا هل من يعير جناحه ... لعلي إلى من قد هويت أطير

وقوله:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

أو تغليبه عليه في حال اختلاطه به نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[١] أو في حال اقترانه به في عموم سابق فصل بمن الجارة نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[٢] لاقترانه بالعالم في كل دابة من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾[٣]؛ وأما ما فإنها لما لا يعقل وحده نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[٤]، وقد تأتي للعالم مع غيره نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٥]؛ وقد تأتي للعالم وحده نحو: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٦]، وحكى أبو زيد[٧] سبحان ما يسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركنّ لنا، وللمبهم أمره كقول من رأى شبحاً من بعد لا يدري ما هو أنظر إلى ما يظهر. والأربعة الباقية للعالم وغيره. فأما أيّ فخالف في موصوليتها ثعلب ويرده قوله:

---

(١) سورة الرعد، آية: ١٥.

(٢) سورة النور، آية: ٤٥.

(٣) سورة النور، آية: ٤٥.

(٤) سورة النحل، آية: ٩٦.

(٥) سورة الحشر، آية: ١، وسورة الصف، آية: ١.

(٦) سورة النساء، آية: ٣.

(٧) **أبو زيد**: هو سعيد بن أوس الأنصاري علم بصري إمام ثقة في اللغة والأدب توفي سنة ٢١٥ هـ.

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

وجه الرد أنها في البيت مبنية على الضم وغير الموصولة لا يبنى ولا يصلح في المقام فتعينت الموصولة وهو المدعى. وهي ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً إلى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور ولا يعمل فيها إلا مستقبل مقدم عليها نحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١) خلافاً للبصريين فيهما، وسئل الكسائي لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فقال أيّ كذا خلقت أي وضعت، وقد تؤنث وتثنى وتجمع فعلى الحالين هي معربة وقيل مطلقاً، وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو: أيهم أشد، وقوله على أيهم أفضل بالبناء على الضم فيهما تشبيهاً بالغايات وقد تعرب حينئذ، وقد قرأ هارون ومعاذ ويعقوب بنصبها في الآية، وروي جرها في البيت أيضاً، وأما أل فتكون اسماً موصولاً للعاقل وغيره إذا دخلت على اسم الفاعل والمفعول نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾(٢)، ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾(٣) وقيل وعلى الصفة المشبهة رده ابن هشام وليست موصولاً حرفياً خلافاً للمازني، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن الأخفش، وأما ذو فخاصة بطيء والمشهور عنهم بناؤها على السكون واستعمالها في الإفراد والتذكير وفروعهما بلفظ واحد وقد تعرب إعراب ذي بمعنى صاحب مطلقاً، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه المسموع كقوله:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم حكاه ابن السراج، ومنهم من يقول ذات للمفردة وذوات لجمعها بضم التاء فيهما وذو للباقي وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما يستفاد من إطلاقهم، لكن في الرضي أن له ذات على هذه اللغة كمفرده، وحكي إعرابهما إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات. وأما ذا فيشترط لموصوليتها ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون للإشارة نحو: ماذا التواني ومن ذا الذاهب.

---

(١) سورة مريم، آية: ٦٩.

(٢) سورة الحديد، آية: ١٨.

(٣) سورة الطور، الآيتان: ٥، ٦.

الثاني: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق البصريين أو بمن على الأصح عندهم فالأول كقوله:

ألا تسألان المرءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَىٰ أَمْ ضَلاَلٌ وباطلُ

والثاني كقوله:

ألا إن قلبي لدى الظاعنين حزين فمن ذا يُعَزِّيْ الحزينا

والكوفيون لا يشترطون في موصوليتها أن يتقدم عليها ما ذكر محتجين بقوله:

عدس ما لعباد عليكِ إمارة نجوتِ وهذا تحملين طليق

وتقرير الحجة منه أن هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه استفهام بما ولا بمن وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ أي: والذي تحملينه طليق، وعند البصريين أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال من ضمير طليق بناء على الأصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة أي: هذا طليق حال كونه محمولاً لك، أو جملة تحملين خبر أول وطليق خبر ثان على أن دخول ها التنبيه على هذا يعين كونه اسم إشارة.

الثالث: أن لا تكون ملغاة والإلغاء ضربان حكمي وحقيقي.

الأول: أن تقدرها مع ما أو من كلمة واحدة إما للاستفهام في نحو: ماذا عندك أي: أي شيء عندك وكذا من ذا عندك، أو اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة في نحو قوله:

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب خبريني

فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافي ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لأن التركيب إنما ثبت في أسماء الأجناس لا في الموصولات.

الثاني: أن تقدرها زائدة بين ما ومدخولها، أو من ومدخولها بناء على ما يراه الكوفيون وابن مالك من جواز زيادة الأسماء، ويظهر أثر الإلغاءين في نحو: سألته عماذا فتثبت ألف ما في الإلغاء الحكمي لكونها جزء كلمة وتحذفه في الحقيقي لدخول الجار عليه.

اعلم: أنه تفتقر الموصولات كلها مختصة كانت أو مشتركة إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير يسمى العائد مطابق لها إن طابق لفظها معناها وإلاّ بأن كان مفرداً مذكراً وأريد به غير ذلك، نحو: من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾[1]، ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ﴾[2]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[3]، ومراعاة المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[4] ومنه قوله:

تعش فإن عاهدتني لا تخونني تكن مثل من يا ذئب يصطحبان

تعش الخطاب للذئب: لا تخونني أي على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني، نعم إن لزم من مطابقة اللفظ دون المعنى لبس نحو أعط من سألتك أو قبح نحو: من هي حمراء أمك تعين مراعاة المعنى وإن عضض المعنى سابق كقوله:

وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض نحوها وتصوح

فالمختار مراعاة المعنى، ويستثنى من ذلك أل فيجب في ضميرها مراعاة المعنى مطلقاً عند الجمهور لخفاء موصوليتها تقول جاء الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات، وجوّز أبو حيان مراعاة اللفظ أيضاً إذا لم تقع خبراً أو نعتاً أو نحوهما، نحو جاء الضارب وقد يخلف الضمير الاسم الظاهر كقوله:

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

وقوله:

سعاد التي أضناك حب سعادا

والأصل في رحمته، وحبها. **(والصلة)** إمَّا جملة وشرطها مع ما مرّ أن تكون خبرية نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[5]؛ وقوله سبحانه وتعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾[6]. فلا يجوز جاء الذي اضربه

(١) سورة يونس، آية: ٤٠.
(٢) سورة الأحزاب، آية: ٣١.
(٣) سورة محمدﷺ، آية: ١٦.
(٤) سورة يونس، آية: ٤٢.
(٥) سورة الزمر، آية: ٧٤.
(٦) سورة النبأ، الآيات: ١، ٣.

أو ليته قائم أو رحمه الله أو ما أحسنه خلافاً للكسائي في الكل، وللمازني في الثالثة ولابن خروف في الأخيرة، وأما قوله:

وإنـــي لـــراج نـــظـــرة قـــبـــل الـــتـــي لـــعـــلـــي وإن شـــطـــت نـــواهـــا أزورهـــا

وقوله:

ومـــاذا عـــســـى الـــواشـــون أن يـــتـــحـــدّثـــوا سـوى أن يـقـولـوا إنـنـي لـك عـاشـق

فمخرج على إضمار القول في الأول أي قبل التي أقول فيها لعلي الخ، أو على أن الصلة جملة أزورها، وخبر لعل محذوف دل عليه المذكور والجملة معترضة بين الصلة والموصول، وأن ذا ملغاة لا موصولة في الثاني؛ قال بعض المحققين المشهور أن عسى لإنشاء الترجي لكن دخول الاستفهام عليها في نحو فهل عسيتم ووقوعها خبراً لإن في نحو: إني عسيت صائماً دليل على أنها فعل خبري فينبغي جواز الوصل بجملته بلا خلاف، ومن شرط الجملة أيضاً أن لا تستدعي كلاماً سابقاً فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم، وأن تكون معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[1] ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾[2] **(وإما شبهها)** وهو ثلاثة أشياء: الظرف المكاني والجار والمجرور التامان نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[3]، ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾[4] ومتعلقهما إذا وقعا صلة فعل محذوف تقديره استقر لا مستقر، والثالث الصفة الصريحة وتختص بها أل والمراد بها اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة كالضارب والمضروب والحسن وجهاً قاله ابن مالك وصحح ابن هشام في المغني أن أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف. وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية كأبطح، وأجرع، وصاحب؛ وورد وصل أل بالجملة المضارعية في قوله:

مـا أنـت بـالـحـكـم الـترضَىٰ حـكـومـتـه ولا الأصـيـل ولا ذي الـرأي والـجـدل

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة، وذهب ابن مالك وفاقاً لبعض الكوفيين

---

(١) سورة طَهَ، آية: ٧٨.
(٢) سورة النجم، آية: ١٠.
(٣) سورة النحل، آية: ٩٦.
(٤) سورة الإنشقاق، آية: ٤.

إلى جوازه اختياراً بقلة، وشذ وصلها بالجملة الاسمية كقوله:

من القوم الرسول الله منهم　　لهم دانت رقاب بني معدّ

وبالظرف كقوله:

من لا يزال شاكراً على المعه　　فهو حر بعيشة ذات سعه

فائدة: يجوز حذف صلة غير أل إذا دل عليها دليل إما لفظي كأعط الذي والتي وصلتك أو معنوي كقوله:

نحن الألى فاجمع جمو　　عك ثم وجههم إلينا

أي الألى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام أو قصد إبهامها كقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه.

خاتمة: يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد ولم يكن معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد وهو أو هو وزيد قائمان لئلا يخبر بالمثنى عن المفرد صورة أو يبقى العاطف بدون معطوف كذلك ولا واقعاً بعد لولا كالذي لولا هو لأكرمتك لوجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الإجحاف ولا منفياً ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار إلا هو وذلك نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] أي الذي هو أشد ولا فرق في جواز حذفه بين صلة أي وغيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها وغير قولهم لا سيما زيد تنزيلاً للاسيما منزلة إلا الاستثنائية إلا إذا طالت نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[2] أي: هو إله ونحو قولهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً أي: هو قائل، وشذت قراءة بعضهم ﴿عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[3] بالرفع وقوله:

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه　　ولم يحد عن سبيل الحلم والكرم

خلافاً للكوفيين. ويجوز حذف العائد المنصوب إذا كان متصلاً متعيناً للربط

---

(١) سورة مريم، آية: ٦٩.

(٢) سورة الزخرف، آية: ٨٤.

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٥٤.

وناصبه فعل تام أو وصف كذلك غير صلة أل العائد عليها المنصوب نحو ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[1] أي: عملته كما قرىء به وقوله:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به ... فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أي: موليكه، بخلاف نحو: جاء الذي إياه أكرمت لأن حذفه يوقع في الإلباس بالمتصل المفوّت لما قصد من المنفصل من التخصيص والاهتمام وبخلاف نحو: الذي ضربته في داره زيد فلا يجوز حذف المنصوب إذ يستغنى عنه بالمجرور فلا يدرى حينئذٍ أزيد المضروب أم غيره، وبخلاف جاء الذي إنه فاضل أو كأنه أسد لأن الناصب غير ما ذكر، وبخلاف جاءني الضاربه زيد فلا يجوز حذفه لخفاء موصولية أل والضمير أحد الدلائل عليها واحترز بالعائد عليها المنصوب عما لو عاد لموصول قبلها نحو: جاء الذي أنا الضاربه لأن المنصوب ليس عائداً لأل بل للذي فلا يمتنع حذفه، والعائد لأل الضمير المستتر في الوصف.

تنبيه: حذف منصوب الفعل كثير بخلاف منصوب الوصف فقليل جداً وإن اشتركا في أصل الجواز، ويجوز أيضاً حذف العائد المجرور وهو ضربان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فشرط حذف الأول أن يكون المضاف وصفاً ناصباً للعائد محلاً غير ماضي المعنى خلافاً للكسائي نحو: فاقض ما أنت قاض أي: قاضيه وقوله:

لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى ... ولا زاجرات الطير ما الله صانع

أي: صانعه بخلاف جاء الذي قام أبوه، أو أنا أمس ضاربه، أو جاء الذي أنا مضروبه فلا يجوز حذفه فيهن لأنه ليس منصوباً محلاً، وشرط حذف الثاني أن يتعين للربط وليس محصوراً ولا نائباً عن الفاعل ولا موقعاً حذفه في لبس وأن يكون الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف به مجروراً بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقاً نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[2] أي: منه وقوله:

لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت ... أبناء يعصر حين اضطرها القدر

---

(١) سورة يَسٓ، آية: ٣٥.

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٣٣.

وقولك مررت بغلام الذي مررت أي به فإن لم يتعين العائد للربط كمررت بالذي مررت به في داره أو كان محصوراً كمررت بالذي ما مررت إلا به أو نائباً عن الفاعل كمررت بالذي مرّ به أو كان حذفه موقعاً في لبس كرغبت فيما رغبت فيه إذ لو حذف لتبادر أن المحذوف عنه أو جرا معاً بغير حرف كجاء غلام الذي أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلاً كجاء الذي مررت به، أو جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظاً لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق والداخلة على العائد للسببية، أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف قياساً في هذه الصور كلها. (و) الرابع **(الاسم الذي فيه الألف واللام)** للتعريف (نحو: **الرجل والغلام)** اختلف في المعرف في مثل هذين المثالين، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه أل إلا أن الهمزة همزة قطع عند الخليل حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وعند سيبويه زائدة في التعريف معتد بها نظير أحرف المضارعة، وعند الأخفش أن المعرف اللام فقط وضعت ساكنة واجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة الاستعمال ونسب هذا لسيبويه أيضاً وإنما لم يستغن على هذا عن همزة الوصل بتحريكها لأن كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء وضمها لا نظير له، ويحكى عن المبرد أن المعرف الهمزة وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فالأقوال أربعة: اثنان أحاديان واثنان ثنائيان وكلام المصنف يحتملها كلها، ومثل أل المعرفة أم الحميرية كما تقدم.

فائدة: أل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه وقد تقدمت في الموصولات.

الثاني: أن تكون حرف تعريف وهي نوعان: جنسية وأقسامها ثلاثة لأنه إما أن تخلفها كل حقيقة أو مجازاً أو لا تخلفها أصلاً فإن لم تخلفها كل فهي لبيان الحقيقة، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ﴾(1)، وإن خلفتها حقيقة فهي لشمول أفراد

---

(1) سورة الأنبياء، آية: ٣٠.

الجنس، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[1]، ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[2]؛ وإن خلفتها مجازاً فهي لبيان خصائص الجنس مبالغة نحو: أنت الرجل علماً، وعهدية وأقسامها ثلاثة أيضاً لأنه إما أن يتقدم لمصحوبها ذكر فهي للعهد الذكرى نحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[3] أو يتقدم له علم فهي للعهد العلميّ، نحو: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾[4]، ﴿تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[5]، ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[6] أو يكون حاضراً فهي للعهد الحضوري، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[7].

الثالث: أن تكون زائدة وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.

الأولى: كالتي في الأسماء الموصولة بناء على أن تعريفها بالصلة وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر، والنعمان، واللات والعزى، أو لارتجالها كالسموءل أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة والنجم للثريا، وهذه هي الأصل لتعريف العهد.

الثانية: نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وعارضة للضرورة، فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملوح أصله كحارث، وعباس، وضحاك، فتقول فيها الحارث، والعباس والضحاك والثانية كقوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

لأن النفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبل التعريف ويلحق بذلك ما زيد في النثر شذوذاً نحو: ادخلوا الأول فالأول.

خاتمة: أل الزائدة بأنواعها سماعية وما ذكر من القيود لبيان مورد السماع. **(و)** الخامس **(ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة)** إضافة معنوية حقيقية محضة ولم يكن متوغلاً في الإبهام ولا واقعاً موقع نكرة، نحو: غلامي وغلامك، وغلامه، وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل.

---

(1) سورة النساء، آية: ٢٨.
(2) سورة العصر، الآيتان: ١، ٢.
(3) سورة النور، آية: ٣٥.
(4) سورة طٰه، آية: ١٢.
(5) سورة الفتح، آية: ١٨.
(6) سورة التوبة، آية: ٤٠.
(7) سورة المائدة، آية: ٣.

وَالنَّكِرَةِ كُلَّ اسْمٍ شائِعٍ فِي جِنْسِهِ لاَ يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُوْنَ آخَرَ وَتَقْرِيْبُهُ كُلُّ مَا صَلُحَ دُخُوْلُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ نَحْوَ الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ . . . .

فائدة: أعرف المعارف على الأصح ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن الإبهام بأن يتقدمه اسم واحد نكرة أو معرفة فمثال غير السالم جاءني زيد وعمرو فأكرمته، فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثاني لعدم ما يعين رجوعه إلى أحدهما بخصوصه، وإن كان الراجح رجوعه إلى الثاني ثم اسم الإشارة والنكرة المقصودة فهما في مرتبة واحدة بناء على أن التعريف فيهما بالقصد وأعرف أسماء الإشارة ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد ثم الموصول ثم المحلى بالأداة وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً عند ابن مالك، وعند سيبويه والأكثرين أنه في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم، وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً فتحصل فيه ثلاثة أقوال، وقيل أعرف المعارف العلم، وقيل اسم الإشارة، وقيل المحلى هذا، والخلاف في غير اسم الله تعالى؛ أما هو فأعرف المعارف إجماعاً ويليه ضميره. **(والنكرة)** لا تنحصر بالعدّ بل بالحدّ، وحدها **(كل اسم شائع في)** أفراد **(جنسه)** الموجودة أو المقدر وجودها **(لا يختص به واحد)** منها **(دون آخر)** سواء اتفقت تلك الأفراد في الماهية كإنسان الصادق على زيد وغيره من أفراده أو اختلفت كحيوان الواقع على أفراده من إنسان وفرس ونحوهما وسواء وجد لذلك الجنس أكثر من فرد في الخارج كما مثل أو لم يوجد له إلا فرد واحد كشمس أو لم يكن له في الخارج فرد أصلاً كعنقاء كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، وهذا التعريف فيه غموض **(وتقريبه)** إلى فهم المبتدى بالخاصة **(كل ما)** أي كل اسم **(صلح)** بفتح اللام وضمها والأول أفصح **(دخول الألف واللام)** أي: دخول حرف التعريف المؤثر **(عليه)** في فصيح الكلام والمراد صلاحيته لذلك إما بنفسه كرجل وامرأة، وفرس، وثوب فإن كلاً منها صالح لذلك بنفسه **(نحو الرجل)** والمرأة **(والفرس)** والثوب أو بمرادفه كذو بمعنى صاحب، ومن، وما في الشرط والاستفهام خلافاً لابن كيسان في الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان، فهذه الأسماء لا تصلح لدخول الألف واللام عليها بنفسها لكنها تقع موقع ما يصلح لذلك إذ الأولى تقع موقع صاحب ومن، وما موقع إنسان وشيء ولا يضر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام فإن ذلك

طارىء على من، وما، إذ لم يوضعا له في الأصل ومن ذلك أيضاً من، وما الموصوفتان إما بمفرد كمررت بمن معجب لك وبما معجب لك أو بجملة كسررت بمن قام أو بما رأيت فإنهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء وكلاهما يقبلها وكذلك صه، ومه بالتنوين واقعان موقع سكوتاً وانكفافاً وهما يقبلان أل المؤثرة فتقول السكوت والانكفاف.

خاتمة: كما أن المعارف تتفاوت كذلك النكرات تتفاوت وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ثم عالم من بني آدم فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ثم إنه ليس المقصود مما ذكر الحصر بل التقريب إذ مثلها ما أشبهها فكمذكور معلوم، وكموجود معدوم، وكحيوان شجر وكإنسان فرس وكرجل امرأة، وكعالم جاهل هذا. وبقي النظر في الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص من وجه، والظاهر أنهما في مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه.

بَابُ الْعَطْفِ

باب العطف

هو لغة الميل والرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحاً ضربان: عطف نسق وعطف بيان.

فالثاني: هو التابع الجامد أو المؤول به الموضح لمتبوعه إن كان معرفة والمخصص له إن كان نكرة، والأول وهو إيضاح المعرفة متفق عليه كقوله: أقسم بالله أبو حفص عمر، وأما الثاني فأثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وجوزوا أن يكون منه ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾(١) بتنوين كفارة ونحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾(٢) والباقون يخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بأنّ البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ويوجبون في نحو المثالين البدلية، ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص نظير قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾(٣) ومن أحكامه أنه يوافق متبوعه في أربعة من العشرة التي تقدمت في النعت.

تنبيه: يصح في كل ما كان عطف بيان أن يعرب بدل كل من كل ما لم يمتنع الاستغناء عنه، نحو: هند قام زيد أخوها فيجب أن يعرب أخوها بياناً لا بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط، وما لم يمتنع إحلاله محل الأول نحو: يا زيد الحارث وقوله:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا ... أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

---

(١) سورة المائدة، آية: ٩٥.

(٢) سورة إبراهيم، آية: ١٦.

(٣) سورة النور، آية: ٣٥.

وَحُرُوْفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ وَهِيَ الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ وَأَوْ وَأَمْ وَإِمَّا وَبَلْ وَلاَ وَلٰكِنْ وَحَتَّىٰ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ....

وقوله:

أنا ابن التارك البكري بشر　　　عليه الطير ترقبه وقوعا

بناء على ما ذهب إليه الجمهور من أن الصفة المقرونة بأل كالتارك لا تضاف إلا لما فيه أل كالبكري، وذهب الفراء إلى جواز إضافتها لجميع المعارف فعليه يجوز أن يكون بشر في البيت بدلاً من البكري.

والأول: وهو مراد المصنف، هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التسعة أو العشرة الآتية. فالتابع جنس يشمل سائر التوابع والمتوسط بينه وبين متبوعه الخ، أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو: جاء غضنفر أي أسد وإن توسط بينه وبين متبوعه أي التفسيرية لأنها ليست من الحروف الآتية **(وحروف العطف عشرة)** على القول بأن إما الثانية المكسورة الهمزة عاطفة وهو خلاف التحقيق كما سيأتي إيضاحه إن شاء الله، وعدها ابن مالك ثمانية في التسهيل ثم قال وليس منها لكن وفاقاً ليونس ولا إما وفاقاً له ولابن كيسان ولا إلا خلافاً للأخفش والفراء ولا ليس خلافاً للكوفيين ونقله ابن عصفور وابن هشام عن البغداديين وعدها ابن الحاجب كالمصنف عشرة. **(وهي الواو، والفاء، وثم)** بضم المثلثة **(وأو، وأم، وإما)** المسبوقة بمثلها **(وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع)** إنما خصها بذلك من بين أخواتها وإن كان بعضها كذلك لأنه قدم في النواصب أنها ناصبة ففي ذكرها هنا بحسب فهم المبتدى إيهام تناقض فدفع ذلك بقوله في بعض المواضع هذا. وفي اقتصاره على هذه العشرة ردّ لما قيل إن منها إلا، وليس، في نحو قولك: ما قام القوم إلا زيد وقوله:

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه　　　إنما يجزي الفتى ليس الجمل

برفع زيد عطفاً على القوم في المثال، وبرفع الجمل عطفاً على الفتى في البيت، وخرجهما المانعون على أن زيد بدل بعض من كل وعلى حذف خبر ليس للعلم به والأصل ليسه الجمل.

اعلم: أن هذه الأحرف العشرة ثلاثة أقسام: قسم يشرك ما بعده مع ما قبله في

الإعراب فقط دائماً وهو ثلاثة: بل ولكن، ولا، وذلك لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفي إذ ما قبل بل، ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس، وقسم يشرك في المعنى والإعراب معاً وهو خمسة: الواو، والفاء، وثم وحتى، وإما على القول بأنها من حروف العطف، وقسم يشرك في الإعراب فقط تارة وفيه وفي المعنى تارة أخرى وهو اثنان أم، وأو؛ فالأول إذا اقتضيا الإضراب والثاني إذا لم يقتضياه وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى ثم إن هذه الحروف مختلفة المعنى فالواو لمطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم فتعطف الشيء على مصاحبه فيه نحو: ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَصْحَـٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[1] وعلى سابقه فيه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[2] وعلى لاحقه فيه نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾[3]، وقد اجتمع هذان في ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[4]، فعلى هذا إذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان؛ قال ابن مالك في التسهيل وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل اهـ. وذهب الفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين إلى أنها للترتيب فقط والأول الصحيح. وتختص من بين أحرف العطف بواحد وعشرين أمراً منها عطف اسم على اسم لا يكتفي الكلام به، نحو: اختصم زيد وعمرو، واصطف بكر وخالد، وجلست بين زيد وعمرو ومنها عطف السابق على اللاحق كما تقدم ومنها عطف عامل حذف وبقي معموله مرفوعاً كان، نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[5]، أو منصوباً نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾[6] أي وألفوا الإيمان؛ أو مجروراً نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة، أي ولا كل سوداء ومنها عطف مفرد سببي على أجنبي عند الاحتياج إلى الربط، كمررت برجل قائم زيد وأخوه، ونحو: زيد قائم عمرو وغلامه، وقولك في باب الاشتغال زيداً ضربت عمراً وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه ومنها عطف الشيء على مرادفه نحو: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[7] ونحو: ﴿أُولَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[8] وقوله:

---

(١) سورة العنكبوت، آية: ١٥.
(٢) سورة الحديد، آية: ٢٦.
(٣) سورة الشورى، آية: ٣.
(٤) سورة الأحزاب، آية: ٧.
(٥) سورة البقرة، آية: ٣٥.
(٦) سورة الحشر، آية: ٩.
(٧) سورة المائدة، آية: ٤٨.
(٨) سورة البقرة، آية: ١٥٧.

وألـــفـــى قـــولـــهـــا كـــذبـــاً ومـــيـــنـــا

وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في أو، وأن منه ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾[1] ومنها عطف ما حقه التثنية أو الجمع كقول حجاج: (محمد ومحمد في يوم). وأصل ذلك كما قال المبرد أنه رأى في منامه أن عينيه قلعتا فطلق الهندين، هند بنت المهلب وهند بنت أسماء بن خارجة فلم يلبث أن جاء نعي أخيه محمد من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابنه محمد، فقال هذا والله تأويل رؤياي، ثم قال: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[2]؛ محمد ومحمد في يوم وأنشد:

فحسبي بقاء الله من كل ميت وحسبي رجاء الله من كل هالك

إذا كان رب العرش عني راضيا فإن شفاء النفس فيما هنالك

وقوله:

أقمنا بها يوما ويوما وثالثاً ويوماً له يوم الترحل خامس

ومنها جواز تقديمها مع المعطوف بها على المعطوف عليه كقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي

وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء، وثم، وأو، ولا، كذلك راجع المغني والصبان على الأشموني **(والفاء)** العاطفة تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب وهو نوعان معنوي نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾[3]، وذكري وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[4] ونحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[5]، ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾[6] الآية، ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ومن غير الأكثر ﴿ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى

(١) سورة النساء، آية: ١١٢.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٥٦.
(٣) سورة عبس، آية: ٢١.
(٤) سورة البقرة، آية: ٣٦.
(٥) سورة النساء، آية: ١٥٣.
(٦) سورة هود، آية: ٤٥.

ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[1]، ﴿نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾[2]. وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقاً، واحتج بنحو قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[3]؛ فإنّ الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى؛ وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري؛ وقال الجرمي: لا تفيده في البقاع ولا في الأمطار بدليل قوله: بين الدخول فحومل، وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد، فوجه عدم الترتيب في البيت أن بين إنما تضاف لمتعدد والترتيب يقتضي إضافتها للأول على حدة ثم الثاني.

ثانيها: التعقيب وهو في كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين الولادة والزواج إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة، ودخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم في مكة ولا بين البلدين.

ثالثها: السببية غالباً إذا كان المعطوف بها جملة أو صفة.

الأول: نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[4]، ونحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[5].

الثاني: نحو: ﴿لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَـٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾﴾[6]، وقد تأتي في ذلك لمجرد الترتيب نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾[7]، ونحو: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾[8]، ونحو: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴿٢﴾ فَٱلتَّـٰلِيَـٰتِ ذِكْرًا﴾[9]؛ قال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة[10] أحوال:

(١) سورة الزمر، آية: ٧٢.

(٢) سورة الزمر، آية: ٧٤.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٤.

(٤) سورة القصص، آية: ١٥.

(٥) سورة البقرة، آية: ٣٧.

(٦) سورة الواقعة، الآيات: ٥٢ ـ ٥٤.

(٧) سورة الذاريات، الآيتان: ٢٦، ٢٧.

(٨) سورة قّ، آية: ٢٢.

(٩) سورة الصافات، الآيتان: ٢، ٣.

(١٠) قوله: ثلاثة أحوال. الأحسن إسقاط التاء من ثلاثة لأن الحال تؤنث على الأفصح.

أحدها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

يا لهف زيابة للحارث الـ صابح فالغانم فالآيب

أي الذي صبح أي أغار صباحاً فغنم فآب، فالبيت لابن زيابة بصيغة المبالغة يقول يا لهف أبي على الحارث إذ صبح قومي بالإغارة فغنم فآب سليماً أن لا أكون لقيته فقتلته.

الثاني: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو: قولك خذ الأكمل فالأفضل واعمل الأحسن فالأجمل.

الثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو: (رحم الله المحلقين فالمقصرين) اهـ.

فائدة: تنفرد الفاء من بين أخواتها بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال.

الأول: نحو: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك، والذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد.

الثاني: مررت برجل يبكي فيغضب عمرو، ومررت برجل يبكي زيد فيغضب هو.

الثالث: نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(١)، وقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

الرابع: نحو: عهدت زيداً يغضب فيطير الذباب، وعهدته يطير الذباب فيغضب هو، كذا قالوا لكن تقدم في باب المبتدإ والخبر عن الرضي ما يفيد مشاركة الواو وثم لها في ذلك كله فحرر قال في الهمع: قيل ترد الفاء للاستئناف نحو قوله:

ألم تسأل الربع القواء فينطق

(١) سورة الحج، آية: ٦٣.

أي: فهو ينطق إذ لو كانت للعطف لجزم ما بعدها أو للسببية لنصب ومثله ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[1] بالرفع أي فهو يكون وقوله:

الشعر صعب وطويل سلمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمه يريد أن يعربه فيعجمه

فائدة: الفاء في نحو: بل الله فاعبد جواب لأمّا مقدرة عند بعضهم وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي وفيه بعد لأن الزيادة مع كونها خلاف الأصل لم تثبت بيقين حتى يخرج عليها التنزيل، وعاطفة عند آخرين فالأصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء في الصدر كما قال الجميع في نحو: أما زيداً فاضرب **(وثم)** كالفاء في إفادة الجمع والترتيب لكنها تخالفها في أنها للمهلة والتراخي نحو: فأقبره ثم إذا شاء أنشره، وأما قوله:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده

فقيل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعته أمس أعجب أي ثم أخبرك أن ما صنعته أمس أعجب وقد تأتي بمعنى الواو نحو: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[2] بدليل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا﴾[3] بالواو في الأعراف والقصة واحدة، وبمعنى الفاء كقوله:

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

لأن الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب بلا تراخ، وزعم الكوفيون والأخفش أنها تقع زائدة وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾[4]، جعلوا ما بعد ثم جواب إذا بجعلها زائدة، وقول زهير:

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت عاديا

---

(١) سورة البقرة، آية: ١١٧، وسورة غافر، آية: ٦٨.
(٢) سورة الزمر، آية: ٦.
(٣) سورة الأعراف، آية: ١٨٩.
(٤) سورة التوبة، آية: ١١٨.

من عدا فلان الأمر إذا تركه، وأجيب بأن الجواب في الآية محذوف وثم عاطفة عليه، والأصل لجؤوا إلى الله ثم تاب الخ وأن الزائد في البيت الفاء لا ثم (**وأو**) للتخيير أو الإباحة بعد الطلب.

الأول: نحو: تزوج هند أو أختها.

الثاني: نحو: تعلم النحو أو الفقه، والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في الأول وجوازه في الثاني، وأما بعد الخبر فتأتي للشك نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[1]، وللإبهام على السامع نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2]؛ ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾[3] وللتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾[4]؛ وللإضراب كبل مطلقاً عند الكوفيين وأبي علي الفارسي وابن برهان[5]، حكى الفراء إذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم، ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنها لا تفيد الإضراب إلا بشرطين تقدم نفي أو نهي وتكرر العامل نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً، واحتج الأولون بقول جرير:

ماذا ترى في عيال قد بليت بهم ... لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

ويروى أيضاً برمت بفتح الباء وكسر الراء بدل بليت ومعناه ضجرت وسئمت وبقراءة أبي سمأل ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[6] بسكون واو أو، واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾[7]؛ فقال الفراء بل يزيدون وكذا جاء في التفسير مع صحته عربية؛ وقال بعض الكوفيين إنها بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال قيل للإبهام وقيل للتخيير أي: إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول فيهم مائة ألف وأن يقول هم

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ١١٣.
(٢) سورة سبأ، آية: ٢٤.
(٣) سورة يونس، آية: ٢٤.
(٤) سورة قٓ، آية: ٣٧.
(٥) **ابن برهان**: هو عبد الواحد بن علي عالم بغدادي برع في العربية والأدب. توفي ٤٥٦ هـ.
(٦) سورة البقرة، آية: ١٠٠.
(٧) سورة الصافات، آية: ١٤٧.

أكثر وقيل للشك مصروفاً إلى الرائي، وقد تستعمل بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر

(وإما) المسبوقة بمثلها مثل أو في المعاني الخمسة وهي: التخيير نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[1]، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[2] والإباحة نحو: تعلم إما فقهاً وإما نحواً ونازع جماعة في ثبوت هذا المعنى لها: والشك نحو جاءني إما زيد وإما عمرو إذا لم تعلم الجائي منهما: والإبهام على السامع، نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[3]؛ والتفصيل والتقسيم نحو: إما شاكراً وإما كفوراً، هذا والعطف بها مذهب أكثر النحويين ومنهم المصنف، وذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك إلى أنها غير عاطفة لملازمتها الواو العاطفة غالباً والعاطف لا يدخل على مثله، وللمخالف أن يقول: إن الواو زائدة لا عاطفة ونقل ابن عصفور الإجماع على أنها غير عاطفة وهو باطل لما سبق؛ وزعم ابن حاجب أن العطف بمجموع الواو وإما قال ولا غرابة في كون كلمة مستقلة بعضاً من كلمة في بعض المواضع ألا ترى يا مع أيا وهيا اهـ هذا. ولا خلاف في أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إما زيد وإما عمرو وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: رأيت إما زيداً وإما عمراً وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[4] **(وأم)** متصلة ومنقطعة، فالأولى منحصرة في نوعين، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[5]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[6]: أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو: أزيد في الدار أم عمرو، وإنما سميت في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنىٰ بأحدهما عن الآخر وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني، ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

(١) سورة الكهف، آية: ٨٦.
(٢) سورة طه، آية: ٦٥.
(٣) سورة التوبة، آية: ١٠٦.
(٤) سورة مريم، آية: ٧٥.
(٥) سورة المنافقون، آية: ٦.
(٦) سورة إبراهيم، آية: ٢١.

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً، وإن الكلام معها خبر قابل للتصديق والتكذيب.

الثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين وتكونان فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله:

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً … أموتي ناء أم هو الآن واقع

ومختلفين نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ﴾[1]، وأما الأخرى تقع بين المفردين وهو الغالب فيها، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[2]، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان أيضاً فعليتين كقوله:

فقمت للطيف مرتاعاً فأرقني … فقلت أهي سرت أم عادني حلم

وذلك على الأرجح في هي من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت، واسميتين كقوله:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً … شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

والأصل أشعيث بالهمز في أوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة، ومختلفتين نحو: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾[3]، وذلك أيضاً على الأرجح من كون أنتم فاعلاً لمحذوف يفسره تخلقون.

تنبيه: ربما حذفت الهمزة عند أمن اللبس كقراءة ابن محيص ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[4] وكما مر من قوله: شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر، وسمع حذف أم مع معطوفها كقوله:

دعاني إليها القلب إني لأمره … سميع فما أدري أرشد طلابها

أي: أم غيّ.

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٩٣.
(٢) سورة النازعات، آية: ٢٧.
(٣) سورة الواقعة، آية: ٥٩.
(٤) سورة البقرة، آية: ٦.

الثانية: وهي المنقطعة ثلاثة أنواع مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[1]، ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾[2] إذ الهمزة في ذلك للإنكار والمتصلة لا تقع بعدها كما في المغني، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[3].

ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب ثم تارة تكون له مجرداً وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً أو استفهاماً طلبياً: فمن الأول ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾؛ أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء: يقولون: هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم يريدون بل أنت اهـ، ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾[4]، ومن الثالث قولهم: إنها لإبل أم شاء أي بل أهي شاء وإنما قدر المبتدأ بعدها لأنها ليست عاطفة كما نص عليه الرضي وابن جني بل هي بمعنى بل الابتدائية وإن تضمنت معنى الطلب وحرف الابتداء خاص بالجمل، وعلى هذا فذكرها هنا استطرادي لتتميم أقسام أم، وقيل تعطف الجملة فقط قال ابن مالك وكذا المفرد بقلة سمع إن هنا لإبلاً أم شاء وأوّل بأن شاء منصوب بأرى محذوفاً.

اعلم أن حصر أم في المتصلة والمنفصلة هو مذهب الجمهور وذهب أبو زيد إلى أنها تأتي زائدة وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[5]، إن التقدير أفلا تبصرن أنا خير اهـ، الظاهر أن جملة أنا خير مستأنفة استئنافاً بيانياً كأنهم قالوا ما الذي نبصره، والزيادة ظاهرة في قوله:

يا ليت شعري ولا منجا من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

(وبل) حرف إضراب واستدراك ويعطف بها بشرطين إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي؛ فتقتضي بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها عند ابن

(١) سورة السجدة، الآيتان: ٢، ٣.
(٢) سورة الأعراف، آية: ١٩٥.
(٣) سورة الرعد، آية: ١٦.
(٤) سورة الطور، آية: ٣٩.
(٥) سورة الزخرف، الآيتان: ٥١، ٥٢.

الحاجب أو كونه كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء عند غيره فيحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه، وثبوته لما بعدها عند الجميع كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد أو كأنه مسكوت عن ثبوته له وعدم ثبوته، وتقتضي بعد الأخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها وثبوت ضده لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيداً بل عمراً وقد تزاد لا قبلها لتأكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله:

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كسفة أو أفول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله:

وما هجرتك لا بل زادني شغفاً ... هجر وبعد تراخي لا إلى أجل

وإن تلتها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذٍ إضراباً عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾[1] أي: بل هم عباد، ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾[2]. وإما على جهة الانتقال من غرض لغرض آخر نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾[3]، ونحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾[4] **(ولا)** لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوّها ويشترط للعطف بها أمور.

أحدها: أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو أو أمر كاضرب زيداً لا عمراً أو دعاء نحو: اللهم ارحم مسلماً لا كافراً؛ أو تحضيض نحو: هلا تضرب زيداً لا عمراً قال سيبويه أو نداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي وزعم بعضهم أن هذا ليس من كلام العرب.

الثاني: أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه بخلاف جاءني رجل لا امرأة.

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٢٦.

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٧٠.

(٣) سورة الأعلى، الآيات: ١٤ ـ ١٦.

(٤) سورة المؤمنون، الآيتان: ٦٢، ٦٣.

الثالث: أن يكون معطوفها مفرداً ليس صفة لما قبلها ولا خبراً ولا حالاً وإلا خرجت عن العطف ووجب تكرارها، نحو: ﴿بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[1] وزيد لا كاتب ولا شاعر ورأيت زيداً لا كاتباً ولا شاعراً.

الرابع: أن لا تقترن بعاطف وإلا كان العطف به وتمحضت هي للنفي كجاء زيد لا بل عمرو أو للتأكيد كما جاء زيد ولا عمرو وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بها وهو تقدم النفي عليها وقد اجتمعا أيضاً في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[2]، ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجاج أجاز يقوم زيد لا عمرو؛ ومنع قام زيد لا عمرو وما منعه مسموع فمنعه ممنوع، قال امرؤ القيس:

كأن دثاراً حلقت بلبونه ... عقاب تنوفي لا عقاب القواعل

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفي وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت بمعنى ذهبت، ودثاراً اسم راع؛ واللبون الإبل ذات اللبن؛ وتنوفي جبل عال، والقواعل جبال صغار؛ يريد كأنّ هذا الراعي ذهبت بإبله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفي لا عقاب هذه الجبال الصغار فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها **(ولكن)** بسكون النون حرف استدراك تفيد تقرير حكم متلوها وإثبات نقيضه لتاليها؛ وإنما يعطف بها بثلاثة شروط:

أحدها: إفراد ما بعدها.

ثانيها: أن تسبق بنفي أو نهي.

ثالثها: أن لا تقترن بالواو نحو: ما جاء زيد لكن عمرو ولا تضرب زيداً لكن عمراً، فإن دخلت على جملة سبقت بنفي أم لا أو سبقت بإيجاب أفرد ما بعدها في الظاهر أم لا؛ أو تلت واواً فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك.

الأول: كقوله:

إنّ ابن ورقاء لا تخشى بوادره ... لكن وقائعه في الحرب تنتظر

(١) سورة البقرة، آية: ٦٨.
(٢) سورة الفاتحة، آية: ٧.

الثاني: نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، وأجاز الكوفيون لكن عمرو بالإفراد عطفاً على زيد وليس بمسموع.

الثالث: كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[1] أي: ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفاً بالواو على أبا أحد عطف مفرد على مفرد لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بها فيجوز تخالفهما فيهما **(وحتى)** لمطلق الجمع كالواو فلا تفيد ترتيباً بدليل قولهﷺ: «**كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس**»[2] إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما **(نعم)** هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها وتدريجها في الذهن من الأضعف إلى الأقوى، ومن الأخسّ إلى الأشرف وعكسه وعلى هذا يحمل قول من قال إنها للترتيب. ويشترط للعطف بها أربعة أمور:

أحدها: كون المعطوف بها اسماً لا فعلاً لأنها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الأفعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له، وبخل عليّ زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً وأجازه ابن السيد.

الثاني: كونه ظاهراً لا مضمراً فلا يجوز قام الناس حتى أنا، ولا ضربت القوم حتى إياك.

الثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه إما تحقيقاً بأن يكون جزءاً من كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها؛ أو فرداً من جمع نحو: قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعاً من جنس نحو: أعجبني التمر حتى الحشف وإمّا تأويلاً كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها

بنصب نعله لأن ما قبلها وهو الصحيفة والزاد في تأويل ما يثقله ونعله بعض ما يثقله ويحتمل أن تكون حتى ابتدائية ونعله منصوباً بمحذوف يفسره ألقاها وروى أيضاً رفع نعله على الابتداء وما بعده خبره، وإما شبيهاً بالبعض في شدة الاتصال كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ولا يجوز حتى ولدها.

---

(١) سورة الأحزاب، آية: ٤٠.

(٢) رواه مسلم برقم ٦٨٤٥.

فَإنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوْعٍ رَفَعْتَ أَوْ عَلَى مَنْصُوْبٍ نَصَبْتَ أَوْ عَلَى مَخْفُوْضٍ خَفَضْتَ أَوْ عَلَى مَجْزُوْمٍ جَزَمْتَ تَقُوْل: جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَرَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍ. وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ.

الرابع: كونه غاية لما قبلها في زيادة أو نقص حسيين نحو: وهبت الأعداد الكثيرة حتى الألوف، ونحو: (المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة)، أو معنويين نحو: مات الناس حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاة وكقوله:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم ... تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

تنبيه: العطف بحتى قليل عند البصريين، والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أبيك، على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها معمول لمحذوف. **(فإن عطفت)** أنت **(بها)** أي: بإحدى هذه الأحرف التي تقدم ذكرها **(على مرفوع)** لفظاً أو تقديراً أو محلاً من اسم أو فعل **(رفعت)** ذلك المعطوف لفظاً أو تقديراً أو محلاً **(أو)** عطفت بها **(على منصوب)** كذلك **(نصبت)** ذلك المعطوف كذلك **(أو)** عطفت بها **(على مخفوض)** كذلك **(خفضت)** ذلك المعطوف كذلك **(أو)** عطفت بها **(على مجزوم)** كذلك **(جزمت)** المعطوف كذلك **(تقول)** في عطف الاسم على الاسم في الرفع ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]، و **(جاء زيد وعمرو)** وفي النصب ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[2] **(ورأيت زيداً وعمراً)** وفي الخفض ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[3] **(ومررت بزيد وعمرو)** وفي عطف الفعل على الفعل في الرفع ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾[4] وفي النصب ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾[5]، وفي الجزم ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾[6] **(ولم يقم ويقعد زيد)** وفي بعض النسخ وزيد لم يقم الخ وقس سائر حروف العطف على ذلك هذا وقد فهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمعرفة على النكرة وعكسه،

---

(١) سورة الأحزاب، آية: ٢٢.
(٢) سورة الأحزاب، آية: ٧١.
(٣) سورة الحديد، آية: ٧.
(٤) سورة الصف، آية: ١١.
(٥) سورة الفرقان، آية: ٤٩.
(٦) سورة محمدﷺ، آية: ٣٦.

والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقاً وتخالفاً (**نعم**) لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا مع الفصل بينه وبين المعطوف بفاصل والغالب كونه ضميراً منفصلاً مؤكداً للمعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾(١) ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾(٢) ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾(٣) في أحد الوجهين، وقد يفصل بمفعول كقوله تعالى: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾(٤)، وبالتوكيد المعنوي كقوله:

ذعرتم أجمعون ومن يليكم ... برؤيتنا وكنا الظافرينا

وربما اكتفي بفصل لا بين العاطف والمعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾(٥)، وقد ورد العطف على الضمير المذكور من غير فاصل في النظم كثيراً كقول جرير:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأب له لينالا

وقول عمرو بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى ... كنعاج الفلا تعسفن رملا

وليس ذلك خاصاً بالشعر؛ حكى سيبويه مررت برجل سواء والعدم بعطف العدم على الضمير في سواء لتأوله بمستو هو والعدم، ومع ذلك هو قليل في النثر ضعيف في القياس لما فيه من إيهام عطف الاسم على الفعل ولأن الضمير المذكور كالجزء من عامله ولا يعطف على جزء الكلمة فإذا فصل بالضمير المنفصل أو فاصل مّا حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وجعل جمهور البصريين عود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾(٦)، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾(٧)، ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ

(١) سورة الأنعام، آية: ٩١.
(٢) سورة الأنبياء، آية: ٥٤.
(٣) سورة البقرة، آية: ٣٥، وسورة الأعراف، آية: ١٩.
(٤) سورة غافر، آية: ٨.
(٥) سورة الأنعام، آية: ١٤٨.
(٦) سورة فصلت، آية: ١١.
(٧) سورة غافر، آية: ٨٠، وسورة المؤمنون، آية: ٢٢.

﴿إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[1] وذلك لأن الجار والضمير المجرور كالشيء الواحد فإذا عطف عليه بدون إعادة الخافض فكأنه عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك. قال ابن مالك:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

وإليه ذهب يونس والأخفش والكوفيون، ومن إتيانه في غير النظم قراءة ابن عباس والحسن البصريّ، وحمزة وغيرهم ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[2] بخفض الأرحام عطفاً له على الهاء المخفوضة بالباء وقول بعض العرب **(ما فيها غيره وفرسه)** بجر فرسه عطفاً على الهاء المجرورة بالمضاف حكاه قطرب ومن النظم قوله:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

أنشده سيبويه وقول الآخر:

إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوّهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

وقول الآخر:

بنا أبدالا غيرنا يدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح

ويعطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا في الزمن وإن اختلف نوعاهما في الفعلية، نحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾[3]، فيجعل معطوف على جعل لاتحادهما في الزمن. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾[4]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾[5]، فلا يعطف ما زمانه ماض أو حال على ما زمانه مستقبل وعكسه هكذا قالوا. قال بعض المحققين وما ذكره الجماعة من اشتراط اتحاد الزمن في صحة عطف الفعل على الفعل إن لم يسمع من العرب إلا كذلك فمسلم وإلا

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٣٣.
(٢) سورة النساء، آية: ١.
(٣) سورة الفرقان، آية: ١٠.
(٤) سورة الشرح، الآيتان: ١، ٢.
(٥) سورة هود، آية: ٩٨.

فما المانع من قام أمس ويقوم غداً زيد انتهى. قال العلامة العطار في حاشيته على الأزهرية: ومما ينبغي أن يتنبه له أنه إذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما إذا قلت يقوم ويقعد زيد يكون الفعل المعطوف مرفوعاً بتجرد الفعل المعطوف عليه عملاً بقاعدة أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويزيد ذلك وضوحاً أن الفعل الأول لو انتفى تجرده بأن دخل عليه ناصب أو جازم لانتفى رفع المعطوف ونصب أو جزم انتهى ومثله للعلامة الأمير.

وكما يجوز عطف الفعل على الفعل يجوز عطفه على اسم يشبهه في المعنى وعكسه فمن الأول قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[1]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾[2]. قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات وأثرن بمثيرات، ومن الثاني قوله:

يا رب بيضاء من العواهج ... أم صبيّ قد حبا أو دارج

فعطف دارج على حبا لتأوله بدرج أو حبا بحاب، والعواهج جمع عوهج وهو في الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد به هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجرّ على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدإ محذوف، وقول الآخر:

بات يعشيها بعضب باتر ... يقصد في أسوقها وجائر

فعطف جائر على يقصد لتأوله بيجور، وجعل منه ابن مالك: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾[3]، قال الزمخشري مخرج عطف على فالق ويخرج الحيّ من الميت جملة مبينة لفالق الحب والنوى لأن فلقهما من جنس إخراج الحيّ من الميت لأن الناس كالحيوان انتهى.

خاتمة: في فوائد:

الأولى: أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو: إن زيداً

---

(١) سورة الملك، آية: ١٩.

(٢) سورة العاديات، الآيتان: ٣، ٤.

(٣) في الأصل سورة الأنعام، آية: ٩٥.

ذاهب وعمراً جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو: أعلم زيد عمراً بكراً جالساً وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً، وعلى امتناع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو: إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارًّا فقال ابن مالك هو ممتنع إجماعاً نحو: كان أكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة قيل منهم الأخفش ومذهب سيبويه المنع مطلقاً لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على القيام مقام عاملين لضعفه، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان مؤخراً نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فقد قال المهدوي إنه ممتنع إجماعاً وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وإن كان الجار مقدماً، نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو في الحجرة فعن سيبويه المنع كما تقدم وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الأجازة وبه قال الكسائي والفرّاء والزجاج، وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا فلا.

الثانية: في عطف الإنشائية على الخبرية وبالعكس خلاف منعه البيانيون ما لم يوهم عدم العطف خلاف المراد نحو: لا وأيدك الله فإن القصد الدعاء للمخاطب ولو ترك العطف لأوهم أنه دعاء عليه ومنعه ابن مالك أيضاً في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[١] في سورة البقرة لأنه معطوف على ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[٢] وهو خبر، وبنحو: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] في سورة الصف لأنه معطوف على ﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾[٤] وهو خبر، وأجيب عن الأول بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك وعن الثاني بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد وعدمه لأنك تقول قوموا واقعد يا زيد، وقيد بعضهم منع البيانيين بما لا محل له من الإعراب قال ولذا جاز: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٤.

(٣) سورة يونس، آية: ٨٧، وسورة الصف، آية: ١٣.

(٤) سورة الصف، آية: ١٣.

﴿ٱلْوَكِيلُ﴾[1] على أن الواو من الحكاية لا من المحكي لأن الجملة التي لها محل من الإعراب في قوة المفرد فكأن الإنشائية والخبرية غير معتبرتين.

الثالثة: في عطف الإسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النحويين في نحو: قام زيد وعمرو أكرمته إنّ نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما.

الثاني: المنع مطلقاً حكي عن ابن جني أنه قال في قوله:

عاضها الله غلاماً بعدما ... شابت الأصداغ والضرس نقد

إن الضرس فاعل لمحذوف يفسره المذكور ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة إلا أن يدعي أن الواو فيها للاستئناف ونقد من باب فرح أي تكسر.

الثالث: لأبي عليّ أنه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فإذا الأسد حاضر عاطفة ولعل تخصيص الواو بذلك لأنها أصل حروف العطف.

(١) سورة آل عمران، آية: ١٣٧.

باب التوكيد

يقرأ بالواو وبالهمز وبالألف ففيه ثلاث لغات فالواو من وكد وهو الأفصح وبه جاء القرآن قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[1] وبالهمز من أكد وبالألف بدل الهمزة. قال ابن يعيش في شرح المفصل يقال: تأكيد وتوكيد بالهمز والواو الخالصة وهما لغتان وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر لأنهما يتصرفان تصرفاً واحداً ألا تراك تقول أكد يؤكد تأكيداً، ووكد يوكد توكيداً ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلاً انتهى. وفي التصريح مثله، لكن قال في الصبان الواو أصل والهمزة بدل وعلى كل فهو في الأصل مصدر بمعنى التقوية والتشديد وفي الاصطلاح ضربان: لفظيّ ولم يذكره المصنف ومعنوي وعليه اقتصر.

فالأول: إعادة الأول إما بلفظه أو بمرادفه لأجل تقرير المعنى في ذهن السامع أو خوف نسيانه أو عدم إصغائه أو الاعتناء ويكون في الاسم والفعل والحرف والمركب الإسناديّ وغير الإسناديّ، نحو جاء زيد زيد، وقولهﷺ: «**أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل**»[2] وقوله:

فإياك إياك المراء فإنه ... إلى الشرَ دعَّاءٌ وللشر جالب

وقوله:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقوله:

لا لا أبوح بحبّ بثنة إنها ... أخذت عليّ مواثقاً وعهودا

(١) سورة النحل، آية: ٩١.

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة.

وقوله:

أيا من لست أقلاه ... ولا في البعد أنساه
لك الله على ذاك ... لك الله لك الله

وقوله:

وقلن على الفردوس أول مشرب ... أَجَلْ جَيْر أَن كانت أبيحت دعاثره

الضمير في قلن للنسوة وعلى الفردوس متعلق بمحذوف حال منه والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ حذف خبره تقديره لنا وإن إما بكسر الهمزة شرطية وجواب الشرط محذوف لتقدم دليله أو بفتحها مصدرية بتقدير لام التعليل أي لأن كانت الخ. والدعاثر جمع دعثور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس، وكثيراً ما تقترن الجملة المؤكدة بكسر الكاف بعاطف نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[1]، ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[2]، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[3]، وقوله:

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي ... ثلاث تحيات وإن لم تكلمي

وقد تأتي بدونه كما مر وكقولهﷺ: «**والله لأغزونّ قريشاً والله لأغزونّ قريشاً والله لأغزونّ قريشاً**»[4] ويجب ترك العاطف عند اللبس وإيهام التعدد نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً إذ لو قيل ثم ضربت زيداً لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والفرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة.

تنبيه: يؤكد بضمير الرفع المنفصل الضمير المتصل مطلقاً وإن اختلف موضعهما نحو: اسكن أنت، وأحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت وإذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد، قال ابن مالك وقولهم عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من

---

(١) سورة التكاثر، الآيتان: ٣، ٤.
(٢) سورة القيامة، الآيتان: ٣٤، ٣٥.
(٣) سورة الإنفطار، الآيتان: ١٧، ١٨.
(٤) المعجم الكبير للطبراني ١١/ ٢٨٢.

المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت والمرفوع تأكيد بإجماع انتهى، وأما الضمير المتصل فلا يؤكد به إلا متصلاً بما اتصل به المؤكد بفتح الكاف نحو: قمت قمت، وأكرمك أكرمك، وعجبت منك منك، لأن إعادته مجرداً عما وصل به المؤكد تخرجه عن الاتصال والفرض أنه متصل، ومثله الحرف غير الجوابيّ لكونه كالجزء من مصحوبه فلا يؤكد به في الغالب إلا مع ما اتصل به المؤكد إن كان مضمراً نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[1]، ومعه أو مع ضميره إن كان مظهراً نحو: إن زيداً إن زيداً فاضل، أو إن زيداً إنه فاضل وهذا أولى من إعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[2]، ففي الثانية توكيد لفي الأولى إذ ليس الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه ولا المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر لا يقولون زيد هو وإنما جوّز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني، أو مفصولاً ولو بحرف العطف أو الوقف.

الأول: كقوله:

حتى تراها وكأن وكأن ... أعناقها مشددات بقرن

الثاني: كقوله:

لا ينسك الأسى تأسياً فما ... ما من حمام أحد معتصما

وشذ قوله:

إن إن الكريم يحلم ما لم ... يَرَيَنْ من أجاره قد ضيما

وأشذ منه قوله:

فلا والله لا يلفىٰ لما بي ... ولا للما بهم أبداً دواء

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٣٥.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٠٧.

وأسهل من هذا البيت قوله:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعد في عُلْوِ الهوى أم تصوبا

لأن المؤكد بفتح الكاف على حرفين مع اختلاف اللفظين وصح توكيد عن بالباء لأنها بمعناها، وأما حروف الجواب وهي: نعم، وبلى، وأجل، وجير، وإي ولا. فلصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء آخر كقولك لمن قال لك أتفعل كذا نعم نعم، أو لا لا، والأولى إعادة المرادف كقولك بدل نعم نعم أجل نعم أو أجل جير كقوله:

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

فائدة: ليس من توكيد الاسم توكيداً لفظياً قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[1]، خلافاً لكثير من النحويين لقول المفسرين إن معنى دكاً دكاً، دكاً بعد دك فيكون الدك تكرر عليها حتى صارت هباء منبثاً وإن معنى صفاً صفاً يصطف ملائكة كل سماء صفاً صفاً محدقين بالإنس والجن فعلى هذا لم يؤت بالثاني منهما للتأكيد لأن مؤداه غير مؤدى الأول وإنما هو منصوب على الحال بتأويله بالمشتق أي مكرراً عليها الدك، ومصطفين لكن قال الدمامينيّ في باب الحال في ادخلوا رجلاً رجلاً وعلمته الحساب باباً باباً قال الزجاج انتصب الثاني على أنه توكيد والحال هو الأول اهـ. فكأنه جعل باباً الأول بمعنى مرتباً وجعل الثاني تأكيداً ولا يرد على هذا أن الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لأن له أن يقول إنما التزم ذكره وإن كان تأكيداً لأن ذكره أمارة على المعنى الذي قصد بالأول ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض ومنه يؤخذ الجواب عمن قال إن الثاني هنا تأكيد لفظي بأن يقال دكاً الأول بمعنى دكاً متكرراً وصفاً الأول بمعنى صفوفاً كثيرة والثاني منهما تأكيد جعل أمارة على المقصود من الأول.

الثاني: من ضربي التوكيد وهو المعنوي هو الاسم التابع الرافع احتمال غير الظاهر. وإن شئت قلت الاسم التابع الرافع احتمال المجاز عن الذات أو إرادة

(١) سورة الفجر، الآيتان: ٢١، ٢٢.

التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيْفِهِ وَيَكُوْنُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُوْمَةٍ وَهِيَ النَّفْسُ.....................

الخصوص بما ظاهره العموم وعليه اقتصر المصنف كما تقدم فقال: **(التوكيد)** بمعنى المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل، وفي بعض النسخ وهو **(تابع للمؤكد)** بفتح الكاف **(في رفعه)** إن كان مرفوعاً **(و)** في **(نصبه)** إن كان منصوباً **(و)** في **(خفضه)** إن كان مخفوضاً **(و)** في **(تعريفه)** إن كان معرفة، وفهم من اقتصاره على التعريف عدم جواز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وسنة أو غير محدودة كوقت وحين وسواء كان التوكيد من ألفاظ الإحاطة ككل أم لا كنفس هذا مذهب جمهور البصريين، وأجاز الأخفش والكوفيون توكيدها إذا كانت محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة وهذا مختار ابن مالك وهو الصحيح لأن في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة فإن من قال صمت شهراً قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره فإذا قال صمت شهراً كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصاً على مقصوده فلو لم يسمع من العرب لكان جديراً بأن يجوز قياساً فكيف به وقد ثبت استعماله كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (ما صام رسول الله ﷺ شهراً كله إلا رمضان)[1] وقوله:

إنا إذا خطافنا تقعقعا ... قد صرت البكرة يوماً أجمعا

وقوله:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... يا ليت عدة حول كله رجب

وقوله:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً ... تحملني الذلفاء حولا أكتعا

فلا يجوز صمت زماناً كله لأن النكرة غير محدودة لأن الزمن يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهراً نفسه لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة. **(ويكون)** أي التوكيد المعنوي **(بألفاظ)** مخصوصة معدودة **(معلومة)** للعرب والنحاة لا يعدل عنها إلى غيرها ولذا استغنوا عن حده **(و)** تلك الألفاظ المعدودة المعلومة **(هي النفس)** بسكون

---

(١) الترمذي ٨٦٨.

الفاء وتأتي في اللغة لمعان منها الروح يقال خرجت نفسه والدم ومنه (ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء). والجسد، والعين تقول نفسته بنفس أي أصبته بعين والنافس العاين والعند ومنه تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ومنها الأنفة والعيب والإرادة والعقوبة قيل منه ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[1] وذات الشيء وهذا هو المراد هنا. **(والعين)** المعبر بها عن الذات مجازاً من التعبير باسم البعض عن الكل وإنما يؤكد بها وبالنفس مضافين إلى ضمير المؤكد المطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما لرفع المجاز عن الذات تقول جاء الخليفة فيحتمل أن الجائي خبره أو ثقله فإذا أكدت بالنفس فقط أو بالعين فقط أو بهما معاً بلا عطف بشرط تقديم النفس وجوباً أو استحساناً وقلت جاء الخليفة نفسه أو عينه أو نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال وصار الكلام نصاً على ما هو الظاهر منه هذا هو المشهور، وقال ابن عصفور إن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفعه البتة انتهى.

اعلم أن النفس والعين إن تبعا مفرداً أفردتهما ليس إلا وإن تبعا جمعاً جمعتهما على أفعل بضم العين لا غير وإن تبعا مثنى جاز فيهما ثلاثة أوجه:

الأول: الإفراد على أن المراد الجنس الصادق بالواحد والمتعدد فتقول جاء الزيدان أو الهندان نفسهما عينهما.

الثاني: التثنية على الأصل فتقول جاء الزيدان أو الهندان نفساهما عيناهما.

الثالث: الجمع على أفعل على أن المراد به ما فوق الواحد وهو أرجحها فتقول جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما على حد قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2]، أما أرجحيته على التثنية فلأن المتضايفين كالشيء الواحد فكرهوا الجمع بين علامتي التثنية فيما هو كالكلمة الواحدة، وأما على الإفراد فلأن المثنى جمع في المعنى وأضعفها الإفراد.

فائدة: تنفرد النفس والعين من بين ألفاظ التوكيد المعنوي بجواز جرهما بباء زائدة كما في التسهيل؛ وأما قولهم جاء القوم بأجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من ألفاظ

(١) سورة آل عمران، الآيتان: ٢٨ ـ ٣٠. (٢) سورة التحريم، آية: ٤.

التوكيد وإن أعطى معناه بدليل التزام الباء معه هكذا قالوا وفي الرضي ما نصه وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو: جاءني القوم بأجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءني القوم أجمعهم بخلاف عينه فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو: رأيت زيداً عينه وبعينه اهـ. ظاهره مخالة ما تقدم؛ قال بعض الأفاضل وجه لزوم الباء على كلام الرضي أن التأكيد بأجمع لما كان الغالب فيه مع عدم الإضافة ومع الإضافة يستبعد كونه تأكيداً التزمت فيه لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها في فعل التعجب نحو: أحسن بزيد فإنه لما كان يشبه فعل الأمر للواحد وهو لا يرفع الظاهر التزمت فيه لرفع ذلك القبح اهـ. **(وكل وأجمع)** وجميع وعامة وأسقطهما لغرابة التوكيد بهما، ويؤكد بهنّ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهنّ ولرفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم؛ تقول جاء القوم فيحتَمل مجيء بعضهم فإذ قلت كلهم أو جميعهم أو عامتهم رفعت ذلك الاحتمال أو قوته على ما تقدم، وإنما يؤكد بهن بشروط:

أحدها: أن يكون المؤكد بهنّ غير مثنى وهو المفرد والجمع وما في معناه.

الثاني: أن يكون متجزءاً إما بذاته أو بالنسبة لعامله فالأول كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[1] الثاني كقولك اشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون البعض الآخر.

الثالث: أن يتصل بها لفظاً ضمير يعود على المؤكد ليرتبط التابع بالمتبوع فلا يكفي تقديره ونيته خلافاً للزمخشري ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[2] ولا في قراءة **(إنا كلا فيها)** لأن جميعاً حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم إن وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة على أن التأكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل ولا يجوز أن يقام الظاهر مقام هذا المضمر خلافاً لابن مالك وأما كل في قوله: يا أشبه الناس كل الناس بالقمر، فنعت لا توكيد وإن كان جامداً لتأوله بالكاملين **(ومن ألفاظ التوكيد المعنوي كلا للمذكر وكلتا**

(١) سورة الحجر، آية: ٣٠، وسورة صّ، آية: ٧٣.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٩.

للمؤنث) وهما بمنزلة كل في المعنى تقول جاء الزيدان فيحتمل مجيئهما وهو الظاهر ومجيء أحدهما كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾[1] بتقدير يخرج من أحدهما وهو البحر الملح، فإذا قلت كلاهما اندفع ذلك الاحتمال وإنما يؤكد بهما بشروط.

أحدها: أن يكون المؤكد بها دالاً على اثنين.

الثاني: أن يكون ما أسند إلى المؤكد بهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما.

الثالث: أن يصلح حلول الواحد محلهما فلا يجوز اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لأنه لا يحتمل أن يكون المراد أحد الزيدين أو إحدى الهندين لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك إطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة؛ هذا مذهب جماعة منهم ابن هشام والأخفش وهشام والفراء وذهب الجمهور إلى إجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتجوا بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال، نحو: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون.

الرابع: أن يتصل بهما ضمير يعود على المؤكد بهما كما مثل **(وأجمع)** وجمعاء وجمعهما، ويؤتىٰ بهن لتقوية التوكيد بعد كل غالباً فلهذا استغنت عن الضمير فيتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهنّ بجمع بضم أوله وفتح ثانيه، فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جُمع قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] وقد يؤكد بهنّ استقلالاً فيقال جاء القوم أجمع والقبيلة جمعاء، والجيش أجمعون والنساء جمع قال تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[4].

(١) سورة الرحمٰن، آية: ٢٢.
(٢) سورة الحجر، آية: ٣٠، وسورة صٓ، آية: ٧٣.
(٣) سورة الحجر، آية: ٣٩.
(٤) سورة الحجر، آية: ٤٣.

تنبيه: منع جمهور البصريين تثنية أجمع وجمعاء استغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا وأجازها الأخفش والكوفيون فعليه تقول جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاوان قال ابن خروف: ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه اهـ. وهذا الخلاف جار أيضاً فيما وازنهما نحو: أكتع وكتعاء **(وتوابع أجمع وهي أكتع وأبصع وأبتع)** فإنه قد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون والهندات كلهنّ جمع كتع بصع، وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع، وبتعاء، وأبتعين، وبتع. قال الإمام بدر الدين في شرحه على ألفية والده: ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وقد شذ قول بعضهم أجمع أبصع وأشذ منه قول آخر جمع بتع وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ومنه قول الراجز:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً ... تحملني الزلفاء حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا ... إذاً ظللت الدهر أبكي أجمعا

وفي هذا الرجز إفراد أكتع عن أجمع كما علمت وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[1] اهـ. قال الصبان عن الفارضي: قدّمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الإحاطة ووليها أجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لأنه أبعد من أبصع لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من الدلالة على الاجتماع اهـ. ونقل ابن هشام في التذكرة عن ابن الخباز أنه لا ترتيب بين أبصع وأبتع وقال ابن مالك في نكت الحاجبية: لك أن تبدأ بعد أجمع بأيها شئت اهـ. وفي بعض نسخ هذه المقدمة تقديم أبتع على أبصع.

(١) سورة الأحزاب، آية: ٥١.

تَقُوْلُ قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِيْنَ.

اعلم أن الأصل إفراد النفس عن العين وكل عن أجمع، وأجمع عن توابعه **(تقول)** في إفراد النفس عن العين في الرفع **(قام زيد نفسه و)** في إفراد كل عن أجمع في النصب **(رأيت القوم كلهم و)** في إفراد أجمع عن توابعه في الخفض **(مررت بالقوم أجمعين)**.

خاتمة: في فوائد:

إحداها: لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع وإلى النصب على المختار لمنافاته المقصود من التوكيد.

الثانية: لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه كما تقدم ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم.

الثالثة: ألفاظ التوكيد معارف أمَّا ما أضيف منها إلى الضمير فظاهر وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفها قولان: أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب هذا لسيبويه وثانيهما: أنه بالعلمية الجنسية على معنى الإحاطة أي على حقيقة ذي معنى الإحاطة.

باب البدل

تسميته بذلك اصطلاح البصريين، والكوفيون يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار، وهو لغة العوض قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾[1]. واصطلاحاً التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً بلا واسطة فالتابع جنس والمقصود بالحكم فصل أخرج النعت وعطف البيان والتوكيد لأنها مكملات وأخرج عطف النسق أيضاً سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإيجاب لأنه لا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وإن صدق عليه أنه مقصود به إذ المقصود به إنما هو المعطوف والمعطوف عليه وبلا واسطة فصل ثان أخرج المعطوف بهما بعدما ذكر، والمراد بالواسطة خصوص حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾[2]، ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[3]، ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مِن فِرْعَوْنَ﴾[4]، ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾[5]، ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[6].

تنبيه: ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق إما غير مقصود بالحكم السابق كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر وإما مقصود هو وما قبله وهو المعطوف بحرف مشرك في الحكم وقد تقدم بيانه كجاء زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقولهم المقصود بالحكم فإن معناه أن يكون المقصود هو التابع دون متبوعه، القسم الثالث أن يكون المعطوف مقصوداً بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات وهذا خارج بقولهم بلا واسطة.

---

(١) سورة القلم، آية: ٣٢.
(٢) سورة الأحزاب، آية: ٢١.
(٣) سورة الأعراف، آية: ٧٥.
(٤) سورة الدخان، الآيتان: ٣٠، ٣١.
(٥) سورة الزخرف، آية: ٣٣.
(٦) سورة المائدة، آية: ١١٤.

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيْعِ إِعْرَابِهِ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ.........

(نعم) العطف بلكن بعد الإثبات مذهب كوفيّ لما تقدم فظهر أن المبدل منه غير مقصود بحكم العامل ومعناه وعلى هذا يحمل قولهم إنه في نية الطرح فلا ينافي أنه مقصود لشيء آخر كعود الضمير في نحو: قطعت زيداً يده؛ قال الرضي لا بدّ في ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكر صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو بل قد تتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾[1] اهـ. ويكون البدل في الاسم والفعل كما يعلم من قوله: **(إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه)** الرفع والنصب في الاسم والفعل والخفض في الاسم والجزم في الفعل أي وافق متبوعه في واحد مما ذكر ما لم يقطع وسيأتي الكلام على بقية العشرة إن شاء الله تعالى **(وهو)** أي: البدل من حيث هو **(على أربعة أقسام)** على المشهور وسيأتي مقابله إن شاء الله تعالى.

أحدها: (بدل الشيء من الشيء) المساوي له ما صدقا وإن اختلفا مفهوماً نحو: جاء زيد أخوك وعبارته أولى من قولهم بدل كل من كل نظراً إلى أن لفظ كل إنما يطلق على ذي أجزاء وهذا البدل يقع في اسم الله تعالى كقوله سبحان وتعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[2] في قراءة الجر فإن لفظ الجلالة بدل من العزيز، والحميد صفة للعزيز **(و)** الثاني **(بدل البعض من الكل)** أي بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً أو مساوياً للجزء الآخر نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه.

تنبيه: منع الجمهور دخول أل على بعض وكل لملازمتهما الإضافة لفظاً أو تقديراً ولا يجمع بين أل والإضافة وأجازه الفارسي والزجاج والمتأخرون قال الشيخ الأمير في حاشيته على الأزهرية يظهر لي القول بجواز دخولها عليهما وما يصنع الجمهور في تنوينهما مع أن التنوين لا يجامع الإضافة اهـ. قد يقال تنوينهما عوض عن المضاف إليه فلم يجامع التنوين الإضافة وأل لا تكون عوضاً عن المضاف إليه عند الجمهور **(نعم)** حكى الأخفش مررت بهم كلاً بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره

---

(١) سورة الأنعام، آية: ١٠٠.
(٢) سورة إبراهيم، الآيتان: ١، ٢.

(و) الثالث (**بدل الاشتمال**) وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان الأول مشتملاً على الثاني اشتمال الظرف على المظروف نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[1]، أو كان الثاني هو المشتمل على الأول نحو: سلب زيد ثوبه أو لا اشتمال لأحدهما على الآخر أصلاً نحو: زيد ماله كثير إذا جعلت ماله بدلاً من زيد لا مبتدأ ثانياً هذا، واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال، فقال الرماني هو الأول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول كأعجبتني الجارية حسنها، أو مكتسب من صفة نحو: سلب زيد ماله فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكاً وردّ بأنه يلزم منه أن يجوز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك، وقال الفارسيّ في الحجة: المشتمل هو الثاني بدليل سرق زيد ثوبه وردّ بسرق زيد فرسه، وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل العامل فإنه يشتمل عن معنى البدل أي يدل عليه إجمالاً لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم أنه مرتبط بشيء آخر كأعجبني زيد علمه أو حسنه إذ الإعجاب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه إنما يفيد تعلق السرقة بشيء منسوب لزيد لا بذاته، وكذا ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾، فإن السؤال عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لأنه معروف عندهم فقد دل العامل على معنى البدل إجمالاً وهو معنى اشتماله عليه، وفيه أنه لا يطرد في نحو زيد ماله كثير مما عامله الابتداء فإنه يتعلق بالأول حقيقة فلا يدل على البدل أصلاً ولا يحسن تخريجه على أن الخبر هو العامل في المبتدإ لضعفه فينبغي أن يراد بالاشتمال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق لا بالمطابقة والجزئية وإلا لم يطرد في شيء منها، وهذه الأقسام الثلاثة مسموعة من العرب مشهورة عند النحاة، وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب كثيراً ما تحذف المضاف فإذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذفا لدلالة الدليل عليهما اهـ. (و) الرابع (**بدل الغلط**) وهو أحد أقسام البدل المباين للمبدل منه وهي ثلاثة لأن البدل لا بدّ أن يكون مقصوداً بالحكم

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٧.

لما تقدم في الحدّ ثم المبدل منه إن لم يكن مقصوداً بأن سبق إليه اللسان فبدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أن البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم وإن كان مقصوداً فتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسياناً فقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، وكثير من النحويين لم يفرقوا بين هذين النوعين فسموهما معاً بدل غلط وإن كان قصده صحيحاً ثم أضرب عنه وجعل في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب ويسمى أيضاً بدل البداء بفتح الموحدة والدال المهملة والمدّ لأن المتكلم أخبر بشيء ثم بدا له أن يخبر بشيء آخر من غير أن يبطل الأوّل، قال الرضي وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك هند، نجم، بدر اهـ. وكقولهﷺ: «**إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها، ثلثها، ربعها إلى عشرها**».

هذا وزاد بعضهم قسماً خامساً وهو بدل كل من بعض كقوله:

كأني غداة البين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحيّ ناقف حنظل

الغداة أول النهار، والبين الفراق، وتحملوا ترحلوا، والسمرات بفتح السين وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح، وناقف الحنظل من يخرج حب الحنظل يريد أنه في تلك الغداة دمعت عينه كثيراً كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته وكقوله:

رحم الله أعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

فيوم تحملوا في البيت الأول بدل من الغداة بدل كل من بعض إذ لا يصح جعله ظرفاً ثانياً لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف، وطلحة الطلحات بدل من أعظم بدل كل من بعض أيضاً، ونفاه الجمهور وتأوّلوا البيت الأول بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الشيء من الشيء وأن المراد بالأعظم في البيت الثاني جملة الشخص وإنما خصها بالذكر لأنها قوام البدن فهي أيضاً بدل كل من كل قال السيوطي ووجدت له يعني بدل كل من بعض شاهداً في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾[1]. وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل بجعل أل في الجنة للجنس.

ثم مثل المصنف لتلك الأقسام الأربعة على سبيل اللف والنشر المرتب فقال:

(١) سورة مريم، الآيتان: ٦٠، ٦١.

نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوْكَ وَأَكَلْتُ الرَّغِيْفَ ثُلُثَهُ وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ وَرَأَيْتُ زَيْداً الْفَرَسَ أَرَدْتَ أَن تَقُوْلَ: الفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْداً مِنْهُ . . . .

(نحو قولك قام زيد أخوك) فأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويسمى أيضاً بدل كل من كل كما تقدم وسماه ابن مالك بالبدل المطابق **(و)** مثال بدل بعض من كل **(أكلت الرغيف ثلثه و)** مثال بدل الاشتمال **(نفعني زيد علمه)**. أفاد بهذا المثال والذي قبله أنه لا بدّ من اتصال بدل الاشتمال وبدل بعض من كل بضمير يربطهما بالمبدل منه وهو مذهب أكثر النحويين وقال ابن مالك في الكافية الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه اهـ. لكن ظاهر كلامه في التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه، ولا فرق في الضمير المذكور بين أن يكون مذكوراً كما تقدم أو مقدراً نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1] أي: منهم بناء على أن من استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل. وقال ابن الدهان: إنه بدل كل من كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لأن الله لا يكلف من لا يستطيع. وفيهما أنه يلزم الفصل بين البدل والمبدل عنه بأجنبيّ وهو المبتدأ، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره أي فعليه أن يحج، وأن يكون شرطية حذف جوابها أي فليحج، وفاعلاً للمصدر المضاف لمفعوله وهو حج. قيل إنه يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يحج مستطيعهم فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع عن الحج وهو باطل وأجيب بأنه مبني على كون أل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكريّ لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين.

ومثال الضمير المقدر في بدل الاشتمال قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ﴾[2] أي: النار فيه، وقيل الأصل ناره فحذف الضمير ونابت عنه أل، وقيل أريد بالأخدود النار مجازاً لاشتماله عليها، وقيل النار على حذف مضاف أي: أخدود النار والبدل على هذين بدل كل من كل وقيل النار بدل إضراب هذا. وأما البدل المطابق فلا يحتاج لرابط لكونه عين المبدل عنه في المعنى كجملة الخبر إذا كانت عين المبتدإ. **(و)** مثال بدل المباين الصالح لأقسامه الثلاثة. **(رأيت زيداً الفرس)** وذلك أنك إن **(أردت أن تقول)** ابتداء رأيت **(الفرس فغلطت فأبدلت زيداً منه)** أي: عوضت زيداً من لفظ الفرس

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٩٧. (٢) سورة البروج، الآيتان: ٤، ٥.

بأن سبقك لسانك إليه فبدل الغلط أي: بدل عما ذكر غلطاً ولهذا قالوا: بدل الغلط ولم يقولوا البدل الغلط، وإن قلت رأيت زيداً قاصداً الإخبار عن رؤيته ثم تبين لك فساد ذلك القصد بأن تذكرت أنك إنما رأيت الفرس فأبدلته منه فبدل النسيان أي بدل شيء ذكر نسياناً، وإن أردت الإخبار أولاً بأنك رأيت زيداً ثم أضربت عنه وجعلته في حكم المتروك ذكره من غير إبطال له وأبدلت عنه الفرس فبدل إضراب، فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم، وأما في الفعل فقال الشاطبيّ تجري فيه الأقسام الأربعة، فمثال بدل كل من كل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾[1]، فيضاعف بدل من يلق بدل كل من كل لأن لقيّ الآثام هو عين مضاعفة العذاب من إطلاق اسم السبب على المسبب ومثال بدل البعض إن تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل، ومثال بدل الاشتمال قوله:

إن علـيّ الله أن تبـايـعـا ... تـؤخـذ كـرهـاً أو تـجـيء طـائـعـاً

لأن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة، والخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعليّ خبر إن مقدماً على اسمها والله منصوب بنزع الخافض وهو الواو أي: والله وأن تبايعا بألف الإطلاق اسمها مؤخراً وتؤخذ وما عطف عليه بدل اشتمال من تبايعا وكرهاً مفعول مطلق بتقدير مضاف أي: أخذ كره أو حال أي: كارهاً وهذا أنسب بقوله طائعاً وأمّا جعله صفة لمصدر محذوف فيحوج إلى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرهاً باسم مفعول، ومثال بدل المباين إن تطعم زيداً تكسه أكرمك، وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد على ما قاله الدنوشريّ كقوله:

أقـول لـه ارحـل لا تـقـيـمـن عـنـدنـا ... وإلا فـكـن فـي الـسـر والـجـهـر مـسـلـمـا

فلا تقيمن بدل اشتمال من ارحل على ما في التصريح بناء على أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده ويجوز أن يكون بدل كل على ما في الصبان بناء على أن الأمر

---

(١) سورة القرفان، الآيتان: ٦٨، ٦٩.

بالشيء عين النهي عن ضده ونحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾[1] فجملة أمدكم بأنعام بدل بعض من أمدكم بما تعلمون، وأجاز ابن جنى والزمخشري وابن مالك إبدال الجملة من المفرد بدل كل كقوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل جملة كيف يلتقيان من حاجة وأخرى وهما مفردان وإنما صح ذلك لكونها في تأويل المفرد تقديراً أي إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وجعل منه ابن مالك نحو: عرفت زيداً أبو من هو لكن قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين اهـ.

خاتمة: قد علم من كون البدل تابعاً أنه يوافق متبوعه بواحد من أوجه الإعراب الأربعة وقد صرح المصنف بذلك وأما موافقته له في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها وفيها تفصيل أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته له فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ﴾[2] في قراءة الجرّ والنكرة من النكرة نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[3]، والمعرفة من النكرة وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله، والنكرة من المعرفة. نحو: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[4]، وأما الإفراد والتذكير وفروعهما فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدراً نحو: ﴿مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ﴾، أو يقصد تفصيله كقوله:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها. ويبدل المظهر من المظهر كما مر ومن ضمير الغائب مطلقاً كقوله:

على حالة لو أنّ في القوم حاتماً على جوده لضن بالماء حاتم

(١) سورة الشعراء، الآيتان: ١٣٢، ١٣٣.
(٢) سورة إبراهيم، الآيتان: ١، ٢.
(٣) سورة النبأ، الآيتان: ٣١، ٣٢.
(٤) سورة العلق، الآيتان: ١٥، ١٦.

بجر حاتم على البدلية من الهاء في جوده، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1]. فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كل من كل في أحد الأوجه الثلاثة وقيل مبتدأ مؤخر، وأسروا خبر مقدم وقيل فاعل أسروا والواو: حرف دال على الجمع، وأما ضمير المتكلم والمخاطب فلا يبدل منهما المظهر بدل كل من كل إلا إذا أفاد فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول خلافاً للأخفش والكوفيين كقول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب رضي الله عنه في قصيدة قالها في شأن يوم بدر:

فما برحت أقدامنا في مقامنا ... ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

ويصح إبداله منه بدل بعض واشتمال.

الأول: كقوله:

أوعدني بالسجن والأداهم ... رجلي فرجلي شثنة المناسم

والثاني: كقوله:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ... وإنا لنرجو فوق ذلك مظهراً

فمجدنا بدل من فاعل بلغنا. قال ابن مالك في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً اهـ. نحو: إياي إياك قصد زيد فإن دعوى التوكيد في مثل هذا غير مقبولة، ونحو: قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقاً، وكذلك نحو: رأيتك إياك عند الكوفيين وابن مالك وليس بدلاً خلافاً للبصريين، قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره، هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون وقد شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يصح أن يعارض هذا بقياس اهـ.

(١) سورة الأنبياء، آية: ٣.

«بَابُ الْمَنْصُوْبَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ»

الْمَنْصُوْبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَهِيَ: الْمَفْعُوْلُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَالْمُسْتَثْنَى..................

باب
منصوبات الأسماء

لما فرغ من مرفوعات الأسماء وتوابعها شرع في بيان منصوباتها. ومراده في هذا الباب حصر المنصوبات من الأسماء ثم يستوفي الكلام على كل واحد منها في باب يخصه إلا ما تقدم الوفاء بحقه وهو خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها والتابع للمنصوب. **(المنصوبات)** من الأسماء **(خمسة عشر)** منصوباً يعدّ الظرفين واحداً كخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها مع عدّ التوابع أربعة لكن هذا خلاف صنيعه في المرفوعات من جعل التوابع واحداً ولعل هذا هو الحامل لبعضهم على زيادة خبر ما الحجازية ومفعولي ظننت فإن بهما تتم الخمسة عشر وفيه أن المصنف وإن ذكر مفعولي ظننت في المرفوعات إلا أنه لم يتعرض لعمل ما الحجازية في هذه المقدمة أصلاً. **(وهي)** على سبيل الإجمال والتعداد **(المفعول به)** نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[1]، قدمه كجمع من النحاة لأنه أكثر دوراناً من غيره ولأنه أحوج إلى الإعراب إذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، وقدم ابن الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق لأنه المفعول حقيقة **(والمصدر)** المنصوب على المفعولية المطلقة ويسمى المفعول المطلق لعدم تقييده بالحرف أو الظرف نحو: ضربت ضرباً **(وظرف الزمان)** نحو: صمت يوماً **(وظرف المكان)** نحو: جلست أمام الكعبة وكل من ظرف الزمان والمكان يسمى مفعولاً فيه لوقوع الحدث فيه **(والحال)** نحو: جاء زيد راكباً **(والتمييز)** نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2] **(والمستثنى)** في بعض أحواله نحو:

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٨٥.
(٢) سورة مريم، آية: ٤.

وَاسْمُ لاَ وَالْمُنَادَى وَالْمَفْعُوْلُ مِنْ أَجْلِهِ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ وَخَبَرَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوْبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيْدُ وَالْبَدَلُ.

﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1] **(واسم لا)** النافية لحكم الجنس نصاً، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2] **(والمنادى)** نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[3]، ونحو: ﴿رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾[4] **(والمفعول من أجله)** ولأجله وله نحو: جئتك ابتغاء معروفك **(والمفعول معه)** نحو: سرت والنيل **(وخبر كان وأخواتها)** نحو: كان زيد قائماً وأصبح محمد صائماً **(واسم إن وأخواتها)** نحو: إن زيداً عالم بأني كفء ولكن ابنه ذو ضغن **(والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء)** كما تقدم على ما تقدم في المرفوعات **(النعت)** نحو: رأيت رجلاً عاقلاً **(والعطف)** أي: المعطوف نحو: رأيت زيداً وعمراً **(والتوكيد)** أي: المؤكد نحو: لقيت زيداً نفسه **(والبدل)** نحو: واس زيداً أخاك يرحمك الله، ولم يذكر مفعولي ظننت وأخواتها لاندراجهما في المفعول به.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٤٩.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢.

(٣) سورة يوسف، آية: ٢٩.

(٤) سورة التحريم، آية: ٨.

«بَابُ الْمَفْعُوْلِ بِهِ»

وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوْبُ الَّذِيْ يَقَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْداً وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ ....

باب
المفعول به

أي الاسم الذي فعل به الفعل لكن هذا باعتبار الأصل ثم أجري مجرى الاسم الجامد فلا معنى لأل والمفعول والباء والهاء لتنزلها منزلة الجزء من الكلمة **(وهو الاسم)** الصريح أو المؤول به **(المنصوب)** لفظاً أو تقديراً أو محلاً وشذ رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما **(الذي يقع به)** أي: يتعلق به **(الفعل)** أي: الحدث بلا واسطة سواء كان تعلقه به على سبيل الإيجاب. **(نحو ضربت زيداً وركبت الفرس)** أو على سبيل النفي نحو: ما ضربت زيداً والاسم الصريح كما مثل والمؤول به، نحو: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾(١) أي: تودون كون غير ذات الشوكة لكم، فالاسم جنس والمنصوب قيد أخرج الفاعل وما في معناه، والذي يقع به الفعل قيد آخر خرج به بقية المفاعيل إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لأجله، والمفعول فيه يقع فيه والمفعول معه وقع معه، وقد أبهم المصنف رحمه الله تعالى الناصب للمفعول به ليكون كلامه جارياً على كل الأقوال أو لعدم تعلق أهمية الغرض به أو للاختصار، ومذهب البصريين وهو الصحيح أنه واحد من خمسة: الفعل المتعدي نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾(٢) ووصفه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾(٣) ومصدره نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(٤) واسم فعل نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(٥) واسم مصدره كقوله:

---

(١) سورة الأنفال، آية: ٧.
(٢) سورة النمل، آية: ١٦.
(٣) سورة الطلاق، آية: ٣.
(٤) سورة البقرة، آية: ٢٥١.
(٥) سورة المائدة، آية: ١٠٥.

أظلوم إن مصابكم رجلاً أهدىٰ السلام تحية ظلم

واختلف الكوفيون فقال هشام الناصب له الفاعل، وقال الفراء الفعل والفاعل وقال خلف الأحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين أن العمل للأفعال أصالة وقد أمكن، ولا مقتضي للعدول عنه. وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً والدوران من مسالك العلة، وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول دون الفعل والفاعل وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها، ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وكون العامل مذكوراً هو الأصل كالأمثلة المتقدمة وقد يحذف جوازاً إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي.

الأول: نحو ﴿قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾(1) أي: أنزل ربنا خيراً بدليل ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ﴾(2).

الثاني: نحو: قولك لمن تأهب لسفر: مكة بإضمار تريد، ولمن سدد سهماً: القرطاس بإضمار تصيب، وقد يضمر وجوباً في مواضع منها باب النداء نحو: يا غياث المستغيثين لأن حرف النداء عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، ومنها المثل وهو كل مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو: الكلاب على البقر أي: أرسل الكلاب ولا يجوز ذكره لأنه يغير المثل، والأمثال لا تتغير ومنها ما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال نحو ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْۚ﴾(3)، أي: انتهوا عن التثليث وأتوا خيراً لكم، والفرق بينه وبين المثل أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية، وما أجري مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطي حكمه وهو عدم التغيير، ومنها التحذير بإياك وأخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو: إياك والأسد، فإياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوباً ويقدر متأخراً عن إياك أي: إياك باعد واحذر الأسد. ويشترط لوجوب الحذف في التحذير بغير إياك وأخواتها العطف أو التكرار.

---

(1) سورة النحل، آية: ٣٠.

(2) سورة النحل، آية: ٣٠.

(3) سورة النساء، آية: ١٧١.

وَهُوَ قِسْمَانِ ظاهِرٌ وَمُضْمَرٌ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ ....

الأول: نحو: رأسك والسيف أي: باعد رأسك واحذر السيف.

الثاني: نحو: الأسد، الأسد بتقدير احذر، ومنها الإغراء بشرط العطف أو التكرار.

الأول: نحو: المروءة والنجدة.

الثاني: نحو: السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين. وإنما وجب حذف الفعل فيهما لأن كلاً من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك هذا. والتحذير في الأصل مصدر حذر بتضعيف العين والمراد به هنا تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، ويكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو: نفسك وبذكر المحذر منه، نحو: الأسد. وأما الإغراء فهو في الأصل مصدر أغريت. والمراد به هنا تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ومنها باب الاشتغال، وحقيقة الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه فمثال الاشتغال بضمير الاسم السابق زيداً ضربته، وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾(١). ومثال اشتغال الوصف زيداً أنا ضاربه الآن أو غداً، ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير الاسم السابق زيداً ضربت غلامه وزيداً أنا ضارب غلامه الآن أو غداً فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوباً تقديره ضربت زيداً ضربته، وألزمنا كل إنسان ألزمناه، وأهنت زيداً ضربت غلامه وقس ما أشبهه. وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغي الضمير، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور لأنهما في المعنى لشيء واحد ويرد عليهما أزيداً مررت به، وزيداً هدمت داره **(وهو)** أي: المفعول به **(قسمان)** كما أن الفاعل كذلك قسم **(ظاهر و)** قسم **(مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره)** من نحو: ضربت زيداً وركبت الفرس **(والمضمر قسمان)** أحدهما **(متصل)** بعامله ولا يستقل بنفسه **(و)** ثانيهما **(منفصل)** يستقل بنفسه **(فالمتصل اثنا عشر)** ضميراً:

---

(١) سورة الإسراء، آية: ١٣.

نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبَنِيْ وَضَرَبَنَا وَضَرَبَكَ وَضَرَبَكِ وَضَرَبَكُمَا وَضَرَبَكُمْ وَضَرَبَكُنَّ وَضَرَبَهُ وَضَرَبَهَا وَضَرَبَهُمَا وَضَرَبَهُمْ ....

(الأول): ضمير المتكلم وحده (**نحو قولك ضربني**) زيد فالياء ضمير متصل للمتكلم مطلقاً مبني على السكون في محل النصب مفعول به. **(والثاني)**: ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، نحو: قولك (**ضربنا**) زيد بفتح الباء. **(والثالث)**: ضمير المخاطب المذكر نحو: قولك (**ضربك**) زيد بفتح الكاف فهي ضمير متصل للمفرد المذكر المخاطب في محل النصب مفعول به. **(والرابع)**: ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (**ضربك**) زيد فالكاف المكسورة ضمير متصل للمؤنثة المخاطبة في محل النصب مفعول به. **(والخامس)**: ضمير المخاطبين أو المخاطبتين نحو: قولك (**ضربكما**) زيد فالكاف ضمير متصل للمخاطبين أو المخاطبتين في محل النصب مفعول به مبني على الضم، والميم حرف العماد، والألف حرف دال على التثنية لا محل لهما من الإعراب. **(والسادس)**: ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو: قولك (**ضربكم**) زيد فالكاف ضمير متصل لجماعة الذكور المخاطبين في محل النصب مفعول به مبني على الضم والميم علامة جمع الذكور مبني على السكون لا محل له من الإعراب. **(والسابع)**: ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو: قولك (**ضربكن**) زيد فالكاف وحدها ضمير متصل لجماعة الإناث المخاطبات في محل النصب مفعول به مبني على الضم والنون المشددة علامة جمع الإناث أو الأولى هي العلامة والثانية عوض عن حرف الإشباع. **(والثامن)**: ضمير المفرد المذكر الغائب نحو: قولك زيد (**ضربه**) خالد فالهاء: ضمير متصل للمفرد المذكر الغائب في محل النصب مفعول به مبني على الضم. **(والتاسع)**: ضمير المؤنثة الغائبة نحو: قولك هند (**ضربها**) الحجاج فها ضمير متصل للمؤنثة الغائبة في محل النصب مفعول به مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي كما مر بيانه غير مرة. **(والعاشر)**: ضمير المثنى الغائب مطلقاً نحو: قولك الزيدان أو الهندان (**ضربهما**) بكر فالهاء: ضمير متصل للمثنى الغائب مذكراً كان أو مؤنثاً في محل النصب مفعول به مبني على الضم والميم حرف العماد، والألف حرف دال على التثنية لا محل لهما من الإعراب. **(والحادي عشر)**: ضمير جمع الذكور الغائبين نحو: قولك الزيدون (**ضربهم**) خالد فالهاء: ضمير متصل لجماعة الذكور الغائبين في محل النصب مفعول به مبني على الضم، والميم

وَضَرَبَهُنَّ وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ: وَهِيَ إِيَّايَ وَإِيَّانَا وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكِ وَإِيَّاكُمَا وَإِيَّاكُمْ ....

علامة جمع الذكور مبني على السكون لا محل له من الإعراب. **(والثاني عشر)**: ضمير جمع الإناث الغائبات نحو: قولك الهندات **(ضربهن)** عمرو فالهاء: ضمير متصل لجماعة الإناث الغائبات في محل النصب مفعول به مبني على الضم، والنون المشددة علامة جمع الإناث أو النون الأولى علامة جمع الإناث والثانية عوض عن حرف الإشباع. **(و)** الضمير **(المنفصل اثنا عشر)** ضميراً أيضاً:

الأول: ضمير المتكلم وحده **(نحو قولك إياي)** أكرمت وما أكرمت إلا إياي، فإيا وحدها في المثالين ضمير منفصل للمتكلم وحده مطلقاً في محل النصب مفعول به مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي والياء: حرف دال على التكلم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. **(والثاني)**: ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو: قولك **(إيانا)** أكرمت وما أكرمت إلا إيانا، فإيا فيهما ضمير منفصل في محل النصب مفعول به مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي، ونا حرف دال على تكلم الواحد ومعه غيره أو المعظم نفسه مبني على سكون مقدر الخ. **(والثالث)**: ضمير المفرد المخاطب، نحو: قولك **(إياك)** أكرمت وما أكرمت إلا إياك فإيا ضمير منفصل للمفرد المذكر المخاطب في محل النصب مفعول به مبني على سكون مقدر الخ، والكاف: حرف دال على خطاب المفرد المذكر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. **(والرابع)**: ضمير المفردة المخاطبة نحو: قولك **(إياك)** أكرمت وما أكرمت إلا إياك، فإيا ضمير منفصل للمفردة المخاطبة في محل النصب مفعول به مبني على سكون مقدر الخ، والكاف: حرف دال على خطاب المفردة مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. **(والخامس)**: ضمير المثنى المخاطب مطلقاً نحو: قولك **(إياكما)** أكرمت وما أكرمت إلا إياكما فإيا ضمير منفصل للمخاطبين أو المخاطبتين في محل النصب مفعول به مبني على سكون مقدر الخ والكاف حرف خطاب، والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية فلا محل لها من الإعراب. **(والسادس)**: ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو: قولك **(إياكم)** أكرمت وما أكرمت إلا إياكم فإيا ضمير منفصل لجماعة الذكور المخاطبين في محل النصب مفعول به الخ والكاف: حرف خطاب، والميم علامة جمع الذكور.

(والسابع): ضمير جماعة الإناث المخاطبات نحو: قولك **(إياكنّ)** أكرمت وما أكرمت إلا إياكنّ فإيا ضمير منفصل لجماعة الإناث المخاطبات في محل النصب مفعول به مبني على سكون مقدر الخ، والكاف: حرف خطاب والنون المشددة علامة جمع الإناث أو الأولى علامة جمع الإناث، والثانية عوض عن حرف الإشباع. **(والثامن)**: ضمير المفرد المذكر الغائب نحو: قولك **(إياه)** أكرمت وما أكرمت إلا إياه، فإيا ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب في محل النصب مفعول به مبني الخ، والهاء: حرف دال على غيبة المفرد المذكر مبني على الضم لا محل له من الإعراب. **(والتاسع)**: ضمير المفردة الغائبة نحو: **(إياها)** أدّبت وما أدّبت إلا إياها، فإيا ضمير منفصل للمفردة المؤنثة الغائبة في محل النصب بأدبت مفعول به مبني على سكون مقدر الخ، وها حرف دال على غيبة المؤنثة مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الذاتي. **(والعاشر)**: ضمير المثنى الغائب مطلقاً نحو: **(إياهما)** نصحت وما نصحت إلا إياهما، فإيا ضمير منفصل للغائبين أو الغائبتين في محل النصب مفعول به الخ، الهاء: حرف غيبة، والميم: حرف عماد والألف: حرف دال على التثنية. **(والحادي عشر)**: ضمير جمع الذكور الغائبين نحو: **(إياهم)** أكرمت وإنما أكرمت إياهم، فإيا ضمير منفصل لجماعة الذكور الغائبين في محل النصب مفعول به الخ، والهاء: حرف دال على الغيبة والميم علامة جمع الذكور. **(والثاني عشر)**: ضمير جمع الإناث الغائبات نحو: **(إياهن)** زجرت وإنما زجرت إياهن، فإيا ضمير منفصل لجماعة الإناث الغائبات في محل النصب مفعول به مبني على سكون مقدر إلى آخر ما تقدم غير مرة، والهاء: حرف غيبة والنون المشددة علامة جمع الإناث أو الأولى فقط علامة جمع الإناث والثانية عوض عن حرف الإشباع.

تنبيه: ما ذكرته من أنّ إيا وحدها هي الضمير واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو مذهب سيبويه وهو المختار، واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وإيا على حدتها لا تدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة وأردفت بتلك اللواحق لتكون علامة على المعنى المراد منها، وذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين إلى أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة إيا عماد أي: زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل واختاره

أبو حيان، وذهب الخليل وجماعة إلى أن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده ضمير أيضاً في محل خفض بإضافة إيا إليه واختاره ابن مالك، وزعم الزجاج أن إيا اسم مظهر لا مضمر وأن اللواحق له ضمائر أضيف إيا إليها.

خاتمة: في فائدتين إحداهما أنه إذا تعدى الفعل أو شبهه إلى اثنين فأكثر كان لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على البعض الآخر إما لكونه مبتدأ في الأصل كظننت زيداً قائماً أو فاعلاً في المعنى للآخر، نحو: كسوت زيداً جبة فإن زيداً هو المكتسي أو غير مقيد بحرف الجر لفظاً أو تقديراً دون الآخر نحو: واخترت زيداً القوم أو من القوم فاستعمال هذا الأصل في الكلام على ثلاثة أضرب، جائز، وواجب، وممتنع. فيجوز في نحو: أعطيت زيداً درهماً وألبست نسج اليمن من زاركم، ويجب لأسباب منها خوف التباسه بالثاني نحو: أعطيت زيداً عمراً لأن كل واحد منهما صالح لأن يكون آخذاً ومأخوذاً فيعرف من تقديم ما حقه التقديم أن الثاني هو المأخوذ، ومنها كون الثاني إما مقصوراً عليه، نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً وإنما أعطيته درهماً وإما مظهراً مع كون الأول مضمراً نحو: أعطيتك درهماً، ويمتنع استعمال الأصل لأسباب منها أن يكون المفعول الأول مقصوراً عليه نحو: ما أعطيت الدرهم إلا زيداً أو يكون مظهراً مع كون الثاني منهما مضمراً نحو: الدرهم أعطيته زيداً أو ملتبساً[(١)] بضمير الثاني نحو: أسكنت الدار بانيها أعطيت القوس باريها ولو كان الثاني هو الملتبس بضمير الأول نحو: أعطيت زيداً ماله جاز تقديمه وتأخيره على ما قد عرفت في باب الفاعل.

الثانية: أن المفعول أو المفعولين في غير باب ظن وأخواتها فضلة يستغني الكلام عنها فيجوز ذكرهما معاً وهو الأصل نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾[(٢)] وحذفهما معاً، نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾[(٣)]، والاقتصار على أحدهما، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[(٤)]، وكذا الواحد يجوز ذكره كما مر وحذفه نحو: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣﴾[(٥)]، والأصل يخشاه، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[(٦)] وقد يمتنع حذفه

(١) لعله متلبساً بتقديم التاء على اللام.
(٢) سورة الكوثر، آية: ١.
(٣) سورة الليل، آية: ٥.
(٤) سورة الضحى، آية: ٥.
(٥) سورة طه، آية: ٣.
(٦) سورة البقرة، آية: ٢٤.

لعارض كأن يكون محصوراً فيه نحو: إنما ضربت زيداً وما ضربت إلا زيداً إذ لو حذف لتوهم نفي الفعل مطلقاً والمراد نفيه مقيداً وكأن يكون جواباً لسؤال نحو: ضربت زيداً جواباً لمن قال من ضربت لأن المطلوب تعيينه والحذف ينافيه، وقد يجب حذفه نحو: ضربت وضربني زيد إذا أريد التنازع وأعمل الثاني في الظاهر والأول في ضميره المنصوب المحل لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر.

اعلم أن المفاعيل خمسة جمعها بعضهم بقوله:

حمدت حامدا حمدا حميدا ... رعاية شكره دهرا مديدا

أحدها المفعول به وقد تقدم وبقية الخمسة المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه اسم المفعول من غير قيد لكونه هو المفعول للفاعل حقيقة بخلاف بقية المفاعيل فإن صدق المفعول عليها مقيد بالجار كما ترى والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وعقد المصنف لأول هذه الأربعة هنا باباً فقال:

«بَابُ الْمَصْدَرِ»

الْمَصْدَرُ ....

باب المصدر

والمصدر من حيث هو اسم الحدث الجاري على فعله أي: المشتمل على حروف فعله وليس علماً ولا مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة. فإضافة اسم إلى الحدث أخرجت ما لا يدل على الحدث من الأسماء، والجاري على فعله قيد ثان خرج به نحو: غسلاً ووضوء وعطاء من قولك اغتسل غسلاً وتوضأ وضوء وأعطى عطاء فإنها أسماء مصادر نابت عنها في الانتصاب على المفعولية المطلقة وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها، وليس علماً قيد ثالث خرج به نحو: فجار علم للفجرة، وحماد علم للمحمدة ولا مبدوء بميم زائدة قيد رابع أخرج نحو: مقتل بمعنى القتل كذا قيل. وقال يٰس في حاشيته على الفاكهي: الحق أنه مصدر وتسميته في بعض الأحيان اسم مصدر بطريق المجاز اهـ. وأما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر نحو: ضارب مضاربة وقاتل مقاتلة. **(المصدر)** من حيث إنه المفعول المطلق هو اسم الحدث الصريح الجاري على فعله الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده وليس حالاً، فهو ثلاثة أنواع مؤكد لعامله، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[1]، ومبين لنوعه نحو: أعجبني سيرك سير ذي رشد، ومبين لعدده نحو: يعجبني ضرب النمام ضربتين. فخرج بقيد الفضلة نحو: ضربك ضرب أليم وأمرك سير سير، وبالمؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده المصدر المسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو: عرفت قيامك، وبقيد وليس حالاً نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرًا﴾[2] ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾[3]. وهذا التعريف فيه نوع غموض على

---

(١) سورة النساء، آية: ١٦٤.

(٢) سورة النمل، آية: ١٠، وسورة القصص، آية: ٣١.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٧٤ والتمثيل بـ ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرًا﴾ وبـ ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ فيه غموض =

هُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوْبُ الَّذِيْ يَجِيءُ ثَالِثاً فِي تَصْرِيْفِ الْفِعْلِ نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً وَهُوَ قِسْمَانِ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحوَ: قَتَلْتُهُ مَثْلاً، وَإِنْ وافَقَ مَعْنىَ فِعْلِهِ دُوْنَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ نَحْوُ جَلَسْتُ قُعُوْداً وَقُمْتُ وُقُوْفاً ....

المبتدي وتقريبه إلى ذهنه ما ذكره بقوله: (**هو الاسم المنصوب الذي يجيء**) حال كونه (**ثالثاً في تصريف الفعل**) كما إذا قيل لك صرف (**نحو ضرب**) فإنك تقول ضرب (**يضرب ضرباً**) فضرباً مصدر لأنه وقع ثالثاً في تصريف الفعل وليس الغرض بذلك بيان حقيقته بل التسهيل على المبتدي على حسب ما جرت به عادتهم في التصريف من تقديم الماضي وتعقيبه بالمضارع والتثليث بالمصدر وإلا فلا مانع من ذكر المصدر بعد الماضي أو الأمر أو بعد مصدر مثله من غير ذكر فعل أصلاً كما سيتضح لك إن شاء الله تعالى بل لك أن تذكره مقدماً له على عامله نحو: ضرباً ضربت زيداً (**وهو**) أي: المصدر المنصوب على أنه المفعول المطلق (**قسمان**) وفي بعض النسخ على قسمين (**لفظي ومعنوي**) لأنه إما أن يوافق عامله في معناه وفي لفظه معاً أو في معناه دون لفظه (**فإن وافق لفظه لفظ فعله**) ومعناه (**فهو لفظي، نحو: قتله قتلاً وإن وافق معنى فعله دون لفظه**) بأن اختلفت مادتهما (**فهو معنوي**) لموافقته لعامله في المعنى دون اللفظ (**نحو: جلست قعوداً وقمت وقوفاً**) وفي بعض النسخ وما أشبه ذلك فالجلوس والقعود بمعنى واحد مع اختلافهما في المادة وكذا القيام والوقوف هذا. وأنكر بعضهم كون الجلوس والقعود بمعنى واحد، قال لثبوت الفرق بينهما ألا ترى أنه يقال للزمن مقعد لا مجلس اهـ. قال الراغب: القعود إنما يقابل به القيام والجلوس إنما يقابل به الاتكاء فيقال لقائم اقعد وللنائم اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما اهـ. وظاهر كلام المصنف أن المصدر في نحو: قمت وقوفاً منصوب بالفعل المذكور معه وهو مذهب المازني والسيرافي والمبرد، واختاره ابن مالك لاطراده، وأمّا مذهب سيبويه والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أي: وقفت وقوفاً فلا يطرد في نحو: حلفت يميناً إذ لا فعل

= إذن أن ﴿مُدۡبِرٗا﴾ و ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ وصفان لا مَصدران والوصف خرج بالقيد الأول وهو قوله: وهو اسم الحدث لا بقوله ليس حالها. ولو مثل ببغتة زيد طلع لكان أوضح على أن الخلاف فيه جار.

له مع أن الأصل عدم التقدير ولا ضرورة تلجىء إليه ثم إن جعل ذلك المصدر نوعاً من المفعول المطلق الذي اقتضاه تقسيم المصنف على سبيل المجاز بعلاقة اللزوم وإلا فهو نائب عنه دال عليه وليس هو إياه في الحقيقة على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وناصب المفعول المطلق إما مصدر مثله لفظاً ومعنى، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾[1] أو معنى لا لفظاً، نحو: يعجبني إيمانك تصديقاً على خلاف في ذلك وإما ما اشتق من فعل ووصف كذلك وقد تقدم التمثيل للفعل بقسميه ومثال الوصف الموافق له في اللفظ والمعنى. ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ وزيد ضرّاب ضرباً، وعمرو مقتول قتلاً، ومثال الموافق له في المعنى دون اللفظ زيد فرح جزلاً، ويشترط في الفعل أن يكون غير تعجبيّ ولا ناقص ولا ملغى عن العمل، وفي الوصف أن لا يكون صفة مشبهة ولا دالاً على التفضيل فلا يقال ما أحسن زيداً حسناً ولا كان قائماً كوناً ولا زيد قائم ظننت ظناً ولا زيد حسن وجهه حسناً ولا أقوم منك قياماً وأما قوله:

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم ... لؤماً وأبيضهم سربال طباخ

فلؤماً فيه منصوب بمحذوف أي: تلؤم لؤماً. السربال القميص هذا. ومذهب جمهور البصريين أن المصدر أصل لهذين، وقال بعض البصريين كالفارسي: إن الفعل أصل للوصف اهـ. فيكون فرع الفرع، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل للوصف والمصدر، وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقاً من الآخر وينظر على مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو المصدر والصحيح من هذه الأقوال الأول لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك فإن الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل المعين، والوصف يدل على الحدث والمتصف به وتلك فائدة الاشتقاق وثمرته.

تنبيه: اتفقوا على جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي.

---

(١) سورة سبحان، آية: ٦٣.

فالأول: كأن يقال ما ضربت فتقول بلى ضرباً مؤلماً أو ضربتين والتقدير بلى ضربت ضرباً مؤلماً أو ضربتين.

الثاني: كقولك لمن قدم من السفر قدوماً مباركاً ولمن تكرر منه إصابة الغرض إصابتين فقدوماً مصدر نوعي وإصابتين مصدر عدديّ حذف عاملهما لدلالة دليل حالي عليه والتقدير قدمت قدوماً مباركاً وأصبت إصابتين، وأما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يجوز حذف عامله لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف ينافي ذلك بخلاف المبين نوعاً أو عدداً فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه. ورده ابنه بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وإن أراد أنه قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرار ولا حصر نحو: أنت سيراً وميراً، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى نحو: سقياً ورعياً وحمداً وشكراً لا كفراً فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى.

وقد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه وهو أي: المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله نوعان ما له فعل فيجوز وقوعه موقع الفعل ولا يجوز أن يجمع بينهما وهذا النوع ضربان: طلب وخبر، أما الطلب فما يرد دعاء أو أمراً أو نهياً أو استفهاماً قصد به التوبيخ، أما الدعاء فكقولهم سقياً ورعياً وجدعاً وبعداً، وأما الأمر والنهي فكقولهم قياماً لا قعوداً أي: قم لا تقعد ومنه قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1] أي: فاضربوا الرقاب. وكذا قوله:

(١) سورة محمد ﷺ، آية: ٤.

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب
على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

أي: اندل يا زريق المال ندل الثعالب أي: اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وأما الاستفهام التوبيخي فكقولك للمتواني أتوانيا وقد جدّ قرناؤك أي: أتتوانى ومنه قوله:

اعبدا حل في شعبي غريبا ألؤما لا أبالك واغترابا

أي: أتلؤم وتغترب، وأما الخبر فما دل على عامله قرينة وكثر استعماله أو كان تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه من طلب أو خبر أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر أو استفهام أو مؤكداً جملة أو علاجياً مسوقاً للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه إذا كان ما اشتملت عليه الجملة التي قبله غير صالح للعمل، أما ما كثر استعماله فكقولهم عند تذكر نعمة اللهم حمداً وشكراً لا كفراً وعند تذكر شدة صبراً لا جذعاً وعند ظهور ما يعجب عجباً وعند خطاب مرضي عنه أفعل ذلك وكرامة ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك لا كيداً ولا هماً ولأفعلن ذلك ورغماً وهواناً وأما المفصل لعاقبة ما تقدمه من طلب أو خبر فكقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[1]. فمنا وفداء ذكرا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق أي: فإما تمنون وإما تفدون وكقوله:

لأجهدنّ فإما درء واقعة تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد أي إما أدرء وإما أبلغ، وأما النائب عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر أو استفهام فكقولهم: أنت سيراً سيراً والتقدير أنت تسير سيراً وإنما أنت سيراً وأأنت سيراً والتقدير وإنما أنت تسير سير وأأنت تسير سيراً فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً ولا مستفهماً عنه كان حذف عامله جائزاً لا واجباً كما تقدم وأما المؤكد لجملة فعلى قسمين مؤكد لنفسه ومؤكد لغيره.

الأول: هو الآتي بعد جملة هي نص في معناه نحو له على ألف عرفاً أي: اعترافاً وسمي مؤكداً لنفسه لأنه بمنزلة إعادة ما قبله فكأن الذي قبله عينه.

(١) سورة محمد ﷺ، آية: ٤.

الثاني: هو الآتي بعد جملة تحتمل معناه وغيره فتصير به نصاً في معناه نحو: أنت ابني حقاً وسمي مؤكداً لغيره لأنه يجعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً كما علمت فهو مؤثر والمؤكد به متأثر، والمؤثر والمتأثر متغايران وأما العلاجي المسوق للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه غير صالح للعمل فيما بعده وعلى صاحبه أي: المصدر فكقولك مررت برجل فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى وبكاء بكاء ذات عضلة.

اعلم أن هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ويجوز معها رفعه بدلاً مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبراً لمبتدإ محذوف ويجب الرفع في نحو: له ذكاء ذكاء الحكماء لأنه معنوي لا علاجي. والمراد بالعلاجي ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء كالضرب والشتم، والمعنوي بخلافه كالذكاء والعلم، وفي نحو: له صوت صوت حسن لأنه غير تشبيهيّ وفي نحو: صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة عليه، وفي نحو: فإذا في الدار صوت صوت حمار ونحو: فإذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما أما الأول فلأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثاني فلأن الضمير المجرور بعلى ليس عائداً على صاحب النوح وإنما هو للمنوح عليه لا للنائح وربما نصب، نحو: هذين المثالين لكن على الحالية من الضمير.

النوع الثاني: من المصدر الآتي بدلاً من الفعل ما لا فعل له من لفظه أصلاً، نحو: ويل زيد وويحه وبله الأكف بالإضافة إلى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوساً بناء على قول المازني إن جلوساً منصوب بقعدت، فيقدر في نحو: ويل زيد وويحه أحزن الله زيداً ويله وأحزن الله زيداً ويحه لأن الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء، وقيل يقدر أهلك لأنهما بمعنى الهلاك، وقيل يقدر قبل ويح رحم لأنها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لأنها كلمة عذاب. وذهب بعض البغداديين إلى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بأفعال من لفظها وأنشد:

فـــــمـــــا وال ولا واح ولا واس أبـــــو هـــــنـــــدي

قال المرادي في شرح التسهيل: وهو مصنوع اهـ. ويقدر قبل بله الأكف اترك لأنّ بله الشيء تركه والأكف جمع كف.

اعلم أنه ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة ما يدل عليه وذلك ستة عشر شيئاً فينوب عن المصدر المبين نوعاً ثلاثة عشر شيئاً:

الأول: كليته أي: ما دل على كليته نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1] وقوله:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

وقولك ضربته جميع الضرب أو غاية الضرب.

الثاني: بعضيته أي: ما دل على بعضيته نحو: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾[2]، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[3]، ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾[4].

الثالث: نوعه: نحو رجع القهقري بالقصر فقط وقعد القرفصاء بالقصر والمد.

الرابع: صفته نحو: سرت أحسن السير، وضربت ضرب الأمير اللص إذ الأصل ضرباً مثل ضرب الأمير فحذف الموصوف ثم المضاف.

الخامس: هيئته نحو: يموت الكافر ميتة سوء.

السادس: مرادفه نحو: قمت الوقوف وقوله:

يعجبه السخون والبرود والتمر حباً ما له مزيد

السابع: ضميره نحو: عبد الله أظنه جالساً وعبد الله مفعول أول لأظن وجالساً مفعوله الثاني والضمير للظن المفهوم من أظن والأصل أظن عبد الله جالساً ظني، ومنه: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[5] والضمير للعذاب بمعنى التعذيب.

الثامن: المشار به إليه وإن لم يكن متبعاً بالمصدر عند سيبويه والجمهور نحو: ضربته ذلك. وذهب ابن مالك إلى أن الإتباع شرط نحو: ضربته ذلك الضرب.

التاسع: وقته كقوله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد

---

(١) سورة النساء، آية: ١٢٩.

(٢) سورة الحاقة، آية: ٤٤.

(٣) سورة النساء، آية: ١٢٤.

(٤) سورة التوبة، آية: ٣٩.

(٥) سورة النمل، آية: ٢١.

أي إغماض ليلة أرمد.

العاشر: ما الاستفهامية نحو: ما تضرب زيداً أي: أيّ ضرب تضربه.

الحادي عشر: ما الشرطية نحو: ما شئت فاجلس أي: أيّ جلوس شئت فاجلس.

الثاني عشر: آلته كضربته سوطاً أو عصاً والأصل ضربته ضرباً بسوط أو عصاً ثم توسع في الكلام فحذف المصدر والخافض وأقيمت الآلة مقام المصدر وأعطيت ما له من إعراب وإفراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين وأسواطاً والأصل ضربتين بسوط وضربات بسوط وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل دون غيرها فلا تقول ضربته خشبة.

الثالث عشر: عدده نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[1] والأصل فاجلدوهم جلداً ثمانين فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين وجلدة تمييز **(وينوب عن المصدر المؤكد)** ثلاثة أشياء:

الأول: مرادفه نحو: شنئته بغضاً وأحببته مقة وفرحت جزلاً.

الثاني: ملاقيه في الاشتقاق نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾[2]، ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[3]، والأصل إنباتاً وتبتلاً.

الثالث: اسم مصدر غير علم نحو: توضأ وضوء واغتسل غسلاً وأعطى عطاءً.

خاتمة: أجمعوا على أن المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع لأن المقصود به الجنس من حيث هو قليلاً أو كثيراً كماء وعسل ولأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته كما أجمعوا على أن المختوم بتاء الوحدة وهو العددي يثني ويجمع لأنه فرد لجنس كتمرة وكلمة فيقال ضربت ضربتين وضربات واختلفوا في النوعي فالمشهور الجواز بدليل قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[4]

---

(١) سورة النور، آية: ٤.

(٢) سورة نوح، آية: ١٧.

(٣) سورة المزمل، آية: ٨.

(٤) سورة الأحزاب، آية: ١٠.

والألف زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي، وظاهر كلام سيبويه يقتضي امتناع القياس على ما سمع واختاره الشلوبين.

ولما كان الظرف أقرب من المفعول المطلق لاستلزامه له إذ لا يخلو الحدث من زمان ومكان عقبه به بقوله:

«بَابُ
ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ»

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوْبُ بِتَقْدِيْرِ فِيْ ....

باب
ظرف الزمان وظرف المكان

المسميين بالمفعول فيه جمعهما في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفرد كلا بتعريف يخصه تخليصاً للمبتدى من ورطة الاشتباه وقدم الزمان على المكان للدلالة على عراقته في الظرفية. وتسميتهما ظرفاً ما اصطلح عليه البصريون، وسماهما الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه صفة. (**ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب**) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه أي المتعلق به أعم من أن يكون ذلك التعلق بطريق الإثبات أو النفي (**بتقدير**) معنى (**في**) الظرفية فخرج ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[1] على أحد التقديرين وما كان مرفوعاً أو مخفوضاً من اسم الزمان فإنه ليس بظرف اصطلاحيّ وما نصب منه لا بتقدير في نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾[2] فإنه مفعول به لا فيه. والمراد باسم الزمان اللفظ الدال عليه ولو تأويلاً فدخل في الحدّ ما عرضت دلالته عليه وما جرى مجراه.

الأول: أربعة أشياء.

أحدها: اسم العدد المميز بالزمان نحو: سرت عشرين يوماً فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لأنه لما ميز بيوماً وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان.

---

(١) سورة النساء، آية: ١٢٧.
(٢) سورة النور، آية: ٣٧.

الثاني: ما أفاد كليته أو جزئيته نحو: سرت جميع اليوم أو بعضه وجلست كل النهار أو جزأه.

الثالث: ما كان صفة له كعشت طويلاً من الدهر.

الرابع: ما كان مخفوضاً بإضافته إليه ثم حذف اسم الزمان المضاف وأقيم مقامه المضاف إليه والغالب كونه مصدراً نحو: جئتك قدوم الحاج أو صلاة العصر فقدوم وصلاة منصوبان نصب ظرف الزمان لأنهما لما نابا عنه عرضت لهما الدلالة على الزمان فانتصبا انتصابه والأصل وقت قدوم الحاج ووقت صلاة العصر وقد يكون النائب اسم عين نحو: قولهم في المثل **(لا أكلمه القارظين)** بالتثنية والأصل مدة غيبة القارظين فحذفت مدة وأنيبت عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارظين.

الثاني: وهو ما جرى مجرى الزمان ألفاظ سمع نصبها على تضمينها معنى في الظرفية بعد حذفها توسعاً كقولهم أحقاً أنك ذاهب، وغير شك أنك قائم، وظناً مني أنك مسافر، وجهد رأي أنك عالم، فأحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بمحذوف خبر مقدم، وأنك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾[1] والأصل أفي حق ذهابك فحذفت في توسعاً وانتصبت حقاً على الظرفية وقد تقدم مزيد كلام عليها في باب إن وأخواتها، وغير شك وجهد رأي وظناً مني منصوبات أيضاً على الظرفية الزمانية بعد إسقاط في توسعاً والأصل في غير شك وفي جهد رأي وفي ظن مني على وزن أحقاً أنك ذاهب.

وقد ذكر المصنف عدة من أسماء الزمان يصدق عليها التعريف بقوله: **(نحو اليوم)** وهو ما بين طلوع الفجر الصادق وغروب الشمس ويستعمل نكرة نحو: صمت يوماً ومعرفاً بأل كاعتكفت اليوم ومضافاً نحو: قدمت يوم الجمعة. **(والليلة)** وهي ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر الصادق تقول اعتكفت ليلة أو الليلة أو ليلة الجمعة. **(وغدوة وبكرة)** فالأولى ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الضحوة وقيل من الفجر. وهما علمان جنسيان لهذين الوقتين فيمتنع صرفهما

(١) سورة فصلت، آية: ٣٩.

وَسَحَراً وَغَداً وَعَتَمَةً وَصَبَاحاً وَمَسَاءً وَأَبَداً وَأَمَداً وَحِيْناً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوْبُ بِتَقْدِيْرِ فِيْ . . . .

للعلمية والتأنيث تقول أجيئك غدوة أو بكرة وقد ينكران فينصرفان ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[١]. لكن قال في الهمع ذكر بعضهم أن بكرة في الآية إنما نونت لمناسبة عشياً اهـ. **(وسحراً)** بالتنوين إذا لم ترد به سحر ليلة بعينها وبلا تنوين إذ أردت به ذلك وهو اسم لآخر الليل قبيل الفجر تقول آتيك ليلة الجمعة سحر أو سحر ليلة الجمعة. **(وغدا)** وهو اسم لليوم الذي عقب يومك الذي أنت فيه تقول أزورك غداً أو الغد. **(وعتمة)** وهي ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق أو وقت صلاة العشاء الأخيرة قاله في القاموس تقول آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس. **(وصباحاً)** وهو اسم لما بين آخر النصف الأول من الليل وأول النصف الثاني من النهار تقول أنتظرك صباحاً أو صباح يوم الجمعة. **(ومساء)** وهو اسم لما بين آخر النصف الأول من النهار وأول النصف الثاني من الليل تقول أزورك مساء أو مساء يوم الخميس. **(وأبداً وأمداً)** وهما اسمان للزمن المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه تقول لا أكلم زيداً أبداً أو أمداً أو أبد الآبدين أو أمد الداهرين أي الموجودين في الأبد والدهر فكأنه قال لا أكلمه ما دام أحد موجوداً. **(وحينا)** وهو اسم لزمن مبهم تقول تعلمت حيناً أو حين بلغت سنّ الرشد. **(وما أشبه ذلك)** من أسماء الزمان المبهمة نحو: وقت وساعة وأوان أو المختصة كضحى، وضحوة، وغدوّ، وعشيّ قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[٢]. **(وظرف المكان هو اسم المكان)** المبهم **(المنصوب)** باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه **(بتقدير)** معنى **(في)** الظرفية أي بملاحظة معناها فخرج عن ذلك غير اسم المكان مطلقاً وما كان مرفوعاً أو مخفوضاً من اسم المكان وما نصب منه لا بتقدير في نحو: حيث من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[٣] فإنها وإن كانت من أسماء المكان فليس انتصابها بملاحظة معنى في الظرفية لأن المراد أن الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فانتصابها على المفعول به لوقوع الفعل عليها وناصبها يعلم محذوفاً دل عليه أعلم لا هو لأنه أفعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به

---

(١) سورة مريم، آية: ٦٢.

(٢) سورة غافر، آية: ٤٦.

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٢٤.

قيل إجماعاً وفيه نظر فقد قال في التصريح قال الموضح في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾[1] وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهاً وقول العباس بن مرداس:

وأضرب منا بالسيوف القوانسا

جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتىء بين أذني الفرس هذا. وقال الدماميني: إن حيث في الآية ظرف والمعنى يعلم الفضل والشرف الذي هو في محل الرسالة ومحل الرسالة نفس الرسل اهـ. والمراد باسم المكان اللفظ الدال عليه فيشمل ما عرضت دلالته عليه وذلك أربعة أنواع.

أحدها: اسم العدد المميز بالمكان نحو: سرت ثلاثين فرسخاً فثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لأنه لما ميز بفرسخاً وهو من أسماء المكان عرضت له إسمية المكان.

الثاني: ما أفيدت به كليته أو بعضيته كسرت جميع الفرسخ أو كله أو بعض الفرسخ أو نصفه.

الثالث: ما كان صفة له كجلست شرقيّ الدار فشرقي صفة للمكان وذكر الدار معين له والأصل مكاناً شرقياً.

الرابع: ما كان مخفوضاً بإضافته ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه نحو: جلست قرب زيد أي مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المصدر مقامه فانتصب انتصابه.

اعلم أن جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مبهمة كانت أو مختصة أو معدودة. والمراد بالمختص ما يقع جواباً لمتى كيوم الخميس، وبالمعدود ما يقع جواباً لكم كيومين وأسبوع. والمبهم ما لا يقع جواباً لشيء منهما كحين ومدة. قال الدماميني: الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان، والمحرم، والصيف والشتاء

(١) سورة الإسراء، آية: ٨٤.

فيقع جواباً لكم ولمتى، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جواباً لواحد منهما كحين ووقت، ومعدود غير مختص فيقع جواباً لكم فقط نحو: يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول، ومختص غير معدود فيقع جواباً لمتى فقط نحو: يوم الخميس وشهر المضاف لأحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول. ولم يسمع من العرب إضافة الشهر إلا إلى الربيعين ورمضان وهل يقاس عليها غيرها أو لا قولان، والفرق بين رمضان وشهر رمضان مثلاً أن شهر بإضافته خرج عن كونه معدوداً اسماً لثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه فمعنى شهر رمضان وقت رمضان فصار بمنزلة يوم الجمعة اهـ. وفي كلامه مخالفة من جعل نحو: يومين وشهراً وسنة مختصاً معدوداً، وفيه أيضاً أن المعدود ينفرد عن المختص. وزعم بعضهم أنه نوع من المختص. وأما أسماء المكان فالصالح منها للنصب على الظرفية ثلاثة أقسام:

أحدها: المبهم وهو هنا ما ليس له هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر ولا حدود محصورة ونهايات مضبوطة وإن شئت قلت، ما لا تعرف حقيقته من نفسه بل مما يضاف إليه وإن شئت قلت ما لا يختص بمكان بعينه وذلك كأسماء الجهات الست (**نحو: أمام، وخلف، وقدّام، ووراء، وفوق وتحت**) وذات اليمين وذات الشمال قال تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾(١) في قراءة من فتح ميم من، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾(٢)، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾(٣) وقرئ وكان أمامهم ملك، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾(٤)، وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسميات مخصوصة لأنها اعتبارية باعتبار الكائن في المكان فقد يكون خلفك أماماً لغيرك وقد تتحول فينعكس الأمر ولأنه ليس لها غاية معلومة فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا، ومثلها ما أشبهها في الإبهام من أسماء المكان نحو ناحية ومكان وجانب وجهة تقول نزلت ناحيتك وجلست مكانك أو جانبك أو جهتك ونحو: قريباً منك وشرقيّ المسجد وقرب الدار ووزن الجبل وزنته. وشرقيّ منسوب إلى الشرق ومعناه المكان الذي يلي الشرق (**وعند**) وهو مثلث الفاء اسم لمكان حاضر أو قريب

---

(١) سورة مريم، آية: ٢٤.

(٢) سورة يوسف، آية: ٧٦.

(٣) سورة الكهف، آية: ٧٩.

(٤) سورة الكهف، آية: ١٧.

فالأول نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[1] والثاني نحو: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾[2]. وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3]؛ ونحو: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا﴾[4]، وقد يأتي للزمان نحو: الصبر عند الصدمة الأولى، وجئت عند الليل. **(ومع)** وهو اسم لمكان الاجتماع وقد يأتي لوقته تقول زيد مع عمرو، وجئت مع العصر ويدل على إسميتها دخول حرف الجر عليها في قولهم ذهب من معه وقرىء ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ﴾[5] بكسر ميم من قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال وللوضع الناقص إذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود إلا أنها أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها عند في وقوعها خبراً وصفة وحالاً وصلة ودالةً على حضور وعلى قرب فالأول ﴿وَنَجِّنِى وَمَن مَّعِىَ﴾[6] والثاني كـ ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[7] وتسكينها قبل حركة نحو: زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو: زيد مع القوم لغة ربيعة، وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعامل في من معه، ومن سكن بنى وهو القياس. واسميتها حين السكون باقية على الأصح كما يشعر به كلام سيبويه لأن معناها مبنية ومعربة واحد. وزعم النحاس أنها حينئذٍ حرف جر وليس بصحيح اهـ. **(وإزاء)** وهو بمعنى مقابل تقول جلست إزاء زيد أي مقابله. **(وحذاء)** بالذال المعجمة والمدّ قال في القاموس والحذاء الإزاء ويقال هو حذاءك، وحذوتك، وحذتك بكسرهنّ يعني كسر أولهنّ ومحاذاك وداري حذوة داره وحذتها وحذوتها بالفتح مرفوعاً ومنصوباً إزؤها اهـ. **(وتلقاء)** بمعنى إزاء تقول جلست تلقاء الكعبة. **(وهنا)** وهو اسم إشارة للمكان القريب تقول جلست هنا. **(وثم)** بفتح المثلثة وتشديد الميم اسم إشارة للمكان البعيد. قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾[8]. **(وما أشبه ذلك)** من أسماء الأمكنة المبهمة أو الجارية مجراها نحو: حيث، ودون، وبين ولدىٰ.

الثاني: من الأقسام الثلاثة ما دل على مسافة معلومة ومقادير معينة كفرسخ وهو

---

(١) سورة النمل، آية: ٤٠.
(٢) سورة النجم، الآيات: ١٣ ـ ١٥.
(٣) سورة النمل، آية: ٤٠.
(٤) سورة التحريم، آية: ١١.
(٥) سورة الأنبياء، آية: ٢٤.
(٦) سورة الشعراء، آية: ١١٨.
(٧) سورة الشرح، آية: ٦.
(٨) سورة الإنسان، آية: ٢٠.

ثلاثة أميال، وبريد، وهو أربعة فراسخ، وغلوة بفتح الغين المعجمة وهي مائة باع، وميل هو قدر مدّ البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع، وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية سهم أبعد ما يقدر عليه وقيل ثلثمائة ذراع إلى أربعمائة وجمعها غلوات كشهوة وشهوات تقول سرت فرسخاً أو ميلاً الخ.

تنبيه: اختلف في هذا النوع هل هو من المبهم أو لا فذهب الشلوبين إلى الثاني لأن المبهم ما ليس له نهاية ولا حدود محصورة بخلاف المختص وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة لأن الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي كما تقدم، والفارسيّ وغيره إلى الأول نظراً إلى أن تقديرها يرجع إلى الشيوع، ألا ترى أن الغلوة مائة باع والميل عشر غلوات والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ والباع لا ينضبط لأنه يزيد وينقص فيلزم أن تكون هذه المقدّرات غير محققة النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب. قال ابن هشام: وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصاً من جهة دلالته على كمية معينة ثم قال فعلى هذايصح فيه القولان اهـ. قال أبو حيان والصحيح أنه شبيه بالمبهم من حيث إنه ليس شيئاً معيناً في الواقع فإن الميل مثلاً يختلف ابتداء وانتهاء وجهة بالاعتبار ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه اهـ. هذا. وما ذكر من أن هذا النوع منصوب على الظرفية هو مذهب الجمهور وزعم السهيلي أن انتصابه انتصاب المصادر لا على الظرفية لأنه لا يقدّر بفي ولا ينصبه إلا ما دل على الحركة فلا يقال قعدت ميلاً ونمت فرسخاً فهو اسم لخطى معدودة فكما أن خطوة من سرت خطوة مصدر فكذلك ميلاً ونحوه.

الثالث: ما اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو، ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾(١) فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فإن عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الأمر نحو: قم مقام زيد والوصف نحو: أنا قائم مقامك والمصدر نحو: عجبت من قيام زيد مقامك، فلو اختلفت مادته ومادة عامله تعين جره بفي ولا يجوز

(١) سورة الجن، آية: ٩.

نصبه قياساً خلافاً للكسائي نحو: رميت في مذهب زيد وذهبت في مرماه وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومنزلة الولد أي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب أي: في الارتفاع والبعد، إن قدر عامله من مادة الاستقرار ونحوه: وأما إن قدر قعد لمقعد القابلة ونازل لمنزلة الولد وناط لمناط الثريا وزجر بالبناء للمجهول لمزجر الكلب فلا شذوذ لاتحاده مع عامله في المادة.

وأما ما عدا هذه الأقسام الثلاثة من أسماء المكان وهو المختص وهو هنا ما كان مختصاً ببعض الأماكن دون البعض وإن شئت قلت هو ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى إليه العامل إلا بواسطة في إذا أريد به معنى الظرفية كجلست في الدار أو في المسجد إلا ما سمع من ذلك بدونها فإنه يحفظ ولا يقاس عليه غيره عند الجمهور ومن ذلك قولهم دخلت الدار أو المسجد أو الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام، ومذهب سيبويه وبعض المحققين أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص لكثرة الاستعمال المستدعية للتخفيف، وذهب الفارسي ومن وافقه إلى أنه مما حذف منه الخافض اتساعاً فانتصب على أنه مفعول به، وذهب الأخفش وجماعة إلى أن عامله مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به أصالة لا اتساعاً، وفصل السهيلي فقال: إن اتسع المكان كان النصب واجباً كدخلت العراق ويقبح أن يقال دخلت في العراق، وإن ضاق بعد النصب جداً كدخلت في البئر وأدخلت أصبعي في الحلقة. قال أبو حيان وسكت عن المتوسط وقياس تفصيله أن يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه وبواسطة هذا.

وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص والمعدود للنصب على الظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان كالحدث أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام بواسطة دلالته على الحدث وعلى المكان بالالتزام فقط فلم يتعد إلى كل أسمائه بل إلى المبهم منها لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالته عليه حينئذٍ.

خاتمة: ينقسم الظرف مطلقاً إلى قسمين:

أحدهما: متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو مضافاً إليه كاليوم والمكان تقول اليوم يوم باهر

ومكانك مكان طاهر وأعجبني اليوم والمكان وأحببت يوم قدومك ومكان جلوسك وسرت نصف اليوم وملكت بعض المكان.

ثانيهما: غير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلاً كقط وعوض. فالأول ظرف يستغرق ما مضى من الزمن والثاني ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض. والنوع الثاني ما لا يفارق النصب على الظرفية إلا بدخول من عليه كقبل وبعد من أسماء الزمان ولدن وعند من أسماء المكان فيحكم عليهنّ بعدم التصرف مع دخول من عليهن نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1]، ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[2] إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها لأن الظرف والجار والمجرور أخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً، فإن جرّ شيء من الظروف بغير من كان متصرفاً نحو: عن اليمين وعن الشمال عزين، والفرق أن من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتدّ بها بل قال ابن مالك إن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة اهـ. ولما بين الحال وظرف الزمان من المناسبة ذكرها عقبه بقوله.

(١) سورة الروم، آية: ٤. (٢) سورة الكهف، آية: ٦٥.

«بَابُ الْحَالِ»

الْحَالُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوْبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجاً ....

باب الحال

(الحال) يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير وشر. وألفه منقلبة عن واو لجمعه على أحوال وأحولة وتصغيره على حويلة وهما يردان الأشياء إلى أصولها فأصله حول تحركت الواو بحركة أصلية وانفتح ما قبلها وهما في كلمة واحدة ولم يفصل بينهما فاصل فقلبت الواو ألفاً، والأفصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله:

إذا أعجبتك الدهر حال من امرىء ... فدعه وواكل أمره واللياليا

وقد يؤنث لفظه كقوله:

على حالة لو أنّ في القوم حاتماً ... على جوده لضن بالماء حاتم

وهو اصطلاحاً نوعان: مؤسس ومؤكد.

الأول: (هو الاسم) الفضلة الصريح أو المؤول به **(المنصوب)** بفعل أو شبهه **(المفسر لما انبهم من الهيآت)** أي هيآت من هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو قيامه به أو وقوعه عليه نحو: فخرج منها خائفاً فخائفاً حال من فاعل خرج مبين لهيئته وقت خروجه و **(نحو: جاء زيد راكباً)** فراكباً حال من فاعل جاء مبين لهيئته وقت مجيئه، ونحو: مات زيد مؤمناً ومرض بكر مسافراً فمؤمناً ومسافراً حالان من الفاعل مبينان لهيئته وقت قيام الفعل به **(و)** نحو: **(ركبت الفرس مسرجاً)** فمسرجاً حال من المفعول مبين لهيئته وقت وقوع الركوب عليه **(و)** قد تأتي مبينة لهيئة الفاعل والمفعول معاً نحو: لقيت زيداً راكبين فراكبين حال مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم

ولهيئة المفعول وهو زيداً وقد تكون محتملة لأن تكون لبيان هيئة الفاعل أو المفعول نحو: **(لقيت عبد الله راكباً)** فراكبا حال محتملة لأن تكون من التاء التي هي فاعل لقي ومن عبد الله الذي هو مفعوله **(وما أشبه ذلك)** نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[1]، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2] وزيد في الدار قائماً وخالد عندك صائماً هذا. والاسم جنس في تعريف الحال مشتقاً كان كما مثل أو جامداً مؤولاً به نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً أي: مترتبين أو غير مؤول به كهذا بسراً أطيب منه رطباً، والفضلة قيد خرج به نحو: زيد قائم من كل اسم كان ركناً في الإسناد والاسم الصريح كما مثل والمؤول به الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالاً فإنها في تأويل الوصف، وبالمنصوب أي: أصالة نعت المرفوع والمجرور نحو: جاء رجل فاضل ومررت برجل فاضل وقد يجر بباء زائدة بعد النفي كقوله:

فما رجعت بخائبة ركاب ... حكيم بن المسيب منتهاها

وبالمفسر لما انبهم من الهيآت نعت المنصوب والتمييز في نحو: رأيت رجلاً راكباً ولله درّه فارساً فراكباً وفارساً وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك فإن النعت لتخصيص المنعوت والتمييز لبيان جنس المتعجب منه وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً وخرج به أيضاً بقية المنصوبات كما لا يخفى حتى المصدر النوعي نحو: رجعت القهقري لأنه إنما يدل على هيئة الرجوع أوّلاً وبالذات لا الراجع.

الثاني: من نوعي الحال الحال المؤكدة وهو الوصف الفضلة المنصوب المسوق لتأكيد صاحبه أو عامله أو مضمون الجملة قبله فهي ثلاثة أنواع ما يؤكد عامله وما يؤكد صاحبه وما يؤكد مضمون الجملة قبله، أما ما يؤكد عامله فالغالب فيه أن يكون موافقاً له معنى لا لفظاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[3]، ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾[4]. وقوله:

وتضيء في وجه الظلام منيرة ... كجمانة البحريّ سل نظامها

(١) سورة الإسراء، آية: ٣٧.
(٢) سورة هود، آية: ٧٢.
(٣) سورة الأعراف، آية: ٧٤.
(٤) سورة النمل، آية: ١٠.

وقد يكون موافقاً له لفظاً ومعنى كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[1]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ بِأَمْرِهِۦ﴾[2]، ومنه قول امرأة من العرب:

قم قائماً قم قائماً ... صادفت عبداً نائماً ... وعشراء رائماً

قوله:

أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته ... والزم توقي خلط الجد باللعب

وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الإصخاء وهو الإصغاء والاستماع. والمعنى أصغ حال كونك مصغياً لمن أظهر نصيحته لك وتحفظ من خلط الجد بالهزل. وأما المؤكدة لصاحبها فنحو قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[3] فجميعاً حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لها لأن جميعاً يدل على الإحاطة فهو مؤكد للعموم المستفاد من من الموصولة هذا. وقد أهمل أكثر النحويين ذكر هذا النوع. وأما المؤكدة لمضمون الجملة فنحو: زيد أخوك عطوفاً وأنا زيد معروفاً ومنه قوله:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار

فعطوفاً ومعروفاً حالان منصوبان بفعل محذوف وجوباً لأن الجملة كالعوض عن العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه وتقديره في المثال الأول أحقه بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته أو أثبته وفي البيت والمثال قبله حقني أمراً أو أحق مبنياً للمفعول، ويشترط في الجملة أن تكون اسمية جزآها معرفتان جامدان جموداً محضاً كما مثل وفي الحال أن لا تتقدم على هذه الجملة وأن لا تتوسط بين جزئيها لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض عنه وهو الجملة فلا تقول عطوفاً زيد أخوك ولا زيد عطوفاً أخوك، وتقييد الجمود بالمحض للاحتراز من

---

(١) سورة النساء، آية: ٧٩.

(٢) سورة النحل، آية: ١٢، بنصب النجوم ومُسخراتٍ فيما عدا قراءة ابن عامر وأهل الشام وحفص عن عاصم.

(٣) سورة يونس، آية: ٩٩.

نحو: أنا الأسد مقداماً وزيد أبوك عطوفاً وهو الحق بيناً لأنّ الخبر في هذه الجمل الثلاث ليس جامداً محضاً لتأول الأسد بالشجاع والأب بالعطوف والحق بالواضح أو الثابت على أنه يصح أن يكون صفة مشبهة فالعامل في الحال فيها نفس ذلك الخبر فهي مؤكدة له لا لمضمون الجملة. ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالته على العطف والحنوّ بالنسبة إلى الأب.

اعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها حقيقة كما في نحو: جاء زيد راكباً أو حكماً كما في نحو: هذا زيد قائماً فإن قائماً حال من زيد والعامل فيها هذا من حيث تضمنه معنى أشير أو أنبه وليس بعامل في زيد من تلك الحيثية حقيقة بل حكماً ألا ترى أنه في معنى قولك أشير إلى زيد أو أنبه عليه في حال قيامه إذا علمت ذلك علمت أنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملاً في الحال نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[1]، وهذا شارب السويق ملتوتاً أو كان جزء ما أضيف إليه نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[2] وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[3]، أو كان مثل جزئه في صحة حذفه وإقامة ما أضيف إليه مقامه نحو: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[4] فحنيفاً حال من إبراهيم المضاف إليه الملة والملة كجزئه في صحة حذفها وإقامته مقامها ألا ترى أنه كما يصح أن تقول في الجزء الحقيقي في غير القرآن ونزعنا ما فيهم من غل، وأيحب أحدكم أن يأكل أخاه فكذلك يصح أن تقول أن اتبع إبراهيم وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه لأنه يصح في العامل في المضاف أن يعمل في الحال حينئذٍ لكونه عاملاً في صاحبها حكماً بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف كما علمت. فإن كان المضاف غير واحد من هذه الثلاثة نحو: ضربت غلام هند جالسة لم يجز مجيء الحال منه وادعى ابن مالك في شرح التسهيل الاتفاق على ذلك وتبعه ولده وفيه نظر فإن الفارسيّ ذهب إلى الجواز وممن نقله عنه ابن الشجري[5] في الأمالي بل ظاهر مذهب سيبويه يقتضيه قال في الصبان وذهب

---

(١) سورة يونس، آية: ٤.

(٢) سورة الحجر، آية: ٤٧.

(٣) سورة الحجرات، آية: ١٢.

(٤) سورة النحل، آية: ١٢٣.

(٥) **ابن الشجري**: هو أبو السعادات هبة الله بن علي إمام في اللغة والأدب له الأمالي والحماسة وغيرهما توفي ٥٤٢ هـ.

سيبويه إلى عدم وجوب ذلك يعني اتحاد الحال وصاحبها في العامل لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدإ على الأصح واختاره ابن مالك في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع اهـ.

اعلم أيضاً أن للحال من حيث هي أربعة أوصاف.

أحدها: أن تكون منتقلة أي غير لازمة وهو الغالب في المبينة كالأمثلة المتقدمة وقد تكون لازمة لصاحبها نحو: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾[1]، وقائماً بالقسط من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[2] إذا أعرب قائماً حالاً من فاعل شهد وهو الله تعالى ونحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وَوُلِدَ زيدٌ قصيراً وخُلق أشهلَ، وأما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثيران، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3]، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[4] ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[5]، ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[6]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾[7]، وقيل لا تكون المبينة إلا منتقلة وما ورد من الثابت كالأمثلة السابقة محمول على المؤكدة لأنه في حكم المعلوم، وقيل لا تكون المؤكدة إلا غير منتقلة.

الثاني: من أوصاف الحال أن تكون مشتقة لتدل على الحدث وصاحبه وذلك أيضاً غالب لا لازم وقد تقع جامدة مؤولة بالمشتق في أربعة مواضع.

أحدها: أن تدل على تشبيه نحو: كرّ زيد أسداً وبدت الجارية قمراً وجاء محمد بحراً أي: شجاعاً ومضيئة وعالماً.

الثاني: أن تدل على مفاعلة نحو: بعته يداً بيد فيداً حال من الفاعل والمفعول مؤول بمتقابضين وبيد بيان على حد سقياً له خبر لمبتدإ محذوف تقديره التقابض أو تقابضنا بيد.

---

(١) الأنعام، آية: ١١٤.
(٢) سورة آل عمران، آية: ١٨.
(٣) سورة البقرة، آية: ٩١.
(٤) سورة الأنعام، آية: ١٥٣.
(٥) سورة الأعراف، آية: ٧٤.
(٦) سورة مريم، آية: ١٥.
(٧) سورة النمل، آية: ١٩.

الثالث: أن تكون دالة على سعر كبعه مداً بكذا فمداً حال من الهاء مؤول بمسعراً وبكذا بيان له.

الرابع: أن تدل على ترتيب كادخلوا رجلاً رجلاً ورجلين رجلين ورجالاً رجالاً أي: مترتبين. وتقع جامدة غير مؤولة بمشتق في ستة مواضع:

أحدها: أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه فالأول نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[1] والثاني نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[2]، وتسمى الحال الجامدة الموصوفة موطئة لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامهم وبه صرح ابن هشام في المغني لكن قال ابن بابشاذ في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[3] لساناً: حال لأنه لما نعت بعربيّ والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربياً هو الموطئة لكون اللسان حالاً اهـ.

ثانيها: الدالة على عدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[4].

ثالثها: الدالة على طور وقع فيه تفضيل، نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً، فبسراً حال من فاعل أطيب المستتر ورطباً حال من الضمير المجرور بمن أي هذا في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً.

رابعها: أن تكون نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالُكَ ذهباً.

خامسها: أن تكون فرعاً له نحو: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[5] وهذا حديدك خاتماً.

سادسها: أن تكون أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً، ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[6] إذا أعربت طيناً حالاً من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض أي خلقته من طين.
(و) الوصف **الثالث**: من أوصاف الحال أنها **(لا تكون إلا نكرة)** وذلك لازم لها لأن

---

(١) سورة الزمر، آية: ٢٨.
(٢) سورة الدخان، الآيتان: ٤، ٥.
(٣) سورة الأحقاف، آية: ١٢.
(٤) سورة الأعراف، آية: ١٤٢.
(٥) سورة الأعراف، آية: ٧٤.
(٦) سورة الإسراء، آية: ٦١.

الغالب أن تكون مشتقة كما تقدم وأن يكون صاحبها معرفة كما سيأتي فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً وحمل عليه غيره ولأن المقصود منها بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة إلى تعريفها صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لا لغرض، ولأنها خبر في المعنى والأصل في الخبر التنكير هذا مذهب الجمهور. وجوز يونس والبغداديون تعريفها مطلقاً نحو: جاء زيد الراكب قياساً على الخبر وعلى ما سمع من ذلك، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيؤهما بلفظ المعرفة لتضمنهما معنى الشرط إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، وأنت زيداً أشهر منك عمراً أي إذا سميت فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو: جاء زيد الراكب. والأولون قالوا المنصوب في الأول بتقدير إذا كان وفي الأخير بفعل التسمية هذا. وورد عن العرب أحوال مقترنة بأل كقولهم مررت بهم الجماء الغفير، وأرسلها العراك، وادخلوا الأول فالأول وقرىء: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾(١) بفتح ياء المضارع ونصب الأذل على الحال فهذه وأمثالها مؤولة عند الجمهور على زيادة الألف واللام ووردت أيضاً أحوال مضافة إلى معرفة كقولهم تفرقوا أيادي سبأ وأول بتقدير مثل أو المعنى تبدداً لا بقاء معه وكقولهم طلبته جهدي وطاقتي ووحدي فأول على معنى جاهداً ومطيقاً ومنفرداً.

الرابع: من أوصاف الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى لأنها وصف له وخبر عنه معنى والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه ما صدقا وإن اختلفا مفهوماً فلذلك جاز أن يقال جاء زيد ضاحكاً وامتنع جاء ضحكاً لأن الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر مباين للذات لكن جاءت مصادر أحوالاً بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك وبكثرة في النكرات قال أبو حيان وورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً اهـ. فمنه: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾(٢)، ﴿وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾(٣)، ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾(٤) ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾(٥) وقولهم قتلته صبراً وأتيته

(١) سورة المنافقون، آية: ٨.
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٦٠.
(٣) لعلها بزيادة (بالليل والنهار) قبل (سِرًّا) وهي في سورة البقرة، آية: ٢٧٤.
(٤) سورة الأعراف، آية: ٥٦.
(٥) سورة نوح، آية: ٨.

ركضاً ومشياً وعدواً ولقيته فجأة وكفاحاً وعياناً وكلمته مشافهة وطلع بغتة وأخذت ذلك عنه سماعاً. فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها أحوال مؤولة بالمشتق أي: ساعياً وراكضاً ومفاجئاً ومسراً ومعلناً وخائفين وطامعين ومجاهراً ومصبوراً أي: محبوساً وكذا الباقي وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف أي إتيان ركض وسير عدو ولقاء فجأة، وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سعي وذا فجأة، وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون، وقيل مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال مع فاعله أي أتيت أركض ركضاً وعليه الأخفش والمبرد. وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك مكاء، وشذ المبرد فقال يجوز القياس. واختلف النقل عنه فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو: أتيته سرعة. ويستثنى ثلاثة أنواع جوّز القياس فيها بعضهم:

الأول: ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علماً أي الكامل في حال علم فيقال أنت الرجل أدباً ونبلاً وحلماً. قال أبو حيان وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قيل أنت الكامل من حيث العلم لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف والأصل أنت الكامل علمه اهـ.

الثاني: ما وقع بعد خبر شبه به مبتدؤه، نحو: أنت زهير شعراً فيقال أنت حاتم جوداً والأحنف حلماً ويوسف حسناً. قال أبو حيان: والتمييز فيه أظهر أيضاً وقد نصوا على أنه تمييز في قولك زيد القمر حسناً وثوبك السلق خضرة اهـ.

الثالث: ما وقع بعد أما نحو: أما علماً فعالم والأصل فيه أن رجلاً وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف أما علماً فعالم يريد مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال قياساً عليه أما سمناً فسمين وأما نبلاً فنبيل، وذهب بعضهم إلى أن نصب عالماً في هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعدياً على حسب المعنى فكأنه قيل مهما تذكر علماً فالذي وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لأنه لا

يخرج منه شيء عن أصله إذ الحكم عليه بالحالية فيه إخراج للمصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل ولأنه ورد فيما ليس بمصدر، سمع أما قريشاً فأنا أفضلها وأما العبيد فذو عبيد. وذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق مؤكد لناصبه وهو عالم المؤخر والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾[1] والأصل مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر هذا. ورفع المصدر المنكر الواقع بعد أما جائز في لغة تميم يقولون أما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فإن وقع بعدها معرفة فالأرجح عد الحجازيين رفعه وأوجبه بنو تميم نحو: أما العلم فعالم أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجازيين ووجهه سيبويه بأنه مفعول له لتعذر الحالية بالتعريف والمصدرية كذلك لأن المصدر مؤكد وهو لا يكون معرفة، وذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق، والكوفيون ومن وافقهم إلى أنه مفعول به كالقولين في المنكر. **(ولا تكون)** الحال **(إلا بعد تمام الكلام)** بأن لا تكون ركناً في الإسناد ضرورة أنها فضلة وإن توقف عليها صحة الكلام في بعض المواضع نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝٣٨﴾[2]، ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾[3]، ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ۝١٣٠﴾[4]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[5]، وليس المراد أنها لا تقع إلا بعد ركني الكلام في اللفظ. **(نعم)** الأصل فيها التأخير عن صاحبها كالخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان صاحبها مرفوعاً كقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهمي

أم منصوباً كقوله:

وصلت ولم أصرم مسبين أسرتي

أم مجروراً بحرف زائد نحو: ما جاء عاقلاً من أحد وكفى معيناً بالصمد، أو أصلي نحو: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[6] هذا هو الأصح في الجميع وسيأتي

---

(١) سورة الضحى، آية: ٩.
(٢) سورة الدخان، آية: ٣٨.
(٣) سورة النساء، آية: ١٤٢.
(٤) سورة الشعراء، آية: ١٣٠.
(٥) سورة النساء، آية: ٤٣.
(٦) سورة سبأ، آية: ٢٨.

مقابله قريباً إن شاء الله أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا على قيام الذي هو المضاف لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من معمولاته سواء كانت الإضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً، وأجاز ابن مالك في الثاني تقديمها عليه في شرح التسهيل معللاً ذلك بأن الإضافة في نية الانفصال لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعضهم ثم قال المنع عندي أولى اهـ. ومنع أكثر النحويين منهم البصريون تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان صاحبها ظاهراً أم مضمراً فمنعوا مررت ضاحكة بهند ومررت ضاحكاً بك وتأولوا الآية بأنّ كافة حال من الكاف وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه إذا تعدى لصاحبها بواسطة أن يتعدى إليها بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير وبأنّ حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيها حرف جر ضمن معنى الاستقرار نحو: زيد في الدار متكئاً فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا تتقدم عليه هنا، وجوز الكوفية التقديم إذا كان صاحبها ضميراً أو مظهراً وهي فعل نحو: مررت تضحك بهند ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذٍ وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقاً الفارسي وابن كيسان وابن برهان وصححه ابن مالك، ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يجيزون مسرعاً قام زيد ويجيزون قام مسرعاً زيد لتقدم الرافع، ومنع الكوفيون أيضاً التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسماً أو فعلاً فلا يجيزون لقيت راكبة هنداً ولا لقيت تركب هنداً وعللوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً وما بعده بدلاً عنه، وجوزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً لانتفاء توهم المفعولية إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به، ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن تكون محصورة نحو: إنما رأيتك قائماً، ونحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾(١) أو يكون صاحبها منصوباً بنحو: ليت ولعل وفعل التعجب، وقد

(١) سورة الكهف، آية: ٥٦.

يعرض لها ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو: جاء زائراً هنداً أخوها وجاء منقاداً لعمرو صاحبه، وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بإلا نحو: ما قدم مسرعاً إلا زيد.

فائدة: للحال مع عاملها ثلاث حالات كما أن لها ثلاث حالات مع صاحبها كما مر.

إحداها: أن تتأخر عنه وهو الأصل مع جواز تقدمها عليه وذلك إذا كان العامل فعلاً متصرفاً نحو: جاء زيد راكباً أو صفة تشبهه نحو: زيد منطلق مسرعاً فلك في راكباً ومسرعاً أن تقدمهما على عاملهما عند جمهور البصريين مطلقاً خلافاً للجرمي فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها مطلقاً تشبيهاً لها بالتمييز وللأخفش فإنه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو: راكباً زيد جاء لبعدها عن العامل، وردّ جمهور البصريين على الجرمي والأخفش بالقياس على المفعول به والظرف وبالسماع قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[1]. فخشعاً حال من الواو في يخرجون وقد تقدمت على عاملها وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون خشعاً صفة مفعول محذوف والتقدير **(يوم يدع الداعي إلى شيء نكر قوماً خشعاً أبصارهم)** وقد صرح به غير واحد من المعربين وأجيب بأن الأصل عدم الحذف وقالت العرب **(شتى يؤوب الحلبة)** أي: متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عاملها فلا يجوّزون راكباً جاء زيد لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤول الأمر إلى تقديم المضمر على المظهر لفظاً ورتبة وإن كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسيطها وتقديمها على الرافع والمرفوع معاً نحو راكباً جئت وإن كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذراً من توهم المفعول، أو مضمر جاز التقديم نحو: ضاحكاً لقيتني هند وفرحاً مرت بي دعد.

الثانية: أن تتقدم على عاملها وجوباً كما إذا كان لها صدر الكلام نحو: كيف جاء زيد فكيف في محل النصب حال من زيد وهل هي ظرف شبيه باسم المكان كسوى أو غير ظرف قولان ويعزى الأول إلى سيبويه والثاني إلى الأخفش فعلى القولين يستفهم بها

(١) سورة القمر، آية: ٧.

عن الأحوال وعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء وعلى القول بظرفيتها لا تفتقر إلى متعلق بخلاف أين ومتى لأن الظرفية فيها غير مقصودة بخلافهما.

الثالثة: أن تتأخر عنه وجوباً وذلك في مواضع **(منها)** أن يكون العامل فعلاً جامداً نحو: ما أحسن زيداً مقبلاً وقد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كأن يكون فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو القسم نحو: لأصبر[1] محتسباً ولأقومن طائعاً، أو صلة لأل أو لحرف مصدري نحو: أنت المصلي فَذًّا ولك أن تتنفل قاعداً. **(ومنها)** أن يكون صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامة الفرعية وذلك اسم التفضيل فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فعومل معاملة الفعل الجامد نحو: هذا أفصح الناس خطيباً. **(ومنها)** أن يكون اسم فعل نحو: نزال مسرعاً **(ومنها)** أن يكون مصدراً مقدراً بأن والفعل نحو: سرني ذهابك[2] غازياً **(ومنها)** أن يكون لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه كتلك، وكأنّ، وليت نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[3] وقوله:

كأنّ قلوب الطير رطباً ويابساً ... لدى وكرها العناب والحشف البالي

وقولك:

ليت الحبيب مقيماً عندنا

وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي.

فائدتان:

الفائدة الأولى: أنه كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه كما إذا اقتضى حالاً واحدة ولكن أجازوا نحو: زيد مفرداً أنفع من

---

(١) قوله: لأصبر محتسباً. لو قال: إني لأصبر محتسباً لكان أولى لما في مثاله من الخلاف حيث دخلت لام الابتداء على غير المبتدأ وعلى غير مدْخول إنَّ.

(٢) قوله: سرني ذهابك غازياً. لعله سرني أن تذهب غازياً لأن ذهاب مصدر صريح ليس مؤولاً.

(٣) سورة النمل، آية: ٥٢.

عمرو معاناً، وزيد مفرداً أنفع من عمرو مفرداً، وزيد قائماً أخطب منه قاعداً، وهذا بسراً أطيب منه رطباً من كل ما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متحديه مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه. وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم قبوله العلامات الفرعية فله مزية على العامل الجامد لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين الحالين نحو: هو أكفؤهم ناصراً وجعل موافقاً لاسم الفاعل ونحوه في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين هذا. واختلف في العامل في هذين الحالين فالأصح أنه أفعل التفضيل فبسراً مثلاً حال من الضمير في أطيب ورطباً حال من ضمير منه والعامل فيهما أطيب، وذهب المبرد والسيرافي وطائفة إلى أن المنصوبين في ذلك ونحوه: خبران لكان مضمرة مع إذ في الماضي وإذا في الاستقبال وفيه تكلف إضمار ستة أشياء وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعل في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فرّ منه إلا أن يقال يتوسع في الظرف وعديله ما لا يتوسع في غيرهما وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط أفعل بين هذين الحالين كما تقدم فاقتصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخرهما عن أفعل ولا تقدمهما عليه دفعاً لالتباس المفضل بالمفضل عليه ولأن القياس في أصل هذه المسألة المنع كما تقدم لولا أن السماع ورد بها فلما وردت أجريت على ما سمعت، وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن تليه الحال الأولى مفصولة عن الثانية بمن نحو: هذا أطيب بسراً منه رطباً وزيد أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح، ومنع الجمهور هذه الصورة لاستلزامها الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه إلا بالظرف والجار والمجرور والتمييز لسماعه فيها وعدم السماع في الحال. أما التأخير على غير هذا الوجه نحو: هذا أطيب منه بسراً رطباً أو التقديم على أفعل لا على الوجه الذي تقدم نحو هذا بسراً منه رطباً أطيب فلا يجوز بإجماع.

الفائدة الثانية: أنه إذا كان عامل الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال:

أحدها: وهو الأصح المنع مطلقاً وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يقال قائماً في الدار زيد.

الثاني: الجواز وعليه الأخفش.

الثالث: وعليه ابن برهان التفصيل بين أن تكون الحال أيضاً ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تقديمها نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[1] فهنالك ظرف مكان وهو حال من ضمير الله الذي هو خبر الولاية، أو لا تكون فيمتنع. وفي توسطها بأن تتقدم على العامل دون المبتدإ أقوال أيضاً:

أحدها: الجواز مطلقاً وصححه ابن مالك نحو: زيد متكئاً في الدار وزيد عند هند في بستانها.

الثاني: المنع مطلقاً لضعف العامل وعليه الجمهور وصححه أبو حيان وردّ بالسماع قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦٓ﴾[2]. ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾[3]. بنصب مطويات وخالصة وقال الشاعر:

بنا عاذ عوف وهو بادىء ذلة ... لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

وتأول ذلك المانع.

الثالث: الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً أو جاراً ومجروراً والمنع في غير ذلك.

الرابع: الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع نحو: أنت قائماً في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر وعليه الكوفيون. واختار ابن مالك في التسهيل أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسط أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز التوسط بقوة هذا. ومحل الخلاف ما إذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فإن تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو: في الدار عندك زيد وفي الدار قائماً بكر.

---

(١) سورة الكهف، آية: ٤٤.

(٢) سورة الزمر، آية: ٦٧.

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٣٩.

(ولا يكون صاحبها) وهو مَنِ الحال وصف له وخبر عنه في المعنى **(إلا معرفة)** كالأمثلة المتقدمة ما لم يقم مقام التعريف شيء من المسوغات لأنه كالمبتدإ في المعنى والأصل في المبتدإ أن يكون معرفة وكما جاز أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس ولا يكون ذلك غالباً إلا بمسوغ فمن المسوغات تقدم الحال عليه كقوله:

وبالجسم مني بيناً لو علمته شحوب وإن تستشهدي العين تشهد

وقوله:

وما لام نفسي مثلها لي لائم ولا سدّ فقري مثل ما ملكت يدي

فبينا حال من شحوب ومثلها حال من لائم بناء على مذهب سيبويه من جواز مجيء الحال من المبتدإ والمسوغ لمجيئها من النكرة تقدمها على صاحبها. وأما على مذهب الجمهور من عدم جواز ذلك فهما حالان من الضمير المستكنّ في الخبر فلا شاهد في البيتين. والأولى التمثيل لتقديمها بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا﴾[1] لأن الفجاج صفة للسبل بدليل قوله تعالى: ﴿لِتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴿٢٠﴾﴾[2] فمن حقها أن تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على الحال، ومن المسوغات أن يكون صاحبها مخصوصاً إما بوصف كقراءة بعضهم ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾[3] وقوله:

نجيت يا رب نوحاً واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا

أو بإضافة نحو: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[4]، أو بمعمول غير مضاف إليه نحو: عجبت من ضرب أخوك شديداً، ومنها أن يكون مسبوقاً بنفي نحو: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾[5] فجملة ولها كتاب حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي. وزعم الزمخشري أنها صفة لها وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك بعضهم وردّه ابن مالك بخمسة أوجه يطول ذكرها، أو بنهي كقوله:

(١) سورة الأنبياء، آية: ٣١.
(٢) سورة نوح، آية: ٢٠.
(٣) سورة البقرة، آية: ٨٩.
(٤) سورة فصلت، آية: ١٠.
(٥) سورة الحجر، آية: ٤.

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوّفاً لحمام

فمتخوّفاً حال من أحد لكونه مسبوقاً بالنهي، والإحجام النكوص والتأخر.

والحمام بكسر الحاء الموت، أو استفهام كقوله:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقاً بالاستفهام بهل. وقد يقع نكرة بلا مسوغ كقولهم مررت بماء قعدة رجل وفي الحديث: (فصلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياما) رواه الإمام مالك في الموطأ.

تنبيه: إذا ثبت مجيء الحال بلا مسوغ فهل يقاس عليه أو لا ذهب إلى الأول سيبويه وتبعه أبو حيان وإلى الثاني الخليل ويونس.

اعلم أنه تنقسم الحال أيضاً باعتبار جريانها على من هي له وغيره إلى الحقيقة الغالبة كالأمثلة المتقدمة والسببية نحو: مررت بالدار قائماً صاحبها، وباعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهي الكثيرة ومقدرة وهي المستقبلة نحو: مررت برجل معه صقر صائداً به غدا أي: مقدراً ذلك ومنه ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[1]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾[2] أي: ناوين الحلق والتقصير، وباعتبار التعدد وعدمه إلى مفردة كما تقدم ومتعددة لمتعدد، نحو: لقيت هندا مصعداً منحدرة ومتعددة لواحد مع الترادف أو التداخل كقوله:

عليّ إذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا

فإن جعلت رجلان وحافياً حالين من فاعل الزيارة المحذوف فهما مترادفان والتقدير عليّ زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافياً أي: ماشياً غير منتعل وإن جعلت حافياً حالاً من فاعل رجلان المستتر فيه فهما متداخلان، ومنع الفارسي وجماعة ترادف حالين فأكثر على شيء واحد لزعمهم أن العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياساً على الظرف فالمنصوب الثاني إما نعت للأول أو حال من ضميره واستثنوا أفعل

(١) سورة الزمر، آية: ٧٣.

(٢) سورة الفتح، آية: ٢٧.

التفضيل نحو: زيد قائماً أحسن منه قاعداً فإنه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين إذ المعنى زيد يزيد حسنه في حال قيامه على حسنه قاعداً. وردّ بأن القياس على الظرف مع الفارق إذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصفين. وتنقسم أيضاً باعتبار كونها مفردة وغير مفردة إلى جملة وغير جملة فغير الجملة نوعان المفرد كما مر وشبه الجملة وهو أيضاً نوعان الظرف كرأيت الهلال بين السحاب والجار والمجرور نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[1] ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوباً كما تقدم غير مرة. وأما الجملة فإنما تقع حالاً بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون خبرية غير تعجبية.

الثاني: أن تكون خالية من عَلَم الاستقبال كالسين، وسوف، ولن.

الثالث: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها وذلك إما الضمير والواو معاً نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[2] أو الضمير فقط نحو: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3] أي: متعادين يضل بعضكم بعضاً والخطاب لآدم وحواء عليهما السلام بدليل اهبطا منها جميعاً. وجمع ضمير هما هنا لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس، وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية وصحح الزمخشري الأول، أو الواو فقط نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[4] فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال. وإنما جعلت الواو رابطة في باب الحال لأنها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها. وتتعين الواو في موضعين:

أحدهما: أن لا يكون في الجملة ضمير صاحب الحال لفظاً أو تقديراً نحو: جاء زيد والشمس طالعة. وذهب ابن حسن إلى أنه لا بد من تقدير الضمير مع الواو والتقدير في المثال طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير لدلالة الواو عليه.

---

(١) سورة القصص، آية: ٧٩.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٤٣.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٢٤.

(٤) سورة يوسف، آية: ١٤.

الثاني: قبل قد الداخلة على مضارع مثبت ولا يغني عنها الضمير، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[١]، فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني. وتمتنع في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف حالاً على حال، نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[٢]، فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتاً وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة. الصورة **الثانية**: الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو: هذا الحق لا شك فيه و ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٣] فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو على المؤكد في نحو: جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه. الصورة **الثالثة**: الجملة الماضوية التالية إلا نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[٤]، فجملة كانوا به يستهزؤون حال من الهاء في يأتيهم ويمتنع اقترانها بالواو، قاله ابن مالك وتبعه ابن هشام. وأجاز بعضهم اقترانها بها متمسكاً بقوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا

امرأ مميز لفاعل نعم المستتر فيها، وهرم بفتح الهاء وكسر الراء، لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ. الصورة **الرابعة**: الماضوية المتلوة بأو نحو: لأضربنه ذهب أو مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة بأو فلا تقترن بالواو لأنها في تقدير شرط أي: إن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترن بها فكذلك ما كان في تقديره. الصورة **الخامسة**: المضارعية المنفية بلا نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[٥]، فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لأن المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى

(١) سورة الصف، آية: ٥.
(٢) سورة الأعراف، آية: ٤.
(٣) سورة البقرة، آية: ٢.
(٤) سورة الحجر، آية: ١١.
(٥) سورة المائدة، آية: ٨٤.

أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية. وجعل ابنه ترك الواو قبل لا أكثرياً لا ممتنعاً متمسكاً بنحو قوله:

أكسبته الورق البيض أبا ... ولقد كان ولا يدعى لأب

وقول الآخر:

وكنت ولا ينهنهني الوعيد

وعلى الأول يؤول مثل ذلك على إضمار مبتدإ. الصورة **السادسة**: المضارعية المنفية بما كقوله:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ... فما لك بعد الشيب صبا متيما

فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم، وصبا حال. الصورة **السابعة**: المضارعية المثبتة المجردة من قد نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾[1] فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم تقترن بالواو لأن المضارع يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل على اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه واختلف في تخريج نحو قوله:

علقتها عرضاً وأقتل قومها ... زعماً لعمر أبيك ليس بمزعم

فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة والمضارع مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصداً لحكاية الحال الماضية بأن فرض ما كان في الزمن الماضي واقعاً في الحال فعبر عنه بلفظ المضارع. وقيل هي واو الحال والجملة المضارعية خبر مبتدإ محذوف أي وأنا أقتل قومها والجملة من المبتدإ والخبر هي الحال، وعلقتها مبني للمفعول وعرضاً بفتحتين وكذا زعما وهو مصدر زعم كفرح بمعنى طمع. والمزعم المطمع.

خاتمة: قد يحذف عامل الحال جوازاً لدليل حاليّ كقولك لقاصد السفر راشداً

(١) سورة المدثر، آية: ٦.

وللقادم من الحج مأجوراً، أو مقالي نحو: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[1]، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[2] بإضمار تسافر ورجعت ونجمعها وصلوا، ووجوباً قياساً في أربع صور:

أحدها: السادة مسد الخبر نحو: ضربي زيداً قائماً.

الثانية: المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: زيد أخوك عطوفاً والتقدير أحقه بفتح فضم من حققت الأمر بالتخفيف أي: تحققته أو بضم فكسر من أحققته بمعنى أثبته وقد مضت الصورتان: الأولى في باب المبتدإ والخبر، والثانية في هذا الباب.

الثالثة: هي التي يبين بها ازدياد أو نقص في المقدار بتدريج نحو: بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً أي: فزاد الثمن أو فذهب صاعداً أو فانحط سافلاً. ويشترط لنصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثم لا بالواو ولا بسائر حروف العطف لعدم إفادتها معنى التدريج. الصورة **الرابعة**: ما ذكر بدلاً من اللفظ بالفعل لتوبيخ، نحو: أقائماً وقد قعد الناس أي: أتوجد وسماعاً في غير ذلك نحو: هنيئاً لك فهنيئاً حال محتملة للتأسيس والتأكيد منصوبة بفعل محذوف لقيام الحال مقامه أي: ثبت لك الخير هنيئاً على التأسيس وهنأك ذلك هنيئاً على التأكيد، وهنأ بتخفيف النون وبالهمز يقال هنىء يهنأ كعلم يعلم، وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف.

---

(١) سورة القيامة، آية: ٤.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٣٨.

«بَابُ التَّمْيِيْزِ»

التَّمْيِيْزُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوْبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ........

باب التمييز

(التمييز) لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٩﴾[1] أي: انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[2] أي ينفصل بعضها عن بعض، واصطلاحاً ويرادفه المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر **(هو الاسم)** الصريح لأنه لا يكون جملة ولا شبيهاً بها جامداً كان وهو الغالب أو مشتقاً نحو: لله دره فارساً. **(المنصوب)** خرج المرفوع والمجرور لا مطلقاً فإن منه ما ليس بتمييز نحو: مررت برجل ومنه ما هو تمييز كثلاثة رجال والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به أو يقال إنه إنما عرف نوعاً من التمييز بقرينة الأمثلة الآتية **(المفسر لما انبهم)** باعتبار الوضع مخرج لما عدا الحال من المنصوبات **(من الذوات)** أي: ومن النسب ففي كلامه اكتفاء ويحتمل أنه أراد بالذوات ما قابل الهيئات المتقدمة في تعريف الحال وهو الظاهر بدليل الأمثلة الآتية فيشمل التعريف التمييز المفسر للنسبة هذا على طريقة الجمهور. وذهب ابن الحاجب إلى أن التمييز أبداً مفسر للذات المبهمة. غاية الأمر أن الذات إمّا مذكور اسمها كما في المقادير والعدد أو مقدر كما في طاب محمد نفساً لأنه في قوة قوله طاب شيء منسوب إلى محمد ونفساً يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر قال الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بمحمد مثلاً أمر معلوم إنما الإبهام في المتعلق الذي ينسب إليه الطيب إذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بمحمد اهـ. لكن قد يقال إن ذلك المقدر هو أحد طرفي النسبة فبجهله تجهل هي فلا حاجة لهذا التكلف. فالمبهم المفتقر للتمييز على طريقة الجمهور نوعان جملة ومفرد فتمييز الجملة يرفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله

(١) سورة يٰس، آية: ٥٩. (٢) سورة الملك، آية: ٨.

نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْماً وَطَاب مُحَمَّدٌ نَفْساً .

من فاعل أو مفعول أو نسبة خبر إلى مبتدإ وهو قسمان: محول وغير محول:

الأول: ثلاثة أنواع محول عن المبتدأ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[1]، أصله مالي أكثر منك أي: من مالك فحذف المضاف وأقيم مرادف المضاف إليه مقام ذلك المحذوف فارتفع بالابتداء فصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ومنه صالح أطهر منك عرضاً، ومحول عن الفاعل **(نحو قولك تصبب زيد عرقاً وتفقأ)** أي: امتلأ أو تشقق **(بكر شحماً وطاب)** لذّ وزكى **(محمد نفساً)** والأصل تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفسه محمد فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ثم جيء بالمضاف تمييزاً، ومحول عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2] أصله وفجرنا عيون الأرض، فحذف عيون وأوقع الفعل على الأرض ثم أتي بالمحذوف تمييزاً فصار كما ترى.

الثاني: نحو: امتلأ الإناء ماء ونعم رجلاً زيد وبئس بدلاً عبد الدار وحبذا أرض البقيع أرضاً لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول. **(نعم)** كون ماء من امتلأ الإناء ماء غير محول مبني على أن المحول عن الفاعل لا بدّ من صحة كونه فاعلاً للفعل المذكور، أما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلاً ولو للازم المذكور فهو محول عن الفاعل والأصل ملأ الماء الإناء. والضابط أنه متى كان المنسوب إليه الحكم ظاهراً نفس التمييز في المعنى كان غير محول أصلاً كنعم رجلاً زيد الخ.

اعلم أن نعم وبئس فعلان غير متصرفين لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفاعلهما معرف إما بأل الجنسية على الأصح نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[3]، ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾[4] أو بالإضافة إلى ما قارنها، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[5] ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[6]، أو بالإضافة إلى مضاف لما قارنها كقوله:

نعم ابن أخت القوم غير مكذب ... زهير حسام مفرد من حمائل

---

(١) سورة الكهف، آية: ٣٤.
(٢) سورة القمر، آية: ١٢.
(٣) سورة صّ، آية: ٤.
(٤) سورة الكهف، آية: ٢٩.
(٥) سورة النحل، آية: ٣٠.
(٦) سورة النحل، آية: ٢٩.

وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله:

نعم أخو الهيجا ونعم شبابها

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته، أو ضمير ملازم للإفراد مستتر فيهما مفسر بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمخصوص نحو: نعم رجلاً زيد ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون. وإذا استوفت نعم وبئس فاعلهما الظاهر أو المضمر وتمييزه جيء بالمخصوص بالمدح والذم على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بينهما العموم المستفاد من أل فيما إذا كان الفاعل ظاهراً والضمير فيما عداه، أو خبر لمبتدإ محذوف. ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل فيتعين حينئذٍ كونه مبتدأ ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل بل ولا بينه وبين التمييز خلافاً للكوفيين. وأما حبذا فهي كنعم في المعنى مع زيادة أن الممدوح محبوب للقلب. والأصح أن ذا فاعلها ويلزم الإفراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك لشبهه بالمثل ويمتنع إتباعه ويجب ذكر المخصوص بعده على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بينهما اسم الإشارة أو خبر لمبتدإ محذوف. وإذا أريد بها الذم أدخل عليها لا فتساوى بئس في العمل والمعنى.

وأما المفرد المبهم المفتقر إلى التمييز فأربعة أنواع:

أحدها: العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1] **(واشتريت عشرين غلاماً وملكت تسعين نعجة)** والكناية ككم الاستفهامية نحو: كم عبداً ملكت.

الثاني: المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم إلى ثلاثة أقسام لأنه إما مساحة كشبر أرضاً وذراع نسجاً أو كيل كقفير براً. والقفير ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعاً، أو وزن كرطلين عسلاً وتمراً.

الثالث: ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة فالأول نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[2] فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسماً لشيء يوزن به عرفاً، والثاني نحو

(١) سورة يوسف، آية: ٤. (٢) سورة الزلزلة، آية: ٧.

نحي سمناً فالنحي بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيراً وصغيراً، والثالث نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[1] فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحدّ.

الرابع: ما كان فرعاً للتمييز، نحو: هذا خاتم حديداً وباب ساجاً وقميص خزّا هذا. ولك في تمييز الاسم المفرد أن تجره بإضافة الاسم إليه كشبر أرض وقفير بر ومنوي عسل إلا إذا كان الاسم عدداً من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فإن تمييزه واجب النصب بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزها واجب الجر بالإضافة إلا ما شذّ كخمسة أثواباً ومائتين عاماً. ومحل جواز جر تمييز الاسم المفرد المبهم غير العدد على ما علمت ما لم يضف الاسم إلى غير التمييز نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[2]، ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[3] فمدداً تمييز لمثل وذهباً تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالإضافة لأن مثل وملء مضافان إلى غيرهما فامتنع إضافتهما مرة أخرى. **(و)** من مميز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان النصب والجر وشرط نصبه أن يكون سببياً فاعلاً لاسم التفضيل في المعنى كقولك: **(زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها)**. وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلاً من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كرم أبوه وجمل وجهه بخلاف ما إذا لم يكن فاعلاً معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو: مال زيد أكثر مال بالخفض. وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الأموال ولا يصح أن يكون مال في هذا المثال فاعلاً معنى لفساد المعنى إذ لا يقال مال زيد كثر ماله لأنه يؤدي إلى أن المال له مال. وإنما جاز النصب بل وجب في نحو هو أكرم الناس رجلاً بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلاً لا يصح أن يكون فاعلاً في المعنى إذ لا يقال هو كرم رجل لإضافة أفعل إلى غيره فلو أضيف ثانياً إليه لزم إضافته مرتين وذلك ممتنع.

---

(١) سورة الكهف، آية: ١٠٩.

(٢) سورة الكهف، آية: ١٠٩.

(٣) سورة آل عمران، آية: ٩١.

فائدة: يجوز جر كل التمييز بمن ظاهرة كرطل من عسل إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: تمييز العدد الصريح كعشرين درهماً.

الثاني: التمييز المحول عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾(١)، وغرست الأرض شجراً وما أحسن زيداً أباً.

الثالث: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفساً إذ أصله طابت نفس زيد كما تقدم أو كان محولاً عن مضاف غيره، نحو: زيد أكثر مالاً فمالاً محول عن مضاف مرفوع بالابتداء إذ أصله مال زيد أكثر فحول المضاف وجعل تمييزاً وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه بخلاف ما إذا كان فاعلاً في المعنى ولم يكن محولاً نحو لله دره فارساً فإنه وإن كان فاعلاً في المعنى إذ المعنى عظمت فارساً إلا أنه غير محول عن الفاعل صناعة ومن ذلك نعم رجلاً زيد وغيره من كل تمييز نسبة غير محول. والحاصل أنه يجوز في غير تمييز النسبة المحول وتمييز العدد ثلاثة أوجه نصبه كما تقدم وجره بمن ظاهرة كرطل من زيت ومنوان من عسل وجريب من تمر وصاع من برّ، وإضافته إلى جنسه كرطل زيت ومنوان زبد وجريب تمر وصاع بر (**نعم**) إن أريد بالمقادير الآلات التي يقع بها التقدير لم يجز إلا إضافتها كعندي منوا سمن وقفيز برّ تريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والإضافة حينئذٍ بمعنى اللام وأما تمييز العدد الصريح فلا يجوز جره بمن كتمييز النسبة المحول.

تنبيه: قال في شرح التسهيل إن التمييز بعد الضمير في نحو لله دره فارساً ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع، نحو: لقيت زيداً فللّه دره فارساً وجاءني زيد فيا له رجلاً وزيد حسبك به ناصراً وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلاً ويا لزيد رجلاً، ومن تمييز المفرد إن كان مجهوله اهـ. الدرّ في الأصل مصدر درّ اللبن من باب نصر وضرب ودروراً كثر وقد يسمى اللبن نفسه درّاً والأقرب أن المراد هنا اللبن الذي ارتضعه من ثدي أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريفاً يعني أن اللبن الذي

---

(١) سورة القمر، آية: ١٢.

تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية والمقصود التعجب كأنه قيل ما أفرس هذا الرجل هذا. وناصب تمييز النسبة ما اشتملت عليه الجملة من فعل أو شبهه عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم. وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين، أما الناصب لتمييز الذات المبهمة هو تلك الذات كعشرين في عشرين درهماً ورطل وقفيز وذراع في رطل زيتاً وقفيز براً وذراع ثوباً وصح عملها وهي جامدة على طريق التشبيه واختلف البصريون في الذي شبهت به فقيل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها وقيل بأفعل التفضيل في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير قال أبو حيان وهو أقوى لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً ويعمل في النكرة وغيرها اهـ. **(ولا يكون)** التمييز عند البصريين **(إلا نكرة)** وذهب الكوفيون وابن طراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وقوله: علام ملئت الرعب والحرب لم تقد، وقولهم سفه زيد نفسه وألم رأسه، و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾(١) والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام وعلى أن المضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به أو على إسقاط الخافض أي في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها **(ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)** بمعنى أنه لا يكون أحد ركني الإسناد ضرورة أنه من الفضلات وإلا فيجوز توسطه بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو: طاب نفساً زيد، قال أبو حيان قياسه جواز توسطه مع الوصف نحو: طيب نفساً زيد وبين الفعل ومنصوبه نحو: فجرنا عيونا الأرض اهـ. وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزماً بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل وإنما هو الجملة بأسرها. والقائلون إن الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلفوا فمنع سيبويه والأكثرون من البصريين والكوفيين تقديمه فلا يقال نفساً طاب زيد وحملوا ما ورد من ذلك على الضرورة، وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة بشرط كون العامل متصرفاً واختاره ابن مالك لوروده كقوله:

---

(١) سورة القصص، آية: ٥٨.

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها　　وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقوله:

أنفساً تطيب بنيل المنى　　وداعي المنون ينادي جهارا

وقوله:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا　　وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

وقياساً على سائر الفضلات ويستثنى من المتصرف كفى فلا يقال رجلاً كفى بزيد لأنه وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب إذ المعنى ما أكفاه رجلاً. فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع فلا يقال ما رجلاً أحسن زيداً، ولا رجلاً أحسن بزيد كما يمتنع إذا كان عامله الذات المبهمة بإجماع.

وأما قوله:

ونارنا لم ير ناراً مثلها　　قد علمت ذاك معدّ كلها

فضرورة وقيل الرؤية قلبية وناراً مفعول ثان (**نعم**) يستثنى من محل الإجماع في الثاني التمييز بعد اسم ثان شبه به الأول نحو: زيد القمر حسناً فإن الفراء جوز فيه التقديم فيقال زيد حسناً القمر.

خاتمة: يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة. فأما أمور الاتفاق فإنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبان رافعان للإبهام. وأما أوجه الافتراق:

فأحدها: أن الحال تكون جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً كما تقدم والتمييز لا يكون إلا اسماً.

الثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾(١)، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾(٢) وقوله:

إنما الميت من يعيش كئيباً　　كاسفاً باله قليل الرجاء

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٣٧.　(٢) سورة النساء، آية: ٤٣.

بخلاف التمييز.

الثالث: أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات.

الرابع: أن الحال تتعدد لمفرد كما تقدم بخلاف التمييز.

الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[1] وقوله:

عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق

أي وهذا طليق محمولاً لك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح على ما تقدم.

السادس: أن الأصل في الحال الاشتقاق وفي التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو: هذا مَالُكَ ذهباً ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[2] ويقع التمييز مشتقاً نحو: لله دره فارساً وقولك كرم زيد ضيفاً إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والأحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه. واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الأخفش والفارسي والربعي حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العلاء تمييز مطلقاً، وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق إن أريد به تقييد المدح كقوله:

يا حبذا المال مبذولاً بلا سرف

فحال وإلا فتمييز نحو: حبذا راكباً زيد.

السابع: أن الحال مؤكدة لعاملها كما مر ولا يقع التمييز كذلك فأما ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[3] فشهرا مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين وما اختاره المبرد ومن وافقه من جواز نعم الرجل رجلاً مردود وأما قوله:

(١) سورة القمر، آية: ٧.

(٢) سورة الأعراف، آية: ٤٧.

(٣) سورة التوبة، آية: ٣٦.

تــزود مــثــل زاد أبــيــك فــيــنــا فــنــعــم الــزاد زاد أبــيــك زادا

فالصحيح أن زاداً معمول لتزود إما مفعول مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً وأما قوله:

نـعـم الـفـتـاةُ فـتـاةً هـنـدُ لـو بـذلـت ردَّ الـتـحـيـةِ نُـطـقـاً أو بـإيـمـاء

ففتاة حال مؤكدة.

«بَابُ الْاسْتِثْنَاءِ»

وَحُرُوفُ الْاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ: وَهِيَ: ....

باب الاستثناء

وهو استفعال من الثني بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه، ويصح حمله هنا على المعنى المصدري باعتبار متعلقه وذلك المعنى هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل. فالإخراج جنس وبإلا أو إحدى أخواتها يخرج التخصيص بالوصف والإضافة ونحوهما كالتقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها وما كان داخلاً يشمل الداخل لفظاً أو تقديراً والقيد الأخير لإدخال المنقطع كما ستراه إن شاء الله تعالى هذا، والمناسب حمله على المستثنى لأن الكلام في المنصوبات من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو ما في معناها بشرط الفائدة، قاله في التسهيل. فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو: أعتق رقبة مؤمنة وبالإضافة نحو: غلام زيد وبالشرط نحو: اقتل الذمي إن حارب وبالغاية نحو: أتموا الصيام إلى الليل وبالاستثناء نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنۡهُمۡۚ﴾[1] وقوله تحقيقاً أو تقديراً إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع وقوله: من مذكور أو متروك إشارة إلى قسمي التام والمفرغ وقوله: بإلا متعلق بالمخرج وما في معناها معطوف عليه وهما قيدان يخرج بهما ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو: جاءني ناس إلا زيداً وجاءني القوم إلا رجلاً فإنه لا يقيد. **(وحروف الاستثناء)** أي: أدواته **(ثمانية)** بناء على أن كلاً من لغات سوى أداة مستقلة وسماها حروفاً تغلياً لإلا لأنها أم الباب وعدا، وخلا وحاشا في حالة جر المستثنى بها **(وهي)** في الحقيقة ثلاثة أقسام حرف

---

(١) سورة البقرة، آية: ٩٤٩.

إِلاَّ وَغَيْرُ وَسِوَىٰ وَسُوَى وَسَوَاءٌ وَخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا فَالمُستثنى بِإِلاَّ يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلاَمُ تَامًّا مُوْجَباً نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً وَخَرَجَ النَّاسُ إِلاَّ عَمْراً . . .

باتفاق وهو **(إلا)** واسم باتفاق وهو **(غير وسوى)** كرضى **(وسوى)** كهدى **(وسواء)** كسماء وسواء كبناء وتركها لغرابتها. والحاصل أنها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، ومتردد بين الفعلية والحرفية **(و)** هو **(خلا)** عند الجميع **(وعدا)** عند غير سيبويه فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية **(وحاشا)** عند الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش ومن وافقهم فإنهم يرون أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا، ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف دائماً، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائماً، وذهب الفراء إلى أنها فعل لا فاعل له ولا مفعول وإنما نصبت ما بعدها بالحمل على إلا. ويقال فيها حاش بحذف الألف الأخيرة وحشا بحذف الأولى. فهذه الأدوات الثمانية ترجع إلى ستة لأن سوى بلغاتها شيء واحد. وأهمل المصنف رحمه الله قسماً ربعاً وهو الفعل وذلك ليس ولا يكون. وللمستثنى بهذه الأدوات حالات **(فالمستثنى بإلا ينصب)** وجوباً **(إذا كان الكلام)** قبلها **(تاماً)** بأن ذكر فيه المستثنى منه **(موجباً)** بفتح الجيم بأن لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه سواء كان المستثنى متصلاً بأن كان بعضاً من المستثنى منه **(نحو: قام القوم إلا زيداً)** أو منقطعاً بأن لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه **(و)** ذلك كأن تقول: **(خرج الناس إلا عمراً)** مشيراً بالناس إلى جماعة خالية عن عمرو أو لم يكن كذلك نحو: قام القوم إلا حماراً ولا بد حينئذٍ أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعباناً وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل، ولا فرق في وجوب النصب بين أن يكون المستثنى متأخراً عن المستثنى منه كما تقدم وبين أن يكون متقدماً عليه نحو: قام إلا زيداً القوم وخرج إلا حماراً القوم.

تنبيه: اختلف في ناصب المستثنى بإلا على ثمانية أقوال:

أحدها: أنه نفس إلا وحدها وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد.

وَإِنْ كَانَ الكَلاَمُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيْهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ وَإِلاَّ زَيْداً ....

الثاني: تمام الكلام كما انتصب درهماً بعد عشرين.

الثالث: الفعل المتقدم وشبهه بواسطة إلا وإليه ذهب السيرافي والفارسي.

الرابع: الفعل المتقدم بغير واسطة إلا وإليه ذهب ابن خروف.

الخامس: فعل محذوف من معنى إلا تقديره أستثني وإليه ذهب الزجاج.

السادس: المخالفة وحكي عن الكسائي.

السابع: أن المفتوحة الهمزة المشددة النون محذوفة هي وخبرها والتقدير في قام القوم إلا زيداً مثلاً إلا أن زيداً لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي.

الثامن: إلا مركبة من إنّ ولا ثم خففت إن وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء، وزاد ابن عصفور فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إن وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لأنها عاطفة **(وإن كان الكلام)** الذي قبل إلاّ **(منفياً)** بأن سبقه نفي أو شبهه ولو معنى وكان **(تاماً)** وكان المستثنى متصلاً متأخراً عن المستثنى منه **(جاز فيه)** أي في المستثنى **(البدل)** من المستثنى منه بدل بعض من كل عند البصريين وعطفه على المستثنى منه بإلا عند الكوفيين لأنها من حروف العطف عندهم **(و)** جاز أيضاً **(النصب على الاستثناء)** والمختار الاتباع للمشاكلة فمثاله بعد النفي لفظاً ومعنى **(نحو: ما قام القوم إلا زيد)** بالرفع على البدلية من القوم **(و)** يجوز **(إلا زيداً)** بالنصب على الاستثناء، وما رأيت أحداً إلا زيداً بالنصب لا غير سواء جعلته بدلاً من المنصوب أو منصوباً بإلا على الاستثناء، وما مررت بأحد إلا زيد وإلا زيداً، ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله:

وبالصريمة منهم منزل خلق ... عاف تغير إلا النؤي والوتد

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله. والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخلها السيل وهو مرفوع على البدلية من الضمير المستتر في تغير، والوتد معطوف عليه، والصريمة كل رملة انصرمت من معظم الرمل وخلق بفتحتين بمعنى بال، وعاف بمعنى دارس. يقال عفا المنزل إذا درس وعفته الريح درسته

يتعدى ولا يتعدى، وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾[1] بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فهو بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين فيكون معمولاً لمقدر تقديره إلا تلتفت امرأتك وعطف نسق عند الكوفيين ولم يصرح معه بضمير على الأول لقوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه. قال الدمامينيّ لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وإنما اشترطوه من حيث هو رابط فإذا وجد الربط بدونه حصل الغرض فلا معنى لاشتراط وجوده لفظاً أو تقديراً وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول وإلا لإخراج الثاني من الأول فعلم أنه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج إلى الضمير اهـ. ومثال الاستفهام: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[2] بالرفع في قراءة الجميع وهو بدل أو عطف نسق على ما تقدم، والنصب أيضاً عربي جيد وقد قرىء به في السبع في قليل من قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[3]. وفي امرأتك من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[4] هذا ولا يتأتى الاتباع في الموجب فأما قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[5] بالرفع فمحمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا مني بدليل فمن شرب منه فليس مني وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوه، هذا كله في المستثنى المتصل كما علم مما مرّ. وأما إن كان المستثنى منقطعاً فإن لم يمكن تسليط العامل عليه وجب نصبه اتفاقاً من الحجازيين والتميميين، نحو: ما زاد هذا المال إلا النقص بالنصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال أو العطف لأنه لا يصح تسليط العامل عليه إذ لا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد إلا ضراً إذ لا يقال نفع الضر، وإن أمكن تسليطه عليه نحو: ما قام القوم إلا حماراً إذ يصح أن يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب وعليه قراءة السبعة ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[6] بنصب اتباع على الاستثناء وتميم ترجحه وتجيز الاتباع ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيس … إلا اليعافير وإلا العيس

---

(1) سورة هود، آية: ٨١.
(2) سورة الحجر، آية: ٥٦.
(3) سورة النساء، آية: ٦٦.
(4) سورة هود، آية: ٨١.
(5) سورة البقرة، آية: ٢٤٩.
(6) سورة النساء، آية: ٥٥٧.

وقول الآخر:

عشية لا تغني الرماح مكانها ... ولا النبل إلا المشرفيّ المصمم

وقول الفرزدق:

وبنت كريم قد نكحنا ولم يكن ... لنا خاطب إلا السنان وعامله

وإن تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه على الاستثناء مطلقاً عند البصريين كقوله:

وما لي إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مذهب الحق مذهب

والأصل وما لي شيعة إلا آل أحمد وما لي مذهب إلا مذهب الحق وأراد بأحمد نبينا عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام وإنما امتنع جعله بدلاً من المستثنى منه لأن البدل تابع وهو لا يتقدم على متبوعه، وأجازه الكوفيون والبغداديون متمسكين بنحو قول حسان رضي الله عنه:

لأنهم يرجون منه شفاعة ... إذا لم يكن إلا النبيون شافع

وقال سيبويه حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون ما لي إلا أبوك ناصر فيجعلون ناصراً بدلاً اهـ. ووجه بأن العامل فرغ لما بعد إلا وهو عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض من كل.

اعلم أنه إذا تعذر الإبدال على اللفظ أبدل على المحل نحو: ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد في الدار إلا زيد وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يذكر فيجب نصب ما بعد إلا في الأخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لأن من والباء لا يزادان في الإثبات قياساً عند الجمهور ولا وما لا يعملان بعد الإثبات فالمستثنى في الأول والأخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع في الأول والنصب في الأخير وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ويجوز كونه خبراً لمبتدإ محذوف أي إلا هو شيء وتكون إلا بمعنى لكن وأما في الثاني فبدل من محل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر وهذه الأقوال الثلاثة

وَإِنْ كَانَ الْكَلاَمُ نَاقِصاً كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ وَمَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْداً وَمَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ . . . .

تأتي في الاسم الشريف من لا إله إلا الله **(وإن كان الكلام)** المنفي قبلها **(ناقصاً)** بأن لم يذكر فيه المستثنى منه **(كان)** المستثنى **(على حسب العوامل)** المقتضية له من رفع ونصب وخفض فلا عمل لإلا بل الحكم مع وجودها مثله مع عدمها بالنسبة إلى العمل فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رفع المستثنى **(نحو)** ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[1] و **(ما قام إلا زيد)** وما في الدار إلا بكر، **(وإن كان ما قبلها يطلب منصوباً)** نصب نحو: **(ما ضربت إلا زيداً و)** إن كان يطلب جاراً ومجروراً يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو: **(ما مررت إلا بزيد)** ويسمى هذا الاستثناء استثناء مفرغاً لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بغيره في الظاهر. وفي الحقيقة الاستثناء من عام محذوف مناسب للمستثنى جنساً ونوعاً من الفاعلية والمفعولية ونحوهما وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف والتقدير في أمثلة المصنف ما قام إنسان أو أحد إلا زيد وما ضربت إنساناً أو أحداً إلا زيداً وما مررت بإنسان أو أحد إلا بزيد ولا يتأتى التفريغ في الإيجاب لأنه يؤدي إلى عدم استقامة المعنى غالباً فلا تقول رأيت إلا زيداً لأنه يستلزم أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً وهذا محال عادة وأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾[2]. فمحمول على أن يأبى بمعنى لا يريد فهو منفي معنى.

والحاصل أن المستثنى بإلاّ يجب نصبه إذا تقدم على المستثنى منه على الأصح سواء كان متصلاً أو منقطعاً وعلى كل أمكن تسلط العامل عليه أم لا وعلى كل كان الكلام منفياً أم لا فهذه ثمان صور وكذا إذا تأخر عن كلام تام موجب سواء كان متصلاً أو منقطعاً أمكن تسلط العامل عليه أم لا فهذه أربع صور وكذا المؤخر من كلام تام منفي أو شبهه إذا لم يمكن تسلط العامل عليه إجماعاً سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهاتان صورتان وكذا إذا كان مؤخراً عن كلام تام منفي أو شبهه وأمكن تسلط العامل عليه وكان منقطعاً فإنّ نصبه واجب عند البصريين وإن كان متصلاً ترجح الاتباع على النصب إمّا بدل بعض من كل أو عطف نسق على ما تقدم فهاتان صورتان أيضاً ويكون على حسب العوامل في المفرغ سواء كان الكلام منفياً وهو الغالب أو غير منفي واستقام

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٤٤. (٢) سورة التوبة، آية: ٣٢.

المعنى نحو: قرأت إلا يوم الخميس أي: قرأت كل أيام الأسبوع إلاّ يوم الخميس فهاتان صورتان فالمجموع ثمانية عشر صورة يمكن وقوعها والتمثيل لها ولولا خوف الإطالة مع وضوح المقام لمثلت لها والله الهادي لأقوم سبيل **(والمستثنى بغير وسوى)** بكسر السين **(وسوى)** بضمها مع القصر فيهما **(وسواء)** بالمد وفتح السين أفصح من كسرها **(مجرور)** دائماً بإضافتها إليه لملازمتها الإضافة والمضاف إليه مجرور **(لا غير)** أي: لا يجوز فيه غير الجر فتكون هي معربة بما ثبت للمستثنى بإلا من مطلق الإعراب فيما تقدم. فيجب نصبها في نحو: قام القوم غير زيد أو سوى زيد الخ وما نفع هذا المال غير الضرر أو سوى الضرر الخ عند الجميع وفي نحو: ما قام أحد غير حمار أو سوى حمار الخ عند غير بني تميم وفي نحو: ما قام غير زيد أو سوى زيد الخ أحد[1] عند الأكثر ويترجح في هذا المثال عند قوم كما يترجح في نحو: ما قام أحد غير حمار أو سوى حمار الخ عند بني تميم ويضعف في نحو: ما قام أحد غير زيد أو سوى زيد الخ ويمتنع في نحو ما قام غير زيد أو سوى زيد الخ هذا. وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن باذش بوزن صاحب، وقد تبنى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبني كما في التسهيل. وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو: ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارضي. والقياس يقتضي إجراء هذه الأقوال إعراباً وبناء على سوى بلغاتها ولم أر النص فحرر.

تنبيه: الأصل في غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة ولتوغلها في الإبهام لا تتعرف بالإضافة مطلقاً فلا يوصف بها إلا نكرة نحو: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[2] أو شبهها، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم والمعروف[3] الجنسي قريب من النكرة ولأن غيرا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ

---

(١) قوله: أحد. لعل هذه الكلمة زائدة.

(٢) سورة فاطر، آية: ٣٧.

(٣) لعله المعرف بحذف الواو.

تتعرف ويرده الآية الأولى إلا أن يدعي أنها فيها بدل لا نعت وقيل تتعرف مطلقاً. وأما إلا فإنها تفيد مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً وإثباتاً فلما اتفقا في إفادة مطلق المغايرة حملت غير على إلا في الاستثناء بها. وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرطين:

أحدهما: أن يكون الموصوف بها جمعاً أو شبهه فلا يوصف بها مفرد محض مراعاة لأصلها وهو الاستثناء.

الثاني: أن يكون نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في الإبهام فلا توصف بها معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفرداً في اللفظ دالاً على متعدد في المعنى وبشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية فمثال الجمع المنكر ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(١) فلا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير حينئذٍ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك مراداً ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه، ومثال شبه الجمع قوله:

لو كان غيرى سليمى الدهر غيره ... وقع الحوادث إلا الصارم الذكر

فإلا الصارم: صفة لغيرى، وسليمى منادى أي: يا سليمى والدهر إمّا منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر للفعل قبله أو مفعول لمحذوف تقديره يقاسي هذا الدهر أي: شدائده وجواب لو غيره. والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق، ومثال شبه المنكرة قوله:

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة ... قليل بها الأصوات إلا بغامها

فالأصوات شبيه بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية والضمير في أنيخت للناقة، والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض التي أنيخت فيها، والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة صوت الظبي في الحقيقة واستعير لصوت الناقة. وهل إلا هذه حرف أو اسم قولان وقد صرح بالأول غير واحد بل حكى السعد في حاشية الكشاف

(١) سورة الأنبياء، آية: ٢٢.

الإجماع عليه قال الدماميني ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حينئذٍ اسماً لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك: زيد لا قائم ولا قاعد إنها بمعنى غير وجعل إعرابها على ما بعدها بطريق العارية على ما صرح به السخاوي اهـ. وينبني على ذلك أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة.

اعلم أن غيرا تفارق إلا في خمس مسائل:

إحداها: أن إلاّ تقع بعدها الجمل دون غير.

الثانية: أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد.

الثالثة: أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد.

الرابعة: أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو مراعاة للفظ زيد ورفعه حملاً على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ.

الخامسة: أنه يجوز أن يقال ما جئتك إلاّ ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا الجر نحو: ما جئتك لغير ابتغاء معروفك.

تنبيه: علم مما تقدم أن غيرا اسم ملازم للإضافة دال على مغايرة ما بعده لما قبله وإذا وقعت بعد لا أو ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضاً وبنصبها على إضمار الاسم أي ليس المقبوض غيرها جاز حذف المضاف إليه لفظاً فتقول ليس غير بضمها بغير تنوين. ثم اختلف حينئذٍ فقال المبرد والمتأخرون إنها ضمة بناء لا إعراب لمشابهتها الغايات كقبل وبعد، فعلى هذا يحتمل أن تكون اسماً وأن تكون خبراً وقال الأخفش ضمة إعراب لا بناء لأنها ليست اسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت، وإنما هي بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهي الاسم وحذف الخبر، وقال ابن عصفور يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين، وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة إعرابية لأن التنوين إما للتمكين

فلا يلحق إلا المعربات وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور وليس غير بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم وحذف المضاف إليه لفظاً مع نية ثبوته كقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده وعلى هذا فالحركة إعرابية أيضاً هذا. وفي قول المصنف رحمه الله لا غير إيذان بجواز دخول لا على غير ومنعه قوم منهم ابن هشام وقالوا إنما يقال ليس غير وقولهم لا غير لحن اهـ. والحق أنه ليس بلحن فقد حكاه ابن الحاجب وأقره محققوا كلامه كالرضي وأنشد ابن مالك في شرح التسهيل في باب القسم وتبعه صاحب القاموس:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا ... لعن عمل أسلفت لا غير تُسْأَلُ

وما ذكره المصنف من أن سوى كغير هو مذهب الزجاج وابن مالك حيث قالا سوى كغير معنى وإعراباً وجزم به ابن هشام في القطر وصححه في الشذور ويؤيده قولهم أتاني سواك حكاه الفراء، والذي ذهب إليه سيبويه والجمهور أنها ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر. قال ابن مالك وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه لأمرين أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك قاموا سواك وقاموا غيرك واحد فإن أحداً لا يقول إن سوى هنا عبارة عن مكان أو زمان وما لا يدلّ على ذلك فهو بمعزل عن الظرفية ثانيهما أنّ من يحكم بظرفيتها يحكم بلزومها إياها وأنها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نظماً ونثراً خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قولهﷺ: «**دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسهم**»(١). وقولهﷺ: «**ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأبيض**»(٢). وقول الشاعر:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقوله:

وكل من ظنّ أن الموت مخطئه ... معلل بسواء الحق مكذوب

---

(١) رواه مسلم في الفتن بلفظ سألت. (٢) رواه مسلم الإيمان/ ٣٧٨.

وَالْمُسْتَثْنَىٰ بِخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوْزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْداً ....

وبالإضافة قوله:

فإنني والذي يحج له النا س بجدوى سواك لم أثق

وقوله:

ذكرك الله عند ذكر سواه صارف عن فؤادك الغفلات

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله:

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشتري

ومرفوعة بالناسخ قوله:

أأترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة إني إذاً لصبور

وبالفاعلية قوله:

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

وحكى الفراء أتاني سواك كما تقدم ومنصوبة بإنّ قوله:

لديك كفيل بالمنى لمؤمل وإن سواك من يؤمله يشقى

هذا حاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره.

اعلم أن سوى تأتي بمعنى مستو ويوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين والأفصح فيها حينئذٍ أن تقصر مع الكسر، نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[1] وهي أحد الصفات التي جاءت على فعل كقولهم ماء دوى وقوم عدى. وقد تمد مع الفتح نحو: مررت برجل سواء والعدم، وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[2] وقولك هذا درهم سواء **(والمستثنى بخلاً وعداً وحاشا يجوز نصبه)** بها على تقدير فعليتها **(وجره)** بها بتقدير حرفيتها **(نحو قام القوم خلا زيداً)** بنصب زيد

(١) سورة طه، آية: ٥٨. (٢) سورة الصفات، آية: ٥٥.

على أن خلا فعل ماض جامد لوقوعه موقع إلا وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين كالقوم في المثال والتقدير خلا هو أي بعضهم زيداً، وقيل عائد على الوصف المفهوم من الفعل أو الوصف السابق والتقدير خلا هو أي القائم زيداً، وقيل عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمناً والتقدير خلا هو أي قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه. ويضعف هذين عدم الاطراد لأنهما يتخلفان في نحو: القوم إخوتك خلا زيداً كذا قالوا. وأجاب الدماميني بأن قائلي ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيهاً على كيفية التخريج في غيره فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ به تصيد من الكلام السابق ما يعود عليه الضمير ففي نحو القوم إخوتك خلا زيداً يكون التقدير خلا هو أي المنتسب إليك بالأخوة زيداً أو خلا انتسابهم انتساب زيد. وهل جملة خلا من الفعل والفاعل حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور الثاني **(و)** خلا **(زيد)** بجر زيد على أن خلا حرف جر ومن الجر بها قوله:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدّ عيالي شعبة من عيالكا

وهل يحتاج الجار والمجرور هنا إلى متعلق أو المجرور في محل نصب عن تمام الكلام قولان صوّب ابن هشام الثاني لعدم إطراد الأول، ولأن الجار لا يعدي الأفعال إلى الأسماء أي لا يوصل معناها إليها بل يزيلها عنها فأشبه في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنه بمنزلة إلا وهي غير متعلقة اهـ. وردّ الأول بما مر عن الدمامينيّ والثاني بأن التعدية إيصال معنى الفعل إلى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى أن انتفاء الفعل عن زيد في قولك لم أضرب زيداً لا يخرجه عن كونه مفعولاً به والثالث بأنه لا يلزم مساواته لإلا من جميع الوجوه ألا ترى أنه يجر وهي لا تجر **(وعدا عمرا)** بنصب عمرو على أن عدا فعل ماض جامد وفاعله مستتر فيه وجوباً والخلاف في مرجعه وجملة عدا من الفعل والفاعل كالخلاف في مرجع فاعل خلا وجملتها فلا تغفل ومثلهما في ذلك حاشا الناصبة وعمراً مفعول منه **(و)**: عدا **(عمرو)** بالجر بعدا على تقديرها حرف جر ومن الجر بها قوله:

تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن إلى النسور
أبحنا حيهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير

والخلاف في احتياج تعلق الجار والمجرور هنا وعدم التعلق كالخلاف في خلا الجارة ومجرورها وقد تقدم ومثلهما في ذلك حاشا الجارة **(وحاشا زيداً وزيد)** بالنصب والجر على وزان ما مر إلا أن الجر بها هو الكثير الراجح. والتزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب بها والصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيبانيّ والأخفش وابن خروف وأجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

وقول بعض العرب: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ بفتح الهمزة، وذهب الفراء إلى أنها فعل لا فاعل له ونصبت ما بعدها بالحمل على إلا ولم ينقل ذلك عنه في خلا وعدا على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك وصرح به أبو حيان فيهما أيضاً.

تنبيه: جواز الوجهين في المستثنى بخلا وعدا مشروط بعدم دخول ما المصدرية عليهما كما يرشد إلى ذلك تمثيل المصنف وإلاّ تعين النصب بهما عند الجمهور لتعينهما بها للفعلية لأنه لا يليها حرف جر وإنما توصل بالجمل كقوله:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وقوله:

تمل الندامى ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديميّ مولع

وموضع ما وصلتها نصب باتفاق. فقال السيرافي على الحالية كما وقع المصدر الصريح حالاً في نحو: أرسلها العراك، وقيل على الظرفية لنيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى قاموا ما خلا زيداً على الأول قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد، وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد هذا. وأجاز الجرمي والربعي والكسائي والفارسي الجر بها حينئذٍ لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو شاذ بعيد عن القياس لأنه لم يعهد زيادة ما قبل حرف الجر وإنما عهدت

بعده كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[٢] وأما حاشا فلا تصحب ما المصدرية فلا حاجة لاشتراط عدم دخولها عليها في جواز الوجهين فلا يقال قام القوم ما حاشا زيداً وأما قوله:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً   فإنا نحن أفضلهم فعالا

فشاذ. **اعلم** أن حاشا على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها.

الثاني: أن تكون تنزيهية نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٣] وليست حرفاً قال في التسهيل بلا خلاف. وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف أي حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى ولإدخالهم إياها على الحرف كالمثال وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية. قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ولا يتأتى هذا التأويل في مثل ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾. والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل بدليل قراءة أبي السمال حاشا لله بالتنوين أي تنويهاً[٤] لله كما يقال براءة لله من كذا وقراءة ابن مسعودرضي الله عنه حاش الله بالإضافة كمعاذ الله وسبحان الله وليس جاراً ومجروراً كما توهم ابن عطية لأنها إنما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الأولى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وإنما ترك تنوينها في قراءتهم لكونها مبنية بمشابهتها حاشا الحرفية لفظاً وهو ظاهر ومعنى من حيث إن الاستثنائية لنفي الحكم السابق عن المستثنى والتنزيهية لنفي ما يشين عن مدخولها، وزعم بعضهم أنها اسم فعل بمعنى أتبرأ أو برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده إعرابها في بعض اللغات.

الثالث: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث أنهﷺ قال: «**أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة**»[٥] ما نافية والمعنى أنهﷺ لم

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٥٩.

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٤٠.

(٣) سورة يوسف، الآيتان: ٣١ ـ ٥١.

(٤) قوله: تنويهاً لله. لعله تنزيهاً لله بالزاي بدل الواو.

(٥) حم ٢/٩٦، المعجم الكبير للطبراني ١/١٢٢.

يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك أن ما مصدرية وحاشا استثنائية بناء على أنه من كلامهﷺ فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيداً وتبعه ابنه ويره[1] أن في معجم الطبرانيّ ما حاشا فاطمة ولا غيرها، ومن دليل تصرفها قول النابغة يمدح النعمان:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وتوهم المبرد أن هذه مضارع حاشا التي يستثنى بها وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف كما مر. والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير لأنه خبرهما كقولهﷺ: «**ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر**»[2] أي إلا السن والظفر، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «**يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب**»[3] أي إلا الخيانة والكذب، وقولك قام القوم لا يكون زيداً واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوباً وفي مرجعه وجملتهما الخلاف المار في فاعل خلا، وعدا، وحاشا وجملتها وقد تقدم.

(١) قوله: ابنه ويره. لعله ابن ويرده بزيادة الدال المهملة بين الراء والهاء.

(٢) رواه مسلم الأصاحي ب/٤/ ٢٠، ن ٧/ ٢٢٨، حم ٤/ ١٤٢.

(٣) إتحاف ٧/ ٥١٨، الدر المنثور ٣/ ٢٩٠.

«بَابُ لاَ»

اعْلَمْ أَنَّ لاَ تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ ....

باب لا

العاملة عمل إن المشدّدة وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي. وحق لا التبرئة أن تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئاً ولكنهم خصوها بالعاملة عمل إن فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص لزوماً، وتسمى النافية للجنس على سبيل التنصيص أيضاً. وإنما أفردت بترجمة عن إن وبقية أخواتها لمخالفتها لها في بعض الأحكام وإنما عملت عمل إن لمشابهتها لها من أربعة أوجه:

أحدها: أن كلاً منهما يدخل على المبتدإ والخبر.

الثاني: أن كلاً منهما للتأكيد فلا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات.

الثالث: أنها نقيضة إن والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وإلحاقها بليس أقوى من حيث القياس ولكن عملها عمل إن أفصح وأكثر بخلاف عملها عمل ليس فقليل حتى قيل بعدمه.

الرابع: أن كلاً منهما له صدر الكلام. ولكونها فرع إن في العمل انحبطت عنها في أمور منها أن اسمها لا يكون إلاّ مظهراً على الأصح بخلاف اسم إن، ومنها أن اسمها لا يكون إلا نكرة على الأصح بخلاف اسم إن، ومنها أن خبرها لا يجوز تقدمه على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ويجوز في إن كما تقدم، ومنها أن اسمها المفرد مختلف في إعرابه وبنائه واسم إن لا خلاف في إعرابه.

اعلم يا من يتأتى منك العلم. لعله قاله لصعوبة هذا الباب فتيقظ (**أن لا تنصب النكرات**) وجوباً لفظاً أو محلاً لأنه إذا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من الاستغراقية

لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإمّا جر فلم يكن جراً لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض المواضع ضرورة، ولم يكن رفعاً لأن لا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب لدفع الاعتقادين ولأن في ذلك إلحاقاً لها بإن لمشابهتها إياها كما تقدم **(بغير تنوين)** في الجملة **(إذا باشرت)** لا **(النكرة)** لا المعرفة بأن لم يفصل بينهما فاصل مطلقاً **(ولم تتكرر لا)** وكانت نافية لحكم من أحكام النكرة نصاً ولم يدخل عليها عامل وكان خبرها أيضاً نكرة لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة. والحاصل أن شروط عملها ستة: أربعة ترجع إليها وهي أن تكون نافية وأن يكون منفيها جنساً وأن يكون نفيه نصاً وأن لا يدخل عليها جار، وواحد لمعموليها وهو تنكيرهما وواحد لاسمها وهو اتصاله بها ويلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً. وشرط وجوب عملها واحد وهو ألا تتكرر وقد ذكره بقوله: ولم تتكرر لا فإذا تحققت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً إلى نكرة أو إلى معرفة وكان المضاف مما لا يتعرف بالإضافة:

الأول: نحو: لا صاحب بر ممقوت.

الثاني: نحو: لا مثل عبد الله عندنا أو كان شبيهاً بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ويسمى المطوّل، والممطول من مطلت الحديدة إذا مددتها سواء كان ما اتصل به مرفوعاً به، نحو: لا قبيحاً فعله محمود أو منصوباً به، نحو: لا حاملاً حقداً مأمون أو معطوفاً عليه نحو: لا ثلاثة وثلاثين هنا أو مخفوضاً بخافض متعلق به نحو: لا خيراً من زيد عندنا أو جملة نعت بها نحو: لا عظيماً يرجى لكل عظيم غير الله، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً كذلك نحو: لا رجلاً عندك أو في الدار مذموم هذا. والجمهور على أن اسم لا إذا كان عاملاً فيما بعده يجب إعرابه منوناً، وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن إجراء له مُجرىٰ المفرد في البناء لعدم الاعتداد بالمعمول من حيث إنه لو أسقط لصح الكلام، وأجاز ابن مالك في إعرابه غير منون بقلة تشبيهاً له بالمضاف كقوله:

أرانـــــي ولا كـــــفـــــران بـــــالله آيـــــة

وهذا ظاهر مذهب المصنف، وذهب البغداديون إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو جار ومجرور نحو: ولا جدال في الحج بخلاف المعمول الصريح، وعلى أحد هذه الأقوال الثلاثة يخرج حديث: «**لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت**»[١] على أنه يمكن تخريجه على مذهب الجمهور بجعل الظرف متعلقاً بمحذوف هو الخبر لا باسم لا والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت ولا معطى معط لما منعت، وذهب الكوفيون إلى جواز بناء الاسم المطول مطلقاً نحو: لا قائل قولاً حسناً ولا ضارب ضرباً كثيراً عندنا، وأما إن كان مفرداً ركب معها وبني عند أكثر البصريين. والمراد بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فدخل فيه المفرد لفظاً ومعنى، والمفرد لفظاً فقط وجمع التكسير مطلقاً والمثنى والمجموع على حده وما جمع بألف وتاء. واختلف في موجب البناء فقيل تضمنه معنى من الاستغراقية لأن النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظاً أو معنى ولذا صرح بها في قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه ... وقال ألا لا من سبيل إلى هند

ولأن قولنا لا رجل في الدار مثلاً مبني على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فأجيب بالنفي على وجه الاستغراق، ولما عارضت الإضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبهه، واختار هذا القول ابن عصفور وصححه، وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن الضائع ونقل عن سيبويه وفيه أن التركيب إنما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء وإلا لبني بعلبك وحضرموت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه فليس للتركيب، وقيل تضمنه معنى أل الاستغراقية ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته أمس الدابر، وذهب الجرمي والزجاج والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضاً وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء وهذا ظاهر كلام المصنف رحمه الله. ورد بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف أو إضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحداً مما قبل البناء فتعين البناء. وذهب المبرد إلى أن المثنى والمجموع على حده معربان معها بناء على أن

(١) رواه البخاري، كتاب الأذان وكتاب الاعتصام.

الجمع والتثنية عارضا التضمن أو التركيب. ونقض بأنه لو صح ذلك لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به، وبأن سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المثنى والمجموع والوارد له قوة فلم يقويا على معارضته، وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به. فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح **(نحو لا رجل في الدار)** ولا قوم ولا شجر ولا رجال ولا هنود. بنيا على الحركة إيذاناً بعروض البناء وعلى الفتح لخفته ولأنه إعراب هذا النوع نصباً والمثنى والجمع على حده على الياء كقوله:

تَعزَّ فلا إلفَينِ بالعيش مُتِّعاً ... ولكن لِوُرَّادِ المنون تتابع

وقوله:

يحشر الناس لا بنين ولا آ ... باء إلاّ وقد علتهم شؤون

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:

أحدها: وجوب بنائه على الكسر لأنه علامة نصبه.

الثاني: وجوب بنائه على الفتح وعليه المازني والفارسي.

الثالث: جواز الوجهين وهو الصحيح للسماع فقد روي بالوجهين قوله:

إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذّ ولا لذاتِ للشيب

وقوله:

لا سابغات ولا جأواء باسلة ... تقي المنون لدى استيفاء آجال

قال أبو حيان: وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل. فمن قال إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر، ومن قال حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر ومن جوز الوجهين راعى الأمرين. ثم إذا بني على الفتح جوازاً أو وجوباً فلا ينوّن وهو ظاهر، وإن بني على الكسر فقيل لا ينوّن أيضاً وعليه الأكثرون كما لا ينوّن في النداء نحو: يا مسلمات وبه ورد البيتان السابقان، وقيل ينوّن وعليه ابن الدهان وابن خروف لأن التنوين فيه كالنون في الجمع فيثبت كما ثبتت في لا مسلمين.

فائدة: أجمع النحويون على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب. وأما عند

فَإِنْ لَّمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكْرَارُ لاَ، نَحْوُ: لاَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ . . . .

التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إن، وقيل إنها لم تعمل فيه شيئاً بل هي مع النكرة في محل رفع بالابتداء والمرفوع خبر المبتدإ وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه واستدلّ بجواز الاتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن كما تقدم، وذهب بعضهم إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب لأنها صارت من المركب بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها. **(فإن لم تباشرها)** أي: النكرة بأن فصل بينهما فاصل أو دخلت لا على نكرة بل على معرفة عملاً بقولهم السالبة تصدق بنفي الموضوع وجب إهمالها بإجماع البصريين و **(وجب الرفع)** بالابتداء للنكرة المنفصلة وللمعرفة مطلقاً **(ووجب تكرار لا)** عند غير المبرد وابن كيسان أما مع المعرفة فجبرا لما فاتها من نفي الجنس وأما عند انفصال النكرة عنها فتنبيهاً على كونها لنفي الجنس لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني. ومنه يعلم أن إلغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات **(نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة)** ونحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[1]، ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[2]. وإنما لم تتكرر في قولهم لا نولك أن تفعل كذا لأنه بمعنى لا ينبغي لك فحملوه على ما هو بمعناه، والنول بفتح فسكون مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى اسم المفعول أي: ليس متناولك هذا الفعل أي: لا ينبغي لك أن تتناوله وقد تقدم مزيد كلام عليه في باب المبتدإ والخبر، وفي قوله:

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائية من شأننا شاني

للضرورة. فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت احتجاج المبرد وابن كيسان بهما على عدم وجوب تكرار لا إذا دخلت على معرفة هذا. وخالف الكوفيون في اشتراط كون اسمها نكرة فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد والمضاف الكنية نحو: لا أبا محمد والمضاف إلى الله أو الرحمن أو العزيز نحو:

---

(١) سورة الصافات، آية: ٤٧.

(٢) سورة يَسٓ، آية: ٤٠.

لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفراء على لا عبد الله قال لأنه يقال لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن استعمالهما لا كاستعماله في الكثرة والكسائي قاسهما عليه، وجوز الفراء أيضاً إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو: لا هو ولا هي ولا هذين ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرف كقولهﷺ: «**إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده**»[1]. وقول عمرﷺ قضية ولا أبا حسن لها يعني سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وقول الشاعر:

أرى الحاجات عند أبي خبيب يكدن ولا أمية في البلاد

فمؤول بتقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو تقديره اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم فالمراد بكسرى مطلق ملك جبار في فرس وبقيصر مطلق ملك جبار في الروم، وبأبي الحسن فيصل يحسن القضاء كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين الاسمين على معنى لكل جبار قهار، وإن كانت لا غير نافية لم تعمل وشذ إعمال الزائدة في قوله:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذا للام ذوو أحسابها عمرا

والدليل على زيادتها أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للام ذوو أحساب هذه القبيلة عمر بن هبيرة الذي كان يهجو هذه القبيلة لكن امتنع لومهم له لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المفهوم من لو المسلط على النفي المستفاد من لم لأن نفي النفي إثبات فلم يستفد من لا نفي أصلاً فتعين أن تكون زائدة هذا، ويحتمل أن لا تكون في البيت زائدة بتقدير أن المعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لأن ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه فكيف لا يلومونه حين لم يذنبوا فهم يلومونه أذنبوا أو لم يذنبوا فيكون هذا من باب إثبات الحكم لأبعد الطرفين ليثبت للآخر بالأولى على حد (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)[2]. وإن كانت لا لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا

(١) رواه مسلم.

(٢) الأسرار المرفوعة لعلي القاري ١٧٢، الفوائد المجموعة للشوكاني ٤٠٩، تذكرة الموضوعات للفتني ١٠١.

فَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلاَ امْرَأَةَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلاَ امْرَأَةٌ . . . .

على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما تقدم. وإن كانت النكرة معمولة لغير لا وجب إهمالها نحو: جئت بلا زاد فإن النكرة فيه معمولة للباء، وعن الكوفيين أن لا حينئذٍ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافته إليه ونحو: لا مرحباً بهم فإنها فيه معمولة لفعل مقدر أي: لا رحب موضعهم مرحباً أو لا لقوا مرحباً. وشذ جئت بلا شيء بالفتح على التركيب والإعمال ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب فأجري المركب مجرى الاسم الواحد، نحو: لا خمسة عشر فمحله جر بالباء قال في التصريح ولا خبر للاحينئذٍ لصيرورتها فضلة اهـ. **(فإن تكررت)** مع مباشرة النكرة **(جاز إعمالها وإلغاؤها فإن شئت قلت)** على الإعمال **(لا رجل في الدار ولا امرأة)** بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها **(وإن شئت قلت)** على الإلغاء **(لا رجل في الدار ولا امرأة)** برفع رجل ورفع امرأة وفتحها والحاصل أنه إذا أتي بعد لا والنكرة الواقعة بعدها بعاطف ونكرة مفردة باشرتها لا نحو لا حول ولا قوة إلا بالله جاز في النكرة الثانية ثمانية أوجه وذلك لأن النكرة الأولى إما أن تبنى أو تنصب أو ترفع فإن بنيت جاز في الثانية ثلاثة أوجه.

الأول: البناء لتركبها مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل إن كالأولى نحو: لا حول ولا قوة إلابالله العلي العظيم ومنه قوله:

لا سابغات ولا جأواء باسلة   تقي المنون لدى استيفاء آجال

الثاني: النصب على جعلها زائدة لتأكيد النفي وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فإن محله نصب أو على لفظه وإن كان مبنياً لمشابهة حركته حركة الإعراب وعلى هذا فالحركة اتباعية والإعراب مقدر والكلام حينئذ جملة واحدة كقوله:

لا نسب اليوم ولا خلة   إتسع الخرق على الراقع

الثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون معطوفة على محل الأولى واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه.

الثاني: أن تكون مرفوعة بالابتداء وعلى هذين تكون الثانية زائدة.

الثالث: أن تكون مرفوعة بلا الثانية بجعلها عاملة عمل ليس ويحتمل هذه الأوجه الثلاثة قوله:

هــذا لــعــمــركــم الــصــغــار بــعــيــنــه لا أمّ لــــــــي إن كــــــــان ذاك ولا أب

وإن نصبت النكرة الأولى لكونها مضافة أو شبيهة به جاز في الثانية الأوجه الثلاثة المذكورة أعني البناء والنصب بوجهيه والرفع بأوجهه الثلاثة نحو: لا غلام سفر ولا امرأةَ ولا امرأةً ولا امرأةٌ وإن رفعت النكرة الأولى جاز في الثانية وجهان:

الأول: البناء، نحو: لا رجل ولا امرأة، ولا غلام سفر ولا امرأة ومنه قوله:

فــلا لــغــو ولا تــأثــيــم فــيــهــا ومــا فــاهــوا بــه أبــداً مــقــيــم

الثاني: الرفع على إعمال الثانية كليس أو إهمالها وما بعدها مبتدأ مستقل أو زيادتها وعطف ما بعدها على النكرة الأولى سواء عملت الأولى كليس أو أهملت، نحو: لا رجل ولا امرأة ولا غلام سفر ولا امرأة ولا يجوز النصب عطفاً على اسم الأولى لأن الفرض أنه مرفوع (**نعم**) جوّز الزمخشري نصب الثانية بمحذوف إذا كانت الأولى مفتوحة أو منصوبة نحو: لا حول ولا قوة، ولاغلام سفر ولا امرأة، أي لا أرى قوة ولا أرى امرأة فكذا هنا. وأما إذا عطف على اسم لا بدون تكرارها امتنع إلغائها وجاز فيما بعد العاطف الرفع بالعطف على محل لا مع اسمها نحو: لا رجل وامرأة في الدار والنصب بالعطف على محل اسم لا نحو: لا رجل وامرأة فيها ومنه قوله:

فــلا أب وابــنــاً مــثــل مــروان وابــنــه إذا هــو بــالــمــجــد ارتــدى وتــأزرا

ولا يجوز البناء لأجل فصل العاطف، وحكى الأخفش لا رجل وامرأةَ فيها بالبناء على الفتح وهو شاذ مخرّج على أنه ركب الاسم الذي بعد العاطف مع لا فيها ثم حذفت وبقي حكمها.

تنبيه: إذا علم خبر هذا الباب غلب حذفه عند الحجازيين ووجب في لغة تميم وطيء فلا يلفظون به حينئذٍ أصلاً نحو: لا ضير، فلا فوت، ولا ضرر ولا ضرار، لا عدوى ولا طيرة، لا بأس. وإنما كثر أو وجب لأن لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ولهذا يكتفون فيها بنحو لا، ونعم،

ويحذفون الجملة رأساً وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: لا إله إلا الله، لا حول ولا قوة إلا بالله، وإن لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب نحو: لا أحد أغير من الله. قال ابن مالك ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط لأن حذف خبر بلا دليل عليه يستلزم عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه اهـ. وربما حذف الاسم وبقي الخبر كقولهم: لا عليك يريدون، لا بأس عليك.

اعلم أنه إذا وصف اسم لا المبني بصفة مفردة متصلة به جاز فيها ثلاثة أوجه البناء على الفتح نحو لا رجل ظريف في الدار والنصب نحو: لا رجل ظريفاً فيها والرفع نحو: لا رجل ظريف فيها فالبناء على أن الصفة من تمام الموصوف واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهما معاً تضمنا معنى من، وقيل على أنه ركب الموصوف مع الصفة تركيب خمسة عشر قبل مجيء لا فصارا كالشيء الواحد ثم دخلت عليهما لا نحو: لا خمسة عشر عندنا، وقيل أجريت الصفة على لفظ الموصوف لأنه أشبه المعرب، وقيل فتحتها فتحة إعراب وحذف تنوينها للمشاكلة. وأما النصب فمراعاة لمحل الموصوف أو حملاً على لفظه وإن كان مبنياً لمشابهة حركة بنائه حركة إعرابه كما تقدم. وأما الرفع فمراعاة لمحل لا مع اسمها لأنهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد. فإن فصل بين النعت والمنعوت فاصل، أو كان النعت غير مفرد بأن كان مضافاً أو شبيهاً به، أو كان مفرداً والمنعوت غير مفرد جاز الرفع والنصب دون الفتح لتعذره لزوال التركيب بالفصل نحو: لا رجل جالس ظريفاً وظريف ولا رجل طالعاً أو طالع جبلاً حاضر، ونحو: لاغلام سفر ظريف أو ظريفاً عندنا.

خاتمة: تدخل همزة الاستفهام على لا النافية للجنس فيبقى ما كان لها من العمل وجواز الإلغاء إذا كررت وإتباع اسمها مفتوحاً أو منصوباً أو مرفوعاً وأكثر ما يقع ذلك إذا قصد بالاستفهام التوبيخ والإنكار كقول حسان رضي الله عنه:

ألا طعان ألا فرسان عادية ... إلاّ تجشؤكم حول التنانير

وقول الآخر:

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته ... وآذنت بمشيب بعده هرم

وقد يبقى الحرفان على معنييهما من الاستفهام والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي كقوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

وهو قليل حتى توهم أبو علي الشلوبين أنه غير واقع في كلام العرب وكثيراً ما يراد بالحرفين التمني كقولهم ألا ماء بارداً. وكقوله:

ألا عُمْرَ وَلَّىٰ مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

فيرأب بفتح الياء وسكون الراء بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الأولى أي: أفسدت. واختلف في ألا هذه فمذهب سيبويه والخليل والجرمي أنها لا تعمل إلا عمل إنّ في الاسم خاصة ولا خبر لها لا في اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة ولا تلغى بحال ولا تعمل عمل ليس، وذهب المبرد والمازني إلى أنها كالمجردة من معنى التمني فيكون لها خبر في اللفظ أو التقدير ويتبع اسمها على المحل ويجوز أن تلغى وأن تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمني واقع على اسم لا على الأول وعلى الخبر على الثاني واحتج المبرد والمازني على سيبويه بالبيت السابق فقالا مستطاع إما خبر لا فيبطل قوله لا خبر لها أو صفة لاسمها مراعاة للابتداء فيبطل قوله بعدم ذلك وأياً كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع اهـ. ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه والجملة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر للا. قال الروداني: وتجويز الوصفية مكابرة إذ لا يشك عاقل في أن المتمنى إنما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك اهـ.

اعلم أن من المفعول به المنادى، فإنّ يا عبد الله مثلاً أصله يا أدعو عبد الله فيا: حرف تنبيه وأدعو: فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار وفاعله ضمير مستتر فيه وعبد الله مفعول به ومضاف إليه ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال عليه والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا وأخواتها إلا أنه لما كان مختصاً عن مطلق المفعول به ببعض الأحكام خصه المصنف رحمه الله تعالى بترجمة فقال:

باب المنادى

بفتح الدال وهو في الأصل اسم مفعول مأخوذ من النداء بكسر النون أكثر من ضمّها والمدّ في المكسور والمضموم أكثر من القصر فلغاته أربع. وهو لغة الدعاء والطلب بأي لفظ كان، واصطلاحاً طلب الإقبال بحرف ناب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً. وأدواته ثمانية: الهمزة وأي مقصورتين وممدودتين تقول أزيد وأي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمدها فيهما ويا، وأيا، وهيا، قيل هي فرع أيا بإبدال الهمزة هاء، ووا. فالهمزة لنداء القريب وما عدا وا من بقية الأدوات للبعيد أو المنزل منزلته كالنائم والساهي، ووا للندبة وهي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو: وازيداه واظهراه، فوا: حرف نداء وندبة، وزيداه في محل النصب منادى مندوب مبني على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة ألف الندبة والهاء للسكت ومثله ما بعده. وذهب المبرد إلى أن أيا، وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب ويا لهما، وذهب ابن برهان إلى أن أيا، وهيا للبعيد والهمزة للقريب، وأي للمتوسط، ويا للجميع. وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وعلى منع العكس إذا لم ينزل منزلة القريب لعدم تأتي توكيده حينئذٍ وإن نزل البعيد منزلة القريب جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حينئذ. وأكثر هذه الأدوات استعمالاً وأعمها يا. ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث والمتعجب منه، وأيها وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو وا. وإنما ينادى بها المندوب إذا أمن اللبس كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز.

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فثبوت ألف الندبة في آخر عمر دليل على أنه مندوب وإلا لقال يا عمر بالضم. وليس انتصاب المنادى بهذه الأدوات أحرفاً ولا بهنّ أسماءً لأدعو متحملة لضمير الفاعل خلافاً لزاعمي ذلك بل بأدعو محذوفاً لزوماً كما تقدم.

فائدة: يجوز حذف حرف النداء وهو يا خاصة نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[1]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾[2]، ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾[3] على أحد الوجهين، والوجه الثاني أن يكون عباد الله مفعول أدّوا قاله الدنوشري. ويمتنع حذفه في تسعة مواضع:

أحدها: المندوب نحو: يا عمرا.

الثاني: المستغاث نحو: يالله للمسلمين.

الثالث: المتعجب منه نحو: يا للماء وللعشب إذا تعجبت من كثرتهما.

الرابع: المنادى البعيد نحو: يا زيد إذا كان بعيداً منك وإنما امتنع حذفه في هذه المواضع الأربعة لأن المقصود فيها إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه.

الخامس: اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي.

السادس: ضمير المخاطب لأن حذفه يفوت الدلالة على النداء على أن نداء المضمر شاذ قصره ابن عصفور على الشعر واختار أبو حيان أنه لا ينادى البتة والمسموع منه ضمير النصب والرفع فالأول نحو: قول بعضهم يا إياك قد كفيتك والثاني كقوله:

يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا قد أحسن الله وقد أسأتا

فأنت الأول منادى وكان القياس أن يقول يا إياك لأنه مفعول حذف عامله ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب. وأجاب المانع عن المثال والبيت بأن يا فيهما للتنبيه لا للنداء، وإياك في المثال من باب الاشتغال وأنت الأول في البيت مبتدأ والثاني كذلك أو توكيد أو بدل أو فصل والموصول خبر.

السابع: اسم الله تعالى إذا لم يعوض عن حرف النداء ميم مشددة في آخره نحو: يا الله.

الثامن والتاسع: اسم الإشارة واسم الجنس لمعين لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ومن حقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة واسم

---

(١) سورة يوسف، آية: ٢٩.

(٢) سورة الرحمٰن، آية: ٣١.

(٣) سورة الدخان، آية: ١٨.

الإشارة في معنى اسم الجنس فأجري مجراه وخالف الكوفيون وأجازوا الحذف فيهما محتجين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1] أي يا هؤلاء وبقوله:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي ... بمثلك هذا لوعة وغرام

يريد يا هذا ولوعة مبتدأ مؤخر وبمثلك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وبقوله:

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الـ ... ـرأس شيباً إلى الصبا من سبيل

وبقولهم: **(أطرق كرا فإن النعامة في القرى)** وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أي طأطىء رأسك يا كروان واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقاً وهو النعامة قد صيد وحمل من البدو إلى القرى، وبقولهم: **(افتد مخنوق)** وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله، وبقولهم: **(أصبح ليل)** وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء. وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه أي: عجل بالصبح ياليل وقوله:

يقولون نوّر صبح والليل عاتم

أي: يا صبح وهذا كله عند البصريين محمول على الضرورة في النظم وعلى الشذوذ في النثر. قال المرادي: والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يوجد إلا في الشعر. وأما نحو: ثم أنتم هؤلاء فمحمول على أن أنتم مبتدأ وهؤلاء خبره أو بالعكس وجملة تقتلون حال. **(المنادى)** وهو لغة المدعوّ مطلقاً واصطلاحاً هو المطلوب إقبال مسماه بيا أو إحدى أخواتها المتقدم بيانها **(خمسة أنواع)** أحدها **(المفرد)** وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به **(العلم)** وهو ما كان تعريفه سابقاً على النداء كزيد وهذا ومن قام **(و)** ثانيها **(النكرة المقصودة)** وهي ما عرض تعريفها في النداء بأن قصد بها معين **(و)** ثالثها **(النكرة غير المقصودة)**

---

(١) سورة البقرة، آية: ٨٥.

وَالْمُضَافُ وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ...........

بالذات وإنما المقصود واحد غير معين من أفرادها **(و)** رابعها **(المضاف)** لغير ضمير المخاطب فلا ينادى المضاف إلى ضمير المخاطب أصلاً لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين في جملة واحدة إذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع **(و)** خامسها **(المشبه بالمضاف)** وهو كما تقدم ما اتصل به شيء من تمام معناه فطال به كالمضاف إما بكونه عاملاً فيه رفعاً أو غيره نحو: يا كثيراً بره، ويا محموداً فعله، وكقوله فيا موقداً ناراً لغيرك ضوؤها، ونحو: يا رفيقاً بالعباد، وكذا يا غافلاً والموت يطلبه لأن الجملة حال من ضمير غافلاً والعامل في محلها هو غافلاً أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند الأكثرين سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يا رجلاً كريماً أقبل، وكقولهﷺ في سجوده: «**يا عظيماً يرجى لكل عظيم ويا حليماً لا يعجل**». وقول الشاعر:

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة

لأن النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل. ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة. ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة لأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية. قال ابن قاسم بعد ذكر ما ذكر وبحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو يا من فعل كذا من المفرد اهـ. **(فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة)** فيبنيان على ما يرفعان به حال الإعراب **(فيبنيان على الضم)** لفظاً **(من غير تنوين)** في حال الاختيار إن كانا مفردين أو جمع تكسير مطلقاً أو جمع المؤنث السالم **(نحو: يا زيد ويا رجل)** لمعين ويا رجال، ويا هنود، ويا هندات، أو تقديراً في المقصور من ذلك نحو: يا موسى، ويا فتى، ويا أسارى، والمنقوص نحو: يا قاضي، وفيما كان مبنياً قبل النداء نحو: يا سيبويه، ويا حذام، ويا خمسة عشر، ويا برق نحره. ويظهر أثر ذلك التقدير في التابع فتقول مثلاً يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة لضمة مقدرة في آخره ونصبه مراعاة لمحله فإن محله نصب على المفعولية كما علم مما مر، وعلى الألف في التثنية نحو: يا زيدان ويا رجلان مراداً بهما معين،

وعلى الواو في الجمع المذكر السالم، نحو يا زيدون، ويا رجيلون مراداً بهما معين أيضاً. وإنما بنيا لمشابهتهما كاف أدعوك في الإفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب المشابهة[1] لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية. وبنيا على الحركة وما ناب عنها إيذاناً بعروض البناء، وكانت الحركة ضمة لئلا يلتبسا بغير المنصرف وبالمضاف إلى ياء المتكلم عند قلبها ألفاً وحذف الألف لو فتحا، وبالمضاف إلى ياء المتكلم بعد حذفها لو كسرا، وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به.

تنبيه: إذا وصف المفرد العلم بابن متصل به مضاف إلى علم آخر جاز فيه الضم والفتح سواء كان العلم الثاني مفرداً أم لا نحو: يا زيد بن سعيد ويا زيد بن عبد الله بضم زيد على الأصل وفتحه إما على الاتباع لفتحة ابن، إذا الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر وإما على إقحام ابن وإضافة زيد إلى ما بعده فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة إتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة إعراب، وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما. قال الدنوشري: ينظر ما وجه فتحه حينئذٍ ثم قال وقد يقال إنه فتح تخفيفاً أو هو تأكيد ولا ينافي الاقحام التأكيد اهـ. هذا. والمختار من الوجهين في نحو: زيد عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته ومنه قوله:

يا حكم بن المنذر بن الجارود ... سرادق المجد عليك ممدود

فلو كان الابن غير صفة بأن كان بدلاً أو عطف بيان أو منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعني ونحوه: تعين الضم، وكذا إذا كان المنادى غير علم نحو: يا رجل ابن عمرو أو كان الابن مضافاً لغير علم نحو: يا زيد ابن أخينا أو فصل بين العلم والابن فاصل نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو أو كان الوصف غير ابن نحو: يا زيد الفاضل إن كان غير مفرد نحو: يا عبد الله بن سعيد تعين

(١) قوله: المشابهةِ صفة لكاف أدعوك أي أن المفرد العلم والنكرة المقصودة مبنيان لمشابَهتهما لكاف أدعوك، وكاف أدعوك بنيت لمشابهتها لكاف الخطاب لفظاً ومعنى أي أن المنادى المبني مشابه للحرف بالواسطة.

النصب. والوصف بابنة كالوصف بابن في جواز الوجهين، نحو: يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها، بخلاف الوصف ببنت نحو: يا هند بنت عمرو فيتعين ضم هند ويمتنع فتحه لتعذر الاتباع لأن بينهما حاجزاً حصيناً وهو تحرك الباء الموحدة ولأن بنتاً قليل الاستعمال في مثل هذا التركيب بالنسبة لابن وابنة. ويجوز الضم والفتح أيضاً في نحو: يا سعد سعد الأوس ويا تميم تميم عديّ فالثاني واجب النصب والوجهان في الأول فإن ضممته فالثاني عطف بيان أو بدل أو منادى ثان بيا مضمرة أو مفعول لفعل محذوف، قال ابن مالك أو توكيد وفيه أن الثاني متصل بما لم يتصل به الأول مع اختلاف وجه تعريفهما. وأما فتح الأول عند سيبويه فعلى أنه مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم بينهما، وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني والأصل يا سعد[1] سعد الأوس فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور ولا إقحام ولا حذف وفيه توارد عاملين على معمول واحد إلا أن يقال إنهما لاتحادهما لفظاً ومعنى كانا بمنزلة عامل واحد، وقال الأعلم: الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا إلى ما بعدهما كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء هذا. ومما يجوز ضمه ونصبه أيضاً المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه سواء كان علماً أو نكرة مقصودة.

الأول: كقوله:

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

بتنوين مطر الأول مع بقاء ضمه على البناء والثاني كقوله:

ضربت صدرها إليّ وقالت ... يا عديا لقد وقتك الأواقي

واختار الخليل وسيبويه هنا الضم مطلقاً لأنه الأكثر في كلامهم، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرميّ والمبرد النصب مطلقاً لأنه رجوع إلى ما هو الأصل في الأسماء، ووافق ابن مالك والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس، قال ابن مالك: إن بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير ومرجوح في اسم الجنس

(١) سقطت من الأصل كلمة (الأوس) بين السعدين.

لضعف شبهه بالضمير **(والثلاثة الباقية)** من الخمسة **(منصوبة)** وجوباً لفظاً أو تقديراً **(لا غير)** وهي النكرة المقصودة كقوله:

فيا راكباً إمّا عرضت فبلغن ... نداماي من نجران أن لا تلاقيا

والمضاف سواء كانت إضافته محضة نحو: يا عبد الله، أو غير محضة كيا حسن الوجه. وعن ثعلب أحمد بن يحيى إجازة الضم في المضاف إضافة غير محضة وليس بشيء، والثالث الشبيه بالمضاف نحو: يا رفيقاً بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين علماً فيجب نصب الجزءين للطول بلا خلاف أما نصب ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمامه، وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة باعتبار ما قبل العلمية. ويمتنع إدخال يا على ثلاثين خلافاً لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة، وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب، وإن كانت معينة ضممت الأول لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد وعرفت الثاني بأل وجوباً لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه ونصبته أو رفعته بالعطف على المحل أو اللفظ إلا إن أعدت يا معه فيجب ضمه لأنه نكرة مقصودة ويجب حينئذٍ تجريده من أل لأنّ يا لا تدخل على ما فيه أل لأن نداءه يفيد التعريف كأل ولا يجمع بين معرفين واستثنوا من ذلك أربع صور ليس هذا منها.

إحداها: اسم الله تعالى إجماعاً تقول يا ألله بإثبات الألفين ويالله بحذفهما معاً، ويالله بحذف الثانية، والأكثر فيّ ندائه أن يحذف حرف النداء وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة كقوله:

إني إذا ما حدث ألما ... أقول يا اللهم يا اللهما

الثانية: الجمل المحكية نحو: يا المنطلق زيد في نداء من سمي بذلك. وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل مع صلته نحو: يا الذي قام ويا التي قامت وصوّبه ابن مالك في شرح التسهيل، وقال سيبويه إنه لا ينادى أصلاً.

الثالثة: اسم الجنس المشبه به نحو: يا الأسد شدة ويا الخليفة هبة نص على ذلك ابن سعدان، قال ابن مالك وهو صحيح لأن تقديره يا مثل الأسد ويا مثل الخليفة اهـ. ومذهب الجمهور المنع.

الرابعة: ضرورة الشعر كقوله:

عباس يا الملك المتوّج والذي　　عرفت له بيت العلا عدنان

وقوله:

فيا الغلامان اللذان فرا　　إياكما أن تعقبانا شرا

ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للبغداديين والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع، أما السماع فظاهر، وأما القياس فقد جاز يا الله بالإجماع فيجوز يا الرجل قياساً عليه بجامع أن كلاً منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة. وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة استعمال المقيس عليه وأن أل لا تفارقه وأنها عوض عن همزة إله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، وأجابوا عن السماع بالشذوذ.

فائدة: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة أقسام:

أحدها: ما فيه لغة واحدة وهو ما لا يجري مجرى الصحيح من المعتل نحو: يا فتاي ويا قاضيّ والمثنى والمجموع على حدّه وما ألحق بهما، نحو: يا غلاماي، ويا زيديّ، و﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ﴾[1] فإن ياءه المضاف هو إليها واجبة الثبوت والفتح فلا يجوز حذفها للإلباس بغير المضاف ولا إسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلهما عليها.

الثاني: ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال نحو يا ضاربي ويا مضروبي فإن ياءه واجبة الثبوت لأنها لم تمازج ما اتصلت به لكونها في نيّة الانفصال. وهي إما ساكنة أو مفتوحة وهل أصلها السكون أو الفتح قولان ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبني والياء مبنية والفتح أصل ثان لأنه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الإسكان أكثر، وأما الوصف بمعنى الماضي فإضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية ومثله المعتل الجاري مجرى الصحيح كدلو وظبي.

(١) سورة يوسف، آية: ٨٧.

الثالث: ما فيه ست لغات وهو ما عدا القسمين وليس أبا ولا أمًّا، نحو يا غلامي إحداها حذف الياء والاكتفاء بالكسرة الدالة عليها نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[1]، و ﴿يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى﴾[2] وهي الأفصح والأكثر في كلامهم، والثانية إثبات الياء ساكنة نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[3] وهي تلي الأولى، الثالثة إثباتها مفتوحة، نحو: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾[4] ويؤتى بهاء السكت بعد هذه الياء حال الوقف حفظاً لفتحتها فيقال يا عباديه وهذه اللغة تلي ما قبلها ثم تليها الرابعة وهي قلب الكسرة التي قبلها فتحة وقلبها هي ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء نحو: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾[5] والأصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء، ثم قيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء ألفاً للتخفيف ولتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تليها الخامسة وهي حذف الألف والاكتفاء بالفتحة الدالة عليها نحو: يا غلام وقوله:

ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لوني

فالباء في بلهف جارة لقول محذوف تقديره بقولي، ولهف منادى سقط منه حرف النداء والأصل يا لهفا فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اكتفاء بالفتحة الدالة عليها والمعنى لست راجعاً ما فاتني بقولي يا لهفي ولا يا ليتني فعلته ولا لو أني فعلته لأنّ ما فات لا يعود بكلمة التلهف والتمني ولو، وأجاز هذه اللغة الأخفش والمازني والفارسي، ومنعها الأكثرون. ويمكن أن يدّعى أن لا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء، السادسة ضم الاسم بعد حذف الياء كالمفرد العلم والنكرة المقصودة اكتفاء بنية الإضافة. وإنما يكون ذلك فيما يكثر نداءه مضافاً للياء كالرب، والأبوين، والقوم دون نحو: غلام. قرىء ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ﴾[6] بضم الباء وحكى ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾[7] يا أم لا تفعلي، يا قوم لا تفعلوا بالضم في الكل فهو منصوب لإضافته تقديراً لكن منع من ظهور نصبه حركة مشاكلة المفرد. فعلى هذا لا

---

(١) سورة الزمر، آية: ١٦.
(٢) سورة يونس، آية: ٧١.
(٣) بإثبات الياء ساكنة في قراءة نافع وابن عامر وأبي عمرو، سورة الزخرف، آية: ٦٨.
(٤) سورة الزمر، آية: ٥٣.
(٥) سورة الزمر، آية: ٥٦.
(٦) سورة يوسف، آية: ٣٣.
(٧) سورة نوح، آية: ٢٨.

يجوز في تابعه إلا النصب. لكن جوز أبو حيان رفعه أيضاً إجراء له كالمفرد في حكم التابع.

الرابع: ما فيه عشر لغات وهو الأب والأم ففيهما مع اللغات الست المتقدمة أربع أخر، إحداها تعويض تاء التأنيث المكسورة من ياء المتكلم وهو الأكثر في كلامهم وكسرت عوضاً من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم وزال حين أتى بها لأنّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً نحو يا أبت ويا أمت بكسر التاء فيهما وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في ﴿يَٰأَبَتِ﴾[1]، والثانية فتح التاء وهو الأقيس لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس وبهذه اللغة قرأ ابن عامر. فأبت مثلاً على اللغتين منادى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث فهي حرف إذ لم تنقلب الياء إليها وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة التاء، وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزاد آخر الاسم للتفخيم كعلاّمة، ونسابة وهو يناسب الأب والأم، وقد تبدل هاء وقفا، الثالثة ضم التاء على التشبيه بنحو ثبة وهبة، حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع يا أبت بالضم وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرىء بها في الشواذ، الرابعة الجمع بين التاء والألف فيقال يا أبتا ويا أمتا ومنه قوله: يا أبتا علك أو عساكا. قال ابن مالك في شرح الكافية: الألف فيه هي التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيداً أو مستغاثاً به أو مندوباً وليست بدلاً من ياء المتكلم، وجوز الأمرين بعضهم بل جزم ابن جني بأنها هي التي أبدلت من الياء وربما جمع بين التاء والياء كقوله:

يا أبتي لا زلت فينا فإنما　　　لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وهو ضرورة خلافاً لكثير من الكوفيين والأول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض عنه وهو الياء على القول بأن الألف فيه هي المبدلة من الياء هذا. وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلام غلامي لم يجز فيه إلا إثبات

(١) سورة مريم، الآيتان: ٤٢ ـ ٤٥.

الياء ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى إلا إذا كان ابن عم أو ابن أم أو بنت عم أو بنت أم فيجوز فيها لغتان لكثرة استعمالها في النداء فخصت بالتخفيف إحداها وهي الأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة الدالة عليها نحو: يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما والثانية فتح الميم وهو عند الكسائي لمناسبة الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء فإعرابه مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وعند البصريين فتح بناء لتركيب الاسمين كخمسة عشر، وعن الرضي أن مجموع الكلمتين بعد تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة وباللغتين قرىء في السبع قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ﴾(١) ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة كقوله:

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي ... أنت خلفتني لدهر شديد

وقوله:

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ... لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

خاتمة: في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه. وأقسامه أربعة:

أحدها: ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً، والثاني أن يكون مضافاً حقيقية مجرداً من أل فالنعت نحو: يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو: يا زيد أبا عبد الله، والتوكيد نحو: يا جماعة كلهم بنصب صاحب وأبا وكلهم وجوباً، وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائيّ والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الأنباري وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل نحو: يا جماعة كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو: يا جماعة كلكم وقد اجتمعا في قوله:

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه ... كأنك يضغو في إزارك خرنق

يضغو بضاد وغين معجمتين بمعنى يصوت، وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب.

---

(١) سورة طه، آية: ٩٤.

الثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أيّ وأيّة ونعت اسم الإشارة إذا كان وصلة لنداء نعته كسابقيه نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[1] و ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾[2]، فأيّ وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفرداً وها للتنبيه فيهما زائدة لازمة عوضاً عن المضاف إليه والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوباً مراعاة للفظ أَيٍّ، وأَيَّةٍ لأنهما وإن كانا مبنيان يشبهان المعرب في حدوث ضمهما بسبب الداخل عليهما. ولا يجوز نصب نعتهما مراعاة لمحلهما عند الجمهور لعدم السماع، وأجازه المازني قياساً على صفة غيرهما من المناديات المضمومة، قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده اهـ. ونحو قولك: يا هذا الرجل، ويا هذه المرأة إذا أردت نداء الرجل والمرأة وأتيت باسم الإشارة وصلة إلى ندائهما فيجب رفع نعته مراعاة للضم المقدر فيه وإنما لزم رفع نعته لأنه المقصود بالنداء، والمنادى المفرد لا ينصب وإن كان المراد نداء اسم الإشارة دون ما بعده جاز فيه الرفع والنصب على ما سيأتي هذا. ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه أل مطلقاً، ولا أي وأية في هذا الباب إلا بما صاحبها من معرف بها أو موصول أو باسم الإشارة العاري من كاف الخطاب، نحو: يا هذا الرجل، ومررت بهذا الرجل، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، و ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾، و ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾[3].

وقوله:

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي ... كأنك لم يعهد بك الحيّ عاهد

وقوله:

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه ... لشيء نحته عن يديه المقادر

الثالث: ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان: أحدهما النعت المضاف المقرون بأل نحو: يا زيد الحسن الفعل، والثاني ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفاً مقروناً بأل، فالنعت نحو: يا زيد العالم والبيان نحو: يا غلام بشر، والتوكيد

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢١.

(٢) سورة الفجر، آية: ٢٧.

(٣) سورة الحجر، آية: ٦.

نحو: يا تميم أجمعون وأجمعين، والمعطوف المقرون بأل، نحو: يا زيد والضحاك فيجوز في هذه الأمثلة كلها رفع التابع ونصبه، فالنصب اتباعاً لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل، قال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[1] قرأ السبعة بنصب الطير عطفاً على محل الجبال واختاره أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكاً بظاهر الآية، وقرىء في غير السبعة بالرفع عطفاً على لفظ الجبال، واختاره الخليل وسيبويه والمازني وحملوا النصب على العطف على فضلاً من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾[2]. والتقدير وآتيناه الطير فتكون جملة النداء معترضة بين المتعاطفين، ويحتمل نصبه بسخرنا مقدراً، وقال المبرد إن كانت أل في المعطوف للتعريف فالمختار النصب كالآية أو لغيره فالمختار الرفع نحو: يا زيد واليسع.

الرابع: ما يعطي تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً وهو البدل والمعطوف المجرد من أل فيضم إن كان مفرداً وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف تقول يا زيد بشر ويا زيد وبشر بضم بشر فيهما من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول يا زيد أبا عبد الله ويا زيد وأبا عبد الله، ويا زيد كثيراً بره ويا زيد وكثيراً بره كما تقول يا أبا عبد الله ويا كثيراً بره وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وهكذا حكمها مع المنادى المنصوب فيضمان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين أو شبيهين بالمضاف، تقول يا أبا عبد الله أو يا محمودا فعله بشر ويا عبد الله أو يا محمودا فعله وبشر بضم بشر فيهنّ ويا عبد الله أخا زيد ويا عبد الله وأخا زيد بنصب الأخ فيهما، قال في التسهيل خلافاً للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمراً بالنصب، وقال في شرح التسهيل أجروا المعطوف العاري من أل مجرى المقرون بها ثم قال وما رأوه غير بعيد من الصحة إذا لم ينو إعادة يا فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد أن يشتركا في عامل واحد اهـ.

(١) سورة سبأ، آية: ١٠.
(٢) سورة سبأ، آية: ١٠.

«بَابُ الْمَفْعُوْلِ مِنْ أَجْلِهِ»

وَهُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوْبُ الَّذِيْ يُذْكَرُ بَيَاناً لِسَبَبِ وَقُوْعِ الْفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرٍو وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوْفِكَ . . . .

باب
المفعول من أجله

ويسمى المفعول له والمفعول لأجله **(و)** هو لغة: ما فعل لأجله الفعل كائناً ما كان واصطلاحاً: هو **(الاسم)** المصدر الصريح أو المؤول به **(المنصوب)** جوازاً الفضلة **(الذي يذكر)** علة و **(بياناً لسبب وقوع الفعل)** الصادر من الفاعل **(نحو: قولك قام زيد إجلالاً لعمرو وقصدتك ابتغاء معروفك)** فإجلالاً وابتغاءَ كل منهما مصدر منصوب فضلة ذكر علة لوقوع الفعل الصادر من الفاعل وعلامته أن يصح وقوعه جواب لم فعلت، فلو قيل لم قمت ولم قصدتني صح أن تقول إجلالاً وابتغاء معروفك. ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق بين أن يكون الفعل المعلل لازماً ومتعدياً ولا بين المصدر المنكر والمعرف. واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل الذي قبله على تقدير حرف العلة فعلى هذا هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير في المثالين قام زيد يجل إجلالاً لعمرو وقصدتك أبتغي إبتغاء معروفك، وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوساً.

تنبيه: ليس تقدم الفعل الناصب له عليه شرطاً في النصب وإن كان هو الأصل بل يجوز تقدمه على عامله كقوله:

فما جزعا ورب الناس أبكى ... ولا حرصا على الدنيا اعتراني

هذا. ويشترط فيما يسمى مفعولاً لأجله اصطلاحاً أمور خمسة:

الأول: كونه مصدراً فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجمهور. وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم: أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد على معنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكر سيبويه القياس عليه قائلاً إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها، وحملها الزجاج على أن الأصل أما تملك العيد فذو عبيد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

الثاني: كونه قلبياً كالإجلال والرغبة فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلاً للكافر قاله ابن الخباز وغيره. وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي: لتضرب زيداً، وقال الرضي إن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو: قعدت عن الحرب جبناً فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوراً فقط بأن يكون غرضاً مترتباً فلا يلزم كونه فعل القلب نحو: ضربته تقويماً وجئته إصلاحاً اهـ.

الثالث: كونه علة عرضاً كان وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كرغبة وإجلال أو غير عرض وهو ما كان جبلياً من الأوصاف اللازمة كالجبن والبخل.

الرابع: كونه متحداً مع المعلل به في الوقت وذلك صادق بأن يكون الحدث المعلل بفتح اللام الأولى في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة في العلم، وقعدت عن الحرب جبناً، أو يكون أول زمن الحدث آخر زمن المصدر، نحو: حبستك خوفاً من فرارك، أو بالعكس نحو: جئتك إصلاحاً لحالك فلا يجوز تأهبت السفر قاله يوسف الأعلم والمتأخرون، وقال ابن الضائع لم يشترط هذا الشرط سيبويه ولا أحد من المتقدمين اهـ. فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعاً في معروفك غداً أو الآن.

الخامس: أن يكون فاعل الحدث المعلل والمصدر واحداً فلا يجوز جئتك محبتك إياي قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابن خروف محتجاً بظاهر قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾(١)، إذ فاعل الإراءة هو الله تعالى، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون. وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بأن معنى يريكم يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع، وجعلهما الزمخشري منصوبين على الحال

(١) سورة الرعد، آية: ١٢.

قال البيضاوي وانتصابها على العلة بتقدير مضاف أي: إرادة خوف وطمع أو التأويل بالإخافة والإطماع أو على الحال من البرق أو المخاطبين على إضمار ذوي أو إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول أو الفاعل للمبالغة اهـ. وزاد بعضهم شرطاً سادساً وهو أن يكون الحدث المعلل به من غير لفظه ويغني عنه اشتراط كونه علة لأن الشيء لا يكون علة لنفسه هذا. وعرفه بعضهم بتعريف جامع لهذه الشروط الخمسة فقال هو المصدر القلبي المعلل لحدث شاركه في الزمن والفاعل ولو تقديراً وخرج بالمعلل سائر المفاعيل إذ لا تعليل فيها والقيد الأخير لإدخال نحو: خوفاً من قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ فإنه في تقدير يجعلكم ترون كما تقدم، وتؤخذ هذه الشروط من تعريف المصنف مع المثالين ومتى فقد المعلل شرطاً من بقية الشروط الأربعة وجب عند من اعتبرها شرطاً جره باللام التعليلية أو ما يقوم مقامها. ففاقد المصدرية نحو: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾[1]، فالأنام علة للوضع وليس مصدراً، وفاقد القلبية نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾[2]، فإملاق بمعنى الفقر علة للقتل وهو ليس قلبياً بخلاف ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق، وفاقد الاتحاد في الوقت نحو قوله:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ... لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم، ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع، والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد، والمعنى جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به، وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قوله:

وإني لتعروني لذكراك هزّة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى علة لعروّ الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العروّ الهزة، وفاعل الذكرى المتكلم إذ المعنى لذكري إياك، وقد انتفى الاتحاد وقتاً وفاعلاً من قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[3]، ففاعل القيام المخاطب، وفاعل الدلوك الشمس، وزمن

(١) سورة الرحمٰن، آية: ١٠.
(٢) سورة الأنعام، آية: ١٥١.
(٣) سورة الإسراء، آية: ٧٨.

الإقامة متأخر عن زمن الدلوك، قال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد اهـ. ويجوز جر المستوفى للشروط بحرف من حروف التعليل بكثرة إن كان مقروناً بأل ويقل نصبه حينئذٍ كقوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

فالجبن مفعول له أي: لا أقعد لأجل الجبن ومثله قوله:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركبانا

وإن كان مجرّداً من أل والإضافة فالنصب أكثر ويقل الجر كقوله:

من أمّكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وأوجب الجزولي نصبه حينئذٍ وهو محجوج بالسماع، وإن كان مضافاً استوى نصبه وجره نحو: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾(١)، ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾(٢)، ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾(٣) قيل ومنه ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ فإيلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بيعبدوا أي: فليعبدوا رب هذا البيت لإيلافهم الرحلتين رحلة الشتاء إلى اليمن، ورحلة الصيف إلى الشام. ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط إذ المعنى إن نعم الله عليهم لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لأنهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فإنهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين.

خاتمة: إذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرف بأل أو بالإضافة خلافاً للمبرد والجرمي وغيرهما في قولهم إنه لا يكون إلا نكرة وإن أل فيه زائدة وإن إضافته غير محضة.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٦٥.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٩.

(٣) سورة البقرة، آية: ٧٤.

«بَابُ الْمَفْعُوْلِ مَعَهُ»

هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوْبُ الَّذِيْ يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ نَحْوُ قَوْلِكَ جَاءَ الْأَمِيْرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَىٰ الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ ....

باب
المفعول معه

أخره عن المنصوبات للخلاف في كونه قياسياً وإن كان الأصح أنه قياسي ولأن العامل لا يصل إليه إلا بواسطة الواو وأنه لم يقع في القرآن بيقين دون غيره في ذلك كله. **(هو الاسم)** الفضلة **(المنصوب)** بما تقدم عليه ولو تقديراً من فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه **(الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل)** بعد واو أريد بها الدلالة على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل قبلها ومقارنته له في الزمن سواء اشتركا في الحكم **(نحو: قولك جاء الأمير والجيش)** أو لا نحو: **(استوى)** أي: ارتفع **(الماء والخشبة)** ألا ترى أن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي وإنما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى رأس الخشبة، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته. فخرج بالاسم غيره نحو: لا تنه عن خلق وتأتي مثله، ونحو: سرت والشمس طالعة فإن الواو وإن كانت دالة على المصاحبة فيهما إلا أنها داخلة في الأول على فعل وفي الثاني على جملة فليسا مفعولاً معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه وكذا الجملة خلافاً لصدر الأفاضل فيها لكن صرح بعضهم بأن المؤول من أن والفعل بمنزلة الاسم فينبغي أن يعطى حكمه، وبالفضلة العمدة نحو: اشترك زيد وعمرو، وبالمنصوب غيره نحو: جئت مع زيد وبعت العبد بثيابه، والفرس بلجامه، وبما تقدم عليه من فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: كل رجل وضيعته فلا يجوز نصبه على أنه مفعول معه لعدم تقدم شيء من ذلك عليه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصيمري فأجاز نصبه على أنه مفعول معه عن تمام الاسم بلا تأويل كالتمييز ونحو: هذا لك وأباك بنصب أباك فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي الفارسي لأنه وإن تقدم عليه

اسم فيه معنى الفعل وهو أنبه وأشير واستقر لكن ليس فيه حروف الفعل وإنما يقال هذا لك ولأبيك أو وأبيك معطوفاً على الكاف في لك، وبقولنا بعد واو الخ بقية المفاعيل ونحو: مزجت عسلاً وماء إذ الواو فيه للعطف، والمصاحبة إنما استفيدت من العامل فإن قلت فقد قالوا ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت أكثرهم يرفعه بالعطف على أنت والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلاً لفعل محذوف والأصل ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل هذا. واختلف في ناصب المفعول معه والأصح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه، نحو: جاء البرد والطيالسة وأعجبي استواء الماء والخشبة والناقة متروكة وفصيلها. وسواء في ذلك اللازم والمتعدي والتام والناقص عند الأكثرين، وقال قوم لا يكون ناصبه متعدياً لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيداً على أنه مفعول معه ولا يكون ناقصاً بناء على أنه لا يدل على حدث بل متمحض للدلالة على الزمان والأصح خلافه كما تقدم، وقال عبد القاهر الجرجاني: ناصبه الواو ورد بأنها لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميراً كما في سائر الحروف الناصبة، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل، وقال الزجاج: ناصبه فعل مضمر بعد الواو قال: فإذا قلت ما صنعت وإياك فالتقدير ولابست إياك وإنما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل وبأن فيما ذكره إحالة للباب إذ يصير منصوباً على أنه مفعول به لا مفعول معه، وقيل ناصبه الخلاف ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين ورد بأنه لو كان الخلاف ناصباً لقيل ما قام زيد لكن عمرا، ويقوم زيد لا عمراً ولم يقله أحد من العرب قال أبو حيان وهذا القول لبعض الكوفيين وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف وذلك أنها لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية وهي حرف لا يحتمل النصب أعطي ما بعدها إعرابها على سبيل العارية كما أعطي ما بعد إلا التي بمعنى غير إعراب غير وردّ بأن ذلك لو صح لجاز النصب في نحو: كل رجل وضيعته مطرداً وليس كذلك هذا. ولا يجوز تقدم المفعول معه على عامله باتفاق لأن أصل واوه للعطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ولا يتقدم على مصاحبه أيضاً لما ذكر وأجازه ابن جني قال لوروده في العطف كقوله:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

والأصل عليك السلام ورحمة الله، وسماعه هنا كقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوى

ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالاً من باب التابعية وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا ورد في الأصل بقلة أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة اهـ. ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه لا بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمراً لأنها منزلة منه منزلة الجار من المجرور.

اعلم أن للاسم الصالح لأن يكون مفعولاً معه ثلاث حالات:

إحداها: وجوب نصبه على أنه مفعول معه لمانع يمنع من العطف وذلك في نحو: استوى الماء والخشبة لما علم مما مر ونحو قولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه، لا تنه عن القبيح وإتيانه بالنصب إذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه ونحو: مات زيد وطلوع الشمس بالنصب أيضاً لأن العطف يقتضي التشريك في الحكم وطلوع الشمس لا يقوم به الموت، ونحو: ما لك وزيداً بالنصب لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا مع إعادة الجار عند الجمهور نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[1] وأجازه الكسائي مطلقاً واختاره ابن مالك كما تقدم فعليه يجوز العطف أيضاً في المثال فإن قلت كان ينبغي أن يمتنع هذا المثال كما امتنع هذا لك وأباك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه عليه أجيب بأنه لما اشتمل ما لك وزيداً على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الإنكارية قدروه بعدها لشدة طلبها له والتقدير ما كان لك وزيداً، فإن قلت لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في المثال ولم يكتفوا به في هذا لك وأباك مع أن الفعل مقدر فيه أيضاً والتقدير هذا استقر لك وأباك قلت الفرق أن تقديره في هذا لك وأباك على جهة امتناع ذكره بخلافه في المثال فإنه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو.

(١) سورة المؤمنون، آية: ٢٢، وسورة غافر، آية: ٨٠.

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوْعَاتِ وَكَذٰلِك التَّوَابِعُ قَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ .

الثانية: راجحيته على العطف وذلك في نحو: قمت وزيداً لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا مع الفصل ولا فصل فترجح النصب على العطف لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة ورجحان النصب فيما ذكر هو ما في التوضيح وغيره، وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام في القطر وقال إنه الأصح.

الثالثة: مرجوحيته وراجحية العطف عليه وذلك في نحو: جاء الأمير والجيش فالعطف فيه وفيما أشبهه مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى أرجح من النصب لأنه الأصل في الواو وقد أمكن.

اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى قد حصر المنصوبات من الأسماء في خمسة عشر ثم ذكرها إجمالاً ثم بوب لكل واحد منها إلا خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها وتوابع المنصوبات فإنه وإن ذكرها إجمالاً إلا أنه لم يبوب لها كغيرها وبين سبب ذلك فقال: **(وأما خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات)** استطراداً عقب باب المبتدإ والخبر فلا حاجة إلى إعادتهما وقد اتبعت ذلك هناك بخبر أفعال المقاربة وخبر الحروف المشبهة بليس **(وكذلك التوابع)** التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا **(قد تقدمت هناك)** أي: في المرفوعات كل واحد منها في باب يخصه فلا حاجة لإعادتها هنا أيضاً.

ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الأسماء بعد مرفوعاتها ومرفوعات الأفعال ومنصوباتها ومجزوماتها أخذ يتكلم على المخفوضات فقال:

«بَابُ مَخْفُوْضَاتِ الْأَسْمَاءِ»

الْمَخْفُوْضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَخْفُوْضٌ بِالْحَرْفِ وَمَخْفُوْضٌ بِالْإِضَافَةِ وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوْضِ ....

باب
مخفوضات الأسماء

إضافة المخفوضات إلى الأسماء إما من إضافة الصفة في الأصل إلى الموصوف أي: الأسماء المخفوضات أو هي بمعنى من والغرض منها الإيضاح وبيان الواقع لا الاحتراز لأنه لا يخفض إلا الأسماء حقيقة أو تأويلاً (**المخفوضات ثلاثة أقسام**) وفي بعض النسخ على ثلاثة قسام أي: مشتملة على ثلاثة أقسام اشتمال الكلي على جزئياته، قسم (**مخفوض بالحرف**) قدمه لأن الأصل في الخفض أن يكون بالحرف ولا يكون بغيره إلا بطريق النيابة أو التضمين لمعناه (**و**) قسم (**مخفوض بالإضافة**) أي: بسببها والخافض له المضاف على الأصح لاتصال الضمير به وهو لا يتصل بالاستقراء إلاّ بعامله لا معنى اللام خلافاً للزجاج، ولا الإضافة خلافاً للسهيليّ وأبي حيان في النكت الحسان، ولا الحرف الذي الإضافة بمعناه خلافاً لابن الباذش (**و**) قسم (**تابع للمخفوض**) نحو: مررت بزيد الفاضل أبي عبد الله نفسه وأخيه. والخافض له عند الجمهور هو الخافض لمتبوعه من الحرف والمضاف إلا البدل فإن العامل فيه مقدر من نوع العامل في متبوعه، وقيل الخافض له التبعية.

وزاد بعضهم المخفوض بالمجاورة وذلك في باب النعت بقلة وفي باب التوكيد بندرة وقيل وباب عطف النسق. فأما النعت ففي نحو قولهم: هذا جحر ضب خرب روي بخفض خرب لمجاورته الضب وكان حقه الرفع لأنه صفة للمرفوع وهو الجحر فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وأكثر العرب يرفعونه لفظاً، وأما التوكيد ففي نحو قوله:

يـا صـاح بـلـغ ذوي الـزوجـات كـلـهـم أن لـيـس وصـل إذا انـحـلـت عـرا الـذنـب

فكلهم توكيد لذوي لا للزوجات وإلا لقال كلهنّ وذوي منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لفظاً لمجاورته المخفوض فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

قيل عرا الذنب عروق الذكر وقيل كناية عن الضعف وعدم القدرة على الجماع، وأما المعطوف فكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[1] في قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس وكان حقه النصب كما هو القراءة الأخرى لأنه معطوف على منصوب وهو الوجوه، هذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء، وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة وأن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس، والمعنى فامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم فقيل لهم إن الأرجل مغسولة لا ممسوحة فلا يصح عطفها على الرؤوس فأجابوا عن ذلك بجوابين.

أحدهما: أن المراد بالمسح في جانب الأرجل الغسل الخفيف، قال أبو علي حكى لنا من لا يتهم أن أبا زيد قال المسح خفيف الغسل اهـ.

أي: الغسل الخفيف وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما إذ كانتا مظنة للإسراف.

الثاني: أن المراد هنا المسح على الخفين وعلق بالأرجل على سبيل المجاز بعلاقة المجاورة والدليل على ذلك السنة فإنه ﷺ مسح على الخف ويرجح هذا القول أمران:

أحدها: أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ مع إمكان التخلص منه فينبغي صون القرآن العظيم عنه.

---

(١) سورة المائدة، آية: ٦.

فَأَمَّا الْمَخْفُوْضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ وَإِلىٰ وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَرُبَّ وَالْبَاءِ وَالْكَافِ وَاللَّامِ وَحُرُوْفِ الْقَسَمِ وَهِيَ الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالتَّاءُ. . . . . .

الثاني: أنه إذا حمل الخفض على المجاورة كان العطف في الحقيقة على الوجوه فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهي وامسحوا وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصل المذكور والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة. فإن قلت يدل على صحة التوجيه الأول قراءة النصب أجيب بأننا لا نسلم أنها بالعطف على الوجوه بل على محل الجار والمجرور لأنه مفعول لامسحوا على حد قوله:

يسلكن في نجد وغورا غائراً فواسقا عن قصدها جوائرا

فيسلكن من السلوك وهو الدخول وفي نجد متعلق به وغورا بالنصب معطوف على محل في نجد وغائرا نعت له (**نعم**) لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع وينبغي امتناعه في البدل لأنه في التقدير من جملة أخرى فهو مفصول عما قبله بالعامل المقدر هذا. وأما المخفوض بتوهم دخول حرف الجر فيرجع إلى المخفوض بالحرف المتوهم وذلك كقوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان آتياً

بجر سابق على توهم دخول الباء في خبر ليس فكأنه قال بمدرك (**فأما المخفوض بالحرف**) المشهور الكثير الاستعمال بين جميع العرب (**فهو ما يخفض بمن**) وهي أم حروف الخفض نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[(١)] (**وإلى**) نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[(٢)] (**وعن**) نحو: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٣)] (**وعلى**) نحو: ﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾[(٤)] (**وفي**) نحو: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾[(٥)] (**وربّ**) نحو: رب كتاب أنيس قرأته (**والباء**) نحو: ﴿ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾[(٦)] (**والكاف**) نحو: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾[(٧)] (**واللام**) نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[(٨)] (**وحروف القسم وهي الواو، والباء، والتاء**) نحو:

---

(١) سورة الأحزاب، آية: ٧.
(٢) سورة المائدة، آية: ٤٨
(٣) سورة الفتح، آية: ١٨.
(٤) سورة الأعراف، آية: ٨٩.
(٥) سورة الذاريات، آية: ٢٢.
(٦) سورة الحديد، الآيتان: ١٩ ـ ٢١.
(٧) سورة الرحمٰن، آية: ٣٧.
(٨) سورة البقرة، آية: ٢٨٤.

والله وبالله وتالله، فهذه اثنا عشر حرفاً قدم المصنف رحمه الله تعالى ذكرها في أوائل الكتاب وذكرت ثمت ما تستعمل فيه من المعاني بشواهدها مع فوائد جمة وقواعد ملمة والعيان خير برهان ولا تكرار بذكره لها هنا مع تقدم ذكرها لأنه أتى بها فيما مر من حيث إنها علامات للأسماء وذكرها هنا من حيث إنها علامات لقسم من أقسام المخفوضات وإن استلزم كل منهما الآخر **(وبواو رب)** كقوله:

ودوية مثل السماء اعتسفتها وقد صبغ الليل الحصى بسواد

وظاهر كلامه رحمه الله تعالى موافقة المبرد والكوفيين في أن الخفض بواو رب، والصحيح أنه بربّ المضمرة وهو مذهب البصريين **(وبمذ ومنذ)** ويختصان بالزمان وأما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه، فتقديره مذ زمن أن الله خلقه أي: مذ زمن خلق الله إياه ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً لا مبهماً ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً فهما حينئذٍ بمعنى من التي لابتداء الغاية أو حاضراً لا مستقبلاً فهما حينئذٍ بمعنى في الظرفية.

الأول: كقوله:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين مذ حجج ومذ دهر

وقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ أزمان

الثاني: نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومنا، ويكونان بمعنى من وإلى معاً إن كان الزمان معدوداً نكرة نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومين أي: من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها ولا تقول لا أراه مذ أو منذ غد ولا ما رأيته مذ أو منذ وقت هذا وقد يشتملان اسمين وذلك في حالتين:

إحداهما: أن يليهما الجملة الفعلية وهو الغالب أو الاسمية كقوله:

وما زلت محمولاً عليّ ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

وقوله:

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا

وقوله:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره ... فسما فأدرك خمسة الأشبار

يدني كتائب من كتائب تلتقي ... في ظل معترك العجاج مثار

وقوله:

منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان. فقيل إلى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك، وقيل إلى زمان مضاف إلى الجملة وعليه ابن عصفور لأنهما عنده لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو مقدرة فالتقدير فيما رأيته مذ زيد قائم مثلاً مذ زمن زيد قائم وقيل إنهما حينئذٍ مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر وعليه الأخفش.

الحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع نحو ما رأيته منذ أو مذ يوم الخميس برفع يوم، ومنذ أو مذ يومان وفيهما حينئذٍ مذاهب:

أحدها: وعليه المبرد وابن السراج والفارسي أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأوّل المدة إن كان ماضياً هذه عبارة المغني، وعبارة أبي حيان ومعناهما في المنكر الأمد والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وفي المعرفة أول الوقت والتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الخميس انتهت.

الثاني: وعليه الأخفش وأبو إسحق الزجاج وأبو القاسم الزجاجيّ أن المرفوع بعدهما مبتدأ وهما ظرفان مخبر بهما عنه ومعناهما بين بين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما.

الثالث: وعليه أكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل مذ كان أو مضى يومان قال ابن مالك ويرجحه أن فيه إجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة فهو أولى من اختلاف الاستعمال وأيضاً فيه تخلص من الابتداء بالنكرة إن ادعي أنهما نكرتان ومن تعريف غير معتاد إن ادعي أنهما معرفتان.

الرابع: وعليه بعض الكوفيين أنهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدإ محذوف والتقدير من الزمن الذي هو يومان أي: من ابتداء الوقت الذي هو يومان. وهذا المذهب مبني على أن منذ أصل مذ ومنذ مركبة من من الجارة وذو الطائية كما قال الفراء أو من الجارة وإذ حذفت الهمزة فالتقى ساكنان النون والذال فحركت الذال بأثقل الحركات.

اعلم: أن حروف الخفض اثنان وعشرون حرفاً هذه الثلاثة عشر بحذف المكرر والثلاثة المتقدمة في باب الاستثناء وهي عدا، وخلا، وحاشا؛ والستة الباقية حتى، ومتى، ولعل، وكي، ولات، ولولا، وكلها مستوية في الاختصاص بالأسماء فاستحقت أن تعمل كما تقدم من أنّ الأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به ولم تعمل رفعاً لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصباً لأن محل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه عند سقوطها ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل ودخلت لإضافة معناه إلى الاسم كما في ما ضربت إلا زيداً فتعين عملها الجر، وقل من ذكر متى، ولعل، وكي، ولات، ولولا، في حروف الجر لغرابة الجر بهنّ. وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية عندهم سمع من بعضهم أخرجها متى كمه أي من كمه وقوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهنّ نئيج

وأما لعل فالجر بها لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم:

لعل الله فضلكم علينا ... بشيء إن أمكم شريم

ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر. وأما كي فتجر ثلاثة أشياء:

الأول: ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو كيمه بمعنى لمه والأصل كيما فحذفت ألف ما وجوباً وجيء بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة.

الثاني: ما المصدرية وصلتها كقوله:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... يراد الفتى كيما يضر وينفع

أي: إنما يراد الفتى للضر والنفع أي: لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق

النفع ويروى يرجى الفتى هذا قول الأخفش، وقيل ما كافة لكي من عملها الجر.

الثالث: أن المصدرية وصلتها نحو جئت كي أزورك إذا قدرت أن بعدها فأَنْ والفعل في تأويل مصدر مجرور بها ويدل على أنّ أن مضمرة بعدها ظهورها في الضرورة كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والأولى أن تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: لكيلا تأسوا. وأما لات فذكر الفراء أنها قد تجر الزمان، وقرىء ولات حين مناص بجر حين. وأما لولا فمذهب سيبويه أنها حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه، فالضمائر مجرورة بها مع كونها في محل رفع بالابتداء. وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل في الظاهر، وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوته عنهم كقوله:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول الآخر:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قنة النيق منهوي

فهذه خمسة أحرف. والسبعة عشر الباقية قسمان ما يجر الظاهر والمضمر وما يختص بالظاهر.

الأول: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، وعدا، وخلا وحاشا نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[1]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[2] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[3] ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[4]، ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[5]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[6]، ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ

---

(١) سورة الأحزاب، آية: ٧.
(٢) سورة المائدة، آية: ٤٨.
(٣) سورة يونس، آية: ٤.
(٤) سورة الإنشقاق، آية: ١٩.
(٥) سورة البينة، آية: ٨.
(٦) سورة المؤمنون، آية: ٢٢، وغافر، آية: ٨٠.

﴿ءَايَٰتٌ﴾[1]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾[2]، ﴿ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ﴾[3] و ﴿ءَامَنُواْ بِهِۦ﴾[4]، ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[5]، ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[6]، قام القوم عدا زيد وعداي وخلا زيد وخلاي، وحاشا زيد وحاشاي.

الثاني: السبعة الباقية، وهي تنقسم بالنسبة إلى عملها في الظاهر إلى أربعة أقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة الكاف، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[7] والواو نحو: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١﴾، ﴿وَٱلَّيْلِ﴾، والثالث حتى وهي لانتهاء الغاية زمانية أو مكانية ولا تجر إلا آخراً وهو الغالب أو متصلاً بالآخر.

الأول: نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

الثاني: نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾[8] فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها. ثم إن كان ما بعدها غير داخل فيما قبلها إما لأنه غير جزئه كالمثال الثاني أو كان جزءه إلاّ أن العامل قبله لم يقع عليه نحو صمت الأيام حتى يوم العيد تعين الجر بها، وإن كان جزأ مما قبله ولم يتعذر دخوله نحو: صمت الأيام حتى يوم الخميس فالجر بها جائز ويجوز العطف أيضاً وقد تدخل هي والكاف في الضرورة على الضمير فالأول كقوله:

أتت حتاك تقصد كل فج ... ترجّى منك أنْها لا تخيب

ولا يختص ذلك عند الفراء والكوفيين بالضرورة قاله في المغني، والثاني كقول العجاج يصف حماراً وحشياً.

خلى الذنابات شمالاً كثباً ... وأم أوعال كها أو أقربا

وقول الآخر:

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا ... كه ولا كهنّ إلا حاظلا

(1) سورة الذاريات، آية: ٢٠.
(2) سورة الزخرف، آية: ٧١.
(3) سورة الحديد، الآيتان: ١٩ ـ ٢١.
(4) سورة الأعراف، آية: ١٥٧.
(5) سورة البقرة، آية: ٢٨٤.
(6) سورة الحشر، آية: ٢٤.
(7) سورة الشورى، آية: ١١.
(8) سورة القدر، آية: ٥.

الثاني: ما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ كما تقدم.

الثالث: ما يختص بالنكرات وهو رب وقد تدخل على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى المراد تقول ربه رجلاً وربه رجلين وربه رجالاً وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر:

ربّــه فــتــيــة دعــوت إلــى مــا ... يــورث الــمــجــد دائــبــاً فــأجــابــوا

الرابع: ما يختص بالله ورب مضافاً إلى الكعبة أو إلى ياء المتكلم وهو التاء نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَـٰمَكُم﴾[1]، وترب الكعبة وتربى لأفعلنّ حكاه الأخفش وندر تالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه، هذا. ولا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو جار ومجرور كقوله: إن عمراً لا خير في اليوم عمرو، وقوله: وليس إلى منها النزول سبيل، وسمع الفصل بينهما في النثر بقسم حكى الكسائي اشتريته بوالله درهم، وقاسه تلميذه على ابن المبارك في رب نحو: رب والله رجل عالم لقيته، قال أبو حيان ولا يبعد ذلك إلا أن الاحتياط أن لا يقدم عليه إلا بسماع.

تنبيه: لا بد للجار والمجرور والظرف من متعلق يتعلقان به لأن حرف الجر موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لا بد له من شيء يقع فيه فالموصل معناه، والواقع هما المتعلقان وذلك إما الفعل أو ما يشبهه أو المؤول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فمثال التعلق بالفعل وما يشبهه قوله تعالى: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ وقول ابن دريد:

واشــتــعــل الــمــبــيــض فــي مــســوده ... مــثــل اشــتــعــال الــنــار فــي جــزل الــغــضــا

ومثال التعلق بالمؤول بمشبه الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَـٰهٌ﴾[2] أي وهو الذي هو إلّه في السماء ففي السماء متعلق بإلّه وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فيقال إلّه واحد ولا يوصف به ولا يقال شيء إلّه وإنما صح

(١) سورة الأنبياء، آية: ٥٧. (٢) سورة الزخرف، آية: ٨٤.

التعلق به لتأوله بمعبود، ومثال التعلق بما يشير إلى معنى الفعل قوله:

ونــــعــــم مــــن هــــو فــــي ســــر وإعــــلان

يجوز كون من موصولاً فاعلاً لنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة وفي سر متعلق بالمقدرة لأن فيها معنى الفعل أي الذي هو مشهور أو الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر وإعلان، وقدّر أبو علي من هذه تمييزاً والفاعل مستتراً، وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾(١) تعلق في السماوات باسم الله تعالى وإن كان علماً على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم، وأجيز أيضاً تعلقه بيعلم وبسركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم هذا. ومنع قوم منهم المبرد والفارسي تعلقهما بالأفعال الناقصة بناء على أنها لا تدل على الحدث والصحيح أنها كلها تدل عليه خلافاً لابن هشام في ليس **(وهل يتعلقان بأحرف المعاني)** المشهور المنع مطلقاً، وقيل يجوز مطلقاً، وفصل بعضهم فقال إن كان الحرف نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة وإلا فلا وهو رأي أبي علي وأبي الفتح زعما في نحو: يا لزيد أن لزيد متعلق بيا بل قالا في نحو: يا عبد الله إن النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله:

أبــا خــراشــة أمــا أنــت ذا نــفــر   فــإن قــومــي لــم تــأكــلــهــم الــضــبــع

إن ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة. وفي الفعل الجامد أيضاً خلاف والصحيح جواز التعلق به. فإن لم يكن شيء من الأشياء الأربعة من الفعل وما ذكر معه موجوداً في اللفظ وجب تقدير ما يناسب المقام من الأكوان العامة أو الخاصة. ويستثنى من ذلك سبعة أحرف فلا تحتاج إلى متعلق تتعلق به:

أحدها: الزائد كالباء ومن في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(٢)، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾(٣).

الثاني: لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية.

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٣.
(٢) سورة النساء، آية: ٧٩.
(٣) سورة فاطر، آية: ٣.

الثالث: لولا فإنها أيضاً بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء.

الرابع: رب لأن مجرورها مفعول به في نحو: رب رجل صالح لقيت ومبتدأ في نحو: رب رجل صالح لقيته أو مفعول أيضاً على حد زيداً ضربته. ويقدر الناصب بعد مجرورها لا قبلها لأن لها الصدر وإنما أتى بها في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل، هذا قول الرماني وابن طاهر واختاره ابن هشام وصوبه، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر معدّ فإن قالوا: إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني: وإن قالوا: عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت ما.

(الخامس والسادس والسابع): عدا، وخلا، وحاشا إذا خفضن. **(وأما ما يخفض بالإضافة)** أي بسببها أو فيها: **(فنحو قولك غلام زيد)** وهي في اللغة الإلصاق والإسناد والإمالة ومنه ضافت الشمس للغروب مالت وأضفت ظهري إلى الحائط أملته إليه قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا　　　إلى كل حاريّ جديد مشطب

وضاف السهم عن الهدف عدل وأضفته إلى فلان الجأته إليه والمضاف في الحرب المحاط به والمضاف الملزق بالقوم وضافه الهمّ نزل به وتضايف الوادي تضايق كأنه مال أحد جانبيه بالآخر. وأما في الاصطلاح فقد حدّت بحدود منها أنها نسبة بين اسمين تفيد الأول منهما تعريفاً أو تخصيصاً أو تخفيفاً ومنها أنها نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً ومنها أنها إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد ما تريد إضافته من تنوين ظاهر أو مقدر ومن النون التالية للإعراب وهي نون المثنى وما ألحق به ونون الجمع المذكر السالم وما ألحق به وكذا من الألف واللام في غير ما سيأتي تقول في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه بحذف التنوين الظاهر من الأول والمقدر من الثاني لأن التنوين يدل على كمال الاسم والانفصال والإضافة تدل على نقصانه والاتصال ولا يكون الشيء ناقصاً كاملاً متصلاً منفصلاً في آن واحد وتقول جاء مسلماك، واثناك، ومسلموك، وعشروك، بحذف النون لأن نون المثنى والجمع الذي على حده وما ألحق بهما قائمة

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللاَّمِ، نَحْوُ: غُلامُ زيدٍ وَمَا يُقَدَّرُ بِمَنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وخاَتمُ حديدٍ ....

مقام التنوين ومشبهة له في أنها تلي علامة الإعراب فأعطيت حكمه قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[1]، ﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾[2] ﴿إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ﴾[3]. وخرج بتقييد النون بكونها تالية للإعراب نونا المفرد وجمع التكسير كنون حين وبساتين فإنهما متلوان بالإعراب لا تاليان له فتقول أزورك حين طلوع الشمس في بساتينك بإثبات النون فيهما. **(وهو)** أي المخفوض بالإضافة مشتمل **(على قسمين)** اشتمال الكلي على جزئياته: الأول **(ما يقدر باللام)** وهو الأكثر في كلامهم أي ما تكون الإضافة فيه بمعنى اللام الدالة على الملك **(نحو غلام زيد)** أو الاختصاص نحو باب الدار ولا يلزم من كون الإضافة بمعنى اللام صحة التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص المستفاد منها فالإضافة في قولك يوم الخميس وعلم الحديث وشجر الأراك على معنى اللام ولا يصح إظهارها فيه **(و)** الثاني **(ما يقدر بمن)** البيانية بكثرة أي ما تكون الإضافة فيه بمعنى من التي لبيان الجنس. وضابطها أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه **(نحو)** قولك: **(ثوب خزّ وباب ساج وخاتم حديد)** ألا ترى أن الثوب بعض الخز والباب بعض الساج والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الباب ساج وهذا الخاتم حديد فإن انتفى القيدان معاً ولو بحسب إرادة المتكلم، نحو ثوب زيد وغلامه، وحصير المسجد وقنديله أو الأول فقط نحو يوم الخميس فإن اليوم وإن صح إطلاق الخميس عليه والإخبار به عنه فيقال اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فإضافته إليه من إضافة المسمى إلى الاسم أو انتفى القيد الثاني فقط نحو يد زيد فالإضافة بمعنى لام الملك كالمثالين الأولين أو بمعنى لام الاختصاص كبقية الأمثلة ويدخل في ذلك إضافة الصفة إلى معمولها فإنها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين[4] لكن قضية كلام ابن هشام في القطر وشذور الذهب أنها ليست بمعنى حرف أصلاً فتأمل هذا. وما ذهب إليه المصنف رحمه الله وجعل بحبوح الجنة مثواه من

---

(١) سورة المسد، آية: ١.

(٢) سورة القمر، آية: ٢٧.

(٣) سورة العنكبوت، آية: ٣١.

(٤) **الشلوبين**: : عمر بن محمد من أئمة النحو واللغة في الأندلس توفي سنة ٦٤٥ هـ.

أنّ الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من هو مذهب سيبويه والجمهور وما أوهم أن الإضافة فيه بمعنى في نحو: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[1] فمحمول على أنها فيه بمعنى اللام فإن قلت لم أوجبوا الحمل في التي بمعنى في دون التي بمعنى من؟ أجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلاً للأقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت أن تكون قسماً مستقلاً، وذهبت طائفة إلى أنها تكون بمعنى في الظرفية أيضاً بقلة واختاره ابن مالك لوقوعها في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح. وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف زمانياً كان نحو بل مكر الليل، أو مكانياً حقيقياً نحو: ﴿يَصَاحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[2]، أو مجازياً نحو: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾[3] ورد هذا المذهب أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين محمد بن مالك محتجاً بأمور أحدها أن دعوى كون الإضافة بمعنى في يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها وهو على خلاف الأصل فيجب اجتنابها، الثاني أن كل ما ادعى فيه أن إضافته بمعنى في حقيقة يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازاً فيجب حمله عليه لوجهين أحدهما أن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك، والثاني أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق والإضافة بمعنى في مختلف فيها والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه، الثالث أن الإضافة في نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[4] إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولاً به على سعة الكلام وإما بمعنى في على بقاء الظرفية لكن الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولاً به على السعة كما في صيد عليه يومان وولد له ستون غلاماً والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنى في يرجح الحمل على الأول دون الثاني هذا ما ذكره في شرحه لألفية والده. وأجاب الشاطبي عن الأمر الأول بأن الدليل هو المتبع وقد دل على وجود الإضافة التي بمعنى في فلا بدّ من اتباعه، وعن الوجه الأول من وجهي الأمر الثاني بأنه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والمسألة خلافية كما قرر في الأصول، وعن ثانيهما بأن الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به إهمال للدليل من غير موجب وعن الأمر الثالث باتفاقهم على

(١) سورة البقرة، آية: ٢٢٦.
(٢) سورة يوسف، آية: ٣٩.
(٣) سورة البقرة، آية: ٢٠٤.
(٤) سورة سبأ، آية: ٣٣.

أن الأصل في الظرف الذي وقع فيه الفعل أن يبقى على ظرفيته كما إذا سبك من المضاف فعل نحو: بل مكرتم الليل والنهار، هذا. وذهب أبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام على كل حال، وقال أبو حيان تبعاً لابن درستويه إن الإضافة ليست على تقدير حرف أصلاً وإلا لزم أن غلام زيد يساوي غلام لزيد وليس كذلك فإن معنى المعرفة غير معنى النكرة. وأجيب بأن قولنا غلام لزيد ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط **(و)** مثل غلام زيد وثوب خز وباب ساج وخاتم حديد **(ما أشبه ذلك)** من أمثلة القسمين، نحو: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ۝١٣﴾[1]، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾[2] ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[3] وجبة صوف. واختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات كثلاثة دراهم والمقادير إلى المقدرات كشبر أرض وقفيز برّ، فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام، ومذهب ابن السراج واختاره ابن مالك أنها بمعنى من لتحقق الشرطين فيها وأما إضافة عدد إلى عدد كثلثمائة فقد اتفقا على أنها بمعنى من ولا يضر في صحة الإخبار الاحتياج إلى تأويل مائة بمئات.

اعلم أن الإضافة على ثلاثة أقسام قسم يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد وتخصيصه به إن كان نكرة نحو: غلام رجل وغلام مثلك، وقسم يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك إذا كان المضاف إما متوغلاً في الإبهام أو لم يكن متوغلاً فيه لذاته إلا أنه وقع موقع ما لا يكون إلا نكرة.

الأول: نحو: غيرك ومثلك وشبهك وخدنك بكسر المعجمة بمعنى صديق ونحوك وناهيك وحسبك من رجل بمعنى كافيك وندّك وضربك وتربك وهذا النوع مرجعه السماع.

الثاني: كقوله:

أبِالمَوْتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّي ... مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

(١) سورة الشمس، آية: ١٣.

(٢) سورة الشمس، آية: ١.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٢٦.

ونحو: رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده. فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لأن لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون إلا نكرة. فالإضافة في هذه ونحوها إنما تفيد التخصيص دون التعريف، وتسمى الإضافة في هذين القسمين وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وما يفيد تخصيصه دون تعريفه محضة ومعنوية وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة هذا. وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف لأنها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص لأن الجمل نكرات؟ استظهر الروداني الأول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لأنه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل. والظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعليل وإلا كانت للتخصيص ليس إلا.

ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك. وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في أنها مراد بها الحال أو الاستقبال فخرج بالصفة ما ليس صفة كالمصدر المقدر بأن والفعل فإن إضافته محضة خلافاً لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل وصفه بالمعرفة كقوله:

إن وجدي بك الشديد أراني عاذراً من عهدت فيك عذولا

ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو: جئتك إكرامك فإن إضافته محضة خلافاً للرياشي كما مر وخرج بتشبه المضارع الخ اسم التفضيل، نحو: أفضل القوم فإن إضافته محضة عند الأكثرين وخرج أيضاً الصفة التي بمعنى الماضي فإن إضافتها محضة خلافاً للكسائي ومثلها الصفة المضافة لغير معمولها ككاتب القاضي وكاسب عياله نص عليه غير واحد. وهذه الصفة الشبيهة للمضارع فيما ذكر ثلاثة أقسام اسم الفاعل كضارب زيد الآن أو غداً ومنه أمثلة المبالغة كشرّاب العسل، واسم المفعول كمضروب العبد ومروع القلب والثالث الصفة المشبهة نحو عظيم الأمل وقليل الحيل ومستقيم القامة ومعتدل الطبيعة. والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وصف النكرة به في نحو: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[1] ووقوعه حالاً في نحو: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾[2] فثاني

---

(١) سورة المائدة، آية: ٩٥. (٢) سورة الحج، آية: ٩.

منها، ومخفوض في ضاربك لأن حذف التنوين دليل على الإضافة، ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة فيكون الضمير في محل خفض وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب إذ النون كما تحذف للإضافة تحذف أيضاً في حالة النصب للتخفيف ومنه قوله:

الحافظو عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائهم وكف

بنصب عورة وهي كل ما يستحيا منه، والوكف كجبل الجور وقوله:

العارفو الحق للمدل به ... والمستقلو كثير ما وهبوا

في رواية من نصب الحق وكثير. **(نعم)** الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه المعهود والنصب أيضاً ليس بضعيف لأن الوصف صلة وهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف هذا. وقد يكتسب المضاف من المضاف إليه تأنيثاً وتذكيراً إن صح حذفه ولم يختل الكلام به. فمن الأول ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾[1]، ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾[2] وقراءة بعضهم ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[3]، وقولهم: قطعت بعض أصابعه وقوله:

طُوْل الليالي أسرعتْ في نَقْضي ... نَقَضْنَ كلي ونقضن بعضي

ويروى أخذن بعضي وتركن بعضي فأنث أسرعت مع أنه خبر عن مذكر وهو طول، وقوله:

أتى الفواحش عندهم معروفة ... ولديهم ترك الجميل جميل

ومن الثاني قوله:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

وقوله:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر ... معين على اجتناب التواني

(١) سورة آل عمران، آية: ٣٠.

(٢) سورة الزمر، آية: ٧٠.

(٣) سورة يوسف، آية: ١٠.

ولا يجوز قامت غلام هند بتأنيث الفعل، ولا قام امرأة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

مسألة: الجمهور على أنه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره، والنعت عين المنعوت وكذا ما ذكر بعده وقبله فإن سمع ما يوهم شيئاً من ذلك وجب تأويله. فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه، قولهم جاءني سعيد كرز وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم أي جاءني مسمى هذا الاسم، ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم حبة الحمقاء وصلاة الأولى ومسجد الجامع ودين القيمة وتأويله أن يقدر موصوف أضيف إليه المضاف المذكور أي: حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان أو الوقت أو اليوم الجامع ودين الملة القيمة، ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء وكسر العين وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها أي شيء جرد جنس القطيفة وشيء سحق جنس العمامة وإضافة الصفة إلى ما بعدها بمعنى من البيانية أي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة، هذا. وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾[1] و ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[2]، و ﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[3]، ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[4]، وبأن العرب أجازت أن تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان وإن كان الأصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف:

فألفى قولها كذباً ومينا

وهل هذه الإضافة محضة أو غير مِحضة أو واسطة بينهما أقوال: الأول لجماعة واختاره أبو حيان قال لأن المضاف فيهما لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا

(١) سورة النحل، آية: ٣٠.
(٢) سورة الواقعة، آية: ٥٩.
(٣) سورة قٓ، آية: ١٦.
(٤) سورة قٓ، آية: ٩.

ورد نكرة فلا يحفظ صلاة أولى ومسجد جامع، والثاني للفارسي وابن الدباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله لأن الأصل في صلاة الأولى ونحوه الصلاة الأولى على النعت ثم أزيل عن حده كما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع، والثالث لابن مالك قال لأن للإضافة في هذا النوع اعتبارين اتصالاً من حيث إن الأول غير مفصول بضمير منوي وانفصالاً من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجها عن الظاهر، قال أبو حيان ولم يسبقه أحد إلى ذكر هذا القسم الثالث.

مسألة: الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد عنها كثوب وغلام وفرس ولجام.

ومنها: ما يمتنع إضافته كالمضمرات وأسماء الإشارة وغير أيّ من الموصولات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام خلافاً للخليل في نحو: إياك فإنه يقول إيا والكاف ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر وقد تقدم مزيد كلام عليه في المنصوبات.

ومنها: ما هو واجب الإضافة إلى المفرد وهو نوعان:

الأول: ما يجوز قطعه عنها في اللفظ، نحو: كل وبعض وأيّ، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾[1]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[2]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[3].

الثاني: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر تارة وللمضمر أخرى نحو: كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما وعند زيد وعندك وسوى زيد وسواك، وما يختص بالظاهر دون المضمر كأولى، وأولات، وذي وذات. قال الله تعالى: نحو ﴿أُولُو قُوَّةٍ﴾[4]، ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾[5]، ﴿وَذَا النُّونِ﴾[6]، ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[7] وما يختص بالمضمر دون الظاهر وهو نوعان:

أحدهما: ما يضاف لكل مضمر وهو وحد. وهو مصدر ملازم للإفراد والتذكير

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٣٣.
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥٣، وسورة الإسراء، آية: ٢١.
(٣) سورة الإسراء، آية: ١١٠.
(٤) سورة النمل، آية: ٣٣.
(٥) سورة الطلاق، آية: ٤.
(٦) سورة الأنبياء، آية: ٨٧.
(٧) سورة النمل، آية: ٦٠.

على المشهور فمن إضافته إلى ضمير الغيبة نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ﴾[1] وإلى ضمير المخاطب قوله:

وكنت إذ كنت إلهي وحدكا ... لم يك شيء يا إلهي قبلكا

وإلى ضمير المتكلم قوله:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أملك رأس البعير إن نفرا
والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي أخشى الرياح والمطرا

ثانيهما: ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظاً قصد بها التكثير وهي لبيك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، وسعديك بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد. ولا يستعمل إلا بعد لبيك لأنه كالتوكيد له، وحنانيك بمعنى تحنننا عليك بعد تحنن، ودواليك بمعنى تداولا بعد تداول، وهذا ذيك بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع. وعامله وعامل لبيك مقدر من معناهما على حد قعدت جلوساً والتقدير أسرع وأجيب، وعوامل البقية من لفظها والتقدير أسعد، وأتحنن، وأتداول وشذت إضافة لبي إلى ضمير الغائب في قوله:

إنك لو دعوتني ودوني ... زوراء ذات مترع بيون
لقلت لبيه لمن يدعوني

وإلى الظاهر في قوله:

دعوت لما نابني مسوراً ... فلبى فلبي يدي مسور

ومنها: ما هو واجب الإضافة إلى الجمل اسمية كانت أو فعلية وهو إذ من أسماء الزمان وحيث من أسماء المكان. فأما إذ فنحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾[2]، ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾[3] وقد يحذف ما تضاف إليه للعلم به فيؤتى بالتنوين عوضاً عنه كقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[4]، وأما حيث فنحو جلست حيث جلس

(١) سورة غافر، آية: ١٢.
(٢) سورة الأنفال، آية: ٢٦.
(٣) سورة الأعراف، آية: ٨٦.
(٤) سورة الروم، آية: ٤.

زيد وحيث زيد جالس، وأما إضافتها إلى المفرد في قوله:

أما ترى حيث سهيل طالعاً نجماً مضيئاً كالشهاب لامعا

وقوله الآخر:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليّ العمائم

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للكسائي، ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح، والحبا بضم الحاء جمع حبوة بكسرها والمراد أواسطهم، وبيض المواضي السيوف القواطع، وليّ العمائم شدها على الرؤوس.

ومنها: ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها ظرفاً بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى إذ واستحسنه في المغني لأنها مختصة بالماضي نحو: لما جاءني أكرمته، وإذا عند غير الأخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ﴾[1]، ومضارعين نحو: ﴿إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ﴾[2]، ومختلفين نحو: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ﴾[3]، ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟﴾[4]، وماضياً وأمراً نحو: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾[5]، وأما نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾﴾[6] مما استدل به الأخفش والكوفيون على جواز إضافتها إلى الجمل الاسمية فمثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[7] في التأويل فالسماء فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والأصل إذا انشقت السماء انشقت وأما قوله:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع

فعلى إضمار كان وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير إذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل غير ذلك.

مسألة: يجوز حذف ما علم من المضاف والمضاف إليه فإن كان المحذوف هو

---

(١) سورة فصلت، آية: ٥١.
(٢) سورة الإسراء، آية: ١٠٧.
(٣) سورة المائدة، آية: ٨٣.
(٤) سورة مريم، آية: ٥٨.
(٥) سورة الطلاق، آية: ١.
(٦) سورة الإنشقاق، آية: ١.
(٧) سورة التوبة، آية: ٦.

المضاف فالغالب أن يخلفه المضاف إليه في إعرابه، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[1] أي: أمر ربك ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2] أي: أهل القرية، وفي التذكير كقوله:

يسقون من ورد البريص عليهم — بردى يصفق بالرحيق السلسل

وبردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث فكان حقه أن يقول تصفق لكنه أراد ماء بردى، وفي التأنيث كقوله:

مرت بنا في نسوة خولة — والمسك من أردانها نافحة

أي: رائحة المسك، وفي حكمه أي: الحكم عليه بشيء كالحرمة في قولهﷺ: «**إن هذين حرام على ذكور أمتي**»[3] أي: استعمال هذين، والهلاك في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾[4] أي: أهل القرى، وفي التنكير نحو: تفرقوا أيادي سبأ أي مثل أيادي سبأ لأن الحال لا تكون معرفة كما تقدم. وقد يضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾[5] أي: تجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم، ونحو: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾[6] أي كدور عين الذي يغشىٰ عليه، ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ أي من أثر حافر فرس الرسول.

ومن غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلف المضاف في إعرابه بل يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له لفظاً ومعنى ليكون دليلاً على المحذوف سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله:

أكل امرىء تحسبين امرأ — ونار توقد بالليل ناراً

أي وكل نار وقوله:

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى — ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

(١) سورة الفجر، آية: ٢٢.
(٢) سورة يوسف، آية: ٨٢.
(٣) رواه النسائي ٨/ ١٦٠.
(٤) سورة الكهف، آية: ٥٩.
(٥) سورة الواقعة، آية: ٨٢.
(٦) سورة الأحزاب، آية: ١٩.

أي ولا مثل الشر. وإبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف فيما خلا عن الشروط محفوظ لا يقاس عليه غيره كالجر بدون عطف في قوله:

رأيـــت الـــتـــيـــمـــيّ تـــيـــم عـــديّ

أي: أحد تيم عديّ، ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ﴾[1] بجر الآخرة أي عمل الآخرة.

وإن كان المحذوف هو المضاف إليه فللمضاف ثلاث حالات:

إحداها: أن يزال منه ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو: قبضت عشرة ليس غير ومن قبل ومن بعد.

الثانية: أن يبقى إعرابه ويردّ إليه تنوينه وهو الغالب نحو: ﴿وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَۖ﴾[2] ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾[3].

الثالثة: أن يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في حال ذكر المضاف إليه. وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وهذا العامل إما مضاف كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها والأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه، أو غير مضاف كقوله:

مـه عــاذلـي فـهـائـمـا لـن أبـرحـا بـمـثـل أو أحـسـن مـن شـمـس الـضـحـى

فمثل مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور والأصل بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى ومن غير الغالب قولهم إبدأ بذا من أول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه أي: من أول الأمر وقراءة ابن محيصن ﴿فَلَا خَوۡفُ عَلَيۡهِمۡ﴾[4] بالرفع من غير تنوين على الإهمال أي: فلا خوف شيء عليهم، هذا. وزعم

(١) سورة الأنفال، آية: ٦٧.
(٢) سورة الفرقان، آية: ٣٩.
(٣) سورة الإسراء، آية: ١١٠.
(٤) سورة الأنعام، آية: ٤٨.

البصريون أنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلا في الشعر لأن الثاني منزل من الأول منزلة الجزء والتنوين، وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك إلى جواز الفصل بينهما في السعة في ثلاث صور:

إحداها: أن يكون المضاف مصدراً أضيف إلى فاعله والفاصل بينهما معمول المصدر من مفعول به أو ظرف.

الأول: كقراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾(١) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنيّ للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف إلى شركائهم إضافة المصدر إلى فاعله وأولادهم مفعوله وقد فصل به بينهما. وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية.

الثاني: كقول بعضهم تركُ يوماً نفسِك وهواها سعى لها في رداها، فترك مصدر مضاف إلى نفسك إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ويوماً ظرف للمصدر وفصل بينه وبين ما أضيف إليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها يوماً مع هواها سعى لها في رداها.

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً أضيف إلى مفعوله الأول والفاصل بينهما إما المفعول الثاني أو الظرف.

الأول: كقراءة بعضهم ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِۦٓ﴾(٢) بنصب وعده وجر رسله، فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف إلى رسله إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعده مفعوله الثاني وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده، ومثله قوله:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى ... وسواك مانعُ فضلَه المحتاجِ

(١) سورة الأنعام، آية: ١٣٧.
(٢) سورة إبراهيم، آية: ٤٧.

فسواك: مبتدأ ومانع: خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله مفعوله الثاني وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه والأصل وسواك مانع المحتاج فضله.

الثاني: كقوله:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلي

فناحت اسم فاعل مضاف إلى صخرة إضافة الوصف إلى مفعوله ويوماً: ظرف متعلق بناحت وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ومثله قولهﷺ: «**هل أنتم تاركو لي صاحبي**»(١) فتاركو جمع تارك وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور متعلق بتاركو وفصل به بين المضاف والمضاف إليه.

الثالثة: أن يكون الفاصل بينهما القسم كقولهم هذا غلامُ والله زيدٍ بجر زيد حكاه الكسائي. والفصل بينهما بغير ما ذكر مخصوص بالضرورة. وذلك كالفصل بفاعل المضاف في قوله:

ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب

فأضاف قهر إلى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد، والأصل ما وجدنا للهوى طباً ولا عدمنا قهر صب وجد، والصب العاشق، وكالفصل بنعت المضاف في قول معاويةرضي الله عنه.

نجوت وقد بلّ المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

ففصل بين المتضايفين وهما أبي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، والأصل من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

خاتمة: في أحكام المضاف لياء المتكلم. يجب كسر آخر المضاف إليها لأنه لا يناسبها إلا الكسر قبلها وذلك نحو: غلامي، وغلماني، وفتياتي وظبي، ودلوي. ويجوز حينئذٍ إسكان الياء وفتحها. ويستثنى من ذلك أربعة أشياء لا يتأتى فيها ما ذكر وهي

---

(١) رواه البخاري ٥/٦، ٦/٧٥.

المقصور كفتى، والمنقوص كقاضي، والمثنى كغلامين واثنين، وجمع المذكر السالم كزيدين وعشرين فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقاً ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس شيء من الألف والحرف المدغم قابلاً للتحرك وبنيت الياء معها على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للتخفيف. وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع ﴿وَمَحْيَايْ﴾[1] في الوصل وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن البصري ﴿هِيَ عَصَايِ﴾[2] وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والأعمش ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[3] بكسر الياء في الوصل على أصل التخلص من التقاء الساكنين فتقول قاضيّ بإدغام يائه في ياء المتكلم مفتوحة رفعاً ونصباً وخفضاً وكذا تفعل بالمثنى في حالتي الجر والنصب وجمع المذكر السالم مطلقاً فتقول رأيت غلاميّ وزيدي ومررت بغلامي وزيدي، وهؤلاء زيديّ. والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين غلامين لي وزيدين لي فحذفت اللام والنون للإضافة وقيل حذفت النون للإضافة واللام للتخفيف ولعل وجهه أن اللام لا تنافي الإضافة للجمع بينهما في نحو: لا أبالك عند سيبويه كما تقدم في أوائل الكتاب ثم أدغمت الياء في الياء، والأصل في الجمع المرفوع زيدوي بضم الدال فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله ﷺ: «**أو مخرجيّ هم؟**»[4] وقول الشاعر:

أودى بنيّ وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت فإن لم يكن مضموماً بأن كان مفتوحاً بقي على فتحه ليدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو: مصطفون فتقول مصطفيّ. وأمَّا المثنى في حالة الرفع فتسلم ألفه وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول جاء زيداي وغلاماي عند جميع العرب، وأما المقصور فالمشهور في لغتهم جعله

---

(١) سورة الأنعام، آية: ١٦٢.

(٢) سورة طه، آية: ١٨.

(٣) سورة إبراهيم، آية: ٢٢.

(٤) رواه البخاري/ بدء الوحي.

كالمثنى المرفوع فتقول هذه عصاي، وهذا فتاي، وهذيل تقلب ألفه ياء جوازاً وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم بعدها فتقول عصيّ ومنه قوله:

سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع

واتفق جميع العرب على قلب ألف لدى مع كل الضمير فيقولون لديّ، ولدينا، ولديك، ولديه كما يقولون إليّ وعليّ، وإلينا، وعلينا، وإليك، وعليك، ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾(١) ﴿وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾(٢)، هذا. وأما التابع للمخفوض فقد تقدم في المرفوعات فلا حاجة لإعادته هنا. **(والله أعلم)** اسم تفضيل بمعنى اسم الفاعل، أي: عالم بحقيقة ما قلنا.

اعلم أن لاسم التفضيل باعتبار المعنى ثلاث حالات:

الأولى: الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه على شيء آخر في صفته فلا يكون بينهما وصف مشترك كقولهم العسل أحلى من الخل، والصيف أحر من الشتاء، والمعنى أن العسل في حلاوته زائد على الخل في حموضته، والصيف في حره زائد على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمن اتصف به من غير نظر إلى تفضيل كقولهم الناقص والأشبح أعد لابني مروان أي: هما العادلان ولا عدل في غيرهما. وفي هذه الحالة تجب مطابقته لما سيق لأجله ومن هذا الاستعمال قول المصنف ضاعف الله أجره: والله أعلم. فلله دره من معلم أبدى لنا هذه المقدمة الميمونة المقدمة على غيرها بما اشتملت عليه من نفائس العلوم ودقائق المنطوق والمفهوم ولم يزده ذلك إلا هدى، فنسبَ العلمَ لمن له العلمُ وله الحكم وله الحمد في الأولى والآخرة، نحمدك اللهم يا من أضمرت في نفوسنا مَالَكَ علينا من النعم المتواليات ونصبت لنا من أنفسنا دلائل عجزنا عن الشكر عليها وأداء الواجبات حمداً مصدره مجرد افتقارنا إلى مزيد إحسانك ومضاعف جودك وامتنانك، ما عرفناك حق معرفتك يا معروف سبحانك لا أحصي ثناء

(١) سورة هود، آية: ١٢٣.
(٢) سورة الملك، آية: ٢٩.

عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأسألك أن تصلي وتسلم أنت وملائكتك على أفضل قائم بشكرك ماض على نفاذ أمرك سيدنا محمد عبدك ورسولك وعلى آله الموصولين منه بأتم العوائد، وأصحابه كواكب الهداية ومصادر الفوائد، وأسألك اللهم أن تصلي وتسلم على سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين وآل كل وصحبهم أجمعين، وأن تدخلنا بفضلك في عبادك الصالحين وأن تحشرنا معهم يوم الفزع الأكبر آمنين آمين.

وكان الفراغ من جمع هذا الشرح يوم الأحد تاسع شهر رمضان
المبارك سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وألف من الهجرة
النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

الفهرس